جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية الإدارة والإقتصاد

تأثير آليات الحوكمة في ظل تجميع الأعمال على جودة الأرباح لعينه من الوحدات الإقتصادية في العراق

إطروحة دكتوراه مقدمة إلى
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة

للباحث
ميثم بدر بعيوي السفان

بإشراف
الإستاذ الدكتورة
بشرى نجم عبدالله المشهداني

1442 هـ بغداد 2020 م

بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ
صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمِ

سورة المجادلة/الآية 11

التعهد

أتعهد بأن هذه الإطروحة هي نتيجة تحرياتي وتحقيقاتي ، ولا تحتوي على أية مواد سبق وإن نشرت أو كتبت من قبل شخص آخر ما عدا الإقتباسات و الإستشهادات التي وثقت بالمصادر بشكل واضح وصريح ، وبعكسه أتحمل جميع المسؤوليات القانونية والإعتبارية المترتبة على ذلك .

أسم الباحث : ميثم بدر بعيوي

التوقيع

اقرار المشرف

إقر أن إعداد الإطروحة الموسومة ((تأثير آليات الحوكمة في ظل تجميع الاعمال على جودة الأرباح لعينه من الوحدات الإقتصادية في العراق)) المقدمة من طالب الدكتوراه (ميثم بدر بعيوي) قد جرت بإشرافي في كلية الادارة والاقتصاد بجامعة بغداد ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة.

المشرف

الإستاذ الدكتورة

بشرى نجم عبدالله المشهداني

جامعة بغداد / كلية الإدارة والإقتصاد / قسم المحاسبة

التاريخ : / /

توصية السيد رئيس القسم

بناءً على إقرار السيدة المشرفة ، أرشح هذه الإطروحة للمناقشة .

الإستاذ الدكتور

صفاء احمد محمد العاني

رئيس قسم المحاسبة

التاريخ : / /

إقرار الخبير اللغوي

أقر أنّ إعداد الإطروحة الموسومة ((تأثير آليات الحوكمة في ظل تجميع الاعمال على جودة الأرباح لعينه من الوحدات الإقتصادية في العراق)) قد جرى تقويمها لغوياً ، وأصبح إسلوبها سليماً من الأخطاء اللغوية والطباعية والركاكة ولأجله وقعت .

الإستاذ المساعد

أحمد فليح حسن

كلية الادارة والأقتصاد / جامعة بغداد

التاريخ : / /

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المشكلة بموجب الأمر الإداري ذي العدد (2036) في 23/ 9 / 2020 الصادر عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد نقر بأننا إطلعنا على محتويات إطروحة الدكتوراه الموسومة ((تأثير آليات الحوكمة في ظل تجميع الاعمال على جودة الأرباح لعينه من الوحدات الإقتصادية في العراق)) ، والمقدمة من الطالب الدكتوراه (ميثم بدر بعيوي) وناقشنا الطالب في مضمونها وفيما له علاقة به ، وإنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة.

الإستاذ الدكتور
صفاء احمد محمد العاني
رئيساً

الإستاذ الدكتور
قاسم محمد عبدالله البعاج
عضواً

الإستاذ الدكتورة
إبتهاج اسماعيل يعقوب
عضواً

الإستاذ الدكتور
قتيبة نبيل نايف
عضواً

الإستاذ دكتورة
بشرى نجم عبدالله المشهداني
مشرفاً

الإستاذ المساعد الدكتور
سلمان حسين عبدالله
عضواً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة بغداد على إقرار لجنة المناقشة .

اللقب العلمي : الأستاذ المساعد الدكتور
الإسم : سهيل نجم عبدالله
المنصب : عميد كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة بغداد
التأريخ : / /

الإهداء

إلى الأكرمين منا جميعاً .....

من سقت دماهم أرض العراق العزيز ..... شهداء العراق

إلى النور الذي أضاء دروب حياتي

والديَّ إجلالاً وإحتراماً

إلى البستان الذي تعود إليه طيور عمري مهما امتدت بها الدروب

زوجتي الحبيبة . . .أبنائي حسين وسيف

إلى من رافقني منذ نعومة أظافري . . . . . إخوتي وأخواتي

أسمى معاني الصداقة والمحبة . . . . . أصدقائي ، زملائي

إلى كل من آزرني وثبت خطاي وزرع دربي ثقة وأملا

أهدي بحثي هذا

مسيح

الشكر والتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله الذي لا يبلغ مدحه القائلون ولا يحصي نِعمائُهُ العادون ولا يؤدي حقه المجتهدون، فمنه نستمد العون إنه خير معين ، والصلاة والسلام على خير خلقه وخاتم أنبيائه ورسله سيد المرسلين نبينا ابي القاسم محمد وعلى آله وأصحابه المنتجبين ومن إهتدى بهديه وتبعه بإحسان الى يوم الدين. وبعد...

يطيب لي وانا اختتم جهدي العلمي المتواضع هذا أن أتقدم بوافر الشكر والعرفان بالجميل الى الإستاذ الدكتورة بشرى نجم عبدالله المشهداني لتفضلها بقبول الاشراف على هذه الإطروحة، ولما بذلت من جهد صادق في الاشراف والتوجيه السديد، ولما شملتني به من خلق كريم ودعم معنوي خلال مدة إعداد الإطروحة، وما قدمته لي من توصيات مستمرة وآراء علمية قيّمة اسهمت في إتمام الإطروحة على النحو الذي ظهرت به الآن، فكانت لي خير عون فجزاها الله عني خير الجزاء.

وببالغ الاعتزاز أسجل شكري الى الاساتذة الأفاضل رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الإطروحة كما أعبر عن اعتزازي بآرائهم وملاحظاتهم التي ستتوج هذا الجهد وتفتح له الباب الى النور، كما اتقدم بوافر الشكر والامتنان والعرفان بالجميل لأساتذتي الافاضل في قسم المحاسبة في جامعة بغداد وجامعة القادسية الذين تتلمذت على ايديهم وكانوا لي مصدر عطاء للعلم والخلق خلال مسيرتي الدراسية ، واتقدم بالشكر والتقدير أيضا إلى كل من ادلى بدلوه بكلمة او نصيحة فكانت بحق رافداً يصب في بناء هذه الإطروحة ، كما اتقدم بالشكر إلى كل زملائي في دراسة الدكتوراه وهم جعفر عبد الحسين ومحسن فؤاد وحسنين كاظم ومحمد عليوي وحسين فاضل ومنى محمد، كما أتقدم بالشكر إلى جميع موظفي وموظفات مكتبات الدراسات العليا والاولية والمكتبة الالكترونية في الكلية لتعاونهم معي.

وأختم بالشكر إلى كل من مد يد العون لي ومن فاتني ذكرهم، جزاهم الله خيرا ووفقهم وسدد خطاهم، إنه سميع مجيب.

الباحث

ميثم بدر بعيوي

المستخلص

تمثلت مشكلة البحث بمدى تأثير آليات الحوكمة في ظل تجميع الأعمال على جودة الأرباح ، إذ يهدف البحث إلى إختبار هذا التأثير على الوحدات الإقتصادية في بيئة الأعمال العراقية ، ولقد إعتمد البحث على مجموعة من الأدوات لجمع البيانات لإجراء الدراسة العملية تمثلت بالقوائم المالية للوحدات الاقتصادية التابعة للمدة (2010-2014) والقوائم المالية للوحدات الاقتصادية غير التابعة للمدة (2010-2015) والمعلومات الإخرى ذات الصله المرفقة بها المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وكذلك إعتمد البحث لجمع البيانات على الإستبيانة .

وتم تطبيق الدراسة بأستخدام مجموعة من النماذج لقياس جودة الأرباح ، فقد إعتمد البحث على مقياسين هما إدارة الارباح الحقيقية وإدارة الارباح من خلال المستحقات المحاسبية .

توصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات الهامه منها تدني مستوى جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة بشكل أكبر من الوحدات الإقتصادية غير التابعة بفعل تأثير تركز الملكية الممحققة للسيطرة في الوحدات الاقتصادية التابعة ، وفي ضوء ما توصل إليه من نتائج وإستنتاجات أوصى بضرورة إجراء تغييرات جوهرية على قانون الشركات العراقي لسنة 1997 المعدل سنة 2004 والمعدل سنة 2019 لضمان تطبيق الحوكمة بشكل سليم في الوحدات الاقتصادية ولا سيما الوحدات الاقتصادية التابعة في العراق ولعل أهم هذه التوصيات :

1- إجراء تعديلات على قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 بشكل يضمن صياغة وبناء نظام رصين لحوكمة الشركات يسهم في الحد من صراعات الوكالة لا سيما الصراع بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين وهذه التعديلات تشمل :

أ- تعديل نص المادة (106) أولاً الفقرة ثالثاً من قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 والمعدل سنة 2019 والخاصة بشروط عضوية مجلس الإدارة في الوحدات الاقتصادية لا سيما الوحدات التابعة بضرورة ان يضم مجلس الإدارة أعضاء مستقلين من غير حملة الاسهم من ذوي الخبرة والدراية في مجال المحاسبة والتدقيق فضلاً عن نشاط الوحدة الاقتصادية التابعة .

ب-رفع تعارض المادة 117 ثامناً من خلال تعديل الفقرة ت من قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 والمعدل سنة 2019 وذلك بوضع شرط عدم العضوية في لجنة التدقيق في الوحدة الاقتصادية للمساهم الذي يملك أسهم في الوحدة الاقتصادية لا سيما الوحدة التابعة مما يكسب العضو صفة الاستقلال ومستوى الحياد المطلوب للحد من سيطرة الوحدة القابضة في مجلس إدارة الوحدة التابعة .

2-ضرورة حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تقود الى تحسين مستوى جودة الأرباح وبالتالي الحد من صراع الوكالة بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين من خلال تحسين دليل حوكمة الشركات في العراق من خلال الآتي :

أ- تضمين مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية التابعة أعضاء يتمتعون بالاستقلال والحياد التام.

ب-تشكيل لجنة التدقيق من أعضاء يتمتعون بالإستقلال التام في الوحدات الاقتصادية التابعة .

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	ـــ
الإهداء	أ
الشكر والإمتنان	ب
المستخلص	ت–ث
ثبت المحتويات	ج
ثبت المختصرات المستخدمة في البحث	ح
ثبت الجداول	خ– د
ثبت الأشكال	ذ
المقدمة	2–1
الفصل الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة	25–3
المبحث الأول: منهجية البحث	11–5
المبحث الثاني: دراسات سابقة	25–12
الفصل الثاني: الإطار الفلسفي لتجميع الأعمال	64–26
المبحث الأول: تجميع الأعمال [مدخل مفاهيمي]	45–27
المبحث الثاني : الأساس الفكري للمحاسبة عن تجميع الاعمال	64–46
الفصل الثالث : آليات الحوكمة وجودة الأرباح ودورهما في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين	105–65
المبحث الاول : الابعاد النظرية للحوكمة	85–67
المبحث الثاني : جودة الارباح في ضوء دور آليات الحوكمة في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين	107–86
الفصل الرابع : الجانب التطبيقي للبحث	161–108
المبحث الاول: وصف مجتمع وعينة البحث وقياس المتغيرات	148–110
المبحث الثاني : إختبار الفرضيات وتحليل النتائج	161–149
الفصل الخامس : الإستنتاجات والتوصيات	162–
المبحث الاول : الإستنتاجات	165–163
المبحث الثاني : التوصيات	168–166
المصادر والمراجع	181–169
الملاحق	182
Abstract	

ثبت المختصرات المستخدمة في البحث

ت	المفهوم	العنوان
1	الانتاج	Production
2	ادارة الارباح الحقيقية	Real Earning Management
3	البحث والتطوير	Research and Development
4	القيمة السوقية	Market Value
5	الاموال الداخلية	Internal Funds
6	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	United Nations Conference On Trade And Development
7	منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي	Organization for Economic Cooperation & Development
8	حوكمة الشركات الاسترالية	Australian Corporate Governance
9	الإنحراف المعياري	Standard Deviation
10	تحليل التباين	Variance Analysis
11	معامل الاختلاف	Coefficient of Variation
12	إختبار كولمكروف سميرنوف للتوزيع الطبيعي	Kolmogorov-Smirnov Z
13	المصاريف الاختيارية	Discretionary Expenses
14	التدفقات النقدية التشغيلية	Cash Flows From Operations
15	المستحقات الكلية	Total Accruals
16	الممتلكات والآلات والمعدات	Property, Plant and Equipment
17	الارباح قبل البنود الاستثنائية والعمليات غير المستمرة	Earnings Before Extraordinary Items and Discontinued Operations
18	المستحقات الاختيارية (غير الطبيعية)	Discretionary Accruals
19	مجلس المبادىء المحاسبية	Accounting Principle Board
20	قانون سربنس أوكسلي	Sarbanes - Oxley
21	لجنة ممارسات التدقيق	Audit Practices Committee
22	اللجنة الإستشارية للهيئات المحاسبية	Consultative Committee of Accountancy Bodies
23	شركة هونغ كونغ وشنغهاي المصرفية	The Hongkong and Shanghai Banking Corporation

ثبت الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	معاملات الفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق الاستبيان	10
2	الفروق المحاسبية بين طريقة تجميع المصالح وطريقة الشراء	51
3	إختلاف المعالجات المحاسبية بين مفهوم الأم (القابضة) عن مفهوم الوحدة الاقتصادية	59
4	انواع صراع الوكالة وتفسير أسبابها	81
5	المعلومات العامة لخبراء تحكيم إستمارة الإستبيان	115
6	عدد الاستمارات الموزعة حسب المؤهل العلمي ونسبها	116
7	عدد الاستمارات الموزعة حسب نوع المؤهل العلمي ونسبها	116
8	عدد الاستمارات الموزعة حسب اللقب العلمي ونسبها	116
9	عدد الاستمارات الموزعة حسب سنوات الخبرة ونسبها	117
10	قياس آلية تركز الملكية في الوحدات الإقتصادية التابعة	118
11	التكرارات ونسبها والإحصاءات العامة لآلية مجلس الادارة (الاستقلالية)	119
12	التكرارات ونسبها والإحصاءات العامة لآلية إستقلالية لجنة التدقيق	120
13	التكرارات ونسبها والإحصاءات العامة لآلية التدقيق الخارجي	122
14	التكرارات ونسبها والإحصاءات العامة لآلية التشريعات والقوانين	124
15	ملخص إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الوحدات الاقتصادية التابعة	126
16	ملخص إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الوحدات الاقتصادية غير التابعة	126
17	ملخص إختبار مشكلة التعدد الخطي لبيانات الوحدات الاقتصادية التابعة	127
18	ملخص إختبار مشكلة التعدد الخطي لبيانات الوحدات الاقتصادية غير التابعة	127
19	المعلمات المقدرة لنموذج إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات للوحدات الإقتصادية التابعة	128
20	المعلمات المقدرة لنموذج إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات للوحدات الاقتصادية غير التابعة	128
21	قياس المستوى الطبيعي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للوحدات الإقتصادية التابعة (دينار)	128
22	قياس المستوى الطبيعي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للوحدات الإقتصادية غير التابعة (دينار)	129
23	قياس المستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والاحصاءات الوصفية للوحدات التابعة (دينار)	129
24	المستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والاحصاءات الوصفية للوحدات غير التابعة (دينار)	131
25	المعلمات المقدرة لنموذج إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الإختيارية للوحدات الإقتصادية التابعة	132
26	المعلمات المقدرة لنموذج إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الإختيارية للوحدات الإقتصادية غير التابعة	133
27	قياس المستوى الطبيعي للمصروفات الإختيارية للوحدات الإقتصادية التابعة (دينار)	133
28	قياس المستوى الطبيعي للمصروفات الإختيارية للوحدات الإقتصادية غير التابعة (دينار)	133
29	قياس المستوى غير الطبيعي للمصروفات الإختيارية والاحصاءات الوصفية للوحدات الإقتصادية التابعة (دينار)	134
30	قياس المستوى غير الطبيعي للمصروفات الإختيارية والاحصاءات الوصفية للوحدات الإقتصادية غير التابعة (دينار)	135
31	قياس المستوى غير الطبيعي لإدارة الأرباح الحقيقية الكلية والاحصاءات الوصفية للوحدات غير التابعة (دينار)	137
32	قياس المستوى غير الطبيعي لإدارة الأرباح الحقيقية الكلية والاحصاءات الوصفية للوحدات غير التابعة (دينار)	139

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
33	المعلمات المقدرة لنموذج إدارة الأرباح على اساس المستحقات للوحدات الإقتصادية التابعة	141
34	المعلمات المقدرة لنموذج إدارة الأرباح على اساس المستحقات للوحدات الإقتصادية غير التابعة	141
35	قياس المستوى الطبيعي للمستحقات للوحدات الإقتصادية التابعة (دينار)	141
36	قياس المستوى الطبيعي للمستحقات للوحدات الإقتصادية غير التابعة (دينار)	142
37	قياس المستوى غير الطبيعي للمستحقات والاحصاءات الوصفية للوحدات الإقتصادية التابعة (دينار)	142
38	قياس المستوى غير الطبيعي للمستحقات والاحصاءات الوصفية للوحدات الإقتصادية غير التابعة (دينار)	144
39	مقارنة مقاييس جودة الأرباح للوحدات الإقتصادية التابعة (نسبة مئوية)	145
40	مقارنة مقاييس جودة الأرباح للوحدات الإقتصادية غير التابعة (نسبة مئوية)	146
41	التكرارات ونسبها والإحصاءات العامة لجودة الارباح	147
42	جدول المعلومات الوصفية للوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة	149
43	جدول إختبار t للمقارنة بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة	151
44	معاملات الارتباط بين آليات الحوكمة وجودة الأرباح	154
45	نتائج تحليل تأثير آلية مجلس الادارة (الاستقلالية) في جودة الأرباح	156
46	نتائج تحليل تأثير آلية إستقلالية لجنة التدقيق في جودة الأرباح	157
47	نتائج تحليل تأثير آلية التدقيق الخارجي في جودة الأرباح	158
48	نتائج تحليل تأثير لآلية التشريعات والقوانين في جودة الأرباح	159
49	ملخص أهمية تأثير آليات الحوكمة في جودة الأرباح	160

ثبت المخططات والأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	المخطط الإجرائي للبحث	11
2	مسارات تجميع الأعمال لتوليد القيمة لتحقيق النمو في إطار إستراتيجية البقاء والإستمرار	35
3	شكل توضيحي لنظريات تجميع الأعمال وتفسيرها	41
4	انواع صراع الوكالة	75
5	تأثير صراع الوكالة بين المساهمين على سياسة توزيع الارباح وإنعكاسه على جودة الارباح	85
6	رسم بياني لمعاملات الارتباط بين آليات الحوكمة وجودة الأرباح	155
7	انتشار قيم آلية مجلس الادارة (الاستقلالية) مقابل جودة الأرباح	157
8	انتشار قيم آلية إستقلالية لجنة التدقيق مقابل جودة الأرباح	158
9	انتشار قيم آلية التدقيق الخارجي مقابل جودة الأرباح	159
10	انتشار قيم آلية التشريعات والقوانين مقابل جودة الأرباح	160

المقدمة

بعد نشوء نظرية الوكالة أشار الإقتصاديون إلى إنه لا يوجد سبب للإعتقاد إن الإدارة سوف تعمل دائماً لصالح الملاّك والأطراف ذات المصلحة الآخرين إنطلاقاً من النظرية القائلة إن الأفراد عقلانيون يميلون إلى تحقيق منافعهم والمحافظة على مصالحهم على حساب مصالح المساهمين الأمر الذي ولَّد صراع بين الإدارة من جانب وبين المساهمين من جانب آخر وهو النوع الأول من صراع الوكالة والذي يطلق عليه الصراع الكلاسيكي للوكالة ، ولتخفيف حدة هذا الصراع تمثل الحل في تبني مجموعة من الآليات يطلق عليها بحوكمة الشركات ، فعندما تتركز الملكية كآلية من آليات الحوكمة بيد فرد أو مجموعة من المالكين سوف يولد لهم الحافز والنفوذ لمراقبة أداء الإدارة بشكل يجعلها لا تحيد عن الأهداف التعاقدية .

ولكن لن تكون بعض آليات الحوكمة فاعله بشكل يساعد على تحقيق الأهداف التعاقدية وفقاً لمسؤولية رعاية العهدة في إطار النوع الثاني لصراع الوكالة والناشئ من صراع المصالح بين المساهمين المسيطرين[1] والمساهمين غير المسيطرين[2] فضلاً عن الأطراف ذات المصلحة الآخرين والسبب يعود إلى نفوذ وسيطرة المساهمين المسيطرين في مجلس إدارة الوحدة الإقتصادية والتي يطلق عليها (المنافع الخاصه للسيطرة) ، ونتيجة لذلك يكون للمساهمين المسيطرين في ظل تجميع الاعمال الحوافز لمصادرة ثروة المساهمين غير المسيطرين والمشابه لحالة الحوافز للرقابة على الإدارة في إطار الصراع الكلاسيكي للوكالة مما ينعكس على جودة الارباح ، وبالتالي يمتلك المساهمون المسيطرون الحوافز والرقابة المعززين بحجم الملكية للاستيلاء على الثروة وتعظيم منافعهم وهذه المشكلة تطغى بشكل كبير على مشكلة الصراع الكلاسيكي للوكالة .

ونظراً للظروف والتغيرات المتلاحقة في بيئة الأعمال الدولية والتي منها زيادة حدة المنافسة ومشاكل وصعوبات التمويل وما يرافقها من تحديات وإنعكاس على بيئة الأعمال المحلية دفعت العديد من الوحدات الإقتصادية المحلية الى ضرورة تنويع وتوسيع أنشطتها وأعمالها ، ويمكن للوحدات الإقتصادية تحقيق هذا الهدف من خلال عمليات تجميع الأعمال[3] كونها أحد الوسائل المناسبة للتوسع والنمو والتي يمكن أن يكون لها تأثيراتها النافعة والضارة على الوحدات الإقتصادية المستهدفة والتي قد يتولد عنها صراع الوكالة الثاني وما يرافقه من ممارسات إنتهازية تشكل مجالاً لإنتهاك حقوق المساهمين غير المسيطرين ولا سيما في حالات التطبيق غير الجيد للحوكمة مما يؤثر في جودة الأرباح .

لذا يهدف البحث إلى التحقق من مدى تأثير بعض آليات الحوكمة على جودة الأرباح في ظل تجميع الأعمال ، ولتحقيق هدف البحث تم تقسيمه إلى خمسة فصول ، الفصل الاول بعنوان منهجية البحث ودراسات سابقة وقُسِم إلى مبحثين ، المبحث الاول منهجية البحث والمبحث الثاني دراسات سابقة ،

---

[1] تناولت الادبيات العديد من المصطلحات الاخرى المناظره لمفهوم المساهمين المسيطرين ومنها حملة غالبية الاسهم وكبار المساهمين .

[2] كما توجد مصطلحات مناظره اخرى قد إستخدمتها الادبيات كذلك منها أقلية المساهمين وصغار المساهمين .

[3] يشير مصطلح تجميع الاعمال (Business Combination) الى المفهوم العام كما ورد في معيار الابلاغ المالي الدولي 3

الفصل الثاني بعنوان الإطار الفلسفي لتجميع الأعمال وقُسِم إلى مبحثين المبحث الأول تجميع الأعمال [مدخل مفاهيمي] ، المبحث الثاني الأساس الفكري للمحاسبة عن تجميع الأعمال ، الفصل الثالث بعنوان الفصل الثالث : آليات الحوكمة وجودة الأرباح ودورهما في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين وقُسِم إلى مبحثين ، المبحث الاول الابعاد النظرية للحوكمة ، المبحث الثاني جودة الارباح في ضوء دور آليات الحوكمة في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين ، الفصل الرابع بعنوان الجانب التطبيقي للبحث وقُسِم إلى مبحثين ، المبحث الاول وصف مجتمع وعينة البحث وقياس المتغيرات ، المبحث الثاني إختبار الفرضيات وتحليل النتائج ، أما الفصل الخامس بعنوان الاستنتاجات والتوصيات وقُسِم إلى مبحثين المبحث الاول الاستنتاجات والمبحث الثاني التوصيات .

الفصل الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

الفصل الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

يهدف هذا الفصل إلى إستعراض منهجية البحث من خلال التسلسل في عرض مشكلة البحث والأساس النظري لها وأهمية البحث وأهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وعرض الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية المنبثقة منها ، كما يعرض هذا الفصل حدود البحث وعرض ملخص لمجتمعي البحث وعينتيه ، كما يهدف هذا الفصل في القسم الثاني له إلى عرض أهم ما وقع بيد الباحث من دراسات سابقة عربية وأجنبية بعد تقسيمها إلى عدة محاور لإعطاء وعرض صورة أفضل للقارىء عن أهم المجالات البحثية التي تناولتها الأدبيات تتعلق بمتغيرات البحث وتسليط الضوء على مجالات الإفادة من الدراسات السابقة ومحددات البحث وعرض ملخص للإسهامة التي سيقدمها البحث الحالي .

المبحث الأول

منهجية البحث

1-1- 1- مشكلة البحث

تتضح مشكلة البحث في تأثير بعض آليات الحوكمة في ظل عمليات تجميع الأعمال على جودة الأرباح ، فعلى الرغم من كون آليات الحوكمة تعد حلاً لتخفيف صراع الوكالة الكلاسيكي والذي يدور عادة بين الملاّك والإدارة إلا إن بعض هذه الآليات يعد السبب الرئيس الذي يعزز من الشكل الثاني لصراع الوكالة والذي يدور بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين من خلال ما تمتلكه الوحدات الإقتصادية القابضة من نفوذ وسيطرة على الوحدات الإقتصادية التابعة بحكم نسبة الملكية والذي يعد عاملاً حاسماً للتأثير في بعض آليات الحوكمة في الوحدات الإقتصادية التابعة بالشكل الذي يمكّن الوحدة الإقتصادية القابضة من خلال إدارة الوحدة التابعة للدخول في ممارسات إدارة الأرباح التي شأنها تحقيق مصالح المساهمين المسيطرين (الوحدة القابضة) على حساب حقوق المساهمين غير المسيطرين فضلا عن الأطراف ذات المصلحة الآخرين الأمر الذي ينعكس على جودة الأرباح وبالتالي حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين .

ومما ورد في اعلاه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :

1- إلى أي مدى تتسم فيه أرباح الوحدات الإقتصادية التابعة في ظل تجميع الأعمال بالجودة؟

2- هل تطبق الوحدات الاقتصادية آليات الحوكمة بشكل جيد في العراق ؟

3- هل لتطبيق بعض آليات الحوكمة في الوحدات الإقتصادية في العراق دوراً في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين ؟

1-1-2- أهمية البحث

تنبع الأهمية العلمية للبحث من أهمية عمليات تجميع الأعمال التي أصبحت ميزة لبيئة الأعمال الدولية بصفة عامة ، وبيئة الأعمال المحلية بصفة خاصة ، مما دفع العديد من الأطراف ذات الصلة للإهتمام وعلى نحو متزايد في الأونه الأخيرة بهذه العمليات وإنعكاسها على مختلف المجالات ومن بينها تأثيرها في قرارات تخصيص الموارد على نحو اقتصادي والمساهمة بنقل الثروه ليس فقط داخل الحدود الجغرافية للبلدان بل على مستوى بيئة الأعمال الدولية .

ويحظى البحث الحالي بأهمية على مستوى بيئة الأعمال المحلية في العراق كونه – وعلى حد علم الباحث- يعد من أوائل الدراسات المحلية التطبيقية في مجال المحاسبة تتناول إختبار هذه المتغيرات مجتمعة ودراسة التفاعل فيما بينها ، وتنبثق اهمية البحث أيضاً من اتساق موضوعه مع الجهود والتوجهات الحديثة في بيئة الأعمال المحلية الساعية إلى تفعيل آليات الحوكمة بشكل إيجابي بحيث تسهم هذه الجهود في الوصول إلى إبلاغ مالي للوحدات الإقتصادية يتسم بالجودة لا سيما جودة معلومات الأرباح ، كما تكمن الأهمية العملية للبحث في إجراء دراسة على الوحدات الاقتصادية في العراق .

1-1-3- أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق العديد من الأهداف النظرية وإخرى عملية يمكن بيانها بالآتي :

1. عرض وتحليل ومناقشة الإطار النظري لتجميع الأعمال إذ يُقسَم الى هدفين فرعيين هما :
   أ- المدخل المفاهيمي لعمليات تجميع الاعمال والنظريات المفسرة لها .
   ب-تسليط الضوء على الإطار الفكري للمحاسبة عن عمليات تجميع الأعمال .
2. عرض وتحليل مفهومي حوكمة الشركات وجودة الأرباح ، وينقسم هذا الهدف إلى هدفين هما :
   أ- مناقشة الأبعاد النظرية لحوكمة الشركات والابعاد الفكرية المفسرة لنشوئها .
   ب-عرض مفهوم جودة الأرباح وتعزيزها من خلال دور آليات الحوكمة في حماية حقوق جميع المساهمين (المسيطرين وغير المسيطرين) .
3. فيما يتمثل الهدف العملي للبحث في إختبار تأثير بعض آليات الحوكمة في ظل تجميع الأعمال على جودة الأرباح لعينه من الوحدات الإقتصادية في العراق لتوصيف العلاقات بين اصحاب المصالح ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية في ظل تجميع الاعمال وإنعكاس مشكلة الوكالة الثانية عليها .

1-1-4- فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية رئيسة مفادها :

((هناك تباين في تأثير آليات الحوكمة في جودة الأرباح في ظل تجميع الأعمال في الوحدات الإقتصادية في العراق))

اولاً : إختبار فرضية الفروق المعنوية في جودة الأرباح بين الوحدات التابعة وغير التابعة بسبب إختلاف تركز الملكية كآلية للحوكمة

H_0 : لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح ناتجة عن ممارسات ادارة الأرباح بسبب إختلاف تركز الملكية بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة عند مستوى معنوية 5% .

ثانياً : فرضيات الإرتباط بين آليات الحوكمة وجودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة .

1-الفرضية الفرعية الأولى:

H_0 :لا يوجد إرتباط ذو دلالة إحصائية لآلية مجلس الإدارة (الإستقلالية) في جودة الأرباح.

2-الفرضية الفرعية الثانية :

H_0 : لا يوجد إرتباط ذو دلالة إحصائية لآلية إستقلالية لجنة التدقيق في جودة الأرباح .

3-الفرضية الفرعية الثالثة :

H_0 : لا يوجد إرتباط ذو دلالة إحصائية لآلية التدقيق الخارجي في جودة الأرباح .

4-الفرضية الفرعية الرابعة :

H_0 : لا يوجد إرتباط ذو دلالة إحصائية لآلية التشريعات والقوانين في جودة الأرباح .

ثالثاً : فرضيات التأثير بين آليات الحوكمة وجودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة .

1-الفرضية الفرعية الأولى:

H_0 :لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لآلية مجلس الإدارة (الإستقلالية) في جودة الأرباح.

2-الفرضية الفرعية الثانية :

H_0 : لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لآلية إستقلالية لجنة التدقيق في جودة الأرباح .

3-الفرضية الفرعية الثالثة :

H_0 : لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لآلية التدقيق الخارجي في جودة الأرباح .

4-الفرضية الفرعية الرابعة :

H_0 : لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لآلية التشريعات والقوانين في جودة الأرباح .

1-1-5- حدود البحث

الجوانب الأساسية لحدود البحث تتمثل بالآتي:

1. الحدود الزمانية للبحث

ينحصر الجانب العملي والإختبارات ذات الصلة بالمدة من 2010-2014 لعينه من الوحدات الإقتصادية التابعة وبالمدة من 2010-2015 للوحدات الإقتصادية غير التابعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، ويعود السبب في تحديد هذه المدة كون البيانات ستكون متاحة بشكل أكثر من المدة التي تسبق سنة 2010 ، في حين لم تتسع مدة البحث لما بعد سنة 2015 بسبب التوجه لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على قطاع المصارف في سنة 2016 ، إذ تتمثل عينة البحث بعدد من الوحدات الإقتصادية المدرجة ضمن القطاع المصارف ، وتم استبعاد ما يخص السنوات التي تلي سنة 2015 لتجنب التباين الذي تنطوي عليه القوائم المالية لقطاع المصارف والذي يعزى إلى تطبيق المعايير الدولية للابلاغ المالي على قطاع المصارف التي تختلف عن القواعد والمعايير المحاسبية المحلية المطبقه قبل 2016 لتجنب عدم التجانس في العينة ،كما تجدر الأشارة إلى إن إختلاف مجموع السنوات وعدد الوحدات الإقتصادية بين المجموعتين التابعة وغير التابعة لا يؤثر في الاختبار كون الاداة الإحصائية المستخدمة تسمح بذلك ، كما تنحصر الحدود الزمانية للبحث بالمدة التي أجرى فيها الباحث دراسته على عينه من اللأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة في العراق.

2 . الحدود المكانية للبحث :

يتحدد النطاق المكاني للبحث في بيئة الأعمال العراقية على الوحدات الإقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ضمن قطاع المصارف والتي تشكل مجتمع البحث والمسحوب منها عينه لاجراء الدراسة العملية للبحث ، كما ينحصر النطاق المكاني بالأفراد العاملين في المؤسسات الاكاديمية والمهنية في العراق.

1-1-6- منهج البحث

يعتمد البحث على منهجين هما المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي، ووفقاً للمنهج الإستنباطي سيتم عرض ومناقشة المفاهيم التي ينطوي عليها البحث (تجميع الأعمال وحوكمة الشركات وآلياتها وجودة الأرباح) في الأدبيات المحاسبية والعلاقات فيما بينها ، كما سيتم اعتماد المنهج الإستقرائي في تحديد متغيرات البحث المعتمدة في الجانب التطبيقي والمستخدمة لقياس العلاقة على عينة من الوحدات الإقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نماذج القياس ذات الصله .

1-1-7- وسائل جمع البيانات والمعلومات

إعتمد الباحث على مجموعة من الوسائل والأدوات والتي تعد ضرورية لانجاز البحث وتحقيق اهدافه النظرية والعملية ، على مستوى الدراسة النظرية سوف يتم التركيز على الأدبيات والدراسات العربية والاجنبية من دوريات وبحوث منشورة او غير منشورة او كتب ذات صله بأبعاد الدراسة النظرية للموضوع ، اما في الدراسة العملية فإعتمد الباحث على القوائم المالية للوحدات عينة البحث وتقارير الإدارة وتقارير مراقب الحسابات والتشريعات والقوانين للمدة التي يغطيها البحث وكذلك البيانات والمعلومات التي يوفرها سوق العراق للاوراق المالية من واقع تقارير نشرات السوق وكذلك الإعتماد على الإستبيان واي وسائل أخرى تعد ضرورية لانجاز البحث .

1-1-8- محددات البحث

واجه البحث مجموعة من المحددات رسمت إتجاهه تمثلت:

1- محدودية الدراسات والبحوث محلياً التي تناولت مشكلة الوكالة الثانية بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين .

2- محدودية الدراسات محلياً التي تناولت العلاقة بين المتغيرات مجتمعةً .

3- محدودية الوحدات الإقتصادية التابعة في العراق المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية في المدة 2010-2014 .

4- المدة الزمنية : إنحصرت المدة الزمنية للوحدات الإقتصادية التابعة بـ (5) سنوات ممثله (2010-2014) ، فيما كانت المدة الزمنية للوحدات غير التابعة (6) سنوات ممثله (2010-2015) .

5- عدم تطبيق الجيد لآليات الحوكمة تعود لأسباب تتعلق بثغرات في التشريعات القانونية والتعليمات ذات الصلة (الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة - إستقلالية لجنة التدقيق) .

6- بسبب عدم تطبيق بعض آليات الحوكمة ولطبيعة البعض الاخر تم إعتماد أدوات مستقلة عن بعضها في جميع البيانات وعملية قياس منفصلة لقياس العلاقة بين المتغيرات (التقارير السنوية للوحدات الإقتصادية عينة البحث –الإستبيان)

1-1-9- مجتمع البحث وعينته

نظراً لما واجه الباحث من محددات حددت مسار البحث وعملية القياس للمتغيرات والعلاقة بينها أعتمد البحث على مجتمعين منفصلين تمثل المجتمع الأول بالوحدات الإقتصادية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ضمن قطاع المصارف والتي تم تقسيمها الى جزئين ، احتوى الجزء الأول على الوحدات الإقتصادية التابعة والجزء الثاني تضمن الوحدات الإقتصادية غير التابعة والمدرجة جميعها في سوق العراق للوراق المالية ، فيما مثل المجتمع الثاني بفئة من حملة الشهادات العليا الاكاديمية والمهنية في مجال المحاسبة والتدقيق للحصول على البيانات اللازمة لقياس العلاقة بين المتغيرات ، ومن خلال عينتين تم سحبهما من هذين المجتمعين إذ تم سحب من المجتمع الأول عينة مكونه من 12 وحدة اقتصادية منها 5 الوحدات الإقتصادية التابعة و 7 الوحدات الإقتصادية غير التابعة ، أما عينة المجتمع الثاني فتألفت من مجموعة الافراد من ذوي معرفة ودراية في مجال البحث قدمت لهم الإستبانة وبلغ عدد العينة 90 فرداً .

1-1-10- الأدوات الإحصائية

إعتمد الباحث في دراسته العملية على مجموعة من الأدوات الإحصائية نلخصها بالآتي:

1- الوسط الحسابي **Mean**

إعتمد الباحث على هذا المقياس لقياس متوسط ممارسات إدارة الأرباح لكل سنة شملها البحث ، وكذلك لقياس متوسط الإجابات للإستبيان.

2- الإنحراف المعياري **Standard Deviation**

تم إستخدامه كمقياس رقمي لقياس تشتت مستوى ممارسات ادارة الأرباح التي تم الإبلاغ عنها من قبل الوحدات الإقتصادية عينة البحث ، كما تم إستخدامه لتحديد الإنحراف المعياري لإجابات للإستبيان.

3- معامل الإختلاف C V **Coefficient of Variation**

تم إستخدام هذا المقياس كنسبة مئوية لقياس جودة الأرباح من خلال مقدار تشتت الأرباح التي تم الإبلاغ عنها عن وسطها الحسابي ، كما تم إستخدامه لقياس نسبة انحراف الاجابات عن الوسط الحسابي لفقرات للإستبيان.

4- أعلى قيمة وأدنى قيمة **Maximum & Minimum**

استخدم هذا المقياس لتحديد اعلى وأدنى ممارسة لادارة الأرباح في كل سنة فأعلى قيمة للممارسة وهو مؤشر يدل على أقل جودة أرباح والادنى قيمة للممارسة يدل على الافضل جودة أرباح .

5- إختبار كولمكروف سميرنوف للتوزيع الطبيعي **Kolmogorov-Smirnov Z**

إن هذا الإختبار مخصص لإختبار فيما إذا كان توزيع بيانات العينتين يطابق أحد التوزيعات النظرية المستمرة.

6- اختبار **Tolerance** للتعدد الخطي

تم إستخدام هذا المقياس للتحقق من مشكلة التعدد الخطي للتأكد من عدم وجود إرتباط او علاقة بين المتغيرات المستقلة في نماذج التقدير (معادلة الإنحدار) المستعملة في تقدير المعلمات كونها تؤثر في دقة التقديرات للمتغيرات الداخلة في التقدير.

7- إختبار t لعينتين مستقلتين

تم إعتماد هذا الاختبار للتحقق من مدى وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في إدارة الأرباح وجودة الأرباح بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة .

8- معامل إرتباط بيرسون **Pearson Correlation**

إستخدم هذا المقياس للتحقق من وجود إرتباط بين آليات الحوكمة وجودة الأرباح .

9- معامل التحديد معامل التحديد المصحح R^2

أستخدم هذا المقياس لتفسير نسبة إستجابة جودة الأرباح كمتغير تابع للتغيير في آليات الحوكمة كمتغير مستقل .

10- إختبار t للعينة الوحدة

تم الاعتماد على هذا المقياس للتحقق من مدى وجود تأثير لبعض آليات الحوكمة في جودة الأرباح .

11- إختبار الفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق الاستبيان

جمع الباحث البيانات قيد الدراسة بإستخدام الاستبيان اذ يجب ان يتوفر شرط الثبات والصدق فيها، حيث اعتمد على معاملات الفا كرونباخ لهذ الغرض. ان مدى هذا المعيار يتراوح بين الصفر والواحد الصحيح. فإذا كانت قيمته تتجه نحو الواحد فان ذلك يشير الى ثبات ومصداقية الاستبيان المستخدم وإذا اقتربت من الصفر دل ذلك على العكس. ولأجل اختبار المصداقية والثبات للاستبانة اوجد الباحث الجدول الآتي الذي يتضمن قيم معيار الفا كرونباخ حسب المحاور والابعاد قيد الدراسة.

جدول (1)

معاملات الفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق الاستبيان

المتغير	عدد الفقرات	الفا-كرونباخ
آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية)	9	0.71
آلية إستقلالية لجنة التدقيق	10	0.64
آلية التدقيق الخارجي	12	0.75
آلية التشريعات والقوانين	6	0.62
جودة الأرباح	9	0.87
الكلي	46	0.92

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال القيم في الجدول أعلاه يتبين ان الاستبيان المستخدم يمتلك الثبات والمصداقية استنادا الى قيم الفا كرونباخ وبالآتي يمكن للباحث إعمام نتائج هذا الاستبيان المستخلصة من العينة الى المجتمع المدروس.

1-1-11- المخطط الإجرائي للبحث

المخطط (1)

المخطط الاجرائي للبحث

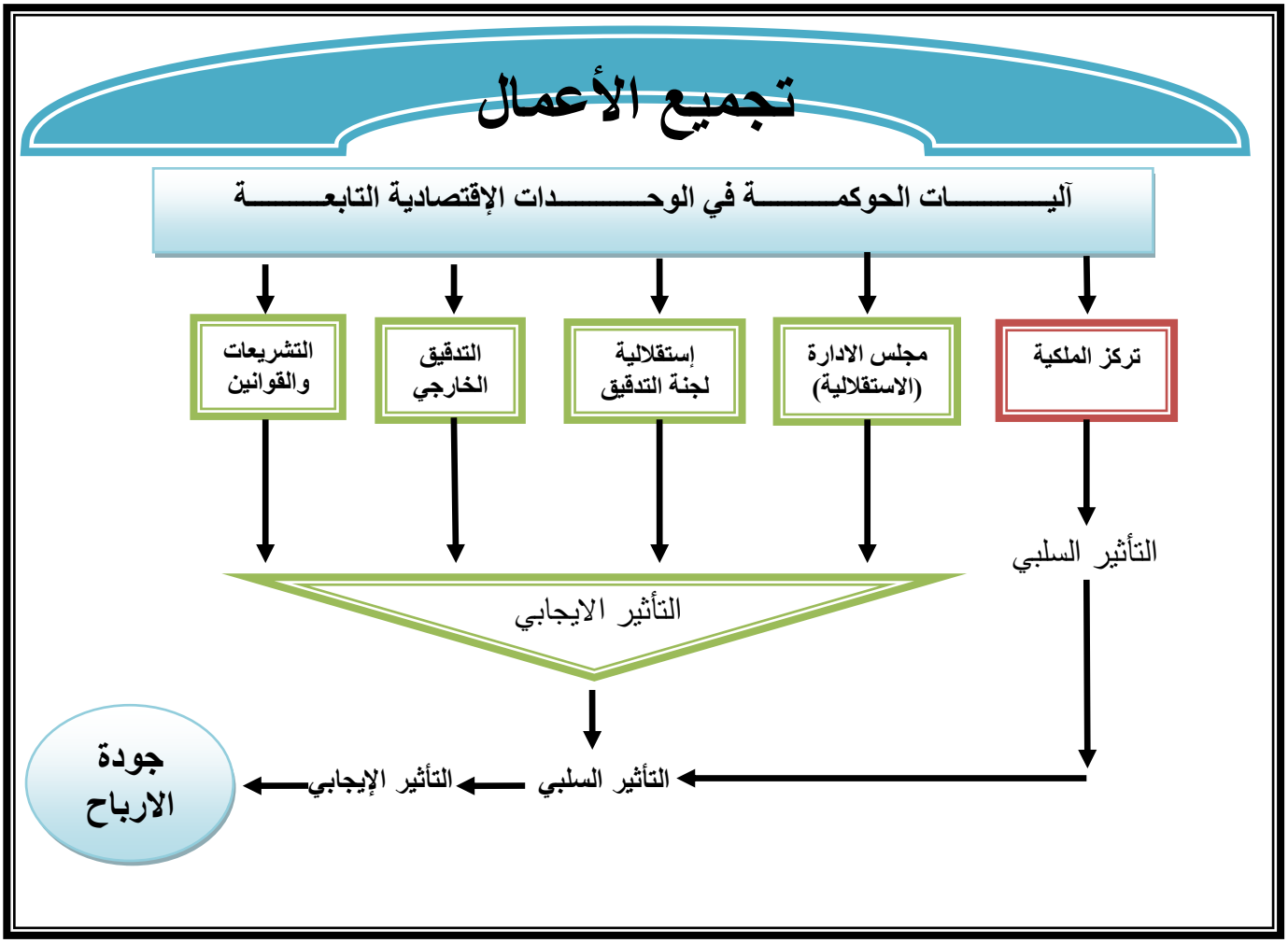

المصدر : إعداد الباحث

المبحث الثاني

دراسات سابقة

1-2-1-دراسات سابقة

نظرا لمحدودية الدراسات السابقة ذات الصلة بالبحث الحالي التي تضم المتغيرات مجتمعةً سواءاً على الصعيد المحلي أو غير المحلي- بحدود جهود وعلم الباحث - ولاعطاء صورة أكثر وضوحاً لدور وعمق تأثير هذه المتغيرات على جوانب متنوعة من مجالات المعرفة لاسيما الإقتصادية والادارية والمحاسبية لجأ الباحث إلى تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث محاور رئيسة :

المحور الأول : دراسات سابقة حول علاقة تجميع الأعمال مع حوكمة الشركات مع جودة الأرباح.

المحور الثاني : دراسات سابقة حول علاقة حوكمة الشركات مع جودة الأرباح .

المحور الثالث : دراسات سابقة حول علاقة تجميع الأعمال مع حوكمة الشركات مع جودة الأرباح .

والاتي استعراض لأهم ما وقع بيد الباحث من دراسات سابقة قدر تعلقها وإرتباطها تقريباً بالبحث الحالي ومتغيراته ، وسوف يتم تسليط الضوء على عنوان البحث وهدفه ومتغيراته واهم النتائج التي توصل إليها وكذلك اهم الإستنتاجات والتوصيات التي اقترحها الباحثين والتي انبثقت من النتائج ، وتحديد اهم مجالات الافادة من الدراسات السابقة التي اطلع عليها الباحث.

المحور الأول : دراسات سابقة حول علاقة تجميع الأعمال مع حوكمة الشركات مع جودة الأرباح

اولاً : دراسات عربية :

1-الدباس : 2012 – عمان

عنوان البحث:

أثر الإندماج على أداء الشركات وأرباحها

هدف البحث :

هدف البحث الى التحقق من تأثر اداء الشركات وعوائدها المالية بعد عمليات الاندماج للشركات المتعثرة في بيئة العمل الأردنية في القطاع الصناعي .

متغيرات البحث:

ضم البحث عمليات الاندماج كمتغير مستقل وأداء الشركات كمتغير تابع اول من خلال نموذج TOBINS –q وعلى عوائدها الممثل بالارباح السنوية من خلال مجموعة من المؤشرات المالية بالاعتماد على اجراء تحليل مقارن لهذه المتغيرات قبل وبعد عملية الاندماج .

نتائج وإستنتاجات البحث :

وقد توصل البحث الى النتائج التالية :

1- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عملية الإندماج وبين ما تحققه الوحدات الاقتصادية من أرباح .

2- عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عملية الإندماج وبين أداء الوحدات

الاقتصادية .

ومما سبق إستنتج البحث إن سبب عدم وجود العلاقة يعزى الى المراكز المالية الضعيفة لهذه الوحدات قبل عملية الإندماج لذا ينبغي ان تسبق عملية الاندماج حلول مالية مثل إعادة الهيكلة المالية وتحديد العوامل المسببه للتعثر المالي والتي تستدعي ضرورة الدخول في عملية الاندماج .

2-ناصر وبدير : 2020 – مصر

عنوان البحث:

أثر إدارة الأرباح على أداء الشركات خلال عمليات الاندماج والاستحواذ في ظل الظروف السياسية في مصر: دراسة تطبيقية

هدف البحث :

يستهدف البحث اختبار أثر ممارسات إدارة الارباح على أداء الشركات خلال عمليات الاندماج والإستحواذ في ظل الظروف السياسية في مصر، بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2007 وحتى 2016 لعينة مكونه من 13 وحدة اقتصادية .

متغيرات البحث:

اعتمد البحث على عمليات الاندماج والإستحواذ كمتغير مستقل لاختبار مدى تأثيره على أداء الوحدات الاقتصادية في الوحدات الاقتصادية في مصر باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون لبيان العلاقة بين المتغيرات.

نتائج وإستنتاجات البحث :

توصل البحث إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الأرباح خلال عمليات الاندماج والاستحواذ وخيارات التمويل لتلك العمليات، باستخدام الاسهم كإحدى وسائل التمويل مقارنةً بحالة التمويل من خلال النقد، وكذلك توصل البحث إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الارباح والأداء اللاحق للوحدات الاقتصادية لعملية الاندماج والاستحواذ، وأخيراً توص الى وجود أثر طردي معنوي للظروف السياسية على ممارسات إدارة الارباح في عمليات الاندماج والاستحواذ ويوصى البحث بضرورة إلزام الهيئة العامة للرقابة المالية ، والوحدات الاقتصادية مقدمة عرض الاستحواذ ، وكذلك الوحدات المستهدفة، بالحفاظ على سرية المعلومات المرتبطة بالعرض المحتمل قبل تاريخ الاعلان عنه، لضمان عدم تأثير تلك المعلومات على أسعار الاسهم لكِل الوحدات الاقتصادية فى سوق الاوراق المالية، ضرورة وضع ضوابط تفصيلية للمستشارين الماليين المختصين بإعداد دراسة القيمة العادلة لسهم الشركة مقدمة العرض، وتقديم إفصاح وافى بأسس تقدير سعر الشراء وتقييم سعر السهم، حيث أن أسس التقييم هذه تخضع للحكم الشخصى.

ثانياً: دراسات الاجنبية :

1-دراسة Hoorn & Hoorn : 2011 - هولندا

عنوان البحث :

Merger And Acquisitions , Firm Performance , Corporate Governance

الإندماج والإستحواذ ، أداء الشركات ، حوكمة الشركات

هدف البحث :

هدف البحث إلى تقييم مجلس الإدارة بعده أحد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وتأثيره على عمليات تجميع الأعمال وأداء الوحدة الإقتصادية المستحوذة ولثلاث مدد زمنية مختلفة ، إذ تتحقق البحث من أمرين :

1- مدى تأثير إختلاف هيكل مجلس إدارة الوحدات الإقتصادية المستحوِذة على عمليات تجميع الأعمال قبل وبعد الإعلان عن عمليات تجميع الأعمال .

2- مدى تأثير إختلاف مجلس إدارة الوحدات الإقتصادية المستحوِذة على أداء الوحدات المستحوَذ عليها .

متغيرات البحث :

اشتمل البحث على متغير مستقل تمثل بمجلس إدارة الوحدة الإقتصادية كأحدى الآليات الداخلية للحوكمة ومدى تأثير هذا المتغير في عمليات تجميع الأعمال ، وأداء الوحدات الإقتصادية (القيمة) كمتغيرات تابعة في البحث .

نتائج وإستنتاجات البحث

تشير النتائج إلى ان آلية الحوكمة الممثلة بهيكل مجلس الإدارة في البحث تلعب دوراً هاماً في تفسير التباين في أداء الوحدات الإقتصادية عبر مقاييس الأداء المختلفة سواءاً تلك المستندة إلى المقاييس المحاسبية للأداء او المقاييس السوقية هذا من جانب ، من جانب اخر توصل البحث إلى أن ذات الآلية لها دور يكاد يكون ثانوياً في شرح وتفسير التباين في أداء عمليات تجميع الأعمال ، وفي ضوء النتائج إستنتج البحث أن آليات الحوكمة تعزز من قيمة الوحدات الإقتصادية إلا أن هذه الفكرة لا تحظى بإهتمام كبير عند أداء ممارسات تجميع الأعمال الامر الذي يدفع إلى ضرورة اجراء المزيد من عمليات البحث ودراسة هذه العلاقة للوصول إلى فهم افضل لعلاقة آليات الحوكمة الداخلية بعمليات تجميع الأعمال .

2-دراسة Chu et al : 2016 - تايوان

عنوان البحث

Corporate Governance and Mergers and Acquisitions Performance in Banks: Evidence under the Special Regulatory Environment in Taiwan

حوكمة الشركات وأداء الإندماجات والإستحواذات في المصارف : أدلة من البيئة التنظيمية الخاصة في تايوان .

هدف البحث

يهدف البحث إلى التحقق من العلاقة بين نظام الحوكمة وأداء عمليات الاندماج والإستحواذ في إطار البيئة التنظيمية الخاصة في تايوان سنة 2000 .

متغيرات البحث

إعتمد البحث على مجموعة من المتغيرات المستقلة (تعويضات الإدارة التنفيذية– الملكية الادارية – تنوع المجلس) ومدى تأثيرها على المتغير التابع في البحث والمتمثل بأداء الإندماج والإستحواذ ، وقد إعتمد البحث في دراسة العلاقة بين المتغيرات على مجموعة من الإختبارات الإحصائية .

نتائج وإستنتاجات البحث

توصل الباحثون من خلال الدراسة العملية إلى مجموعة من النتائج أهمها أن للملكية الادارية علاقة إيجابية مؤثرة على نتائج الإندماج والإستحواذ المصرفي، أما حجم مجلس الإدارة فبينت النتائج له تأثير سلبي على نتائج عمليات الإندماج والإستحواذ ، كما أشارت نتائج البحث إلى ان آليات الحوكمة لها تأثير كبير على أداء الإندماج والإستحواذ طويل الاجل ، وإستنتج البحث أن هذه النتائج يمكن أن تعطي رؤية واضحة مفادها أن آليات الحوكمة الداخلية لها تأثيرات كبيرة على قيمة الوحدة الإقتصادية نتيجة عمليات الإندماج والإستحواذ وبالتالي يمكن للجهات التنظيمية رفع مستوى أداء عمليات تجميع الأعمال وتطويرها من خلال تعزيز حوكمة الشركات إذ يدعم هذا البحث آليات الحوكمة الداخلية الجيدة لمنع المصارف من الدخول بعمليات إندماج وإستحواذ قد تؤدي إلى خسارة قيمة الوحدة الإقتصادية ، كما أوصى البحث بضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات لإكتشاف وتحديد التأثيرات الأخرى لآليات الحوكمة على نتائج أنشطة الإندماج والإستحواذ في قطاع المصارف.

3–دراسة Col & Sen 2017 : الهند

عنوان البحث :

The Role of Corporate Governance for Acquisitions by the Emerging Market Multinationals: Evidence from India

دور حوكمة الشركات في عمليات الاستحواذ التي يقوم بها الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الناشئة: دليل من الهند

هدف البحث :

يهدف البحث الى التحقق فيما إذا كان المستحوذون يتبنون تطبيق حوكمة الشركات السائدة لإتمام صفقات الإندماج والإستحواذ التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية متعددة الجنسيات في البلدان الناشئة ومنها الهند .

متغيرات البحث:

إعتمد البحث على متغير مستقل وهو عمليات الاندماج والاستحواذ ومدى تأثيره على تطبيق آليات الحوكمة في البلدان الناشئة ومنها الهند ، إذ شملت الدراسة عدد من صفقات الإندماج والإستحواذ التي جرت في الهند للمدة 2011 – 2010 .

نتائج واستنتاجات البحث :

وقد توصل البحث إلى :

1- أن الملكية وخصائص مجلس الإدارة في الوحدات الإقتصادية الهندية تتغير بشكل كبير بعد الاستحواذ ليكون ملائم مع الأسواق المتقدمة المستهدفة .

2- التغيير في الحوكمة يكون أكثر وضوحاً عندما تكون البلدان المستهدفة تتمتع بحماية أفضل للمستثمرين .

3- المستحوذين الذين يظهرون تغيرات في الحوكمة يحرزون تقييم أعلى بعد هذه المعاملات.

وتوحي هذه النتائج أن الوحدات الاقتصادية في الأسواق الناشئة تلتزم بمعايير الحوكمة بشكل أعلى في المتقدمة الأسواق من خلال عمليات الاستحواذ العابرة للحدود.

المحور الثاني: دراسات سابقة حول علاقة حوكمة الشركات مع جودة الأرباح

أولاً : دراسات عربية

1-دراسة المشهداني والفتلاوي : 2012 – العراق وعمان

عنوان البحث

المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها

هدف البحث

هدف البحث إلى بيان دور تطبيق آليات الحوكمة في كل من العراق وعمان للحد من ممارسات إدارة الأرباح وتأثيره في مستوى جودة الأرباح بالتطبيق على عينه من الوحدات الإقتصادية المدرجة في سوقي العراق للاوراق المالية وعمان للاوراق المالية للمدة 2006-2009 .

متغيرات البحث

تمثلت متغيرات البحث بآليات الحوكمة كمتغير مستقل فيما تمثل المتغير التابع بإدارة الأرباح والذ يتم قياسه وفقاً لنموذج جونز المعدل .

نتائج وإستنتاجات البحث

لقد توصل البحث إلى ان كلا من الوحدات المدرجة في سوقي العراق وعمان للاوراق المالية تمارس إدارة الأرباح من خلال التأثير بالعمليات المحاسبية وإنعكاسها على جودة الأرباح ، كما توصل البحث إلى إن التطبيق الجيد للحوكمة يسهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ويحسن من مستوى جودة الأرباح ، وفي ضوء النتائج أوصى البحث بضرورة الإهتمام بالجانب السلوكي والأخلاقي ومعايير

السلوك المهني ومراقبة مدى تطبيق آليات الحوكمة للحد من الممارسات الإنتهازية للوحدات الإقتصادية والتي تؤثر في أرقام الأرباح التي يتم الإبلاغ عنها .

2-الاضم :2014 – عمان

عنوان البحث

أثر تطبيق قواعد الحوكمة في جودة الأرباح (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة)

هدف البحث

هدف البحث إلى التحقق من تأثير تطبيق حوكمة الشركات في مستوى جودة الأرباح بالتطبيق على عينه من الوحدات الإقتصادية الصناعية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية إذ بلغ إجمالي مجتمع البحث 87 وحدة اقتصادية صناعية مدرجة في السوق .

متغيرات البحث

للتحقق من دور تطبيق آليات الحوكمة في جودة الأرباح إعتمدت الباحثة على مجموعة من المتغيرات المستقلة تمثلت بآليات الحوكمة (الهيكل التنظيمي – العدالة والمساواة – مسؤولية مجلس الإدارة – حماية المساهمين والمستثمرين –إدارة المخاطر –نظام فعال وكفؤ للرقابة الداخلية) وفي حين مثلت جودة الأرباح المتغير مستقل ، وأستند البحث في جمع البيانات لقياس التأثير على أداة الاستبانة .

نتائج وإستنتاجات البحث

لقد توصل البحث في ضوء إختبار الفرضيات إلى مجموعة من النتائج أبرزها إن الهيكل التنظيمي الواضح الخطوط للسلطة والمسؤولية تأثيراً في جودة الأرباح ، كما توصل البحث إلى نتيجة هامه تمثلت بوجود تأثير للمعاملة المتساوية والعادلة بين المساهمين واصحاب المصلحة الاخرين في جودة الأرباح ، كما توصلت إلى ان حماية المساهمين والمستثمرين لها تأثيراً في جودة الأرباح ، وفي ضوء النتائج أوصى البحث بضرورة تطبيق نظام حوكمة الشركات بشكل فاعل ومتسق مع القوانين والاحكام مع ضرورة تطبيق مجلس إدارة الوحدة الإقتصادية أعلى المعايير المهنية والأداء كونها المؤثر المباشر في جودة الأرباح.

3-أنيس :2015 – الجزائر

عنوان البحث

أثر تطبيق آليات الحوكمة الداخلية على جودة الأرباح (دراسة قياسية)

هدف البحث

هدف البحث إلى التحقق من تأثير آليات الحوكمة الداخلية المطبقة في مستوى جودة الأرباح التي يتم الإبلاغ عنها في الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية .

متغيرات البحث

تمثلت متغيرات البحث بمجموعة من المتغيرات المستقلة تمثل آليات الحوكمة الداخلية وهما خصائص مجلس الإدارة وخصائص لجنة التدقيق فيما تمثل المتغير التابع بجودة الأرباح .

نتائج وإستنتاجات البحث

لقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :

أ-يوجد تأثير إيجابي لخصائص مجلس الإدارة والممثلة بإستقلالية مجلس الإدارة وخبرة أعضاء مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة وعدد إجتماعات مجلس الإدارة في مستوى جودة الأرباح .

ب-يوجد تأثير إيجابي لخصائص لجنة التدقيق والممثلة بإستقلالية لجنة التدقيق والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة التدقيق وحجم لجنة التدقيق وعدد إجتماعات لجنة التدقيق في مستوى جودة الأرباح .

كما توصل البحث إلى أن تمتع بعض أعضاء مجلس الإدارة وجميع أعضاء لجنة التدقيق بإستقلالية عالية يجنبهما اي ضغوط من شأنها التأثير في ممارسة مهامهم الرقابية والاشرافية ، فيما تمنح الخبرة المالية والمحاسبية للأعضاء المستقلين المهارة الملائمة في تسهيل وفهم الامور المتعلقة بإعداد القوائم المالية وإمكانية كشف التلاعبات التي يمكن ان تحدث وبالتالي الحد من الممارسات الإنتهازية وتخفيض المستحقات الإختيارية غير الطبيعية ، كما إن زيادة عدد الإجتماعات يساهم في زيادة مستوى جودة الأرباح والذي يعزى إلى منح الأعضاء المزيد من الوقت الكافي للاطلاع على حسابات الوحدة الإقتصادية وإعداد القوائم المالية ومناقشتها مع الأطراف ذات العلاقة الامر الذي يحد من ممارسات إدارة الأرباح ، وفي ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج أوصى بالآتي :

أ-الحرص على زيادة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة له أثر إيجابي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة جودة الأرباح.

ب-مراعاة الإنتقاء الكامل لأعضاء لجنة التدقيق من غير التنفيذيين (مستقلين) ومن ذوي الخبرة والمعرفة في المجالات المالية والمحاسبية الامر الذي يسهم في تحسين كفاءة أداء مهامهم الرقابية مما يحسن من جودة الأرباح.

ثانياً : دراسات أجنبية

1-دراسة Leuz et al: 2003 – الولايات المتحدة الامريكية

عنوان البحث

Earnings Management And Investor Protection:An International Comparison

إدارة الأرباح وحماية المستثمر: مقارنة دولية

هدف البحث

لقد هدف البحث إلى التحقق من الإختلافات المنهجية في إدارة الأرباح بين 31 بلداً إستناداً إلى الفكرة القائلة إن المطلعين (المساهم المسيطر – الإدارة) يستفيدون من مزايا السيطرة الخاصة لإخفاء أداء الوحدة الإقتصادية عن الأطراف غير المطلعين بإستخدام ممارسات إدارة الأرباح مما ينعكس سلباً على مستوى جودة الأرباح .

متغيرات البحث

تمثل المتغير المستقل بالحماية القانونية كآلية لحوكمة الشركات وإختبار مدى إرتباطها وتأثيرها في جودة الأرباح من خلال قياس إدارة الأرباح كمتغير تابع في البحث وتم قياس العلاقة وفقاً لإختبارات إحصائية تعتمد على الإنحدار والإرتباط بين المتغيرات .

نتائج وإستنتاجات البحث

توصل البحث إلى إن الحماية القانونية القوية لغير المطلعين ومنهم المستثمرون تحد من قدرة المطلعين على التمتع بمزايا السيطرة الخاصة مما يقلل من حوافزهم للدخول في ممارسات إدارة الأرباح لإخفاء أداء الوحدة الإقتصادية ، ووفقاً للنتائج التي توصل إليها البحث إستنتج وجود علاقة قوية بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح التي يتم الإبلاغ عنها .

2-دراسة An: 2009 - كوريا

عنوان البحث

The Effect of Corporate Governance on Earnings Quality: Evidence from *Korea's* Corporate Governance Reform

تأثير حوكمة الشركات في جودة الأرباح : الأدلة من اصلاحات حوكمة الشركات في كوريا .

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى إختبار تأثير نظام حوكمة الشركات في جودة الأرباح في ظل التغيرات التي طرأت على نظام الحوكمة بعد الأزمة المالية الاسيوية 1997 والعمل على إجراء إصلاحات غير طوعية فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأخرى طوعية من خلال إصلاح النظام القانوني العام في كورية .

متغيرات البحث

إعتمد البحث في إجراء إختبار العلاقة بين المتغيرات على 509 وحدة إقتصادية مدرجة في بورصة الأوراق المالية في الكوريا للمدة 2000-2005 لمجموعة من المتغيرات المستقلة الممثلة لحوكمة الشركات وهي:

أ- هيكل الملكية (الملكية العائلية – الملكية الاجنبية)

ب- الاليات الداخلية (الأعضاء المستقلون في مجلس الإدارة – إستقلالية لجنة التدقيق)

ت- الآليات الخارجية (التدقيق الخارجي)

أما المتغير التابع فتمثل بجودة الأرباح وفقاً لمدخلين : المدخل الأول : مدخل حماية المستثمرين / المساهمين ومقياسه (التحفظ وجودة المستحقات) ، المدخل الثاني : مدخل إحتياجات المستخدم ومقياسه (الاستمرارية – ملاءمة القيمة)

نتائج وإستنتاجات البحث

توصلت البحث إلى النتائج الآتية :

أ- الملكية العائلية لها تأثير إيجابي في جودة الأرباح وفقاً مدخل حماية المستثمرين / المساهمين (جودة المستحقات) .

ب- الملكية العائلية الخالصة لها تأثير إيجابي في جودة الأرباح وفقا مدخل إحتياجات المستخدم (الاستمرارية) ومدخل حماية المستثمرين / المساهمين (جودة المستحقات) .

ت- الملكية الاجنبية لها تأثير إيجابي في جودة الأرباح وفقاً مدخل إحتياجات المستخدم (الاستمرارية – ملاءمة القيمة)

ث-كما أشارت النتائج إن الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة يزيدون من جودة الأرباح وهم أكثر تأثيراً في جودة الأرباح وفقاً لمدخل إحتياجات المستخدم (ملاءمة القيمة) مقارنةً بتأثيرهم الذي يقلل من جودة الأرباح وفقاً مدخل حماية المستثمرين / المساهمين (جودة المستحقات) .

ج-وتوصل إلى إن الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة الذين يتمتعون بالخبرة المالية والمحاسبية هم أكثر تأثيراً وبشكل إيجابي في جودة الأرباح عموماً مقارنة بالأعضاء المستقلين الذين يفتقرون إلى هذه الخبرة يكون لهم تأثيراً سلبياً في جودة الأرباح.

ح- لا يوجد تأثير لإستقلالية لجنة التدقيق في جودة الأرباح وفقاً لمدخل إحتياجات المستخدم ومدخل حماية المستثمرين / المساهمين على حد سواء .

خ-يؤثر التدقيق الخارجي بشكل إيجابي في جودة الأرباح وفقاً لمدخل حماية المستثمرين / المساهمين (التحفظ – جودة المستحقات)

3-دراسة Surifa : 2015– اندونيسيا

عنوان البحث :

The Effect Of The Type Of Controlling Shareholders And Corporate Governance On Real And Accruals Earnings Management

تأثير نوع المساهمين المسيطرين وحوكمة الشركات على إدارة الأرباح الحقيقية والمستحقات

هدف البحث :

هدف البحث إلى التحقق من العلاقة بين حوكمة الشركات وتفضيلات إدارة الأرباح التي يتم إختيارها من قبل المساهمين المسيطرين في الوحدات الإقتصادية ضمن قطاع البنوك المدرجة في البورصة في أندونيسيا للمدة 2006 – 2011 .

متغيرات البحث

إحتوى البحث على متغير تابع ممثل بإدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح على اساس المستحقات ومدى تأثره بآليات حوكمة الشركات كمتغير مستقل والممثله بتركز الملكية والذي تم قياسه من خلال المساهمين المسيطرين.

نتائج وإستنتاجات البحث

توصل البحث من خلال نتائج الدراسة العملية إلى أن البنوك في أندونيسيا التي تسيطر عليها العوائل والمؤسسات تمارس إدارة الأرباح الحقيقية بمستوى أعلى مقارنة بالبنوك التي تسيطر عليها الحكومة والتي تمارس إدارة الأرباح المبنية على المستحقات التقديرية ، مما يشير ووفقاً للنتائج ان الوحدات الإقتصادية المملوكة إلى العوائل والمؤسسات لا تتسم بجودة الأرباح بفعل سيطرة تلك الاسر والمؤسسات على الوحدات نتيجة تمتعهم بالسيطرة من خلال تركز الملكية إذ تمارس هذه الفئة من المالكين المسيطرين إدارة الأرباح الحقيقية سعياً منها لتغطية أنشطتها ذات الصلة بمصادرة الثروة مقارنة بإدارة الأرباح على اساس المستحقات .

4-دراسة Reskino :2015 – إندونيسيا

عنوان البحث

The Effect of Corporate Governance on Earnings Quality with Surplus Free Cash Flow as Moderating Variable

تأثير حوكمة الشركات على جودة الأرباح مع فائض التدفق النقدي الحر كمتغير ضابط .

هدف البحث

هدف البحث إلى الحصول على أدلة حول تأثير حوكمة الشركات في مستوى جودة الأرباح لمجموعة من الوحدات الإقتصادية المدرجة في بورصة الأوراق المالية في إندونيسيا .

متغيرات البحث

تمثل المتغير المستقل بآليات حوكمة الشركات وهي (الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة – إزدواجية دور الرئيس التنفيذي – إستقلالية لجنة التدقيق) فيما كان المتغير التابع هو جودة لأرباح والممثل بفائض التدفق النقدي الحر لعينة من الوحدات الإقتصادية بلغ عددها 25 وحدة اقتصادية مدرجة في البورصة الاندونيسية ضمن قطاع الانشاءات العقارية للمدة 2010-2012 .

نتائج وإستنتاجات البحث

بالاعتماد على الإنحدار الخطي لإختبار العلاقة تشير النتائج إلى أن الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وإزدواجية دور الرئيس التنفيذي لهما تأثير في مستوى جودة الأرباح ، فيما أوضحت نتائج البحث إن إستقلالية لجنة التدقيق لا تؤثر في جودة الأرباح .

5-دراسة Sokhiaw: 2016 – تايلند

عنوان البحث

The Effects Of Controlling Shareholders and Information Asymmetry on Earning Quality Of Thailand Listed Companies

تأثير المساهمين المسيطرين وعدم تماثل المعلومات في جودة أرباح الشركات المدرجة ببورصة تايلند

هدف البحث

هدف البحث إلى التحقق من الاثار المترتبة للمساهمين المسيطرين وعدم تماثل المعلومات في جودة أرباح الوحدات الإقتصادية المدرجة في بورصة تايلند لعينه مؤلفة من جميع الوحدات المدرجة في البورصة عدا قطاع التمويل للمدة من 2012-2014 بإستخدام نموذج المعادلة الهيكلية .

متغيرات البحث

تمثلت متغيرات البحث بنسبة الملكية كممثل عن متغير المساهمين المسيطرين ، أما الفرق بين سعر الطلب والعرض كممثل عن متغير عدم تماثل المعلومات ، فيما تمثل متغير جودة الأرباح من خلال قياسها وفقاً لنموذجين هما نموذج جودة الأرباح من خلال المستحقات والنموذج الثاني هو جودة الأرباح الحقيقية والممثل بمؤشر التدفق النقدي التشغيلي.

نتائج وإستنتاجات البحث

أظهرت نتائج البحث إن للمساهمين المسيطرين تأثيراً إلى جانب عدم تماثل المعلومات في جودة الأرباح كما توصل البحث إلى وجود علاقة ذات تأثير سلبي بين عدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح ، كما أوضح البحث وفي ضوء نتائجه إن زيادة نسبة ملكية المساهمين المسيطرين يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات والذي بدوره يقود إلى تدني مستوى جودة الأرباح .

6-دراسة Khan: 2017 – المملكة المتحدة

عنوان البحث

Corporate Governance and its Effect on Earnings Quality in Retail Industry of the United Kingdom

حوكمة الشركات وتأثيرها في جودة الأرباح في صناعة التجزئة في المملكة المتحدة

هدف البحث

هدف البحث إلى إختبار العلاقة المحتملة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح في قطاع بيع التجزئة في المملكة المتحدة ودراسة مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة (إستقلالية – إزدواجية دور الرئيس التنفيذي- حجم مجلس الإدارة) وعلاقتها بممارسات إدارة الأرباح ولمدة خمسة سنوات 2010-2014 لعينه مكونه من 38 وحدة إقتصادية لبيع التجزئة والجملة مدرجة في بورصة لندن .

متغيرات البحث

المنهج الاساس في إختبار العلاقة هو إجراء تحليل الانحدر الخطي بين حوكمة الشركات وهو المتغير المستقل وبين ممثل جودة الأرباح كمتغير تابع وهو إدارة الأرباح من خلال المستحقات غير الطبيعية .

نتائج وإستنتاجات البحث

توصل البحث بوجود علاقة ضعيفة بين أغلب متغيرات حوكمة الشركات وجودة الأرباح والنتيجة الوحيدة التي توصل إليها والتي تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية من تحليل الإنحدار الخطي

هي في سنة 2014 والتي تبين ان حجم مجلس الإدارة يرتبط بعلاقة موجبة بمستوى جودة الأرباح ، وتوصل البحث إلى إستنتاج مفاده أن استمرار تغير بيئة الأعمال الداخلية للوحدات الإقتصادية وإستخدام آليات جديدة لحوكمة الشركات له الأثر في تحقيق جودة الأرباح.

7-دراسة Shin and Kim : 2019 – كوريا الجنوبية

عنوان البحث

The Effect of Corporate Governance on Earnings Quality and Market Reaction to Low Quality Earnings: Korean Evidence

تاثير حوكمة الشركات في جوده الأرباح وتفاعل السوق مع الأرباح منخفضة الجودة: الأدلة من كوريا

هدف البحث

هدف البحث إلى التحقق في ما إذا كانت آليات الحوكمة لها علاقة وتأثير في جودة الأرباح وبالتحديد دقة الأرباح التي يتم الإبلاغ عنها ، كما يتحقق البحث من مسألة أخرى وهي مدى تفاعل المستثمرين وبشكل مختلف مع الأرباح غير المدققة وفقاً لقوة ورصانة الحوكمة ، ولتحقيق اهداف البحث أعتمد على 1976 مشاهدة للوحدات الإقتصادية المدرجة في سوق المال في الكورية الجنوبية للمدة 2013-2016 .

متغيرات البحث

تمثل المتغير المستقل بآليات الحوكمة والتي شملت (استقلالية مجلس الإدارة – الملكية الاجنبية) وإختبار مدى علاقتها بفجوة الأرباح كمتغير تابع في البحث والتي تمثل الفجوة بين الأرباح المدققه والأرباح غير المدققه وتم قياس العلاقة وفقاً لإختبارات إحصائية تعتمد على الإنحدار والإرتباط بين المتغيرات .

نتائج وإستنتاجات البحث

توصل البحث إلى ان الفجوة بين الأرباح المدققة والأرباح غير المدققة هي أصغر في الوحدات الإقتصادية التي يتمتع مجلس ادارتها بالاستقلال وكذلك مع الملكية الاجنبية مما يوحي ان الأرباح تتمتع بدقة أعلى وبالتالي بجودة أعلى في الوحدات التي تتسم بنظام حوكمة فعّال ، كما تحقق البحث من كيفية تفاعل المستثمرون مع فجوة الأرباح ، فالعلاقة بين عوائد الأسهم وفجوة الأرباح أقل سلبية في الوحدات الإقتصادية التي يتمتع مجلس الإدارة فيها بالاستقلال ، فيما تكون العلاقة أكثر سلبية في الوحدات ذات الملكية الاجنبية مما يعني أن نظام حوكمة الشركات تأثيرات مختلفة لهذه العلاقة .

المحور الثالث: دراسات سابقة حول علاقة تجميع الأعمال مع حوكمة الشركات مع جودة الأرباح

بعد إطلاع الباحث على المصادر والبحوث وما وقع بيده من دوريات ودراسات سابقة والبحث في الشبكة الدولية (الأنترنت) –وبحدود جهود وعلم الباحث– لم نعثر على بحث مشابه للبحث الحالي يتضمن متغيراته مجتمعةً في ضوء علاقة التأثير المطروحة لبعض آليات الحوكمة في ظل تجميع الأعمال على جودة الأرباح لعينة من الوحدات الإقتصادية التابعة ومدى انعكاس ذلك على حماية حقوق

المساهمين غير المسيطرين ، لذا يعد هذا البحث الدراسة من الدراسات الأولى التي تتطرق لهذا الموضوع محلياً في مجال المحاسبة المالية .

1-2-2-مجالات الافادة من الدراسات السابقة

بعد إطلاع الباحث على الدراسات السابقة آنفة الذكر تحققت منها فوائد عدة في جوانب عديدة منها:

1- التعرف على الإتجاهات الحديثة في مجال البحث قدر تعلق الأمر بمتغيرات البحث الحالي.

2- تحديد فيما إذا كانت هناك دراسات مماثلة للبحث الحالي تناولت المتغيرات مجتمعةً (تجميع الأعمال وآليات الحوكمة وجودة الأرباح).

3- من خلال الإطلاع على الدراسات القريبة والتي اختبرت العلاقة بين بعض متغيرات البحث الحالية تمكن الباحث من تحديد مجالات الإفادة الآتية :

أ- أدوات جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالبحث الحالي .

ب-المدة الزمنية المناسبة للبحث الحالي .

ت-نماذج القياس الملائمة الذي يمكن إستعمالها في جزء من إختبارات البحث الحالي.

ث- الأدوات والأساليب الإحصائية المناسبة ذات الصلة بموضوع إختبار العلاقة بين المتغيرات.

1-2-3- الإسهامة التي سيقدمها البحث الحالي

ينشد الباحث من وراء البحث والدراسة في الموضوع الحالي أن يسهم في تسليط الضوء على العديد من الجوانب أهمها :

1- يسهم البحث الحالي في توضيح وفهم طبيعة العلاقة لبعض آليات الحوكمة في ظل تجميع الأعمال في بيئة الأعمال العراقية ومدى تأثير ذلك في جودة الأرباح وبالتالي حماية حقوق الأطراف ذات المصلحة لا سيما حقوق المساهمين غير المسيطرين من الانتهاكات.

2- تحديد عواقب وآثار -جزئياً بحدود ما سوف تتوصل اليه البحث الحالي من نتائج - عمليات تجميع الأعمال على الوحدات الإقتصادية التابعة لا سيما في مجال المقاييس المحاسبية وإقتراح الحلول المناسبة لها.

3- يمكن ان تكون نتائج هذا البحث موضع إهتمام الوحدات الإقتصادية التابعة او المستهدفة من قبل وحدات أخرى للاستحواذ عليها لإتخاذ التدابير اللازمة لضمان تعزيز جودة الأرباح وحماية حقوق المساهمين غير المسيطرين بشكل يضمن التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية فيها على نحو يساعد على ضمان إستمرار نشاطها في بيئة الأعمال.

4- من المتوقع أن يحظى البحث الحالي بإهتمام أولئك المهتمين بمجال حوكمة الشركات لمراجعة وصياغة القواعد او المبادىء العامة لنظام الحوكمة وآلياتها والتي من شأنها المحافظة على الموارد الإقتصادية في الوحدات الإقتصادية والمحافظة على حقوق جميع المساهمين ولاسيما المساهمين غير المسيطرين والأطراف ذات المصلحة الأخرين وليس فقط حملة غالبية الأسهم

ولاسيما في الوحدات التابعة والحد من السلوكيات الإنتهازية للمطلعين الذين لهم حق السيطرة والتصرف بالموارد ولاسيما الإدارة والمساهمين المسيطرين .

5- يعد البحث موضع إهتمام لواضعي السياسات والمعايير المحاسبية للوقوف على أسباب التباين في جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة لوضع الحلول المناسبة للقضايا ذات الصلة.

6- يثير البحث الحالي إهتمام الباحثين والاكاديميين حول قضايا تعد جوهرية في دورها المؤثر في جودة الأرباح والتي سوف يتم تسليط الضوء عليها إذ يفسح البحث الحالي المجال للتقصي من خلال الدراسات والبحوث عن مثل هذه القضايا ومنها عمليات تجميع الأعمال وإقتراح حلول لمعالجتها بما يعزز من جودة الأرباح .

7- يسهم البحث الحالي بمليء الفجوة في مجال هذا النوع من الدراسات والأدبيات المحاسبية نظراً لقلتها على الصعيد المحلي في مجال المحاسبة المالية الأمر الذي يوفر فرصة تقديم نتائج إضافية للوقوف على أسباب ذات صلة بجودة الأرباح يمكن عدها نوعية مقارنة بالدراسات السابقة .

الفصل الثاني
الإطار الفلسفي
لتجميع الأعمال

الفصل الثاني

الإطار الفلسفي لتجميع الأعمال

في العقود الأخيرة أصبحت صفقات تجميع الأعمال شائعة بين الوحدات الإقتصادية في بيئة الأعمال الدولية ، ولعل بروز العديد من العوامل المؤثرة مثل العولمة والتجارة الحرة دولياً والبعد العالمي للمنافسة والتطورات التكنولوجية قد كشفت وبشكل واضح هذه الصفقات وإن الفهم المناسب لها وما تتضمنه من إتجاهات ومصطلحات ومفاهيم ونظريات ودوافع يعطي صورة واضحة عنها هذا من جانب ، من جانب أخر يحظى موضوع المحاسبة عن تجميع الأعمال بإهتمام كبير من قبل الأوساط الأكاديمية والمهنية إذ حددت الأدبيات ذات الصلة عدة طرق للمحاسبة عن تجميع الأعمال وكان منها طريقة تجميع المصالح والتي كانت تلقى قبولاً واسعاً من قبل إدارات الوحدات الإقتصادية لما تقدمه من ميزات ومنافع إلى جانب طريقة الشراء والتي كانت أقل مقبولية مقارنة بالأولى ، الإ إن طريقة تجميع المصالح سرعان ما تم إيقاف العمل بها من قبل المنظمات المهنية والتي سمحت بالإستمرار في تطبيق طريقة الشراء لغاية ما تم الإتفاق بين FASB وIASB في إطار المشروع المشترك لبناء إطار مفاهيمي للمحاسبة حيث تم إصدر المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 3 (تجميع الأعمال) والذي سمح بالمحاسبة عن تجميع الأعمال وفقاً لطريقة الإستحواذ فقط فضلاً عن العديد من المعايير ذات الصلة ضمن المعايير الدولية للإبلاغ المالي ، لذا يسلط هذا الفصل الضوء على العديد من الجوانب والتي تم تناولها بمبحثين .

المبحث الأول

تجميع الأعمال (مدخل مفاهيمي)

2-1-1- مفاهيم تجميع الأعمال Business Combination

أوردت الأدبيات ذات الصلة بتجميع الأعمال مفاهيم متماثلة من حيث المحتوى ، فقد أشار Ribeiro إلى أن الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير قد أستخدمت مصطلحي الإندماج والإستحواذ[1] (Merger &Acquisition) مجتمعةً بشكل متبادل مع مصطلح تجميع الأعمال (Business Combination) (Ribeiro , 2009 118) .

وبيّن Smirnova إن تجميع الأعمال يعني الإندماج والإستحواذ (Merger&Acquisition) إذ تعد هذه مفاهيم مألوفة في بيئة الأعمال مشيراً إلى إن مصطلح الإندماج يعني دخول إثنين أو أكثر من الوحدات الإقتصادية في صفقة لتصبح كيان إقتصادي وقانوني واحد ، في حين ينطوي مصطلح الإستحواذ على إكتساب مصالح مشاركة (أسهم أو إصول) من الوحدة الإقتصادية المستحوذ عليها (Smirnova , 2014 : 80) .

ويعرّف الإندماج بأنه ممارسة تنطوي على تجميع إصول وإلتزامات الوحدة الإقتصادية المندمجة مع الوحدة الإقتصادية الدامجة بحيث تصبح كلا الوحدتين وحدة إقتصادية واحدة بمعنى إن الوحدة الدامجة تبتلع (Swallows)المندمجة بالكامل ، اما الإستحواذ أو ما يعرف بسيطرة الملكية يحدث عندما الوحدة الإقتصادية المستحوذ عليها تستمر ككيان قانوني منفصل إلى جانب غالبية الأسهم العادية المشتراة من قبل المستحوِذ وهذا النوع من تجميع الأعمال يقود إلى نشوء العلاقة بين الوحدة الإقتصادية القابضة والوحدة أو الوحدات الإقتصادية التابعة (Christensen et al , 2014 : 7) .

وقد بين Baniya & Shah إن الإندماج والإستحواذ (Acquisition & Merger) مفهومان يستخدمان للإشارة إلى تجميع الأعمال (Business Combination) ، حيث أشار الباحثان إلى هذين المفهومين بالآتي (Baniya & Shah,2016:10) :

---

[1] الإندماج والإستحواذ لغةً:

وردت في كتب ومعجمات اللغة العربية تفسيرات لمصطلح الإندماج فأصله دَمَجَ ومنه دَمَجَ الشيء في الشيء ، ودَمَجَ شيئين أو أكثر أي جعل منه شيئاً واحداً (دمج شركتين) ، أما إندماج مصدر إندمج مثل إتحاد مؤسستين في مؤسسة واحدة (عمر ، 2008 : المجلد الأول 767) .

أما مصطلح إستحواذ ، وأصله حوذ ، ففي تفسير قوله تعالى (أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ) (سورة النساء ، أية 141) ألم نغلب على أُموركم ونستولي على مودتكم (الجواهري ، 1990 :ج1 563) ، وإستحواذ على الشيء أي إستولى عليه وجعله لنفسه ، مثال ذلك إستحواذ حادث الطائرة على إهتمام الرأي العام ، وإستحواذ مصدر إستحواذ مثال ذلك نسبة إستحواذ الكرة 55% للفريق الأول و 45% للفريق الثاني : أي نسبة السيطرة والتحكم في كرة القدم أو كرة اليد ، إستحواذية هو مصدر صناعي من إستحواذ إذ يقصد به نزعه تسلطيه إستيلائية تهدف إلى تملك الشيء وفرض السيطرة عليه (عمر ، 2008 : المجلد الأول 577-578) .

1-الإندماج (Merger)

هو إنضمام وحدة إقتصادية بالكامل إلى وحدة إقتصادية أخرى ، وبموجب هذه الصفقة تحتفظ الوحدة الإقتصادية الدامجة بكيانها في حين تفقد الوحدة الإقتصادية المندمجة وجودها ككيان قانوني مستقل.

2-الإستحواذ (Acquisition)

عملية تقوم بها وحدة إقتصادية تُعرف بإسم مقدم العرض (المستحوِذة) لإستحواذ السيطرة على إدارة وإصول وحدة إقتصادية أخرى تُعرف بإسم المعروضة (المستحوذ عليها) إما أن تصبح بشكل مباشر مالك هذه الإصول أو بشكل غير مباشر عن طريق السيطرة على إدارة وأعمال الوحدة المستحوذ عليها من خلال إكتساب الاسهم .

2-1-2-صور تجميع الأعمال

لقد ساق الباحثون العديد من الصور والأشكال لتجميع الأعمال ويمكن توضيحها بالتصنيفات الآتية :

1-من حيث نشاط الوحدة الإقتصادية:

تصنف عمليات الإندماج والإستحواذ من الناحية الإقتصادية بين الوحدات الإقتصادية بحسب مجال تماثل أو عدم تماثل الصناعة إلى : (Anna , 2015 : 8) .

أ-الإندماج والإستحواذ الأفقي

تحدث عملية الإندماج والإستحواذ الأفقي عندما تتم المعاملة بين الوحدات الإقتصادية المتنافسة في نفس الصناعة.

ب-الإندماج والإستحواذ الرأسي

يحدث هذا النوع من العمليات بين مجموعة من الوحدات الإقتصادية المترابطة بعلاقة (المورد – الزبون) (البائع – المشتري) إذ تسعى الوحدات الإقتصادية من وراء هذا النوع من عمليات الإندماج والإستحواذ إلى تخفيض عدم التأكد والحد من تكاليف المعاملات ضمن سلسلة القيمة والإستفادة من إقتصاديات الحجم الكبير .

ت-الإندماج والإستحواذ المختلط

تحأول الوحدات الإقتصادية من خلال هذا النوع تنويع المخاطر وتحقيق وفورات الحجم الكبير من خلال الدخول في عمليات إندماج وإستحواذ التي تنطوي على الوحدات الإقتصادية التي تعمل في مجالات مختلفة غير مترابطة .

2-من الناحية القانونية

من الناحية القانونية بيّن كل من (Jeter & Chaney) إن عمليات الإندماج والإستحواذ تُصَنَف قانوناً إلى (Jeter & Chaney ,2012:15-16) :

أ-الإندماج القانوني (Statutory Merger)

ينتج الإندماج القانوني عندما تحصل وحدة إقتصادية على إجمالي صافي إصول وحدة أو وحدات إقتصادية أخرى من خلال التبادل النقدي أو الأسهم أو إصدار أدوات مديونية أو غيرها ، وهنا تفقد الوحدة

أو الوحدات الإقتصادية المستهدفة (المندمجة) شخصيتها المعنوية ككيان قانوني في حين تبقى الوحدة الإقتصادية الراغبة (الدامجة) كوحدة قانونية مستقلة ، مع ضرورة مراعاة موافقة المساهمين.

الوحدة الإقتصادية A + الوحدة الإقتصادية B = الوحدة الإقتصادية A

ب-التوحيد القانوني (Statutory Consolidation)

ينتج الإتحاد القانوني عندما يتم تأسيس وحدة إقتصادية جديدة بعد الإندماج من خلال تبادل الأسهم بين الوحدات الإقتصادية الداخلة في هذه العملية مقابل توقفها كوحدة قانونية مستقلة ، ويحتاج هذه النوع موافقة المساهمين.

الوحدة الإقتصادية A + الوحدة الإقتصادية B = الوحدة الإقتصادية C

ت- إستحواذ الأسهم (A Stock Acquisition)

يحدث الإستحواذ عندما تدفع وحدة إقتصادية نقداً أو تصدر أسهم أو ديناً لكل أو جزء من الأسهم القابلة للتصويت لوحدة إقتصادية أخرى ، وفي هذه النوع تبقى وتستمر الوحدة أو الوحدات المستهدفة (المستحوذ عليها) ككيان قانوني مستقل وينتج عن هذا النوع من عمليات تجميع الأعمال علاقة بين الوحدة الإقتصادية المستثمرة (القابضة) والأخرى المستثمر فيها (التابعة) ويتم إعداد القوائم الموحدة.

القوائم المالية للوحدة الإقتصادية A + القوائم المالية للوحدة الإقتصادية B = القوائم المالية الموحدة

3-من حيث طبيعة تجميع الأعمال

تصنف عمليات تجميع الأعمال بحسب رغبة الأطراف المشاركة إلى :

أ-تجميع الأعمال الودي (الطوعي)

يحدث هذا النوع من العمليات عندما تتم موافقة الوحدات الإقتصادية الراغبة والمستهدفة على خطة تجميع الأعمال حيث تدرس الثانية العرض المقدم من الأولى وعند الإتفاق يكون هناك تقييم لإصول والتزامات كل منهما ، فإذا كانت عملية تجميع الأعمال من نوع الإتحاد القانوني فيتم تحديد الأسهم للوحدة الإقتصادية الجديدة المنبثقة ، أما إذا كانت من نوع الإندماج القانوني تقوم الوحدة الإقتصادية الراغبة بشراء إصول الوحدة الإقتصادية المستهدفة (المعموري ، 2008 :21) .

أما في حالة كان تجميع الأعمال من نوع إستحواذ أسهم ، فتعمد الوحدة الإقتصادية الراغبة التي تخطط لشراء حصة من أسهم الوحدة المستهدفة تمكنها من السيطرة على الأخيرة إلى تقديم المعلومات اللازمة لمجلس إدارة الوحدة الإقتصادية المستهدفة ، ويكون قرار الإستحواذ والسيطرة ناجحاً فقط في حال حصوله على عدد الأصوات اللازمة في مجلس إدارة المستهدفة مقابل تعويض مقرر ضمن مقترح الإستحواذ (Baniya & Shah , 2016:9) .

ب-تجميع الأعمال غير الودي (غير الطوعي)

يحدث تجميع الأعمال غير الودي عندما يقاوم مجلس إدارة الوحدة الإقتصادية المستهدفة قرار تجميع الأعمال ، مما يدفع الوحدة للإقتصادية الراغبة بتجميع الأعمال إلى التعامل بشكل مباشر مع حملة الإسهم (Jeter & Chaney ,2012 : 5).

ويرى الباحث إن تجميع الأعمال غير الودي يحدث في حالة إلإستحواذ وليس في حالة الإندماج كون الأخير يتطلب حصول موافقة مجلس الإدارة الوحدة الإقتصادية المستهدفة .

ت-تجميع الأعمال الإلزامي

تفرض المتطلبات القانونية والسلطات الحكومية هذا النوع من تجميع الأعمال لمعالجة أزمة تعثر تعاني منها الوحدة الإقتصادية المستهدفة سعياً لمنع الإنهاء القانوني والإقتصادي لها إذ تنظم القوانين والتعليمات هذه العمليات القسرية مقابل وسائل تشجيعية وحوافز ممنوحة لها (عبود ، 2011 :25).

4-من الناحية المحاسبية

من الناحية المحاسبية تصنف الأدبيات تجميع الأعمال إلى صنفين(Jater & Chaney ,2012: 14) :

أ-إستحواذ الإصول

في حالة الإستحواذ على الإصول يتم إنهاء الوجود القانوني للوحدة الإقتصادية المستهدفة (المندمجة) ككيان مستقل والذي يتطلب غلق سجلات الوحدة المندمجة ونقل إصولها وإلتزاماتها إلى سجلات الوحدة الإقتصادية الراغبة (الدامجة) ، إذ تتطلب هذه الحالة الإستحواذ على إصول المستهدفة بنسبة 100% .

ب-إستحواذ الأسهم

في حالة إستحواذ الأسهم تستمر الوحدة الإقتصادية المستهدفة (التابعة) في وجودها القانوني ككيان مستقل محافظةً على سجلاتها مع إثبات حساب الإستثمارات في سجلات الوحدة الإقتصادية المستحوِذة (القابضة) والذي يمثل نسبة تزيد عن 50% -وربما يتطلب أقل من ذلك في حالات معينة- إلى 100% من الأسهم القابلة للتصويت للوحدة الإقتصادية المستهدفة ويتطلب هذا النوع إعداد القوائم المالية الموحدة.

وفي ذات السياق أشار Ogoti & Gekara إلى إن شراء وحدة إقتصادية كمية محدودة من أسهم الوحدة الإقتصادية المستهدفة بهدف التأثير والسيطرة على إدارتها وعملياتها التشغيلية يطلق على هذه المعاملة بإستحواذ أسهم (Ogoti & Gekara , 2017 : 2194) .

وإن عمليات إستحواذ الأسهم تهدف إلى إمتلاك وممارسة السيطرة والتي تحدث عندما تمتلك وحدة إقتصادية غالبية ألأسهم القابلة للتصويت لوحدة أو وحدات إقتصادية أخرى وتستمر الوحدات في ممارسة أنشطتها والعمل بشكل منفصل من الناحية القانونية ، أما من ناحية الجوهر الإقتصادي فالوحدات الإقتصادية متصلة مع بعضها لان في هذا الشكل من التجميع يكون للمستحوذ القدرة على ممارسة السيطرة على إدارة وقرارات الوحدة الإقتصادية المسيطر عليها وتسيير أعمالها وفقاً لمصالح الوحدة الإقتصادية التي تمتلك السيطرة ، وتجدر الإشارة إلى نشوء علاقة بين الوحدات الإقتصادية يطلق عليها علاقة الوحدة الإقتصادية الإم (القابضة) والوحدة أو الوحدات التابعة (دحدوح وحمادة ، 2006 : 17) .

وتعد السيطرة بحسب المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS10 شرط رئيس للإستحواذ والذي عرف السيطرة بأنها سيطرة وحدة اقتصادية مستثمرة على أعمال الوحدة المستثمر فيها عندما يكون لديها عوائد متقلبة نتيجة ارتباطها بالأعمال المستثمر فيها ولديها -الوحدة المستثمرة- قدرة التأثير في العوائد من

خلال سلطتها على أعمال الوحدة المستثمر فيها ، فيما تطلب المعيار من الوحدة الإقتصادية المستحوِذة أن تقوّم السيطرة وعلى نحو مستمر لجميع ما يلي (IFRS10,2017:430) :

1- التمتع بالسلطة على أعمال الوحدة المستثمر فيها .

2- تعرض أو لديها حقوق في عوائد متقلبة نتيجة ارتباطها بأعمال الوحدة المستثمر فيها.

3-القدرة على استخدام سلطتها على أعمال الوحدة المستثمر فيها للتأثير في عوائدها.

وتجدر الإشارة إلى أن سيطرة وحدة إقتصادية على وحدة أخرى تنشأ بوجود السلطة ، فيما أشار المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS10 إلى **السلطة** بوصفها قائلاً: يكون للوحدة الإقتصادية المستثمرة سلطة على أعمال الوحدة المستثمر فيها عندما يكون لدى الوحدة المستثمرة حقوق قائمة تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة اي الأنشطة التي تؤثر على عوائد أعمال الوحدة المستثمر فيها ، ولقد حدد المعيار الأنشطة ذات الصلة التي تؤدي إلى نشوء السلطة بـبيع وشراء سلع وخدمات ، إدارة الإصول المالية خلال عمرها ، إختيار الإصول أو إقتنائها أو إستبعادها ، البحث والتطوير لمنتجات أو عمليات جديدة، تحديد هيكل تمويل أو الحصول على التمويل ، فيما حدد القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة –والتي لا تقتصر عليها- بقرارات تشغيلية ورأسمالية للأعمال المستثمر فيها وتعيين ومكافأة كبار موظفي إدارة وحدة الأعمال المستثمر فيها أو إنهاء خدماتهم أو توظيفهم ، وأضاف المعيار الحقوق –ولا تقتصر عليها- التي تتيح للوحدة المستثمِرة السلطة على الوحدة المستثمر فيها وهذه الحقوق في شكل حقوق تصويت ، حقوق تعيين وإعادة تعيين أو عزل كبار موظفي إدارة الوحدة الإقتصادية المستثمر فيها ممن لديهم القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة ، حقوق تعيين أو عزل وحدة أخرى توجه الأنشطة ذات الصلة ،حقوق توجيه أعمال الوحدة المستثمر فيها للدخول في معاملات أو الاعتراض على اي تغييرات عليها لصالح الوحدة المستثمرة ، وحقوق أخرى (مثل حقوق اتخاذ القرارات المحددة في عقد الإدارة) والتي تمنح حاملها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة (IFRS10,2017:495-498) .

ويتمتع أستحواذ الأسهم على إستحواذ الإصول بالعديد من المزايا تتمثل(الجنابي وآخرون،2014:201):

1- إنخفاض التكلفة الإجمالية لإستحواذ الأسهم مقارنة بإستحواذ الإصول .

2- إحتفاظ الوحدة الإقتصادية التابعة بوجودها القانوني يساهم بعدم مسؤولية الوحدة الإقتصادية القابضة عن إلتزامات الوحدة الإقتصادية التابعة .

3- تجنب المفاوضات المباشرة مع إدارة الوحدة الإقتصادية التابعة.

2-1-3-التمييز بين مفاهيم تجميع الأعمال (الإندماج وألإستحواذ)

على الرغم من شيوع إستخدام مصطلحي الإندماج والإستحواذ في الأدبيات في إشارة إلى تجميع الأعمال إلا إن هناك العديد من أوجة الإختلاف والتباين بينهما يمكن إيجازها بالنقاط الآتيـــــــة : (Baniya & Shah , 2016:9)

1- إستراتيجية الوحدة الإقتصادية : إن إستراتيجية الإتحاد بين وحدتين إقتصاديتين لتشكيل وحدة إقتصادية جديدة تسمى بالإندماج (Merger) ، في حين إستراتيجية المشاركة تمثل شراء وحدة إقتصادية (أسهم أو إصول) وحدة إقتصادية أخرى وهذا يعرف بأسم إستحواذ (Acquisition)

2- ينتج عن عمليات الإندماج تأسيس وحدة إقتصادية جديدة في حين لا تفقد الوحدات الإقتصادية وجودهما ككيان مستقل في ضوء عمليات الإستحواذ .

3- بشكل عام تذهب الوحدات المتماثلة من حيث الطبيعة والحجم إلى عمليات الإندماج على عكس عمليات الإستحواذ الذي تتغلب فيه الوحدات الإقتصادية الكبيرة على الصغيرة.

4- في الإندماج الحد الأدنى للوحدات المتفاعلة والمعنية بهذه الممارسة ثلاث وحدات إقتصادية ، مقابل الحد الأدنى للوحدات الإقتصادية الداخلة في عمليات الإستحواذ إثنين.

5- الإندماج يكون فقط ودي في حين الإستحواذ يكون ودي وغير ودي.

6- الإندماج يحتاج إلى المزيد من الجوانب الشكلية والقانونية والتنظيمية مقارنة بالإستحواذ.

2-1-4- تجميع الأعمال وتعظيم ثروة المساهمين

يعد النمو هدفاً إستراتيجياً هاماً للوحدات الإقتصادية في بيئة الأعمال لذا يعتمد إلى حد كبير بقاء واستمرار الوحدات الإقتصادية في ممارسة أنشطتها على قدرتها بالمشاركة في أسواق تنافسية تلعب الوحدات الإقتصادية الكبرى دوراً جوهرياً فيها ، ويساهم النمو في تقليل إحتمالات مواجهة الوحدات الإقتصادية لمخاطر الزوال وعدم الاستمرار وتجدر الإشارة إلى أن النمو لا يعد فقط موضع إهتمام الوحدات العاملة في بيئة الأعمال وإنما يصب كذلك في مصلحة الاطراف الأخرى ذات المصلحة فيها(Machado , 2016 : 419) .

لذا تميل الوحدات الإقتصادية إلى تنويع أعمالها وتعزيز التكامل الرأسي لأنشطتها كأحد إستراتيجيات النمو والذي يوصف بأحد عوامل النجاح في الوقت الراهن ، ففي ظل التغيرات التي تشهدها بيئة الإقتصاد العالمية زاد قلق الوحدات الإقتصادية على مستقبلها الإقتصادي من حيث قدرتها على البقاء والإستمرار مما دفعها لتبني إستراتيجيات لمواجهة هذه التغيرات من خلال جعل التكامل الاقتصادي هدفـــــــاً لها (مهلهل ، 2018 : 13) .

ولقد بيَّن Goad et al في ذات السياق أن للنمو منافع منها تعزيز قدرة الوحدة الإقتصادية على البقاء والإستمرار وأن آثاره تمتد لسنوات عدة (Coad et al , 2013 :629) .

ويعرّف النمو بحسب Dobbs & Hamilton بأنه التغير في نشاط وحجم الوحدة الإقتصادية خلال مدة زمنية معينة (Dobbs & Hamilton , 2007 : 313).

والنمو هو نتيجة لإدارة جيدة للموارد والقدرات التي تستخدمها الوحدات الإقتصادية والتي تشمل المعلومات المكتسبة والإمكانيات والموارد والإستشارات المالية ، ويأخذ النمو عدة صور منها التوسع الجغرافي من خلال زيادة عدد الفروع والدخول في أسواق جديدة وزيادة عدد المنتجات والخدمات وكذلك الذهاب إلى عمليات الإندماج والإستحواذ (Machado , 2016 : 420-421) .

وفي ذات السياق تشير Jeter & Chaney إلى أن الوحدات الإقتصادية يمكن لها أن تنمو وتتوسع بعدة طرق ، إذ تذهب الوحدات بإتجاه التوسع والنمو الداخلي من خلال توجيه الإهتمام نحو أنشطة البحث والتطوير لإيجاد منتجات وخدمات جديدة أو تطويرها وتفعيل أنشطة التسويق والترويج لزيادة الحصة السوقية كأحد أدوات التوسع الداخلي ، وقد تأخذ إستراتيجية الوحدة الإقتصادية التوسع خارجياً من خلال الدخول في عمليات وأنشطة تجميع الأعمال نظراً لما يوفره الخيار الأخير من وفورات في التكاليف كالحصول على أحد الموردين الرئيسيين (Jeter et al , 2012 : 7) .

كما اتفق Jallow et al مع ما سبق حيث بينوا إن السبب الرئيس في إختيار الوحدات الإقتصادية لتجميع الأعمال يعود إلى سعيها لخلق قيمة للمساهمين تزيد عن قيمة الوحدات الإقتصادية منفردةً (Jallow et al , 2017 : 75) .

وقد أكد ذلك Smirnova من خلال ما أورده بقوله تعد عمليات الإندماج والإستحواذ جزء لا يتجزء من أهداف التطور والنمو لأي صناعة ، ويعود سبب ذلك للنظرية القائلة إن وحدتين إقتصاديتين معاً أكثر قيمة من كونهما منفصلتين ، فضلاً عن ذلك الوحدات الإقتصادية الداخلة في هذه العمليات تصبح أكثر قدرة وقوة في المنافسة (Smirnova ,2014 : 79) .

كما بين Joash & Njangirn إن الوحدات الإقتصادية تلجأ إلى تجميع الأعمال بهدف توليد قيمة أعلى من مجموع الوحدات الإقتصادية منفصلةً عندما تواجة هذه الوحدات مشاكل البقاء والإستمرار بسبب ظروف حادة وصعبة تدفع الوحدات الإقتصادية بإتجاه عمليات الإندماج والإستحواذ سعياً منها لتعزيز قدرتها التنافسية بشكل إيجابي والحد من التكاليف الزائدة وزيادة الحصة السوقية ، فقد تدفع ظروف معينة الوحدات الإقتصادية للإستسلام لضغوط بيئة الأعمال المتغيرة عندما لا تستطيع مواجهتها منفردة (Joash & Njangirn , 2015 :103) .

ويرى الباحث إن ممارسات تجميع الأعمال لها بعداً إستراتيجياً لتحقق أهداف الوحدات الإقتصادية ذات الصلة بالنمو والتوسع نظراً لما تواجهه هذه الوحدات من ظروف وتغيرات متسارعة في بيئة الأعمال قد تحد من قدرتها على البقاء والإستمرار وتهدد وجودها الاقتصادي ككيان هذا من جانب ، من جانب اخر تسعى الوحدات الإقتصادية من خلال الذهاب نحو تجميع الأعمال لاكتساب قيمة أكبر من بقائها منفردة مما ينعكس على ثروة المساهمين بالزيادة.

ويمكن توضيح مسارات تجميع الأعمال لتوليد القيمة سعياً لتحقيق النمو في إطار إستراتيجية البقاء والإستمرار بالشكل الآتي (السوداني ، 2012 : 50 بتصرف) :

الشكل (2)

مسارات تجميع الأعمال لتوليد القيمة لتحقيق النمو في إطار إستراتيجية البقاء والإستمرار

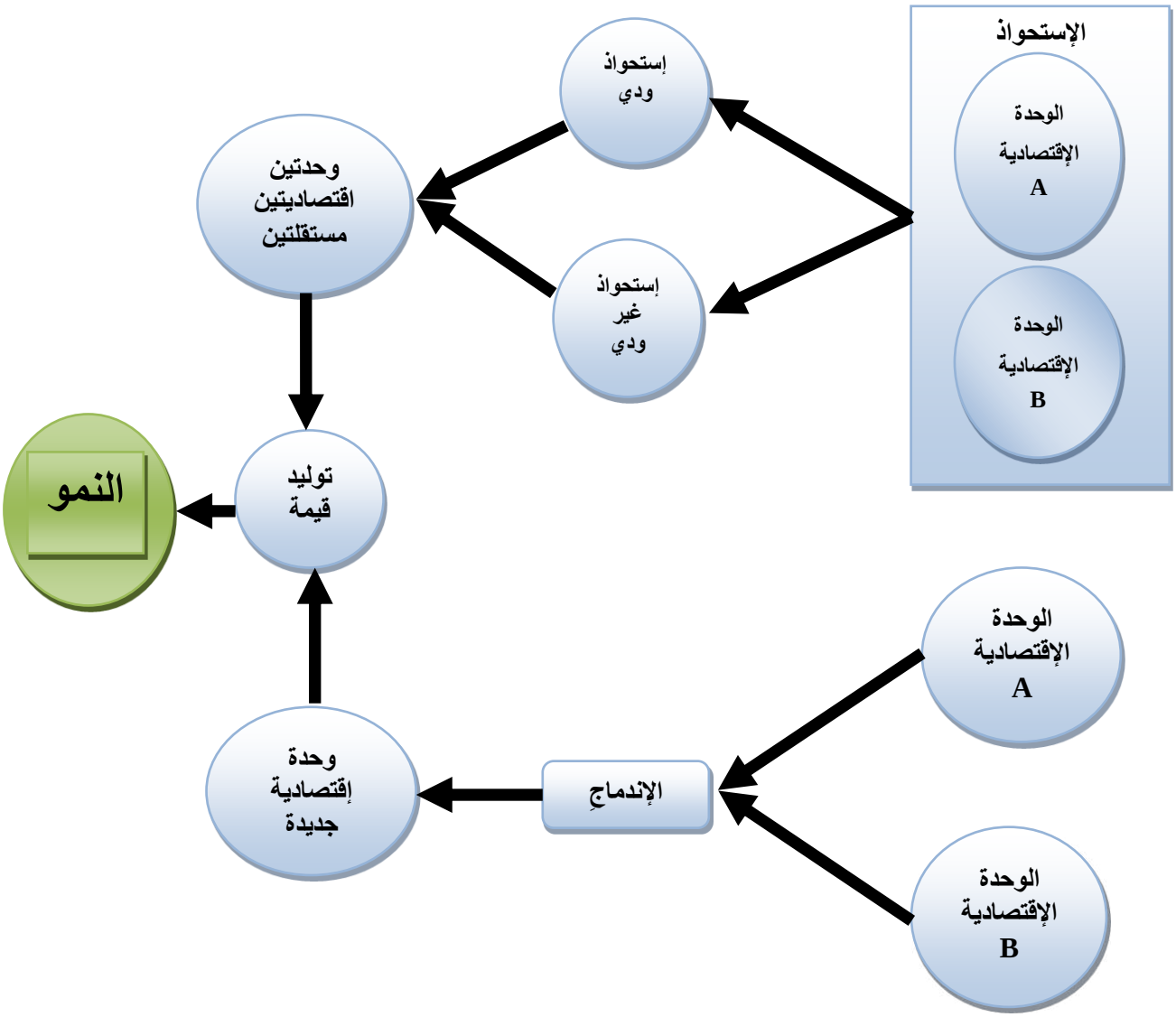

المصدر : السوداني ، علي موات سعد الصيهود (2012) "إحياء المنظمات في ظل ممارسات إستراتيجتي الإندماج والإكتساب لتوليد القيمة بمرحلة التدهور التنظيمي – دراسة تحليلية في شركة الهلال الصناعية – العراق" ، إطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد .

2-1-5-دوافع تجميع الأعمال

أوردت العديد من الدراسات دوافع لتجميع الأعمال بشكل أكثر تفصيلاً والتي يمكن توضيحها بالآتي :

1-التآزر (التعاضد) Synergy

يعرف التآزر هو قدرة وحدتين إقتصاديتين أو أكثر على توليد قيمة أكبر من خلال العمل معاً مقارنة بعملهما بشكل منفرد ويعبر عن التآزر بأنه (5=2+2) اي المجمع المنظم للإصول والذي يحقق عوائد أعلى من بقاء هذه الإصول منفردةً وبالتالي ويمكن النظر إلى متطلبات التآزر كعامل يقود إلى عمليات الإندماج والإستحواذ (Gruca et al , 1997 : 605) .

يعد التآزر هدفاً مهما للوحدات الإقتصادية للذهاب نحو قرار تجميع الأعمال إذا كان بالإمكان التخلص من المصروفات الزائدة وتجميع الخدمات وتحقيق وفورات في مستويات الطاقة الفائضة ففي هذه الحالة يمكن وصف عمليات تجميع الأعمال بالناجحة (Jater & Chaney ,2012 : 7) .

إذ يوصف التآزر على إنه نوع من ردود الأفعال نتيجة لظروف محيطة ، إذ يحدث عندما يجتمع عاملين لتحقيق تأثيراً ملحوظاً ليأخذ التآزر اشكال ثلاث هي : التآزر التشغيلي والذي يتم من خلال تكاليف الإنتاج ذات الصلة ، التآزر المالي يحدث من خلال تكلفة رأس المال ذات الصلة ، والاخير هو تآزر السعر والذي يحدث بواسطة التآزر بالاتفاق ، إذ يمكن لهذه الانواع الثلاث أن تعزز من التدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي زيادة قيمة ثروة المساهمين (Jallaw et al 2017 : 75) .

2-القدرة على المنافسة

تساهم عمليات تجميع الأعمال على تحييد المنافسة في السوق وجعلها ودية مما يساعد على حماية السوق الحالية والحصول على المزيد من الموارد للدخول في أسواق جديدة (Ogoti & Gekara , 2017 : 2194) .

3-وفورات ضريبية

إن قرار الدخول في تجميع الأعمال له إنعكاسات إيجابية للمستحوِذ لتحقيق وفورات ضريبية من خلال تجميع خسائر الوحدات الإقتصادية المستحوذ عليها مع أرباح المستحوِذ الأمر الذي يخفض من الضرائب المستحقة الدفع (Haqi , 2017 : 15) .

4-التنويع

تهدف الوحدات الإقتصادية من وراء عمليات تجميع الأعمال إلى إبعاد أرباحها من التقلبات عن طريق التخلص من المخاطر مما ينعكس بشكل إيجابي على العاملين في الوحدات والمجهزين والزبائن إذ يلعب التنويع دوراً مهماً في تقليل من حدة عدم التأكد التي قد تؤثر على قرارات المستثمرين والدائنين بسبب مخاطر تذبذب الأرباح وعدم إستقرارها والتي يمكن تحقيقها من خلال الدخول في عمليات إستحواذ للأسهم (المعموري ، 2008 :43) .

5-تجنب التصفية

قد تتعرض الوحدات الإقتصادية إلى مخاطر بسبب عمليات النمو السريع والذي لربما له تأثيرات سلبية على قدرة الوحدات على الاستمرار ولا سيما في أوقات الأزمات والركود مما يجعل هذه الوحدات تواجه إحتمالات التصفية لذلك يمكن للوحدات الإقتصادية الإستفادة من مزايا تجميع الأعمال للتخلص من مخاطر التصفية (Jater & Chaney ,2012 :7) .

2-1-6- نظريات تجميع الأعمال

تسعى العديد من النظريات إلى تقديم تفسير لعمليات تجميع الأعمال الإندماج والإستحواذ وكما يلي:

1-النظرية الكلاسيكية

ترتكز هذه النظرية على إفتراض يقول إن ذهاب الوحدات الإقتصادية نحو تجميع الأعمال يأتي نتيجة إنخفاض قيمة أسهم هذه الوحدات في أسواق رأس المال الأمر الذي يعد حافزاً لتلك الوحدات أو لوحدات أخرى للقيام بعمليات الإندماج أو الإستحواذ وبالتالي قدمت هذه النظرية وصفاً للوحدات الإقتصادية التي ينبغي أن تُباع أو تُشتَرى مع ضرورة تحديد آليات الدفع والتحصيل لكل الوحدات الداخلة في هذا النوع من العمليات (السوداني ، 2012 : 51) .

2-النظرية الكلاسيكية الحديثة

تستند هذه النظرية إلى وجهتي نظر، وجهة النظر الأولى تفترض إن رجل الأعمال يتسم بالعقلانية ومتى ما توفرت له المعلومات الكاملة وأتاحت له الفرصة سوف يستخدمها بشكل يساهم في تعظيم قيمة ثروة المساهمين ويعد هذا مبرراً ملائماً للدخول في تجميع الأعمال ، أما وجهة النظر الثانية فتنطلق من الصدمات التي تتعرض لها الصناعة وعادةً ما تكون غير متوقعة أو تحدث بفعل عوامل خارجية ، فما تتعرض له الصناعة من صدمات غير متوقعة تقود إلى أنشطة تجميع الأعمال على مستوى الصناعة (Baniya & Shah , 2016 : 14) .

ويناقش Harford النظرية الكلاسيكية الحديثة إذ يقول تحدث موجات تجميع الأعمال إستجابةً للصدمات التي تتعرض لها الصناعة والتي تتطلب إعادة تخصيص الإصول وتوزيعها وهذا يتطلب توفر السيولة الكافية لاستيعاب عملية إعادة تخصيص الإصول فضلاً عن ذلك من الضروري التخفيض من حدة القيود التمويلية التي ترتبط بالإصول لنشر تجميع الأعمال وبالتالي يصبح تفسير نظرية تجميع الأعمال بديهية إذ تتطلب كل من الحافز الإقتصادي وكذلك تكاليف منخفضة نسبياً لتوليد حجم كبير من عمليات الإندماج والإستحواذ (Harford , 2005 : 530) .

وفي ذات السياق أشار Nguyen إلى إن المديرين يتحملون مسؤولية تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي ينبغي على الإدارة المشاركة في عمليات الإندماج والإستحواذ إذا كانت الصفقة قادرة على خلق قيمة لهم ووفقاً لهذه النظرية فإن عمليات الإندماج والإستحواذ ينبغي أن تولد مكاسب إقتصادية للوحدات المشاركة أو على الأقل لا تدر عوائد سالبة تخفض من قيمة ثروة المساهمين (Nguyen , 2013: 8).

وتجدر الإشارة إلى أن النظرية الكلاسيكية الحديثة تنطلق من معيار يقول إذا كانت الوحدات الإقتصادية مجتمعةً تولد قيمة اكبر من خلال العمل معاً مقارنةً بقيمتها منفردةً فسوف يتم الذهاب لتجميع الأعمال (Brealey et al , 2011 : 792).

3-نظرية الوكالة

عندما لا يتمتع المساهمون بالمهارة والخبرة اللازمة والوقت الكافي لإدارة ثروتهم في الوحدة الإقتصادية فهم يلجئون إلى تعيين أطراف أخرى لديها القدرة على تشغيل موارد الوحدة الإقتصادية نيابةً عنهم وتسمى هذه الأطراف بالإدارة ، وعندما يسعى المديرون إلى زيادة ثروتهم الخاصة وتعزيز منافعهم على حساب المساهمين تطفو مشكلة الوكالة إلى السطح حتى لو كانت تقلل من قيمة الوحدة الإقتصادية الراغبة بتجميع الأعمال (Joash & Njangirn , 2015 : 103) .

وتأتي نظرية الوكالة على عكس النظرية الكلاسيكية الحديثة والتي تهدف إلى تعظيم ثروة المساهمين فنظرية الوكالة جاءت لتفسر عمليات تجميع الأعمال وتنص على أن المديرين يتصرفون بطرق تزيد مصالحهم الشخصية فيمكن لهم إستثمار التدفقات النقدية الفائضة التي ينبغي دفعها كتوزيعات أرباح للمساهمين في عمليات حتى وإن كانت ذات صافي قيمة حالية سالبة مثلاً عمليات إستحواذ إذا كانت هذه العمليات تزيد مصالح الإدارة ، لا سيما إن دفع الإدارة فائض التدفق النقدي كتوزيعات للمساهمين من شأنه تقليل قوة الإدارة بسبب تخفيض حجم الموارد التي يتحكمون بها (Nguyen , 2013: 8) .

وقد تنتهي عمليات تجميع الأعمال إلى تدمير وضياع قيمة وثروة الوحدة الإقتصادية بدلاً من توليدها وزيادتها الناتج عن التآزر على الرغم من كون تصرفات المديرين تتسم بالعقلانية ويعود السبب في ذلك إلى ميلهم إلى تعظيم منافعهم الشخصية والذي يقود إلى قرارات لا تنفع مصالح المساهمين فالقرارات ناتجة عن وعي تام من المديرين وفقاً لتصرفاتهم الإنتهازية ، ففي بعض الأحيان يكون لدى الإدارة دوافع في جعل تجميع الأعمال مدخلاً لبناء نفوذهم وزيادة تعويضاتهم (Baniya & Shah , 2016: 16) .

إن الصراع بين المساهمين والمديرين على توزيع الفائض النقدي يؤدي إلى تكاليف الوكالة والتي تعد واحدة من العوامل الرئيسة المحفزة للدخول في عمليات تجميع الأعمال ، فعلى الرغم من كون المساهمون مالكي الوحدة الإقتصادية والمديرون بمثابة وكلاء عنهم إلا إن لكل منهم مصالح خاصة وتباين في وجهات النظر فيما يتعلق بأفضل التكتيكات لرسم وتحقيق الإستراتيجيات الطويلة الأجل (Ogoti & Gekara , 2017 : 2196) .

ويسلط Haqi الضوء على نظرية الوكالة ودورها في إتخاذ الإدارة لقرار الذهاب بإتجاة تجميع الأعمال إذ يقول إن ذهاب الإدارة لهذه العمليات يأتي في بعض الأحيان بسبب التصرفات الأنانية والسعي لضمان سلامة أمنها الوظيفي وزيادة حوافزها والتي تعد جميعها مبررات وأسباب للدخول في عمليات الإندماج والإستحواذ ويضيف قائلاً إن المدفوعات عن قيمة الوحدة المستهدفة يأتي في إطار سعي إدارة الوحدة الإقتصادية الراغبة لتحقيق دوافعها الشخصية لتحقيق جملة المنافع آنفة الذكر حتى وإن كان ذلك يعود بالضرر على قيمة ثروة المساهمين ، ويؤكد كذلك Haqi على إن فائض التدفق النقدي لدى الوحدة الإقتصادية يعد حافزاً للإدارة لمتابعة أنشطة معينة بشكل منفرد لتحقيق منافعها الخاصة على سبيل المثال لا الحصر بناء إمبراطورية وزيادة المكاسب الخاصة بدلاً من زيادة قيمة ثروة المساهمين

فتباين الأهداف بين الإدارة والمساهمين يمكن أن يولد عوائد سالبة للمساهمين من خلال الدخول في عمليات إندماج وإستحواذ (Haqi , 2017 : 15 -17) .

كما يشير Gong et al إلى أن كبار المدراء التنفيذيين في الوحدات الإقتصادية الذين يبالغون في تقدير العوائد المستقبلية يميلون إلى الإفراط في القرارات الإستثمارية والدخول في عمليات تجميع أعمال لاحقة غير ضرورية مستغلين أموال داخلية وفيرة تحت تصرفهم ، فضلاً عن منح الثقة المفرطة لمدراء الوحدات الإقتصادية قد تدفع إلى تشوهات في سلسلة قرارات الوحدة الإقتصادية بما في ذلك قرارات الإستثمار والتمويل والمدفوعات (Gong et al , 2009 : 498) .

إن سعي العديد من الإدارات إلى ضمان سلامة منافعها الشخصية تقدم تفسيراً لعمليات الإندماج والإستحواذ مما يعني إن المديرين لديهم الحوافز للميل نحو تنمية الوحدة الإقتصادية يزيد عن حجمها الأمثل (المخطط له) ، فالوحدات الأكبر حجماً تعطي للإدارة مركزاً أكبر من الوحدات الصغيرة فضلاً عن ذلك ترتبط وبشكل قاطع تعويضات الإدارة بزيادة حجم الوحدة الإقتصادية والذي يؤثر على الاداء الكلي للوحدة الإقتصادية (Jallow et al , 2017:77) .

4-نظرية الإعتماد على الموارد

بموجب هذه النظرية فإن فاعلية الوحدة الإقتصادية تحدد من خلال إدارة الموارد المملوكة والتي يمكن توظيفها بواسطة الوحدة الإقتصادية فهذه الموارد تحتاج إلى سمات معينة لتوليد ميزة تنافسية مستدامة لذا تفسر هذه النظرية لماذا على الوحدة الإقتصادية إختيار الذهاب إلى عمليات الإندماج أو التخطيط لعمليات إستحواذ (Ogoti & Gekara , 2017 : 2196 -2197) .

إذ تركز هذه النظرية على قدرة التحكم في تخصيص الموارد والتي تُعَد مفتاحاً للإستمرار والبقاء التنظيمي ، فالوحدات الإقتصادية تسعى جاهدةً لإدارة الموارد التابعة لها من خلال مجموعة متنوعة من التكتيكات والأساليب الإستراتيجية مثل السيطرة على مصادر محدودة ونادرة من أجل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإستقلال الذاتي وبالتالي تخفيض مستويات عدم التأكد ذات الصلة بتدفق الموارد الضرورية من البيئة ، إذ ترتبط نظرية الإعتماد على الموارد بكيفية تأثير الموارد الخارجية في السلوك التنظيمي للوحدات الإقتصادية ، فعندما تواجة الوحدة الإقتصادية تحديات مستمرة تتعلق بندرة الموارد فهي تتعامل معها من خلال إما التكييف مع القيود الطبيعية أو تنخرط بشكل مسبق في تحالفات إستراتيجية وعمليات تجميع أعمال والتي تُعَد واحدة من الطرائق التي تسلكها الوحدات الإقتصادية لإدارة مواردها المقيدة والنادرة (Baniya & Shah , 2016 : 18-19) .

5-نظرية القوة السوقية

تعد القوة السوقية مهمة في عالم الأعمال نظراً لان اللاعب في السوق والذي يتمتع بقوة سوقية لديه قدرة مؤثرة في المنافسة ضمن حدود الأسواق ذات الصلة ، وتعرف القوة السوقية بأنها قدرة وحدة إقتصادية أو مجموعة من الوحدات على التحكم بالأسعار أو كميات أو طبيعة المنتجات المباعة وبالتالي القدرة على توليد أرباح غير إعتيادية ، لذا تصنف قوة السوق على أنها من الأهداف الشائعة للأطراف الداخلة

في عمليات تجميع الأعمال إذ يمكن أن تولد قوة السوق مكاسب من خلال تشكيل إحتكارات أو إحتكارات قله ، إذ تصبح الوحدات الإقتصادية أكثر قدرة على المنافسة من خلال إمكانية خفض السعر والذي يرافقه مرونة سعر عالية للطلب مما يحسن من الوضع المالي للوحدة الإقتصادية ويعود الفضل في ذلك إلى عمليات تجميع الأعمال والتي يمكن أن تحسن من القوة السوقية وبالتالي زيادة الأرباح وثروة المساهمين (Yousef , 2016 : 19) .

وأشار صالح إلى أن عمليات تجميع الأعمال تعزز من القوة السوقية إذ تمكِّن الوحدة الإقتصادية من فرض السيطرة على اكبر قدر ممكن من الوحدات الإقتصادية المنافسة الأخرى من خلال زيادة حصتها السوقية إذ يمكن لعمليات تجميع الأعمال أن تمنح الوحدات الإقتصادية قوة إحتكارية تمكنها من زيادة الأسعار (صالح ، 2012 : 33) .

وفي ذات السياق أكد Haqi إن زيادة القوة السوقية يعد من مبررات الدخول في عمليات الإندماج والإستحواذ فيمكن للوحدات الإقتصادية تحسين قدرتها على تحديد أسعار تنافسية في السوق مما يؤثر على قدرتها التنافسية في الصناعة (Haqi , 2017 : 15) .

6-نظرية الكفاءة التفاضلية

ترتكز هذه النظرية على إفتراض التعاون في المجال الإداري ، فإذا كانت الوحدة الإقتصادية تتميز بإدارة ذات كفاءة متفوقة ربما تكون أكثر قدرة على الإستفادة من الموارد والقدرات المتفوقة على إستحواذ وحدة إقتصادية ذات كفاءة ضعيفة (مهلهل ، 2018 : 33) .

ويقول صالح إن عمليات تجميع الأعمال تساهم بزيادة كفاءة الوحدات الإقتصادية المستهدفة ، ففي الغالب يمكن تحقيق إقتصاديات الحجم الكبير من خلال عمليات تجميع الأعمال الأفقي إذا ما أدت إلى تخفيض التكاليف الكلية إذ توضح هذه النظرية أن هناك وحدات إقتصادية تعاني من إنخفاض مستوى الكفاءة أو أنها تؤدي أنشطتها بصورة عادةً ما توصف بغير الجيدة لذا تعد أحياناً -ولكن ليست الوحيدة- عمليات تجميع الأعمال مناسبة لتحسن كفاءة الإدارة (صالح ، 2012 : 31-32).

7-نظرية التأثيرات المالية

تركز هذه النظرية على الطاقة غير المستغلة لدى الوحدات الإقتصادية المستهدفة إذ تلجأ الوحدات الأخرى للدخول في عمليات تجميع الأعمال للإستفادة من الطاقة غير المستغلة للحصول على التمويل اللازم عن طريق الإقتراض بكلفة أقل لتمويل خططها الرأسمالية (مهلهل ، 2018 : 33) .

كما تؤكد هذه النظرية أن عمليات تجميع الأعمال يمكن ان تدر مكاسب مالية والسبب يعود إلى المنافع التي يمكن أن تجنيها الوحدات الإقتصادية من إقتصاديات الأعمال والتي تساهم بتحقيق وفورات هامه متأتية من أفضل إستغلال للطاقة في الوحدات الإقتصادية المستهدفة (العامري ، 2010 : 642) .

ويمكن توضيح النظريات من خلال الشكل أدناه :

شكل رقم (3)

شكل توضيحي لنظريات تجميع الأعمال وتفسيرها

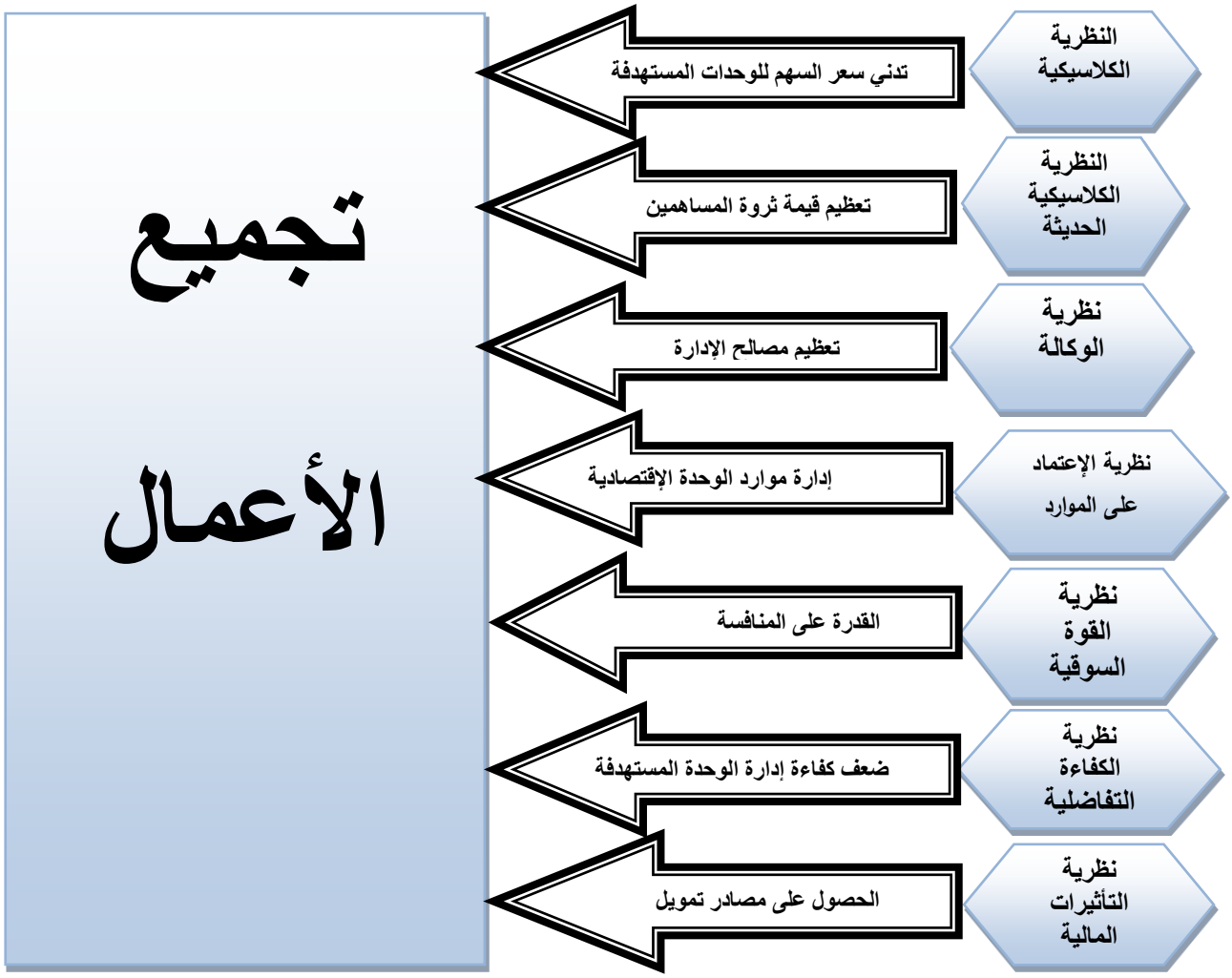

المصدر: إعداد الباحث

ويرى الباحث هناك تباين في النظريات والمفسرة لعمليات تجميع الأعمال والتي بررت سبب تجميع الأعمال ، أولى هذه النظريات هي نظرية إنخفاض قيمة أسهم الوحدات الإقتصادية المستهدفة مما يعد عاملاً يدفع الوحدات الإقتصادية الأخرى للإستحواذ على مثل تلك الوحدات ذات أسعار الأسهم المتدنية ويأتي هذا التفسير في إطار النظرية الكلاسيكية التقليدية ، أما النظرية الكلاسيكية الحديثة فإنها ترتكز في تفسير تجميع الأعمال على تعزيز وزيادة قيمة ثروة المساهمين في إطار رعاية العهدة التي تعد أساس بناء نظرية الوكالة ، ولكن في إطار الصراع الذي نشأ عقب إنفصال الملكية عن السيطرة وسعي إدارة الوحدات الإقتصادية إلى تعظيم مصالحها أصبح هدف الوحدات الإقتصادية من الدخول في عمليات تجميع الأعمال هو السعي إداراتها إلى ضمان سلامة منافعها وإمتيازاتها التي تصبوا إلى تحقيقها ولاسيما عندما ترتبط مكافأت وحوافز وإمتيازات الإدارة بحجم أعمال الوحدة الإقتصادية ونسبة النمو فيها وهو ما يمكن الوصول إليه وبشكل سريع من خلال عمليات تجميع الأعمال هذا من جانب ، ومن جانب آخر تعد نظرية الوكالة لتفسير عمليات تجميع الأعمال النظرية الأكثر أتساقاً مع مشكلة البحث الحالية فسيطرة الوحدات إقتصادية راغبة (قابضة) من خلال الاستحواذ على وحدات أخرى مستهدفة (تابعة) والتي تكون

فيها الوحدة الراغبة أكبر المساهمين حيازةً للأسهم مما يمنحها حق السيطرة والتي تطلع إدارة الوحدة الإقتصادية القابضة لزيادة منافعهم والذي يعد حافزاً لإستمرار الصراع على الثروة في الوحدات المستهدفة على حساب المساهمين غير المسيطرين فضلاً عن أصحاب المصلحة ألآخرين ، وهناك العديد من النظريات الأخرى منها إدارة موارد الوحدة ، تعزيز القدرة على المنافسة ، ضعف كفاءة إدارة الوحدة المستهدفة ، والحصول على التمويل .

2-1-7- لمحة تأريخية لعمليات تجميع الأعمال والتحولات المحاسبية

تشكل عمليات تجميع الأعمال جانباً من جوانب الإدارة الإستراتيجية فيمكن تمويل الوحدات الإقتصادية من خلال شراء أو تقسيم أو التجميع بين الوحدات المختلفة والكيانات المماثلة والتي يمكن أن تساعد على نمو هذه الوحدات في قطاعاتها ومواقعها الأصلية أو في حقل قطاعي جديد أو موقع جديد ، ويعود تأريخ عمليات تجميع الأعمال إلى القرن التاسع عشر ، ويمكن تقسيمها إلى المراحل الآتية :

1-المرحلة الأولى 1887 – 1904

نتج عنها عمليات تجميع الأعمال أفقي لإنشاء إحتكارات كبيرة لتكون وحدات إقتصادية مركزة ، وإن عمليات تجميع الأعمال خلال هذه المدة تأثرت في الغالب من قبل الوحدات الإقتصادية التي تسعى لأن يكون لها وجود قوي ومؤثر في السوق من خلال التخلص من المنافسين والسيطرة على مراحل الإنتاج وفرض سياسة سعريه غير قابلة للمنافسة من خلال السيطرة الإحتكارية (الصفار ، 2009 : 77-78) .

2- المرحلة الثانية 1916-1929

أصبح في ظل الموجة الثانية من السهل الوصول إلى أسواق رأس المال الإستثمارية فبدأت أسواق رأس المال بالإزدهار بسبب النمو الإقتصادي والذي رافقة تطبيق وتفعيل قوانين صارمة للحد من الإحتكار في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أخذت عمليات تجميع الأعمال العمودية تزدهر والتي مكَّنت الوحدات الإقتصادية من السيطرة بشكل أكثر فعالية مما أدى إلى تكوين إحتكارات قله ، وقد إنتهت هذه الموجة مع التدهور الحاد الذي شهدته أسواق رأس المال بسبب الأزمة والإنهيار الإقتصادي في 1929 (Cinganotto , 2015 : 12-13) .

3- المرحلة الثالثة 1965 – 1969

تميزت هذه الموجة بظهور عمليات تجميع الأعمال المتكتلة (المختلطة) الناتجة عن الإقتصاديات التي شهدت إزدهار واسع في ستينات القرن العشرين مع رغبة الوحدات الإقتصادية في بناء إستراتيجيات متنوعة والتي رافقتها خطوط إنتاج متنوعة ، وإن نشوء مثل هذا النوع من تجميع الأعمال جاء بعد تطبيق قوانين مكافحة الإحتكار التي لم تسمح بعمليات تجميع الأعمال بين الوحدات الإقتصادية التي تعمل في نفس مجال الصناعة ، وقد إنتهت هذه الموجة مع بروز أزمة النفط عام 1973 فضلا عن الركود الإقتصادي في سبعينات القرن العشرين (Baniya & Shah , 2016 : 12) .

4- المرحلة الرابعة 1980 – 1989

يطلق على هذه الموجة بتجميع الأعمال العدائي غير الودي ، لذا أخذت عمليات الإندماج والإستحواذ خلال هذه المدة مساحة واسعة بسبب تدني نشاط أسواق المال ووجود المحفزات والتسهيلات من الجهات الحكومية للدخول في عمليات إندماج وإستحواذ ، والذهاب نحو تجميع الأعمال الدفاعي تجنباً لعمليات مماثلة عدائية فيما كان نهاية هذه الموجة في 1989-1990 بسبب مشاكل في رأس مال الوحدات الإقتصادية كانت وراءها القروض المصرفية (صالح ، 2012 : 10-11) .

5- المرحلة الخامسة 1993 -2000

تتصف هذه الموجه بعمليات الإندماج والإستحواذ الدولية بسبب إزدهار أسواق رأس المال وتطور العولمة وزيادة الإبتكارات التكنولوجية مما زاد من توجة الوحدات الإقتصادية نحو التركيز على إختصاصاتها الاساسية لإكتساب ميزة تنافسية مستدامة من خلال الإستخدام الأمثل لمواردها وقدراتها ، كما لعبت الضوابط التنظيمية دوراً كبيراً محورياً لتنظيم العمليات الدولية لتجميع الأعمال إذ إتسمت عمليات تجميع الأعمال بالودية ، وإعتمدت الوحدات الإقتصادية في تمويل هذه العمليات على إصدار الأسهم بدلاً الديون ، ولقد أنهارت بسبب ركود إقتصادي في بداية الألفية الثانية وظهور واسع للأنترنت والذي سبب تحطيم أسواق المال العالمية (Nouwen , 2011 :6) .

6- المرحلة السادسة 2003 – 2007

امتدت هذه الموجة من عام 2003 ولغاية عام 2007 ، وعلى الرغم من إن الإقتصاد في هذه المدة بدأ يعود إلى النمو والإنتعاش رافقة معدلات الفائدة المنخفضة مما شجع على الإستمرار بالعمليات الدولية لتجميع الأعمال العابرة للحدود نظراً لسهولة الحصول على التمويل اللازم منخفض التكاليف ، إلا إن هذه المدة لم يتاح لها الإستمرار بسبب أزمة رهن الدين العقاري التي عصفت بالإقتصاد العالمي عام 2007(Baniya & Shah , 2016 : 13) .

7- المرحلة السابعة ازمة الرهن العقاري 2007-2008 وما بعدها :

بعد ازمة الرهن العقاري في 2007 – 2008 ظهرت مؤشرات واضحة على تدني صفقات الإندماج والإستحواذ إذ أخذت أنشطة الإقراض بالتباطؤ رافقها إنحسار واضح لمصادر تمويل مثل هذه الصفقات فبحلول عام2008 بدأ الانكماش الاقتصادي بتأثيره البالغ على أسواق المال فلم تكن المصارف على استعداد لاقراض المستثمرين مع صراع وكفاح الوحدات الإقتصادية للبقاء والإستمرار إذ أنخفضت عمليات الاندماج والاستحواذ بنسبة 30% عن العام السابق ما عدا عدد محدود من هذه العمليات قامت بها الوحدات الإقتصادية الكبرى (Grave et al , 2012 : 62-63) .

إذ أثرت الازمة العالمية في 2007-2008 سلباً على عمليات الاندماج والاستحواذ إذ إنخفضت بنسبة 34% اي ما يقارب 64.65% قيمة الصفقات في سنة 2009 فقد سجلت الولايات المتحدة نمو سلبي بنسبة 2% والمملكة المتحدة نمو ايجابي محدود بلغ 5% كما سجلت كل من الصين والهند واليابان نمواً سلبياً نسبته 10% و3% و7% على التوالي بعد الازمة (Reddy et al , 2014 :9-10).

ويقول أحد الباحثين إن دخول الأسواق المال العالمية في حلقة مفرغة بعد إنخفاض قيمة الإصول المالية والأسهم وإنخفاض الطلب العالمي على السلع وتدني أسعارها وأسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة أدى إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي سوف تقود مثل هذه الظروف فيما بعد إلى تسارع كبير في عمليات الاندماج والاستحواذ عبر البلدان إذ يمكن ان تمثل مثل هذه العمليات أحد الحلول التي تلجأ إلى الحكومات والمستثمرين من أجل البقاء والاستمرار (Ravichandran , 2009 : 1) .

ويضيف Reddy et al وبعد الانحسار الشديد لصفقات الاندماج والاستحواذ عاد الانتعاش لها بعد سنة 2010 إذ زادت في الأسواق المالية الناشئة بنسبة 33% فيما شهدت الصين القيام بعمليات استراتيجية والذهاب بإتجاه التوسع العابر للقارات بفضل الإمكانيات المالية والنقدية التي تتمتع بها ، كما أصبحت معظم الإقتصاديات المتقدمة موضع جذب إذ سجلت العديد من الدول تحسناً ملحوظاً في قيمة صفقات الإندماج والإستحواذ ومنها إستراليا وفرنسا وإيطاليا والنروج وسنغافورة وإسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بنسبة 68% و 87% و 85% و 166% و 101% و82% و22% و31% على التوالي (Reddy et al , 2014:10-11) .

ولم تكن المحاسبة بمعزل عن موجات تجميع الأعمال وإنما كان هناك تفاعل للمحاسبة مع التغيرات في بيئة الأعمال ، فقد شهدت المحاسبة ولا سيما في الولايات المتحدة الأميركية العديد من التحولات وإن بدت متأخرة عن بدايات موجات تجميع الأعمال ولقد بين المعموري في دراسة له أهم المراحل التي مرت بها المعالجات المحاسبية وأهم الإصدارات المهنية لمعالجة هذه الصفقات وتتلخص هذه المراحل بالآتي (المعموري ، 2006 :20-24):

1- **<u>المرحلة ما قبل 1950</u>**: يطلق على هذه المرحلة بمرحلة ما قبل المنهج العلمي في المحاسبة عن تجميع الأعمال والتي شهدت تطبيق طريقة تجميع المصالح منذ أواخر الثلاثينات من القرن العشرين ، ومصطلح هذه الطريقة لم يظهر إلا في منتصف الأربعينات من ذات القرن ، وكانت المعالجات المحاسبية لا تحتاج إلى أساس محاسبي جديد يقوم على إعادة التقييم للوحدات المشاركة بعمليات تجميع الأعمال وكانت عمليات تجميع الأعمال بين وحدات غالباً ما تكون متساوية من حيث الحجم ثم توسعت مع نهاية الأربعينات لتشمل وحدات غير متساوية الحجم.

2- **<u>مرحلة 1950-1957</u>** : شهدت هذه المرحلة إصدار المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين الدراسة المحاسبية رقم 40 بعنوان تجميع الأعمال والتي تضمنت الموافقة على تطبيق طريقة تجميع المصالح دون أي شروط محددة .

3- **<u>مرحلة 1957-1970</u>** : شهدت هذه المرحلة إصدار الدراسة المحاسبية رقم 48 عن المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين والتي تنطوي على تطبيق طريقة تجميع المصالح على صفقات تجميع الأعمال التي تقوم على أساس مبادلة أسهم رأس المال ، ولقد إتسع تطبيق هذه الطريقة في عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين مع إستمرار غياب الشروط اللازمة لتطبيق ، ولقد شهدت هذه المرحلة العديد من الإنحرافات والإنتهاكات جوهرية في تطبيقها.

4- **مرحلة 1970 – 2001** : لأجل إحكام التطبيق المحاسبي سيطرته وتجاوز مساوىء تطبيق طريقة تجميع المصالح والإنتهاكات التي شهدتها أصدر مجلس المبادىء المحاسبية الرأي المحاسبي APB 16 والذي ينطوي على إثنتي عشر شرطاً مقسمة على ثلاث مجموعات ينبغي الوفاء بها جميعاً لإعتماد تطبيق طريقة تجميع المصالح لمعالجة تجميع الأعمال محاسبياً.

5- **مرحلة 2001 وما بعدها** : أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المعيار المحاسبي ذي الرقم 141 الذي ألزم بموجبة الوحدات الإقتصادية تطبيق طريقة الشراء فقط على عمليات تجميع الأعمال ومنع تطبيق طريقة تجميع المصالح إبتدءاً من حزيران 2001 .

أما على الصعيد الدولي فقد حدد المعموري مرحلتين الأولى مرحلة معيار المحاسبة الدولي 22 الصادر عام 1983 والمعدل عامي 1993 و 1998 والذي ألزم بضرورة تطبيق طريقة الشراء على عمليات تجميع الأعمال إلى جانب تطبيق طريقة تجميع المصالح في حالات إستثنائية ، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 3 الصادر سنة 2004 والذي ألزم بموجبة الوحدات الإقتصادية بإستخدام طريقة الشراء فقط للمحاسبة عن تجميع الأعمال ومنع إستخدام طريقة تجميع المصالح (المعموري ، 2006 :23-24) .

وتجدر الإشارة إن التحولات المحاسبية قد إستمرت ما بعد 2004 إذ يمكن أن يضيف الباحث مرحلة ثالثة شهدتها التحولات المحاسبية على المستوى الدولي هو ما صدر عن كل من مجلس معايير المحاسبة المالية FASB والمجلس الدولي للمعايير المحاسبية IASB في إطار جهود المشروع المشترك لبناء وصياغة إطار مفاهيمي للمحاسبة ، فقد تم إصدار تعديل للمعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 3 والذي تضمن التحول من طريقة الشراء إلى طريقة الإستحواذ للمحاسبة عن عمليات تجميع الأعمال بدءاً من 30 يونيو – حزيران 2007 (IFRS 3 , 2017 :134).

وفقاً لما ورد آنفاً يتضح أن تغيرات وتطورات بيئة الأعمال كان لها إنعكاس على النظم المحاسبية كذلك لابد للمحاسبة أن تتمتع بالمرونه الكافيه للإستجابة لمثل هذه التطورات في بيئة الأعمال إنطلاقاً من كون المحاسبة علم إجتماعي يؤثر ويتأثر بالمجتمع فقد كان لعمليات تجميع الأعمال تأثير في المحاسبة ونظام الإبلاغ المالي والتي تتمثل بحاجة العديد من الأطراف ذات المصلحة إلى معلومات مناسبة عن هذه عمليات للإفادة منها في عملية إتخاذ القرار فيما تجسدت إستجابة المحاسبة بما أصدرته المنظمات المهنية والأكاديمية من معايير وإرشادات وممارسات محاسبية سعت ولمدة من لزمن ولا زالت من خلالها لتنظيم هذه العمليات محاسبياً ، لذا ومن خلال المبحث الثاني من هذا الفصل سوف تسلط الضوء على الأبعاد الفكرية للمحاسبة عن عمليات تجميع الأعمال .

المبحث الثاني

الأساس الفكري للمحاسبة عن تجميع الأعمال

2-2-1- المحاسبة عن تجميع الأعمال

أولاً-طريقة تجميع المصالح Pooling – Interests Method

تقوم هذه الطريقة على فلسفة مفادها أن عملية تجميع الأعمال هي عملية إتحاد بين وحدتين إقتصاديتين أو أكثر لتجميع المصالح المشتركة ، أي إنها عملية لتجميع المصالح المالية والادارية معاً ، وتبقى الحقوق النسبية للمساهمين في الوحدات الإقتصادية المكونه للوحدة الإقتصادية بعد عملية التجميع دون تغيير ، وبحسب هذه الطريقة يتم رسملة الإستثمار في سجلات المستثمر بالقيمة الدفترية لصافي الإصول ولا تؤخذ بنظر الإعتبار القيمة العادلة سواءاً للأصول المشتراة أو الأسهم المعطاة كثمن للشراء (دحدوح وحمادة ، 2006 : 38) .

وتستند طريقة تجميع المصالح على فرضية مفادها عدم حدوث أي تغيير فعلي في الملكية الناتجة عن تجميع الأعمال ، وإنطلاقاً من هذه الفرضية لا يتم إعادة تقييم صافي إصول الوحدة المستحوَذ عليها وفقاً للقيمة العادلة وإنما على أساس القيم الدفترية لها ويعد هذا المدخل في التقييم مفضلاً للمديرين كونه لا ينتج عنه إثبات أي أصول أو شهرة محل مما يخفف من الأعباء على الأرباح المستقبلية (Christensen et al , 2015 : 8) .

وبحسب ما ذكره AL- Ghabban & AL-Mashehdani إن مجلس المبادىء المحاسبية في بيانه الصادر عام 1970 (APB 16) حدد معالجة عمليات تجميع الأعمال وفقاً لطريقة تجميع المصالح عندما تستوفي العملية جانبين رئيسين : الجانب الأول عندما تنطوي العملية على مبادلة أسهم فقط إذ يحتفظ المالكون قبل عملية تجميع الأعمال بوجودهم وتتحد الوحدات الإقتصادية بكل بساطة مع إستمرار عملياتها السابقة بشكل مستقل ، والجانب الثاني أن تستوفي عملية تجميع الأعمال جميع الشروط التي حددها مجلس المبأدىء المحاسبية مضيفاً عدم إستخدام طريقة تجميع المصالح في حال كان هناك إنتهاك للشروط المحددة (AL- Ghabban & AL-Mashehdani , 2005 :11-12) .

وبين المعموري الشروط التي تستند إلها طريقة تجميع المصالح والمقسمة إلى ثلاث مجموعات والتي ينبغي أن تستوفيها عملية تجميع الأعمال (المعموري ، 2006 : 22-23) :

1-**المجموعة الأولى: الشروط المتعلقة بإستقلالية الوحدات الإقتصادية المكونة لتجميع الأعمال :**

أ- كل الوحدات الإقتصادية الداخلة في عملية تجميع الأعمال مستقلة بذاتها ، وينبغي أن لا تكون تابعة أو فرع لوحدة إقتصادية أخرى خلال السنتين السابقتين من بدء خطة تجميع الأعمال.

ب- أن تكون الوحدات الإقتصادية الداخلة في عملية تجميع الأعمال مستقلة عن بعضها.

2-**المجموعة الثانية :الشروط المتعلقة بطريقة تجميع المصالح وإستمرارية المصالح :**

أ- أن يتم تنفيذ تجميع الأعمال في عملية واحدة ، أو يتم إتمامها طبقاً لخطة محددة خلال سنة من بدء التطبيق ما لم تمنع منازعات قضائية إتمام الخطة.

ب- أن تصدر الوحدة الإقتصادية الراغبة أسهم عادية فقط يكون لها نفس الحقوق المتاحة لأسهمها العادية المتداولة مقابل عدد جوهري من الأسهم العادية للوحدة الأخرى المستهدفة بحيث تؤثر في التصويت في تأريخ إتمام خطة تجميع الأعمال(90% فأكثر من أسهم الوحدة الإقتصادية المستهدفة).

ت- لا ينبغي أن تقوم أي وحدة من الوحدات الإقتصادية الداخلة في عملية تجميع الأعمال بتغيير هيكل الملكية لأسهمها العادية بأمل التأثير بالعملية ، سواءاً خلال السنتين السابقتين من بدء خطة تجميع الأعمال أو بين تأريخي بدء إجراءات تجميع الأعمال وإتمامها.

ث- إذا قامت إحدى الوحدات الإقتصادية الداخلة بعملية تجميع الأعمال بإسترداد بعض من أسهمها العادية ، فلا ينبغي إن يكون ذلك بهدف إتمام خطة تجميع الأعمال ، وإذا تم الإسترداد لإغراض أخرى خلال المدة من بداية تنفيذ الخطة حتى إتمامها فلا يجب أن يزيد عدد الأسهم المستردة عن الحد المعقول.

ج- أن تبقى نسبة حق الملكية للمساهم العادي إلى حق الملكية لمساهمي الوحدة الإقتصادية الداخلة في تجميع الأعمال كما هي بعد مبادلة الأسهم لتنفيذ عملية تجميع الأعمال.

ح- لا ينبغي تجريد الأسهم العادية الناتجة عن تجميع الأعمال من حقوقها في التصويت أو تقييد حملة هذه الأسهم عن ممارسة هذا الحق.

خ- إن يتم تنفيذ عملية تجميع الأعمال في التأريخ المحدد حسب الخطة ، وأن لا تتضمن الخطة شروطاً تستهدف تأجيل إصدار الأوراق المالية .

3-المجموعة الثالثة : الشروط التي تحول دون صورية تجميع الأعمال :

أ- لا توافق الوحدات الإقتصادية الداخلة بعملية تجميع الأعمال على إلغاء أو إستعادة كل أو جزء من الأسهم ذات الصلة بإتمام عملية تجميع الأعمال.

ب- لا ينبغي أن تدخل الوحدة الإقتصادية الموحدة في أي ترتيبات مالية أخرى لصالح المساهمين القدامى للوحدات الداخلة في تجميع الأعمال ، مثل ضمان قرض مضمون بالأسهم المصدرة في عملية تجميع الأعمال وهو أمر يؤدي إلى صورية عملية المبادلة.

ت- لا ينبغي أن تسعى الوحدات الإقتصادية الراغبة أو تخطط للتخلص من جزء جوهري من إصول الوحدات الإقتصادية الداخلة بعملية تجميع الأعمال خلال سنتين بعد إتمام العملية بإستثناء عملية التخلص العادية التي تتم في نطاق النشاط العادي للوحدة الإقتصادية .

ويعود سبب تفضل إدارات الوحدات الإقتصادية لطريقة تجميع المصالح إلى إستخدام القيم الدفترية بدلاً من القيم العادلة مما يساهم في تخفيف عبء الإندثار السنوي والذي يقود إلى إبلاغ هذه الوحدات عن مستوى دخل أعلى عند إستخدام طريقة تجميع المصالح ، كما إن عدم الإعتراف بأي شهرة محل لا يؤدي إلى حساب إطفاء سنوي مما يعطي دخلاً أكبر في السنوات اللاحقة لتجميع الأعمال ، كما إن سماح طريقة تجميع المصالح بالسيطرة على الأرباح المحتجزة للوحدة أو الوحدات المسيطر عليها يعطي إدارة

المستحوِذ القدرة والمرونة الأكبر في توزيع مقسوم أرباح على حملة الأسهم بعد عملية تجميع الأعمال (القاضي ، 2003 : 46) .

إن المزايا التي قدمتها طريقة تجميع المصالح للإدارات فضلاً عن عدم وجود معايير حاسمة في الدراسة المحاسبية رقم 48 التي قدمها المعهد الاميركي للمحاسبين القانونيين أدى إلى العديد من المساوىء الخطيرة والإنتهاكات والإنحرافات في التطبيق والتي يمكن أن نوجزها بما يلي(لارسن وموسش ،2009 :301-303) :

1- **تطبيق طريقة تجميع المصالح بأثر رجعي :** بعد صدور الدراسة رقم 48 عمد بعض المحاسبين إلى تفسير شروطها بطريقة تسمح لهم بتطبيق طريقة تجميع المصالح على حالات تجميع أعمال تمت سابقاً وفقاً لطريقة الشراء وقد أدى هذا الإجراء إلى إثارة العديد من التساؤلات من قبل مستخدمي القوائم المالية حول سلامة كلتا الطريقتين.

2- **تطبيق طريقة تجميع المصالح إقراراً للواقع :** هناك رأي يقول إن الوحدات الإقتصادية الداخلة في عملية تجميع أعمال تكون مصالحها مندمجة فعلياً قبل إتمام طريقة تجميع المصالح بطريقة قانونية مما يسمح بتطبيق هذه الطريقة بعد إغلاق السنة المالية للوحدة الإقتصادية الدامجة ولكن قبل إصدار قوائمها المالية السنوية بإفتراض إن عملية تجميع الأعمال تمت واقعاً خلال السنة الماضية وعندئذ تصدر قائمة الدخل النهائية متضمنة عمليات الوحدة المندمجة عن السنة السابقة وبالتالي يتم إحتساب ربحية السهم من خلال تسويات ورقة العمل.

3- **الجمع بين طريقتي تجميع المصالح والشراء في عملية تجميع أعمال واحدة :** بعض عمليات تجميع الأعمال تنطوي لإتمامها على إصدار أسهم ودفع نقد وإصدار دين ، فيتم المحاسبة عن إصدار الأسهم وفقاً لطريقة تجميع المصالح فيما يتم المحاسبة عن المتبقي وفقاً لطريقة الشراء وهذا الخلط لا يتسق مع الإطار العام للمحاسبة عن تجميع الأعمال وفقاً لطريقة تجميع المصالح.

4- **إصدار أسهم خزانة :** المحاسبة وفقاً لطريقة تجميع المصالح تتطلب مبادلة أسهم رأس المال بين الوحدات الداخلة في عملية تجميع الأعمال ومن أجل تجنب تخفيض ربحية السهم الواحد نتيجة لإصدار أسهم جديدة يتم اللجوء إلى شراء أسهم خزانة نقداً ثم إعادة بيعها لإتمام عملية تجميع الأعمال لذا هذه العملية في جوهرها نقداً وليس مقابل إصدار أسهم جديدة.

5- **إصدار أسهم غير عادية :** أقترح البعض إصدار أسهم غير عادية لإتمام عمليات تجميع الأعمال في شكل أسهم ممتازة أو فئات خاصة من الأسهم العادية والتي لا تعتبر في جوهرها أسهم عادية تكون في معظمها قابلة للتحول إلى أسهم عادية في الوحدة الإقتصادية الراغبة بعملية التجميع ويعود الهدف وراء إصدار هذا النوع من الأسهم إلى تقليل الآثار المخفضة لربحية السهم.

6- **تحقيق مكاسب فورية :** يمكن تحقيق مكاسب فورية من عملية تجميع الأعمال من خلال بيع إصول الوحدة الإقتصادية المستهدفة بعد فترة قصيرة من إتمام العملية لان سعر البيع يكون

مرتفعاً عن القيمة الدفترية لهذه الإصول في حين يكون موازياً للقيمة العادلة للأسهم المصدرة مما يعني إن المكاسب هي صورية .

7- **إحتمال إصدار أسهم إضافية :** هناك العديد من حالات تجميع الأعمال تنطوي على إحتمالات مشروطة بإصدار إضافي للأسهم والتي يتم المحاسبة عنها وفقاً لطريقة تجميع المصالح.

8- **إخفاء تكاليف تنفيذ عملية تجميع الأعمال :** معظم حالات تجميع الأعمال وفقاً لطريقة تجميع المصالح يتم معالجة تكاليفها في الجانب المدين من علاوة الإصدار بدلاً من تسجيلها كمصروف وهذه المعالجة تتعارض مع الإفتراض الأساسي لتجميع المصالح الذي يقضي بتجميع المصالح وليس كعملية حيازة أصول الوحدة الإقتصادية أو الحصول على رأس مال جديد.

ويضيف كل من Mathews & Perera إن عدم الإعتراف بشهرة المحل وفقاً لطريقة تجميع المصالح يسمح بتحسين مستوى الأرباح المستقبلية نظراً لعدم وجود إطفاء سنوي لمبلغ شهرة المحل فضلاً عن ذلك سمحت هذه الطريقة بتوزيع الأرباح المحتجزة للمدة قبل الإستحواذ على جميع المساهمين بعد الإستحواذ ونتيجة لهذه الفوائد الملحوظة التي تقدمها طريقة تجميع المصالح باتت وسيلة للمحاسب للممارسة المحاسبة الابداعية عند الدخول في تجميع الأعمال ، لذا لاقت طريقة تجميع المصالح شكوكاً في الكثير من الاحيان بسبب الإنتهاكات والإنحرافات التي شهدتها والتي كانت حافزاً لاعادة النظر في إستخدام هذه الطريقة للمحاسبة عن عمليات تجميع الأعمال (Mathews & Perera , 1991 : 238).

لقد إستبعد مجلس معايير المحاسبة الدولية هذه الطريقة وعدم إعتمادها في المحاسبة عن عمليات تجميع الأعمال للعديد من الأسباب : (القعايدة ، 2012 : 17).

1- إن المعلومات التي توفرها طريقة تجميع المصالح للمستثمرين أقل ملائمة مقارنةً بطريقة الشراء.

2- لا توفر للمستثمر المعلومات الضرورية للتنبؤ بمستوى الاداء اللاحق لتأريخ الإستثمار ومقارنة هذا الأداء مع وحدات إقتصادية أخرى .

3- تعدد الخيارات للمحاسبة عن تجميع الأعمال ينتج عنه قوائم مالية ذات فروق جوهرية الأمر الذي يفقد هذه القوائم قابلية المقارنة ولا تفي بأي متطلبات أخرى ذات صلة.

ويضيف لارسن وموسش إنتقادات أخرى موضحيَن إن بسبب هذه الإنتقادات الموجهة إلى طريقة تجميع المصالح والتي تعتبر منطقية ومن الصعب الرد عليها جعل طريقة الشراء أكثر ملاءمة للمحاسبة عن تجميع الأعمال على الرغم من العيوب التي تضمنتها ، وهذه الإنتقادات هي (لارسن وموسش ، 2009 :321-322) :

4- العديد من الدراسات أوصت بضرورة إلغاء طريقة تجميع المصالح كونها تستند على إفتراض ضعيف مضمونه إن بعض حالات تجميع الأعمال التي تنطوي على مبادلة أسهم هي في مضمونها تجميع حقوق الملكية للمساهمين أكثر من كونها حيازة إصول .

5- لا تتضمن وسيلة للتأكد من القيمة العادلة للأسهم المصدرة كون المتطلبات المحاسبية مقصورة فقط على عدد الأسهم المصدرة ولم يكن هنالك إفصاحاً صريحاً للقيمة العادلة للأسهم المصدرة من الوحدة الإقتصادية الراغبة بإتمام عملية تجميع الأعمال .

6- يترتب على الإفصاح غير ملائم لقيم الإصول إظهار غير ملائم لصافي الدخل للمدد اللاحقة لتجميع الأعمال .

وقد إصدر FASB بياناً ألغى بموجبه طريقة تجميع المصالح للمحاسبة عن عمليات تجميع الأعمال التي تحدث بعد 1 كانون الثاني 2001 بعد أن أصدر FASB المعيار المحاسبي (141) المعنون (تجميع مشروعات الأعمال) وقد حظر بموجبها طريقة تجميع المصالح وإستخدام طريقة الشراء بدلاً عنها في المحاسبة عن تجميع الأعمال (شرويدر وآخرون ، 2010 : 593 - 594)

ثانياً- طريقة الشراء Purchase Method

تتعامل هذه الطريقة مع تجميع الأعمال بشكل مماثل وإلى حد كبير لعملية شراء أصل وهو الأساس الفلسفي التي ترتكز عليه طريقة الشراء ، فالوحدة الإقتصادية المستحوِذة تثبت سعر الشراء على أساس المبلغ المدفوع ، أما إصول الوحدة المستحوَذ عليها فيتم تقييمها وفقاً لمدخل القيمة العادلة والفروق بين سعر الشراء وبين القيمة العادلة لصافي الإصول القابلة للتحديد يتم الإعتراف بها كشهرة محل ، مع تضمين تكاليف الشراء المباشرة اللازمة لإكمال عملية تجميع الأعمال مع سعر الشراء الاجمالي (Christensen et al , 2015 : 8) .

وقد ذكر مجلس المبادىء المحاسبية في رأيه ABP 16 حالتين يمكن الرجوع فيهما إلى طريقة الشراء للمحاسبة عن عملية تجميع الأعمال : الحالة الأولى عملية تجميع الأعمال التي تنطوي على المبادلة النقدية، الحالة الثانية عملية تجميع الأعمال التي تتم من خلال طريقة توحيد المصالح من خلال مبادلة الأسهم ولكن تتضمن إنتهاك للشروط الواجب توفرها والتي حددها مجلس المبادىء المحاســـــــبية (AL- Ghabban & AL-Mashehdani , 2005 : 12) .

وتعالج هذه الطريقة تجميع الأعمال على إنها عملية حيازة وحدة إقتصادية أو أكثر بواسطة وحدة أخرى أي توجد عملية شراء لذا تسجل الوحدة المستحوِذة الصفقة على أساس القيمة العادلة لصافي الإصول أو الأسهم وقت الشراء ، وتتطلب هذه الطريقة مقارنة تكلفة الشراء مع القيمة العادلة لصافي الإصول ففي حالة زيادة كلفة الشراء على القيمة العادلة لصافي الاصول فالفرق يمثل شهرة محل موجبة أما في حالة العكس فتثبت شهرة محل سالبة ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة لطالما كانت توجه لها الإنتقادات ولعل من أهمها الإعتراف بشهرة المحل وإطفائها (دحدوح وحمادة ، 2006 : 24-25) .

ومقارنةً بطريقة تجميع المصالح لا تعد طريقة الشراء مفضلة بسبب الاعتراف بشهرة المحل مما يخفض من الأرباح المستقبلية ، فضلاً عن ذلك تسمح هذه الطريقة فقط بتوزيع الأرباح المتحققة بعد تأريخ عملية تجميع الأعمال ، وعلى الرغم من ذلك لم تخلو هذه الطريقة من المشاكل ولعل منها إستخدام القيمة العادلة لتقييم صافي الإصول أكثر ما يكون خاضعاً لأحكام شخصية مما سمح بتقييم الإصول بأقل

مما يجب من أجل التأثير على مبلغ الإندثارات المستقبلية مما يحقق زيادة في الأرباح المستقبلية وبالتالي زيادة المنافع من طريقة الشراء (Mathews & Perera , 1991 : 238) .

ويمكن تحديد الفروق المحاسبية بين طريقة تجميع المصالح وطريقة الشراء بالجدول الآتي :

جدول (2)

الفروق المحاسبية بين طريقة تجميع المصالح وطريقة الشراء

ت	البند	طريقة الشراء	طريقة تجميع المصالح	الإنتقادات إلى تجميع المصالح
1	تقييم الإصول	الإصول يتم إثباتها بالقيمة العادلة والإعتراف بشهرة المحل إن وجدت .	الإصول يتم إثياتها بالقيمة الدفترية الحالية (والتي عادة ما تكون أقل من القيمة العادلة) ولا يتم الإعتراف بشهرة المحل .	الدخل الذي يتم الإبلاغ عنه يكون عالي والسبب يعود إلى أن مصروف الإندثار يكون منخفضاً ولا يوجد إطفاء لشهرة محل جديدة (إطفاء الشهرة علي مدى 40 سنه أو أقل بحسب FASB البيان رقم 142)) . العائد علي الإصول أكبر كون دخل عالي مقسوما علي قاعده أصول أقل .
2	دخل السنة الحالية	يتم إضافة دخل الوحدة الإقتصادية المستحوَذ عليها إلى دخل المستحوِذ إعتباراً من تأريخ معاملة الإستحواذ	يتم إضافة دخل الوحدة الإقتصادية المستحوَذ عليها إلى دخل المستحوِذ إعتباراً من تأريخ بدأية مدة الإبلاغ بغض النظر عن تأريخ الاستحواذ	علي إفتراض إن الوحدة الإقتصادية المستحوَذ عليها مربحة ، وبالتالي الوحدة المستحوِذة قادره على تضمين دخل الوحدة المستحوَذ عليها لعام بأكمله حتى لو حدثت صفقة تجميع الأعمال في اليوم الأخير من المدة المشمولة بالإبلاغ.
3	الأرباح المحتجزة	لا يمكن إضافة الأرباح المحتجزة في تأريخ الإستحواذ إلى الأرباح المحتجزة للمستحوذ .	يمكن إضافة الأرباح المحتجزة في تأريخ الإستحواذ إلى الأرباح المحتجزة للمستحوذ .	هناك زيادة فورية في الأرباح المحتجزة ، مما جعل المدد السابقة تبدو أكثر ربحيه. كشوفات الدخل للسنوات السابقة يتم تجميعها بأثر رجعي ، أي قيام الوحدة المستحوِذة بسحب (pulled in) دخل الوحدة المستحوَذ عليها للمدد السابقة .
4	التكاليف المباشرة للإستحواذ	تضاف إلى تكلفة الشراء ويتم عادةً تضمينها مع شهرة المحل لزيادة الإطفاء السنوي للشهرة في المدد اللاحقة ، إلا إن هذه التكاليف يمكن أن تكون سبباً في زيادة الخسائر في حال وقوعها في المدد المستقبلية .	عدها مصاريف في المدة التي يتم تكبدها فيها .	يمكن تحقيق دخل أعلى في المدد الاحقة ، نظراً لعدم وجود إطفاء سنوي لهذه التكاليف بالرغم من إن هذه التكاليف تخفض من الدخل الموحد في مدة الاستحواذ ، لأن هذه التكاليف يتم معاملتها كمصاريف في مدة الاستحواذ.
5	إجمالي الملكية	يتم دفع القيمة العادلة للأسهم المصدرة لإتمام صفقة الشراء وينبغي أن تضاف إلى ملكية الوحدة المستحوِذة .	القيمة الدفترية لحقوق الملكية للوحدة المستحوَذ عليها ينبغي أن تخصص للأسهم المصدرة من قبل المستحوِذ .	حقوق الملكية الكلية تكون عادة أقل ، والعائد على حقوق الملكية سوف يكون أكبر بسبب تقسيم دخل أعلى على مقدار أقل من حقوق الملكية .

Source :Fischer , Paul M. , Taylor , William J. , Cheng , Rita H. (2006) , "Advanced Accounting" 9th ,Cengage South-Western ,pp 7-8 بتصرف

ولا تخلو طريقة الشراء من العيوب فقد وجهت أصابع الإنتقاد إلى طريقة الشراء ومنها (لارسن وموسش 2009 : 320– 321) :

1–الإعتراف بشهرة المحل ويتحدد وجه الإعتراض على إسلوب تقدير شهرة المحل كمبلغ متبقي بعد تخصيص جزء من تكلفة الشراء على الإصول القابلة للتحديد ويدعمون إعتراضهم بإفتراض أن المبلغ المخصص للشهرة قد يكون متعلق بأصل أخر غير ملموس وقابل للتحقق ذاتياً .

2–إلزام الوحدات الإقتصادية بإطفاء شهرة المحل تعد معالجة غير ملائمة .

3–كيفية معالجة شهرة المحل السالبة بتخفيض القيم العادلة المحددة مسبقاً للإصول بقيمة الإنخفاض في كلفة الشراء يتم بطريقة حكمية ذات أحكام شخصية دون الإستناد إلى أساس نظري.

4–تجاهل القيم العادلة لصافي إصول الوحدة الراغبة بتجميع الأعمال ولا سيما شهرة المحل يؤدي إلى عدم الإتساق وخصوصا إذا كانت الوحدات الإقتصادية الداخلة في ترتيبات تجميع أعمال كبيرة.

ونظراً للإنتقادات التي تعرضت لها طريقة الشراء في المحاسبة عن تجميع الأعمال قرر FASB وبالتعاون مع IASB منع إستخدامها وإعتماد طريقة الإستحواذ **Acquisition method** بدلاً عنها .

ثالثاً– طريقة الإستحواذ Acquisition method

إعتباراً من نهاية عام 2007 غيرت FASB طريقة المحاسبة عن تجميع الأعمال وبشكل جوهري من طريقة الشراء إلى طريقة الإستحواذ ، ووفقاً للطريقة الجديدة ينبغي على الوحدة الإقتصادية المستحوِذة الإعتراف وقياس جميع الإصول القابلة للتحديد والإلتزامات المفترضة على أساس القيمة العادلة في تأريخ عملية تجميع الأعمال مع مراعاة قياس الحقوق المساهمين غير المسيطرين أيضاً بالقيمة العادلة في تأريخ العملية (Christensen et al , 2015 : 13) .

ويبين الجنابي وآخرون أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS أوصت بضرورة المحاسبة عن تجميع الأعمال وفقاً لطريقة الإستحواذ بدلاً من الطريقتين السابقتين موضحاً إن هذا التحول يأتي في إطار السعي إلى تقديم قوائم مالية موحدة شفافة تتميز بقابلية المقارنة فضلاً عن المحاسبة عن تجميع الأعمال وفقاً لمدخل القيمة العادلة في تأريخ الإستحواذ بدلاً من الكلفة مع الأخذ بنظر الإعتبار توقف أحتساب الإطفاء السنوي لشهرة المحل وإخضاعها بدلاً عن ذلك لإختبار إنخفاض القيمة Impaierement (الجنابي وآخرون ، 2014 : 203) .

وقد أشار المحللون الماليون والمستخدمون الأخرون للقوائم المالية إلى صعوبة مقارنة نتائج الوحدات الإقتصادية نظراً لإستخدام طرق محاسبية مختلفة لتجميع الأعمال كما أعرب المستخدمون عن الحاجة إلى معلومات أفضل عن الإصول غير الملموسة لإعتبار هذه الإصول مورداً إقتصادياً متزايد الأهمية للكثير من الأطراف ذات المصلحة الأمر الذي عجزت عن تقديمه الطرق السابقة ، فضلاً عن ذلك إن الاختلافات بين طريقتي تجميع المصالح والشراء أثرت في المنافسة في أسواق عمليات الإندماج والإستحواذ (Jeter & Chaney ,2012 : 57) .

إذ ألزم المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 3 (تجميع الأعمال) الصادر عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية والذي بدأ سريانه إعتباراً من 30 يونيو / حزيران 2007 – الوحدات الإقتصادية بالمحاسبة عن تجميع الأعمال وفقاً لطريقة الإستحواذ والتي تهدف إلى تحسين ملاءمة وإمكانية الإعتماد والقابلية على المقارنة للمعلومات التي تقدمها الوحدات الإقتصادية في قوائمها المالية عن تجميع الأعمال ، وقد حدد IFRS 3 متطلبات طريقة الإستحواذ للمحاسبة عن تجميع الأعمال والتي تمثلت بالآتي (IFRS 3 ,2017 : 120) :

1-تحديد الوحدة الإقتصادية المستحوِذة .

2-تحديد تأريخ الإستحواذ .

3-إثبات وقياس الإصول القابلة للتحديد التي يتم حيازتها والإلتزامات التي يتم تحملها وأي حقوق أخرى للمساهمين غير المسيطرين .

4-إثبات وقياس شهرة المحل أو مكاسب صفقة الشراء .

ويقصد بتأريخ الإستحواذ هو التأريخ الذي يكتسب المستحوِذ حق السيطرة الفعالة على الوحدة الإقتصادية المستحوَذ عليها ، وينبغي على الوحدة الإقتصادية الإعتراف بالإصول القابلة للتحديد وأي إلتزامات مفترضة أو محتملة تتعلق بالوحدة المستهدفة والتي تستوفي متطلبات الإعتراف من حيث تدفق المنافع المستقبلية وإمكانية قياس هذه البنود بموثوقية سواءاً تم أو لم يتم الإعتراف بها في سجلات الوحدة المستحوَذ عليها (القعايدة ، 2012 : 19 – 20) .

وتأتي أهمية تحديد تأريخ الإستحواذ لسببين (Whittington , 2016 :727) :

1- تأريخ الإستحواذ هو التأريخ الذي يتم فيه قياس الإصول القابلة للتحديد والإلتزامات المفترضة بالقيمة العادلة.

2- يعترف المستحوِذ بصافي الدخل من الوحدة الإقتصادية المستحوَذ عليها فقط بعد تأريخ الإستحواذ.

وتتضمن طريقة الإستحواذ ضرورة تحديد القيمة العادلة للتعويض المدفوع لقياس الحقوق المستحوَذ عليها ، وعرف المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 13 القيمة العادلة : السعر الذي يتم تسلمه عن بيع أصل أو يتم دفعه لتحويل إلتزام في معاملة في ظروف إعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تأريخ القياس ، وقد حدد المعيار ثلاث أساليب رئيسه لتقويم القيمة العادلة هي (IFRS 13 , 2017 : 560-561) :

1-**مدخل السوق** : يستخدم مدخل السوق الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى التي تتولد عن معاملات السوق والتي تتضمن إصول أو إلتزامات أو مجموعة مماثلة أو نظيرة من الإصول والإلتزامات .

2-**مدخل التكلفة** : يعكس مدخل التكلفة المبلغ الذي يكون مطلوب في الوقت الحالي لإستبدال الطاقة الخدمية لأي إصل والتي يشار إليها في بعض الأحيان بتكلفة الإحلال الحالية .

3-مدخل الدخل : يحول مدخل الدخل المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال التدفق النقدي أو الدخل والمصروفات) إلى مبلغ بالقيمة الحالية (المخصومة) ، ويعكس هذا المدخل عند قياس القيمة العادلة توقعات الاسواق الحالية ذات الصلة بالمبالغ المستقبلية.

هذا وقد حدد Whittington عدة صور للتعويض المدفوع ومتطلبات قياسه بالقيمة المناسبة لها وكما يأتي (Whittington , 2016 :727) :

1- يمكن أن يتضمن مبلغ التعويض إصول محولة وإلتزامات يتم تحملها أو حقوق ملكية مصدرة من المستحوِذ.

2- إذا كان هناك إختلاف بين القيمة العادلة لإصول وإلتزامات المستحوِذ المحولة عن القيمة المرحلة لها فينبغي على المستحوِذ الإعتراف بأي مكاسب أو خسائر في أرباح المدة الحالية .

3- إذ كان المستحوِذ يحتفظ بالسيطرة على الإصول المنقولة والإلتزامات ، فالإصول والإلتزامات ينبغي قياسها بالمبالغ المرحلة قبل تأريخ الإستحواذ مباشرةً .

4- إذا تم تحميل المستحوِذ إلتزامات محتملة ، فينبغي قياسها بالقيمة العادلة وتعد جزءاً من مبلغ التعويض.

2-2-2-التعويضات المحتملة

وكثيراً ما تتضمن إتفاقيات الإستحواذ شروط تنص على الدفع للملاك السابقين (نقداً أو أسهم) عندما تصل مستقبلاً مقاييس الأداء إلى مستويات متفق عليها ، وتعالج طريقة الإستحواذ هذه الإلتزامات كجزء من القيمة العادلة للتعويض ، وإن تحديد القيمة العادلة للتعويضات ذات الصلة بأي إلتزام محتمل مستقبلاً ينطوي على تقييم الإحتمالات والمخاطر على أساس الظروف المحيطة في تأريخ صفقة الإستحواذ (Hoyle et al , 2013 :47-48) .

وتتطلب طريقة الإستحواذ الإعتراف بالإلتزامات المحتملة عندما تكون جزءاً من معاملة تجميع الأعمال فهي بند يضاف إلى قيمة التعويض المحول ، وتعد التعويضات المحتملة بند مفيد لتسوية أي خلاف إذا ما نشب بين الأطراف المتفاوضة حول تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للوحدة المستهدفة بالإستحواذ أو عندما تكون درجة عدم التأكد عالية (Cain et al , 2011 : 165) .

إن عملية تجميع الأعمال التي تنطوي على تعهدات بدفع تعويضات إضافية مستقبلاً إلى الملاّك السابقين للوحدة الإقتصادية المستهدفة يتم المحاسبة عنها من خلال شهرة المحل كجانب مدين مقابل الإلتزامات المحتملة في الجانب الدائن والتي تمثل مقدار التعويض المحتمل بالمستقبل إذا ما إستطاعت الوحدة الإقتصادية المستحوِذة الوفاء بالشروط التي تضمنتها عملية تجميع الأعمال (الجنابي واخرون ، 2014 : 204 - 205) .

2-2-3- شهرة المحل Goodwill

تحظى شهرة المحل بإهتمام ملحوظ في الدراسات المحاسبية نظراً لأنها تمثل مجموعة العوامل التي تساعد الوحدة الإقتصادية على تحقيق عوائد تفوق متوسط العوائد التي تحققها الوحدات الإقتصادية

المماثلة ، وتصنف شهرة المحل محاسبياً كجزء من الإصول غير الملموسة ، وتجدر الإشارة إلى ضرورة تحديد قيمة الشهرة الناتجة عن تجميع الأعمال بشكل موضوعي ويتم رسملتها ، إذ تحسب الشهرة على أساس الفرق بين سعر الشراء وبين القيمة العادلة لصافي الإصول التي تم حيازتها(القاضي،2003: 87)

وتعرف شهرة المحل بأنها منافع إقتصادية مستقبلية تظهر من إصول محددة ومن غير الممكن تحديد أو الإعتراف بالشهرة على نحو منفصل (مهلهل ، 2018 : 62) .

فيما عرف Hoyle et al شهرة المحل بأنها أصل يمثل منافع إقتصادية مستقبلية ناشئة عن تجميع الأعمال والتي لم يتم الإعتراف بها بشكل منفصل ، وفي الأساس تتجسد شهرة المحل في أشكال التآزر[1] والتي يتوقع المستحوِذ تحقيقها من خلال تمتعه بالسيطرة على إصول الوحدة الإقتصادية المستحوَذ عليها (Hoyle et al , 2013 : 49) .

في ذات السياق عرف معيار المحاسبة الدولي IAS 36 (إنخفاض قيمة الإصول) شهرة المحل التي يتم إثباتها عن تجميع الأعمال بأنها أصلاً يمثل المنافع الإقتصادية المستقبلية التي تتولد من الإصول الأخرى التي تم إقتناؤها في عملية تجميع الأعمال ولا يتم تحديدها بشكل فردي ولا إثباتها بشكل منفصل ولا تولد الشهرة تدفقات نقدية بشكل مستقل (IAS 36 , 2017 :377).

ولقد حدد Johnson & Petrone ستة مكونات محتملة لشهرة المحل (Johnson & Petrone , 1998 : 2) :

1-فائض القيمة العادلة لصافي الإصول على قيمتها الدفترية لصافي الإصول المعترف بها من الوحدة المستحوَذ عليها ، إذ يتم في بعض الأحيان تضمين شهرة المحل بسبب صعوبات التحقق من القيمة العادلة لصافي الإصول أو لربما الرغبة في تخفيض الأعباء على الأرباح السنوية (والسبب إن مدة الإطفاء ربما تكون أقل إذا ما تم الإعتراف بشهرة المحل بشكل منفصل)

2-القيمة العادلة لصافي الإصول الأخرى غير المعترف بها من الوحدة الإقتصادية المستحوَذ عليها ، فبعض الإصول غير الملموسة الأساسية ربما لا يتم الإعتراف بها والسبب مثلاً فشلها في الوفاء بمعايير الإعتراف(بسبب صعوبات القياس) أو وجود شروط تمنع الإعتراف بها (نشوئها في عملية بحث وتطوير).

3- شهرة محل الإستمرارية (Going Concern Goodwill) وهي القيمة العادلة لإستمرارية الأعمال الحالية للوحدة الإقتصادية المستحوَذ عليها ، فقدرة الوحدة المستحوَذ عليها ككيان منفصل على تحقيق معدل عائد أعلى والناتج عن الجمع المنظم لصافي الإصول مقارنةً بالعائد المتوقع من بقاء صافي الإصول منفصلةً (إذ تعكس أحد أوجه التآزر بين صافي إصول الأعمال والعوامل المرتبطة بالسوق ، مثلاً عندما يكون للوحدة القدرة على تحقيق أرباح إحتكارية أو عندما تكون هناك عوائق (قانونية أو تكاليف المعاملات) أمامها في الدخول إلى السوق من خلال الإمكانيات المتاحة للمنافسين .

4-شهرة محل التجميع (Combination Good will) وهي القيمة العادلة للتآزر (التحالف) الناتجة عن تجميع أعمال صافي إصول الوحدة الإقتصادية المستحوِذة مع الوحدة المستحوَذ عليها ، والتي تنبع

[1] أنظر الفصل الثاني - المبحث الأول صحيفة 35-36

من تآزر تجميع الأعمال ، وبالتالي تكون هناك قيمة فريدة لكل عملية تجميع أعمال (وبالتالي ينتج عن تجميع الأعمال تأزرات مختلفة وقيم مختلفة)

5-المغالاة في تقدير المبلغ المدفوع من قبل المستحوِذ نتيجة الأخطاء المحتملة في تقييم تعويض الشراء ، كما هو الحال مثلاً في معاملة إجمالي الأسهم والتي يتم فيها وضع وتحديد قيمة تجميع الأعمال على أساس سعر السوق الحالي للأسهم وعدد الأسهم والتي يتم تداولها يومياً ولربما تكون ضئيلة نسبياً إلى عدد الأسهم المصدرة في عملية تجميع الأعمال (لأن نسب سعر السوق الحالي إلى إجمالي الأسهم المصدرة له تأثير على تجميع الأعمال لربما ينتج عنه قيمة أعلى مما لو تم بيع هذه الأسهم نقداً ثم إستخدام النقد في عملية تجميع الأعمال)

6-المدفوعات أكثر مما يجب أو أقل مما يجب من قبل المستحوِذ لربما يرتفع السعر خلال المزايدة على الوحدة الإقتصادية المستحوَذ عليها أو على العكس من ذلك ، لربما يتم تقليل شهرة المحل إذا ما تم الحصول على صافي إصول الوحدة المستحوَذ عليها من خلال عملية بيع تتم في ظروف غير طبيعية .

ويقول Farima معلقاً على هذه المكونات أن (1-2-5-6) لا تعد جزءاً من شهرة المحل من الناحية المفاهيمية ولا سيما العنصران (5-6) كون أكثر إرتباطهما بأخطاء القياس، فيما يعتبر العنصران (3-4) من المكونات الأساسية لشهرة المحل ، فشهرة محل الإستمرارية (Going Concern Goodwill) تعني قدرة المستحوِذ على تحقيق عوائد أعلى ناتجة عن تجميع لصافي الإصول أكبر من العوائد التي يمكن تحقيقها من التشغيل المنفصل لهذه الإصول ، إذ يعد هذا أحد أوجه التآزر بين الإصول والتي يمكن للبائع الحصول عليها من خلال فاعلية وكفاءة الوحدة الإقتصادية والسمعة الجيد فضلاً عن القوى العاملة المدربة ، أما شهرة محل التجميع (Combination Good will) فهي أحد أوجه التآزر (التحالف) الناشئة عن تجميع الأعمال والتي تكون لها قيمة فريدة من نوعها لكل عملية تجميع (Farima , 2018: 48).

وتحسب شهرة المحل الناتجة عن تجميع الأعمال من نوع إستحواذ الأسهم الذي يولد السيطرة وفقاً لمدخلين : الأول مدخل مفهوم نظرية الأم (القابضة) على أساس الفرق بين كلفة الإستثمار وبين القيمة العادلة لنصيب الوحدة الإقتصادية القابضة من صافي إصول الوحدة الإقتصادية التابعة ووفقاً لهذا المدخل لا تُحسب حقوق المساهمين غير المسيطرين من شهرة المحل والسبب يعود إلى أن حقوق المساهمين غير المسيطرين يتم الإبلاغ عنها في القوائم المالية بالقيمة الدفترية ولا تتأثر بعملية الإستحواذ ، أما المدخل الثاني فهو حساب شهرة المحل وفقاً لمفهوم نظرية الوحدة ونظراً لأن التركيز ينصب على الوحدة الإقتصادية يتم تقييم الشهرة بإجمالي قيمتها السوقية حسب ما يعكسه سعر الشراء المدفوع مقابل إستثمار الوحدة القابضة وبالتالي يتم توزيع شهرة المحل الإجمالية بين القابضة والتابعة أي قياس حقوق المساهمين غير المسيطرين بالقيمة العادلة وتصوّر الميزانية إجمالي القيمة العادلة لشهرة المحل الخاضعة لسيطرة الوحدة القابضة (شرويدر وآخرون ، 2010 : 605).

أما ما يتعلق بالمحاسبة عن شهرة المحل[1] ، تطلب معيار IAS 36 عدم إخضاع شهرة المحل الناتجة عن تجميع الأعمال للإطفاء السنوي وإنما تخضع من تأريخ الإستحواذ وحدة توليد النقد[2] التي يتم تخصيص شهرة المحل لها لإختبار إنخفاض القيمة ، ومتى ما توفرت مؤشرات[3] تدل على حصول إنخفاض في قيمة الشهرة يتم الإعتراف بهذا الإنخفاض من خلال تخفيض مبلغ الشهرة المعترف به ، وقد كان المعيار واضحاً في الفقرة 90 إذ أشار إلى ضرورة إختبار وحدة توليد النقد التي يتم تخصيص شهرة المحل لها لتحديد مقدار الإنخفاض سنوياً من خلال مقارنة مبلغها الدفتري في تأريخ الإختبار بما في ذلك شهرة المحل مع المبلغ القابل للإسترداد[4] من هذه الوحدة ، وعندما يساوي او يزيد المبلغ القابل للاسترداد على المبلغ الدفتري لوحدة توليد النقد فهو مؤشر إن شهرة المحل لم تنخفض قيمتها ، أما في حال العكس فيتطلب إثبات خسائر الهبوط ، فيما منع المعيار في الفقرة 124 عكس خسائر الهبوط لشهرة المحل في المدد اللاحقة في حال تحققت زيادة في القيمة العادلة لوحدة توليد النقد (AIS 36, 2017 :376-386).

ويأتي مبرر إخضاع شهرة المحل الموجبة لإختبار إنخفاض القيمة بدلاً من الإطفاء المنتظم بحسب ما ذكر جعارات لمنافاة الإطفاء لواقع شهرة المحل ، ففي الكثير من الأحيان لا يوجد إنخفاض في قيمة الشهرة مما يجعل الإطفاء الدوري لها منافياً للواقع هذا من جانب ، من جانب آخر لا يعد شرطاً تساوي مقدار الإطفاء الدوري للشهرة مع الهبوط الفعلي في قيمتها وهذا ما دفع الوحدات الإقتصادية الكبيرة إلى الإسراع في تطبيق الأبكر للمعيار IAS 36 للإبلاغ عن القيمة الحقيقة لشهرة المحل (جعارات ، 2008 : 207) .

أما شهرة المحل السالبة فتنشأ إذا كانت القيمة العادلة لصافي الإصول تزيد على قيمة التعويض فينبغي على المستحوِذ المحاسبة عن الفرق كمكاسب صفقة شراء ، وفي هذه الحالة تحل القيمة العادلة لصافي الإصول محل قيمة التعويض لتقييم الوحدة الإقتصادية المستحوَذ عليها ، وتجدر الإشارة إلى أن مكاسب صفقة الشراء أحياناً تنتج عن تصفية قسرية للأعمال من الجهات التنظيمية والرسمية أو عن أنواع أخرى من صفقات البيع التي تتم في ظروف غير طبيعية (Hoyle et al , 2013 : 49) .

وهناك طريقة أخرى في معالجة شهرة المحل السالبة وتعتمد هذه الطريقة في المحاسبة عن شهرة المحل السالبة على تخفيض المبالغ المخصصة للإصول غير المتداولة عدا الإستثمارات طويلة الأجل في الأوراق المالية وأي زيادة تبقى بعد ذلك ينبغي المحاسبة عنها كرصيد دائن مؤجل يتم إطفائه لمدة لاتزيد عن الأربعون عاماً (لارسن وموسش ، 2009: 398) .

---

[1] بحسب معيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 3 توحيد الأعمال الفقرة 32 تقاس شهرة المحل بزيادة (مجموع كل من العوض المحول مقاساً بالقيمة العادلة في تأريخ الإستحواذ مع مبلغ الحصص غير المسيطر علها) على صافي المبالغ في تأريخ الإستحواذ للإصول المقتناة القابلة للتحديد والإلتزامات التي تم تحملها والمقاسه جميعها وفقاً للمعيار المذكور (IFRS 3 , 2017 : 126) .

[2] بحسب معيار المحاسبة الدولي IAS36 الإصول غير الملموسة الفقرة 6 تعرف وحدة توليد النقد بأنها أصغر مجموعة إصول قابلة للتحديد قادرة على توليد تدفقات نقدية داخلة تكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من إصول او مجموعة إصول أخرى (IAS 36 , 2017 : 359) .

[3] للتفصيل أكثر أنظر (علي ، 2014 : 54-55).

[4] بحسب معيار المحاسبة الدولي IAS36 الإصول غير الملموسة الفقرة 6 المبلغ القابل للإسترداد من أصل أو وحدة توليد النقد هو قيمته العادلة مطروح منها تكاليف الإستبعاد وقيمة إستخدامه أيهما أكبر (IAS 36 , 2017 : 359) ..

ويتفق FASB و IASB على توحيد المعالجة المحاسبية لشهرة المحل السالبة كمكاسب صفقة شراء مما يدل على إيقاف العمل بالطريقة الثانية (Kalavacherla et al ,2016 : 23) .

2-2-4-القوائم المالية الموحدة

بحسب المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS10 (القوائم المالية الموحدة) تعرَّف القوائم المالية الموحدة بأنها القوائم المالية لمجموعة وحدات إقتصادية وهي تعرض الإصول والإلتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية للوحدة الإقتصادية القابضة والوحدة أو الوحدات الإقتصادية التابعة لها كما لو كانت وحدة إقتصادية واحدة ، موضحاً أن على الوحدة الإقتصادية القابضة إعداد القوائم المالية الموحدة عن تجميع الأعمال بدءاً من تأريخ إكتساب الوحدة المستثمرة السيطرة على أعمال وإدارة الوحدة المستثمر فيها ويتم التوقف متى ما فقدت الوحدة القابضة السيطرة على الوحدة التابعة مشيراً إلى ضرورة إعداد القابضة للقوائم الموحدة بإستخدام سياسات محاسبية متماثلة في معالجة الأحداث والصفقات (IFRS 10 , 2017 : 435).

كما عرف Whittington القوائم المالية الموحدة بأنها موارد وحدتين إقتصاديتين أو أكثر تخضع لسيطرة الوحدة الإقتصادية القابضة ليتم إعداد القوائم المالية لها كما لو كانت مجموعة الوحدات القانونية مجموعة إقتصادية واحدة (Whittington , 2016 :731) .

وتأتي أهمية إعداد القوائم المالية الموحدة إلى مساهمتها في تقديم معلومات ذات عرض عادل ومنصف ذو معنى هام في ظل الظروف الحالية عن نتائج العمليات والمركز المالي للوحدة الإقتصادية القابضة والوحدة أو الوحدات التابعة كوحدة إقتصادية واحدة ، حيث تُعد القوائم المالية الموحدة ذات منفعة لإطراف مختلفة من أصحاب المصلحة للوحدات الإقتصادية ذات الصلة(الجنابي وآخرون،217:2014).

كما تطلب المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS10 من الوحدة الإقتصادية التابعة أن تعد قوائمها المالية في ذات المدة التي تعد فيها الوحدة القابضة القوائم المالية الموحدة ، وإذا ما إختلفت تواريخ إعداد القوائم المالية المنفصلة بين التابعة والقابضة ، ولإغراض التجميع تُعِد الوحدة التابعة بنفس التأريخ معلومات إضافية تمكن الوحدة القابضة من إعداد القوائم الموحدة على أن يكون ذلك ممكناً من الناحية العملية ، أما إذا تعذر ذلك على التابعة ، فللوحدة الإقتصادية القابضة توحيد القوائم المالية وفقاً لإحدث قوائم مالية للوحدة الإقتصادية التابعة معدلة بالأحداث الجوهرية التي تقع بين تأريخي إعداد القوائم الموحدة وإعداد قوائم الوحدة التابعة على أن لا تزيد المدة عن ثلاث أشهر(IFRS 10 , 2017 : 473) .

وألزم المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS12 (الإفصاح عن الحصص في الوحدات الإقتصادية الأخرى) الوحدة التابعة أن تفصح عن تأريخ إعداد القوائم المالية سواءاً كان كما في تأريخ أو لمدة مختلفة عن تأريخ إعداد القوائم الموحدة مع ضرورة بيان أسباب إستخدام قوائم مالية للوحدة التابعة لمدة مختلفة (IFRS 12 , 2017 : 514-515).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك مفهومين رئيسين يتم على أساس واحد منهما إعداد القوائم المالية الموحدة ،المفهوم الأول مفهوم الوحدة الإقتصادية والثاني مفهوم الأم (القابضة) وكل واحد منهما يقدم

أبعاداً فلسفية فريدة بشأن طبيعة القوائم المالية الموحدة والغرض منها(شرويدر وآخرون،2010،-602 601):

1-مفهوم الوحدة الإقتصادية Economic Entity Concept

بموجب هذ المفهوم تؤلف الوحدات الإقتصادية (الوحدة القابضة والوحدات التابعة لها) وحدة إقتصادية مستقلة وفيها يتم التركيز على الكيانات القانونية التي تعمل كوحدة إقتصادية واحدة ، ووفقاً لهذا المفهوم تعود الإصول الموحدة إلى الوحدة الإقتصادية الموحدة ، ويكون الدخل المكتسب هو دخل الوحدة الإقتصادية الموحدة وليس دخلا لملاَّك الوحدة الأم ، وبالتالي يتحدد الغرض الأساس من القوائم المالية الموحدة في جوهره بتقديم معلومات نافعة لجميع مساهمي الوحدة الإقتصادية الموحدة أي حملة أسهم الوحدة الإقتصادية القابضة والمساهمين غير المسيطرين .

2-مفهوم الشركة الأم (القابضة) Parent Company Concept

وفقاً لمفهوم الشركة الام (القابضة) ينظر إلى حملة أسهم الوحدة القابضة التي تملك حق السيطرة على الوحدة التابعة بإعتبار لهم حقوق في صافي إصول الوحدة الموحدة وبالتالي يتحدد هدف القوائم المالية الموحدة في تقديم معلومات مفيدة إلى مساهمي الوحدة القابضة دون غيرهم من المساهمين غير المسيطرين ، إذ يتم إحلال إصول والتزامات الوحدة التابعة في القوائم المالية الموحدة مقابل نسبة إستثمار الوحدة القابضة في الوحدة التابعة ، وبموجب هذا المفهوم تكون حقوق الملكية لمساهمي الوحدة القابضة مساوية لحقوق الملكية لمساهمي الوحدة الموحدة ، ويتم إحلال إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الوحدة التابعة بدلاً عن دخل إستثمارات الوحدة القابضة في الوحدة التابعة .

وتختلف المعالجات المحاسبية بين مفهوم الأم (القابضة) عن مفهوم الوحدة الإقتصادية والتي يمكن توضيحها بالجدول الآتي :

جدول (3)

إختلاف المعالجات المحاسبية بين مفهوم الأم (القابضة) عن مفهوم الوحدة الإقتصادية

ت	البند	مفهوم (الام) القابضة	مفهوم الوحدة الإقتصادية
1	الغرض الأساس ومستخدمي القوائم المالية الموحدة	القوائم المالية الموحدة هي إمتداد للقوائم المالية للوحدة القابضة ويتم إعدادها من وجهة نظر حملة أسهم القابضة .	القوائم المالية الموحدة يتم إعدادها من وجهة نظر الوحدة الموحدة ككل وتكون مخصصة إلى جميع الأطراف ذات المصلحة بالوحدة الموحدة .
2	صافي الدخل الموحد	صافي الدخل الموحد هو دخل حملة أسهم القابضة فقط .	صافي الدخل الموحد هو دخل الوحدة الاقتصادية الموحدة مقسم نسبياً جميع حملة أسهم الوحدة الموحدة بحسب نسبة الملكية .
3	حقوق المساهمين غير المسيطرين في صافي الدخل الموحد	حقوق المساهمين غير المسيطرين يتم التعامل معها كمصاريف من وجهة نظر حملة أسهم القابضة ويتم قياسها على أساس الوحدة التابعة ككيان قانوني مستقل.	حقوق المساهمين غير المسيطرين ليس مصاريف حقيقية ، بل هو توزيع الدخل المتحقق للوحدة الموحدة بين المساهمين المسيطرين المساهمين غير المسيطرين .
4	حقوق الملكية للمساهمين غير المسيطرين	يتم معاملة حقوق المساهمين غير المسيطرين كإلتزام من وجهة نظر حملة أسهم القابضة وتقاس على أساس الوحدة التابعة ككيان قانوني منفصل بالقيمة الدفترية .	معاملة حقوق المساهمين غير المسيطرين كجزء من حقوق الملكية الموحدة إذ تعرض على نحو مكافىء لحقوق المساهمين المسيطرين بالقيمة العادلة.

5	توحيد صافي إصول التابعة	توحيد نصيب القابضة من صافي إصول التابعة يتم على أساس السعر المدفوع بواسطة الوحدة القابضة عن حقوقها في الوحدة التابعة ، أما حقوق المساهمين غير المسيطرين فيكون على أساس القيمة الدفترية للتابعة.	جميع صافي إصول الوحدة التابعة يتم توحيدها على أساس قيمتها العادلة المنسوبة على أساس السعر المدفوع من قبل القابضة عن حقوقها ، لذلك حقوق المساهمين المسيطرين وحقوق المساهمين غير المسيطرين يتم تقييمها بإستمرار .
6	المكاسب والخسائر غير المتحققة عن العمليات المتبادلة	الناتجة عن المبيعات من القابضة إلى التابعة Downstream تحذف بنسبة 100% من صافي الدخل الموحد ، أما الناتجة عن المبيعات من التابعة إلى القابضة Upstream فيتم حذف نصيب القابضة منها.	تحذف بنسبة 100% من صافي الدخل الموحد الكلي على أن تخصص بين حقوق المساهمين المسيطرين وحقوق المساهمين غير المسيطرين .
7	مكاسب وخسائر الإطفاء المبكر للديون	الإعتراف بها بنسبة 100% في صافي الدخل الموحد عن الإطفاء المبكر لديون القابضة ، والإعتراف فقط بنصيب القابضة عن الإطفاء المبكر لديون التابعة.	الإعتراف بها بنسبة 100% في صافي الدخل الموحد مع تخصيصها بين حقوق المساهمين المسيطرين وحقوق المساهمين غير المسيطرين بما في ذلك الإطفاء المبكر لديون التابعة.

Source :Beams, Floyd A. , Anthony , Joseph H. , Bettinghaus , Bruce. , Smith , Kenneth A. (2012),"ADVANCED ACCOUNTING " 11th Pearson Prentice Hall, United States of America. p 370

ولقد أوضح كل من Jeter & Chaney في إطار مناقشة مفهومي الأم (القابضة) والوحدة الإقتصادية وعلاقتهما بالإطار المفاهيمي للمشروع المشترك بين FASB/IASB إلى أن مفهوم الوحدة الإقتصادية يعد أكثر إنسجاماً وتوافقاً مع الوحدات الإقتصادية والتي لديها مستوى متميز في الإقتصاد كون مفهوم الملكية – والذي يتجسد في مفهوم الإم (القابضة) – لا يعكس وجهة نظر واقعية للقوائم المالية (Jeter & Chaney ,2012 : 31) .

ولقد أكدت المعايير الدولية للإبلاغ المالي على ضرورة تبني مفهوم الوحدة الإقتصادية في المحاسبة عن تجميع الأعمال وإعداد القوائم الموحدة حيث ألزم IFRS10 وهو معيار دولي يقدم إرشادات لإعداد القوائم المالية الموحدة إلى ضرورة المحاسبة عن حقوق المساهمين غير المسيطرين ضمن حقوق الملكية في القوائم المالية الموحدة (IFRS 10 , 2017 : 432) .

وتجدر الإشارة أن هناك طريقة أخرى معمول بها سابقاً هي طريقة مفهوم التوحيد التناسبي والتي تتجاهل حقوق المساهمين غير المسيطرين في القوائم المالية الموحدة إذ ووفقاً لهذا المفهوم تقوم الوحدة القابضة بالإبلاغ عن حصتها فقط من إصول وإلتزامات وصافي دخل الوحدة التابعة (شرويدر وآخرون، 2010: 604)

ولقد كان لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB موقفاً رافضاً لهذه الممارسة كونها تعد ممارسة تعسفية في التعامل مع حقوق المساهمين غير المسيطرين لأن حذف جزء من الإصول والإلتزامات وصافي الدخل من القوائم المالية الموحدة والذي يمثل حقوق المساهمين غير المسيطرين لا يعد تمثيلاً أميناً وعادلاً لسيطرة الوحدة القابضة على الوحدة التابعة (Jeter & Chaney ,2008 : 27).

ويتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لتلك الإسس المعتمدة في إعداد القوائم المالية المنفصلة إذ ذكرت بقاس أساسين رئيسين يمثلان جوهر الإستمرار في إعداد القوائم المالية ولا سيما القوائم المالية الموحدة واللذان يتمثلان (بقاس ، 2014 : 14) :

1- **أساس الإستحقاق** : وفقاً لأساس الإستحقاق ينبغي على الوحدة الإقتصادية الإعتراف بالأحداث الإقتصادية والمعاملات وآثارها المالية في المدة التي تحدث فيها فقط وليس على أساس الدفع

النقدي أو الإستلام النقدي إذ يعد هذا الأساس مناسباً لتقديم معلومات هامه للمستخدمين حول حول أحداث إقتصادية سابقة أو أي إلتزامات مستقبلية تكون نافعة في صنع قرارات إقتصادية ضرورية للمستخدمين.

2- **الإستمرارية** : إن إعداد القوائم المالية ينبغي إن يستند إلى إستمرارية الوحدة الإقتصادية لغاية إنهاء أعمالها وتحقيق أهدافها والوفاء بتعهداتها وإلتزاماتها ، وبخلاف ذلك ينبغي إعداد القوائم المالية على أساس وجود توقع بتصفية الوحدة الإقتصادية .

وإنطلاقاً مما سبق يتفق الباحث مع الرأي القائل إن على الوحدة الإقتصادية القابضة والوحدة أو الوحدات التابعة إعداد قوائمهم المالية وفقاً لإسس متماثلة فينبغي أن تعبر القوائم المالية المنفصلة لهذه الوحدات عن حقيقة الأحداث والصفقات الإقتصادية وأن تقدم عرضاً عادلاً للمركز المالي ونتائج العمليات وذلك لضمان عرض منصف وعادل للقوائم المالية الموحدة والتي تهدف إلى تقديم معلومات مفيدة عن مجموعة الوحدات القانونية كوحدة إقتصادية واحدة عندما تفقد القوائم المنفصلة القدرة في إيصال مثل هذه المعلومات المفيدة .

أما الإستمرارية وقدر تعلقها بإعداد القوائم المالية الموحدة فينبغي أن يكون معيار السيطرة حاكما في ضرورة إعداد القوائم المالية الموحدة ، وهذا ما ذهب إليه كل من (Jeter & Chaney) حيث أكدتا على ضرورة تحقق شرط السيطرة لإغراض إعداد القوائم المالية الموحدة إذ تتضمن السيطرة القدرة على إتخاذ القرارات التي لا يمكن تقاسمها مع الآخرين ، ولكن تحت ظروف معينة قد لا يتم تضمين القوائم المالية للوحدة أو الوحدات الإقتصادية التابعة مع القوائم المالية للقابضة على الرغم من إمتلاك الوحدة القابضة غالبية حقوق الملكية في التابعة وتشمل هذه الظروف (Jeter & Chaney ,2008 : 88):

1- إذا كانت الوحدة الإقتصادية التابعة تحت التصفية أو إعادة التنظيم القانوني .

2- إذا كانت الوحدة الإقتصادية التابعة تمارس نشاطها في بلد يفرض قيود شديدة على المعاملات بين الوحدة القابضة والوحدة التابعة مما يولد شكوك في قدرة الوحدة القابضة على فرض السيطرة على الوحدة التابعة .

ولقد أضاف Gluzova حالات أخرى تعد عائقاً أمام تضمين القوائم المالية للوحدة التابعة مع القوائم المالية للوحدة القابضة لإعداد القوائم المالية الموحدة وتتمثل بالآتي (Gluzova, 2015 : 33- 34) :

3- وجود قيود شديدة طويلة الأجل تضعف من قدرة نقل وتحويل الأموال (أرباح الأسهم) إلى الوحدة الإقتصادية القابضة كون هذا يتنافى مع تعريف السيطرة وهو قدرة الوحدة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لأي وحدة إقتصادية أخرى بهدف الحصول على مزايا من أنشطتها.

4- لا يتم تضمين القوائم المالية للوحدة التابعة لإعداد القوائم المالية الموحدة إذا كانت سيطرة الوحدة القابضة هي سيطرة مؤقتة ، فإذا قررت الوحدة الإقتصادية القابضة التخلص من الوحدة التابعة خلال مدة اثني عشرة شهراً من تأريخ الإستحواذ مع وجود نشاط فاعل لأحد المشترين لذا فالوحدة الإقتصادية التابعة تقع ضمن نطاق الإعفاء من إعداد القوائم المالية الموحدة.

5- عدم أهمية الوحدة الإقتصادية التابعة ، فعلى الرغم من عدم ذكر المعايير هذا المحدد بشكل صريح الإ إن هناك إمكانية لإستبعاد القوائم المالية للوحدة التابعة من نطاق التوحيد نظراً لعدم إهميتها ، ويستند هذا الرأي إلى الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي والذي حدد المفاهيم الأساسية للقوائم المالية وفقاً IFRS فالمعلومات التي لا تعد جوهرية وفقاً لمفهوم الأهمية النسبية يتم حذفها كونها لا تعد معلومات مؤثرة في قرار مستخدميها .

ولا يتم تضمين القوائم المالية للوحدة التابعة لإعداد القوائم المالية الموحدة إذا ما كانت الوحدة القابضة تخطط لفقدان السيطرة على الوحدة التابعة وهذا ما أشار إليه المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS5 (الإصول غير المتدأولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة) إلى أن الوحدة الإقتصادية التي تنوي بموجب خطة محددة فقدان السيطرة على الوحدة أو الوحدات الإقتصادية التابعة الإلتزام بتصنيف جميع إصول والتزامات الوحدة التابعة على أنها محتفظ بها لإغراض البيع إذا ما إستوفت الشروط الواردة في المعيار آنف الذكر (IFRS 5 , 2017 : 191) .

كما أورد المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS10 مجموعة من الحالات التي لا تلتزم بموجبها الوحدة الإقتصادية القابضة بإعداد القوائم المالية الموحدة (IFRS 10 , 2017 : 429-430) .

1- أن تكون الوحدة القابضة وحدة تابعة مملوكة كلياً أو جزئياً لوحدة أخرى وإن جميع مساهميها بما فيهم المساهمون غير المسيطرين تم إخطارهم بعدم إعداد الوحدة اقتصادية القابضة للقوائم المالية الموحدة ولم يعترضوا على ذلك .
2- لا يتم تداول أدوات الملكية أو أدوات الدين الخاصة بها في أي أسواق مالية.
3- لم تدرج ولا تخطط لإدراج أو إيداع قوائمها المالية لدى أي من الهيئات التنظيمية بما في ذلك أي هيئة أوراق مالية بهدف إصدار أي نوع من الأدوات المالية في اسواق عامة.
4- إذا كانت الوحدة الإقتصادية القابضة ذات طبيعة نشاط إستثماري مطلوباً منها قياس وحداتها الإقتصادية التابعة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة ، ويستثنى من ذلك الحالة التي تكون للوحدة القابضة ذات النشاط الإستثماري وحدة تابعة ليست ذات نشاط إستثماري وغرضها الرئيس هو تقديم الخدمات المتعلقة بالوحدة القابضة الإستثمارية فينبغي إعداد القوائم المالية الموحدة.

2-2-5-محدودية منافع القوائم الموحدة وضرورة القوائم المالية المنفصلة

على الرغم من أهمية القوائم المالية الموحدة في تقديم معلومات تعرض صورة كاملة عن أداء الوحدة الإقتصادية الموحدة من خلال التركيز على الجوهر الإقتصادي للوحدات القابضة والتابعة معاً كوحدة إقتصادية واحدة متجاهلة الجوهر القانوني لهذه الوحدات ، الإ أن هنالك العديد من الأطراف ذات المصلحة يجدون فوائد تكاد تكون محدودة من المعلومات في القوائم المالية الموحدة لا تلبي إحتياجاتهم كون القوائم الموحدة لا تفصح عن الأداء التشغيلي والمركز المالي للوحدات الإقتصادية المستقلة في إطار الجوهر القانوني ، فضلاً عن ذلك هناك إنتقادات أخرى للقوائم المالية الموحدة التي تنشرها الوحدات الإقتصادية القابضة عن نشاطات مختلطة للوحدات الإقتصادية القابضة والتابعة مما تشهد صعوبات في

تصنيفها وفقاً لطبيعة الصناعة أو النشاط مما يجعل هذه القوائم تفقد قابليتها على المقارنة مع وحدات أخرى (لارسن وموسش ، 2009 : 402).

فضلاً عن ذلك لا تعد القوائم المالية الموحدة بديلاً عن القوائم المالية المستقلة التي تعدها الوحدات الإقتصادية التابعة ، فدائني هذه الوحدات يحتاجون إلى القوائم المالية المستقلة بعدها كيان قانوني مستقل من أجل تقييم درجة الحماية للحفاظ على حقوقهم وتقييم مدى قدرة الوحدات الإقتصادية التابعة كوحدة مستقلة على الوفاء بمطالباتهم ، فيما يحتاج المساهمون غير المسيطرين معلومات من القوائم المالية المستقلة لتقييم إستثماراتهم والمخاطر التي تنطوي عليها والمبالغ المتاحة كتوزيعات وتوقيتاتها ، وتنظر الوكالات والهيئات التنظيمية من خلال القوائم المالية المستقلة إلى أوجة تخصيص صافي الموارد ونتائج العمليات ومدى الإلتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية الصادرة (Jeter &Chaney,2008:90) .

ومن المآخذ الأخرى التي ينبغي الحذر منها عند إستخدام القوائم المالية الموحدة كمصدر للمعلومات لإغراض القييم وإتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات المصلحة ولاسيما الأطراف ذات الصلة بالوحدة الإقتصادية القابضة (الصحن وشحاته ، بدون سنة :547) :

1- تعد النسب المالية التي يتم إحتسابها على أساس الحسابات الموحدة متوسطات مرجحة لا يمكن الوثوق بها في العديد من الحالات كونها تولد نتائج مضلله نظراً لان المراكز المالية ذات القوة العالية تُخفي في طياتها المراكز الضعيفة للواحدت الإقتصادية من خلال عملية توحيد القوائم .
2- إن المعنى الجوهري للمعلومات المفصح منها في القوائم المالية والتي من المؤمل أن تلبي حاجات العديد من الأطراف ذات الصلة قد يفقد مغزاه والسبب يعود إلى إختلاف إسس تصنيف وتقويم للحسابات بين الوحدات الإقتصادية ، كما إن تنوع الإنتماء لمجالات صناعية قد يزيد من محدودية القوائم المالية الموحدة .
3- إن توحيد الإلتزامات في القوائم المالية الموحدة يمكن أن يقود إلى إخفاء الحق القانوني الخاص لأولئك الدائنون من ذوي الحقوق على إصول معينة.
4- إن توحيد حقوق الملكية في الميزانية الموحدة قد يؤدي إلى نتائج مضلله ولاسيما للأرباح المحتجزة للوحدة الإقتصادية التابعة كونها غير متاحة كتوزيعات أرباح للوحدة القابضة فقط في حال إعلانها كتوزيعات أرباح من قبل الوحدة التابعة .
5- يمكن أن تكون القوائم المالية الموحدة غير نافعة للمستخدمين كونها مضلله إذا ما كانت الوحدات التابعة أو جزءاً منها وحدات أجنبية ، فمعدلات الصرف أكثر ما تكون عرضه للتقلبات غير طبيعية أو وجود بعض القيود المفروضة على حق التصرف في إصول الوحدات الإقتصادية التابعة من قبل الواحدت الإقتصادية الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى إن المعايير التي تحدد متطلبات إعداد القوائم المالية الموحدة لا تمنع والوحدات الإقتصادية التابعة من إعداد القوائم المالية المستقلة ونشرها وهذا ما نص عليه معيار المحاسبة الدولي IAS27 (القوائم المالية المنفصلة) بضرورة قيام الوحدات الإقتصادية التابعة بإعداد القوائم المالية

المنفصلة وفقاً لجميع المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS أو أي معايير أخرى تنطبق عليهـــــا (IAS 27 ,2017 : 244).

2-2-6- المحاسبة عن حقوق المساهمين غير المسيطرين

عرفت الأدبيات المحاسبية حقوق المساهمين غير المسيطرين بأنها حقوق ملكية في الوحدة الإقتصادية التابعة التي يملكها مساهمون من غير حملة أسهم الوحدة القابضة ، وتعد حقوق المساهمين غير المسيطرين جزءاً من مكونات الحقوق الملكية في القوائم المالية الموحدة (Hoyle et al , 2013 : 146).

أستناداً لطريقة الإستحواذ يتم المحاسبة عن حقوق المساهمين غير المسيطرين على أساس القيمة العادلة في تأريخ الإستحواذ عندما تقل نسبة الإستحواذ عن 100% من الوحدة الإقتصادية المستحوَذ عليها(Christensen et al , 2015 : 13-14) .

وتأريخياً تباينت الممارسات المحاسبية بشأن تصنيف حقوق المساهمين غير المسيطرين ، إذ كانت الممارسة المحاسبية تصنف حقوق المساهمين غير المسيطرين في بند الإلتزامات في الميزانية الموحدة كإلتزامات غير متداولة ، ولكن من الناحية المفاهيمية لا يعد تصنيف حقوق المساهمين غير المسيطرين متسق مع مفهوم الإلتزامات كون حقوق المساهمين غير المسيطرين تمثل إستثمارات ملكية في صافي الإصول من خلال حملة أسهم خارج الإطار الهيكلي لبناء السيطرة (Beames et al , 2012 : 71)

في حين ألزم معيار IFRS 10 الوحدة القابضة بضرورة عرض حقوق المساهمين غير المسيطرين في قائمة الميزانية الموحدة كجزء منفصل في حقوق الملكية (IFRS 10 , 2016 :423)

وعلى الرغم من معاملة المعايير الدولية للإبلاغ المالي حقوق المساهمين غير المسيطرين كجزء من مكونات حقوق الملكية إلا أن هذه الحقوق تعاني وتتعرض في الكثير من الأحيان إلى الإضرار بمصالحهم بحسب الشكل الثاني لصراع للوكالة بين المساهمين المسيطرين المساهمين غير المسيطرين للإستحواذ على الثروة من قبل الوحدة الإقتصادية القابضة بحكم تمتعها بقوة السيطرة مع وجود العديد من الحوافز والثغرات التي تدفع الوحدة القابضة في الدخول في ممارسات وصفقات تهدف من خلالها إلى تعزيز وزيادة مصالح مساهميها وبالتالي مصالح إدارة الوحدة القابضة ، ونظراً لدور آليات الحوكمة في تحقيق هذه المصالح سوف تسعى الوحدة القابضة للإستفادة من ثغرات تطبيقها وبشكل يساهم في تحقيق ما تصبوا إليه الوحدات القابضة ، فدخول الوحدة التابعة بحكم سيطرة القابضة في معاملات وهمية أو إستخدام ممارسات محاسبية من شأنها التأثير في مستوى جودة الأرباح المحاسبية من خلال الدخول في ممارسات إدارة الأرباح يعد هدفاً للوحدات القابضة ، وإنطلاقاً مما سبق يرى الباحث من الضروري تسليط الضوء على آليات الحوكمة ومدى تأثيرها على جودة الأرباح وإنعكاسه على حقوق المساهمين غير المسيطرين وهذا ما يهدف إليه الفصل الثالث.

الفصل الثالث

آليات الحوكمة وجودة الأرباح ودورهما في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين

الفصل الثالث

آليات الحوكمة وجودة الأرباح ودورهما في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين

يتناول الفصل الثالث الحوكمة والدور الذي يمكن أن تؤديه آلياتها في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين من خلال المساهمة في الحد من الدور الإنتهازي والتعسفي للمساهمين المسيطرين بحق المساهمين غير المسيطرين بسبب الصراع الناشىء بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين أو ما يطلق عليه الصراع الثاني للوكالة ، إذ يسعى المساهمون المسيطرون إلى تعظيم منافعهم على حساب ثروة المساهمين غير المسيطرين من خلال الدخول في ممارسات إدارة الأرباح مما ينعكس سلباً على جودة الأرباح وبالتالي إنتهاك حقوق المساهمين غير المسيطرين ، ويتجسد هذا الصراع بشكل واضح في العلاقة الناشئة عن سيطرة الوحدة القابضة على الوحدة التابعة في إطار عمليات الإستحواذ كأحد وسائل تجميع الأعمال ، وكيف يمكن لآليات الحوكمة أن تلعب دوراً إيجابياً أو سلبياً في الحد من صراع الثاني للوكالة وإنعكاسه على جودة الأرباح لحماية حقوق المساهمين غير المسيطرين .

المبحث الأول

الأبعاد النظرية للحوكمة

3-1-1- تعريف الحوكمة

أوردت الأدبيات منظورين أساسيين لتعريف الحوكمة هما المنظور الضيق والمنظور الواسع ، وإنطلاقاً من المنظور الضيق للحوكمة يمكن تعريفها بأنها الممارسات التي تقدم لمجهزي رأس المال ضماناً بالحصول على عوائد جيدة عن إستثماراتهم (Shleifer & Vishny , 1997 : 737) .

ووصفت Sternberg الحوكمة بأنها إطار عام لضمان توجيه الإجراءات والإدارة والأصول نحو تحقيق أهداف الوحدة الإقتصادية التي تم وضعها من قبل مساهميها (Sternberg, 2004 : 28) .

وقد عرفها مجلس حوكمة الشركات الإسترالي بأنها إطار للقواعد والعلاقات والأنظمة والعمليات داخل وخارج السلطة التي يتم ممارستها ويسيطر عليها في الوحدة الإقتصادية ، وهي تشمل الآليات التي من خلالها يتم التحكم بالوحدة الإقتصادية والسيطرة عليها والتي يتم تبنيها لأغراض المسألة ، وتساهم الحوكمة الجيدة في تعزيز ثقة المستثمرين الأمر الذي يعد عاملاً حاسماً في قدرة الوحدة الإقتصادية للتنافس للفوز برأس المال (Council, A. C. G ASX , 2019 : 1) .

ويعرف منظري الوكالة الحوكمة بأنها مجموعة من الآليات للسيطرة والمراقبة التي من شأنها تقييد السلوك الإنتهازي للإدارة وتقليل عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين(Sobhan, 2014:13).

إن المنظور الضيق للحوكمة يتوافق مع نموذج التمويل التقليدي والذي يمكن أن يكون واضحاً من خلال نظرية الوكالة والذي لعب المساهم فيه دور الأصيل فيما يؤدي المدير دور الوكيل(Otman, 2014: 44) .

وقد أكد Walker أن دور نظام الحوكمة هو حماية وتعزيز مصالح المساهمين من خلال تحديد الإتجاه الإستراتيجي لإهداف الوحدة الإقتصادية وتعيين ومراقبة الإدارة القادرة على تحقيق هذه الأهداف (Walker , 2009 : 23) .

إن منافع الحوكمة في إطار منظورها الضيق يصفها Lin & Hwang من خلال قولهما إن للحوكمة التي يتم صياغتها بشكل جيد منافع عدة إذ تساعد على ضمان إستخدام الإدارة وبشكل صحيح موارد الوحدة الإقتصادية لصالح الملاك الغائبين والإبلاغ العادل عن الوضع المالي والأداء التشغيلي للوحدة الإقتصادية (Lin & Hwang , 2010 : 59) .

ولقد وصف المفهوم الضيق للحوكمة بأنه سطحي في وصفه كونه يشدد على حماية مجهزي رأس المال فقط دون الإعتراف بعلاقة الأطراف ذات المصلحة الاخرين بالوحدة الإقتصادية والمديرين (Otman , 2014 : 45) .

وفي إطار المنظور الواسع للحوكمة تعرفها المشهداني بالإطار الذي يمكن من خلاله إدارة ورقابة الوحدات الإقتصادية والذي يحدد الحقوق والواجبات والمسؤوليات لكل الأطراف ذات الصلة المباشرة بتلك الوحدات (وهم مجلس الإدارة والإدارة وحملة الأسهم) ، فضلا عن الأطراف ذات المصلحة الأخرين غير

المباشرة (مثل ، الزبائن والمجهزين والمقرضين وغيرهم) ، وإستنادا إلى بعض المفاهيم والأسس النظرية (مثل العدالة والإنصاف ، الشفافية ، المسؤولية والمساءلة ، والاستقلالية) ، والتي يتم صياغتها في مجموعة مبادئ عامة ، هدفها حماية وتعظيم ثروة المساهمين وحماية حقوق أصحاب المصلحة الآخرين والمحافظة عليها (المشهداني ،2007 :49) .

وعرفت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي OECD الحوكمة بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الوحدة الإقتصادية ومجلس إدارتها والمساهمين والأطراف ذات المصلحة الآخرين ، إذ توفر هيكلاً يتم من خلاله تحديد أهداف الوحدة الإقتصادية ووسائل تحقيقها ومتابعة ومراقبة الأداء (OECD , 2015 : 9)

ووصفت الحوكمة كذلك بأنها نظام فحص وتوازن مصالح الأطراف الداخلية والخارجية للوحدة الإقتصادية للتأكد من تحمل الوحدة مسؤولياتها أمام جميع الأطراف ذات المصلحة والعمل بطريقة مسؤولة إجتماعياً في جميع مجالات أنشطة الأعمال (Solomon & Solomon , 2004 : 14) .

ويرى الباحث إن الحوكمة تعرَّف بوصفها نظام عام للإدارة والرقابة يتم بموجبه تنظيم العلاقات بين الأطراف الداخلية والخارجية ذات المصلحة بالوحدة الإقتصادية لتحقيق الأهداف المرسومة للوحدة الإقتصادية ومراقبة الأداء .

3-1-2- أهداف الحوكمة في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين

يعرف Alkahtani المساهمين غير المسيطرين بأنهم أولئك الذين يمثلون فئة المساهمين الذين لا يمتلكون السيطرة على الوحدة الإقتصادية وغير قادرين على التأثير في صنع القرار مبرراً الاسباب التي تدفع إلى ضرورة توفير حماية المساهمين غير المسيطرين والتي حددها بالنقاط الآتية (Alkahtani , 2015 :xiv-9) :

1- إن الحماية الضعيفة للمساهمين غير المسيطرين يجعل أوضاعها غير مواتيه للتنافس مع الوحدات الإقتصادية الأخرى نتيجة لإرتفاع متوسط تكلفة رأس مال الوحدة الإقتصادية.
2- يمكن تعزيز ثقة المساهمين غير المسيطرين عندما يوفر النظام القانوني آليات لهم لرفع دعاوى قضائية عندما تتوفر لديهم أسباب معقولة للإعتقاد بإنتهاك حقوقهم .
3- إن السعي لتحقيق مصداقية الأسواق المالية وتصميم وإختيار الأحكام النهائية لحماية حقوق المساهمين غير المسيطرين يعتمد بالأساس على الإطار التنظيمي والنظام القانوني في البلد.

3-1-3- اهمية الحوكمة

لقد حددت العديد من الدراسات أهمية الحوكمة والقنوات التي يمكن أن تؤثر عليها ولا سيما دورها في تحقيق التنمية المستدامة والتي تعد الشغل الشاغل في ظل التغيرات المستجدة في بيئة الاعمال ، فقد حدد Claessens & Yurtoglu أهيمة الحوكمة إنطلاقاً من مجموعة من المنافع التي يمكن تحقيقها من خلال وجود نظام جيد للحوكمة هي (Classens & Yurtoglu, 2012 : 17):

1- يمكن أن يؤدي النظام الجيد للحوكمة إلى زيادة فرص الحصول على التمويل الخارجي مما يساعد بدوره على تحقيق إستثمارات كبيرة وتحقيق نمو أعلى وخلق فرص عمل أكبر.

2- تخفيض كلفة رأس المال وما يرتبط بها من إرتفاع تقييم الوحدة الإقتصادية وجعل الإستثمار فيها أكثر جاذبية للمستثمرين المحتملين مما يساهم بنمو كبير وزيادة فرص العمل.

3- أداء تشغيلي أفضل من خلال تخصيص أفضل للموارد وتحسين الأداء لتنمية الثروة بشكل عام.

4- يمكن أن تقترن الحوكمة الجيدة بتقليل مخاطر الصدمات والأزمات المالية وهو أمر ذو أهمية لا سيما للأزمات التي يمكن أن يكون لها تكاليف إقتصادية وإجتماعية كبيرة.

5- إن الحوكمة الجيدة يمكن أن تفضي إلى تحقيق علاقات أفضل مع جميع الأطراف ذات المصلحة مما يساهم بتحسين العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل وتساعد على معالجة قضايا هامه مثل حماية البيئة كذلك يمكن أن تساعد على زيادة الحد من الفقر واللامساواة.

ويمكن أن تعزيز الحوكمة من النمو والإكتفاء الذاتي وكسب ثقة المستثمرين ، كما يمكن أن تلعب الحوكمة دوراً مهماً في مجال المحاسبة والإشراف والذي يتمثل(ALQudah , 2016 :109-110):

1- وجود قوانين وقواعد لرعاية وحماية حقوق المساهمين كحق التصويت والإنتخاب وتعيين مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين وتنظيم مجلس الإدارة .

2- وجود لجنة التدقيق يضمن أداء العمل بصورة كاملة للوحدة الإقتصادية والذي يتعلق بالإدارة التنفيذية ، التدقيق الخارجي ، وجودة المعلومات المحاسبية .

3- مكافحة الفساد المالي والإداري في الوحدات الإقتصادية.

4- تحقيق أقصى درجات الشفافية والإستقامة لجميع أعمال الوحدة الإقتصادية في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجميع المستويات الإدارية .

5- التقليل من الأخطاء قدر المستطاع.

6- تحقيق أقصى المنافع من النظام الداخلي للمحاسبة والإشراف في الوحدات الإقتصادية.

7- تحقيق مستوى مقبول لشفافية وصدق القوائم المالية.

وفي ذات السياق وتأكيداً على ما جاء به AL Qudah أوردت عمران مجموعة من النقاط تناولت فيها أهمية الحوكمة في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين متمثلةً بالآتي (عمران ، 2012 : 301) :

1- تعد أحد الحلول المتاحة لمشكلة الوكالة من خلال ضبط سلوك المطلعين .

2- الإلتزام بإستخدام الأدوات المحاسبية والمالية وفقاً لمتطلبات الإفصاح والشفافية.

3- لها دور في تحسين كفاءة إستخدام الموارد للوصول الى التنمية الإقتصادية المستهدفة وزيادة الثروة فضلاً عن تحقيق مستويات نمو عالية وتوفير فرص عمل أكبر.

4- عدم السماح للأطراف داخل الوحدة الإقتصادية (المطلعين) من السيطرة على الإصول .

5- تنمية الموارد البشرية من خلال برامج تعليمية متطورة لتحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية .

6- تأسيس لنظام يقوم على القواعد والمبادىء وليس العلاقات غير المنتظمة.

7- تقدم إجراءات وقواعد تتسم بالشفافية توضح متى وكيف ولمن تتم خصخصة الوحدات الإقتصادية

8- ضمان نجاح الوحدات الإقتصادية والحصول على التمويل اللازم لها .

3-1-4- مبادىء الحوكمة

وصفت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي OECD مبادىء الحوكمة بأنها الوسيلة التي تساعد صناع السياسات على تقييم وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي لنظام الحوكمة بهدف دعم الكفاءة الإقتصادية والنمو المستدام والإستقرار المالي في الوحدات الإقتصادية ، كما صنفتها المنظمة في أول نشره لهذه المبادىء عام 1999 بإعتمادها مؤشراً دولياً لصناع السياسات عموماً والمستثمرين والوحدات الإقتصادية والأطراف ذات المصلحة الأخرين بوصفها واحدة من المعايير الرئيسة للإستقرار المالي والنظم المالية السليمة ، كما تجدر الإشارة الى إن OECD ركزت على كل ما يحفز النمو الإقتصادي وحماية التجارة (OECD , 2015 : 3) .

فيما يشير Rustemaj إلى أن إحدى الوسائل الهامه لحماية حقوق المساهمين غير المسيطرين هو تطبيق الجيد لمبادىء الحوكمة والسبب يعود إلى وجود علاقة قوية بين مستوى حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين وتكامل الممارسات الجيدة للحوكمة ، إذ تهدف هذه المبادىء إلى تحقيق التوازن والحفاظ على حقوق كل من المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين مع ضمان عدم إنتهاك حقوق المساهمين غير المسيطرين (Rustemaj , 2012 :40) .

ولقد حددت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي مجموعة من المبادىء[1] التي ينبغي أن تتسم بها نظم الحوكمة وهي المبادىء المقدمة إلى مجموعة العشرين في 2015 والتي تم إقرارها وتتضمن هذه المبادىء الآتي (OECD , 2015 : 3) :

1- ضمان أساس فاعل لإطار الحوكمة.

2- الحقوق والمعاملة العادلة للمساهمين.

3- المستثمرون المؤسسون وأسواق الأوراق المالية والوسطاء.

4- دور الأطراف ذات المصلحة في الحوكمة.

5- الإفصاح والشفافية.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة .

وفيما يلي توضيحاً لهذه المبادىء

1-ضمان أساس فاعل لإطار الحوكمة.

أكدت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي على ضرورة أن يعزز إطار الحوكمة الشفافية والأسواق العادلة ، والتخصيص الفعّال للموارد ، وإن الحوكمة لابد أن تكون متسقة مع سيادة القانون ودعم التنفيذ والإشراف الفعّال ، إذ تتطلب الحوكمة الفعّالة وجود قانون سليم وإطار مؤسساتي وتنظيمي الذي يمكن للمشاركين في السوق الإعتماد عليه عند إقامة العلاقات التعاقدية الخاصة بهم ، وينبغي تقسيم المسؤوليات بين مختلف السلطات وأن تكون مفصلية واضحة ومصممة لخدمة المصلحة العامة ، وشدد على ضرورة أن تلعب أسواق الأسهم دوراً مهماً في تعزيز الحوكمة من خلال صياغة وتنفيذ المتطلبات

[1] لقد طرأ تعديل على المبادىء الصادرة عن منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي في سنة 2015 والمقدمة الى مجموعة العشرين عن تلك المبادىء الصادرة سنة 2004 ولعل من أبرز تلك التعديلات هو دمج المبدئين الثاني والثالث في مبدأ واحد ليصبح المبدأ الثاني ، كما تم إضافة مبدأ جديد وهو المبدأ الثالث في الاصدار الاخير في 2015.

التي تعزز فاعلية الحوكمة كما تلعب جودة القواعد واللوائح التنظيمية وهي عنصراً هاماً لصياغة إطار سليم للحوكمة والتي تحدد معايير الإدراج والتداول دوراً جوهريا في بنائها (OECD , 2015 :13-16).

2-الحقوق والمعاملة المتساوية للمساهمين .

يشدد الإطار المفاهيمي على ضرورة أن تكفل الحوكمة المعاملة العادلة لجميع المساهمين بما في ذلك المساهمون غير المسيطرين والمساهمون الأجانب وأن يتيح لجميع المساهمين الحصول على تعويض فعّال في حال كان هناك إنتهاك لحقوقهم (OECD , 2015 : 18).

وينبغي منح جميع المساهمين من نفس الفئة معاملة متساوية ويتطلب تطبيق هذا المبدأ من مجلس الإدارة الإفصاح عن جميع المصالح التي تتسم بالأهمية النسبية ذات الصلة بالقضايا والمعاملات التي تؤثر على الوحدة الإقتصادية (Gyamerah & Agyei , 2016 : 84) .

وفي ذات السياق فقد بينت بعض الدراسات إن المعاملة غير العادلة للمساهمين لها نتائج سلبية على قيمة الوحدة الإقتصادية ومنها دراسة Castor & Brown والتي تناول محتواها قضية مصادرة حقوق المساهمين غير المسيطرين من المساهمين المسيطرين وأثرها على أداء الوحدة الإقتصادية في أسواق المال في أمريكا اللاتينية وخلصت الدراسة إلى إن نقص حماية المستثمرين ولا سيما المساهمين غير المسيطرين في الأسواق الناشئة تؤدي إلى إنتهاك حقوق المساهمين غير المسيطرين ومصادرتها مما يسهم بأداء غير جيد للوحدة الإقتصادية (Castro & Brown , 2011 : 445) .

أما ما يتعلق بحقوق المساهمين يفترض الإطار المفاهيمي المصادق عليه من مجموعة العشرين في 2015 على ضرورة أن يحمي نظام الحوكمة وييسر ممارسة المساهمين لحقوقهم والمتمثلة بالآتي (OECD , 2015 : 18) :

أ- الطريقة الآمنة لتسجيل الملكية .

ب-نقل وتحول الأسهم.

ت-الحصول بشكل منتظم وبالتوقيت المناسب على المعلومات التي تتسم بالأهمية النسبية (المادية) ذات الصلة بالوحدة الإقتصادية .

ث-مشاركة وتصويت المساهمين في إجتماعات الهيئة العامة .

ج- إنتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة .

ح- حصة المساهمين في أرباح الوحدة الإقتصادية.

وفي ذات السياق ولتعزيز الشفافية حدد هادي ثلاث حقوق أساسية ينبغي أن يتمتع بها المساهمون غير المسيطرين ولابد من أخذها بنظر الإعتبار للحد من مخاطر الإستحواذ تتمثل بالآتي(هادي،2017: 400) :

أ- **حق المساهمين في المشاركة بالتغييرات الرئيسة للوحدة الإقتصادية :** يحق للمساهم المشاركة في أي تعديلات يتم إجراءها على النظام الرئيس للوحدة الإقتصادية ، وكذلك المساهمة في إتخاذ قرارات بيع أو إصدار أسهم رأس مال جديدة ، أو الدخول في عمليات تجميع الأعمال مع وحدات

أخرى ، فينبغي عدم إنتهاك حقوق المساهمين غير المسيطرين في المشاركة الفاعلة كونهم من المساهمين الأقلية.

ب-**حقوق المساهمين في المشاركة الفعّالة في إجتماعات الهيئة العامة للوحدة الإقتصادية :** كون هذا الحق يساهم في تعزيز الشفافية في مشاركة المساهمين في حقوق ملكية الوحدة الإقتصادية ، فلابد من تزويد جميع المساهمين بجدول الأعمال الذي يتضمنه إجتماع الهيئة العامة وتقديم المعلومات اللازمة في التوقيت المناسب والسماح لهم بتوجيه التساؤلات إلى إدارة الوحدة الإقتصادية مع منح المساهم حق تقديم أي إقتراح يتمتع بشروط معقولة على جدول الأعمال.

ت-**معاملة جميع المساهمين بشكل متكافىء :** إن أحد مظاهر الشفافية في المساهمة بإدارة حقوق ملكية الوحدات الإقتصادية يتجلى في معاملة جميع المساهمين ومن بينهم المساهمون غير المسيطرين بصورة متكافئة بصرف النظر عن نسبة ملكيتهم في رأس مال الوحدة الإقتصادية ، فيما تساعد المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين على حمايتهم من أي معلومات داخلية يمكن أن يستفيد منها المساهمون المسيطرون لتحقيق مصالحهم الشخصية ، كما يقضي مبدأ التكافؤ في معاملة المساهمين المساواة بين حقوقهم في التصويت عند عقد الهيئة العامة لإجتماعاتها.

3-المستثمرون المؤسسون وأسواق الأوراق المالية والوسطاء.

ينبغي أن يوفر إطار الحوكمة حوافز سليمة عبر سلسلة الاستثمار ويهيىء أسواق أوراق مالية تعمل بطريقة تساهم في صياغة جيدة لنظام الحوكمة ، كما إن وجود الوسطاء الذين يقومون بدور صناع القرار المستقلين يؤثر على الحوافز والقدرة على الإنخراط في نظام الحوكمة ، كما إن فاعلية وكفاءة إطار الحوكمة والإشراف على الوحدة الإقتصادية يعتمد إلى حد كبير على رغبة وقدرة المستثمرون المؤسسون بالإطلاع والمعرفة بحقوق مساهمتهم والممارسة الفعّالة لوظائف الملكية في الوحدات التي يستثمرون فيها ، ويتطلب من المستثمرين المؤسسين الإفصاح عن الكيفية التي يديرون من خلالها الصراعات الجوهرية للمصالح التي قد تؤثر في ممارسة حقوق الملكية الرئيسية ويتطلب إطار الحوكمة أن يقوم مستشاروا الوكيل (الإدارة) والمحللون والوسطاء ووكالات التصنيف وغيرها من الجهات التي توفر التحليل أو المشورة ذات الصلة بقرارات المستثمرين بالإفصاح عن صراعات المصالح والحد منها والذي قد يعرض سلامة تحليلاتهم أو مشورتهم للخطر، كما ينبغي أن توفر أسواق الأسهم سعر عادل وفعّال للسهم كوسيلة للمساعدة في تعزيز الحوكمة الفعّالة (EOCD , 2015 :29-33) .

4-دور الأطراف ذات المصلحة في الحوكمة.

ينبغي أن يعترف إطار الحوكمة بحقوق جميع الأطراف ذات المصلحة والتي تنص عليها القوانين والإتفاقيات المتبادلة والتي تشجع على التعاون بين الوحدات الإقتصادية والأطراف ذات المصلحة من أجل خلق قيمة وزيادة ثروة المساهمين وتوفير فرص العمل وضمان إستدامة الوحدات الإقتصادية السليمة مالياً ، وهناك جانب رئيسي في الحوكمة يتعلق بضمان تدفق رأس المال الخارجي للوحدات الإقتصادية سواء في شكل أسهم أو قروض ، لذا تهتم الحوكمة أيضًا بإيجاد طرق لتشجيع مختلف أصحاب المصلحة

في الوحدة للقيام بمستويات الإستثمار الأمثل من الناحية الإقتصادية في رأس المال البشري والمادي للوحدة الإقتصادية ، وإن القدرة التنافسية والنجاح النهائي للوحدة هو نتيجة العمل الجماعي الجيد الذي يتجسد في مساهمات مجموعة مقدمي الموارد المختلفة بما في ذلك المستثمرون والموظفون والدائنون والعملاء والموردون وأصحاب المصلحة الآخرين مما يحتم على الوحدات الإقتصادية أن تدرك أن مساهمات أصحاب المصلحة تشكل مورداً قيّماً لبناء وحدات تنافسية ومربحة (OECD , 2015 :34) .

كما ينبغي على الوحدات الإقتصادية إيلاء الإهتمام والعناية بالأطراف ذات الصلة بها والسبب يعود إلى أن الوحدة الإقتصادية لا تستطيع زيادة قيمتها إذا ما تجاهلت مصالح جميع أو بعض الأطراف ذات المصلحة (Jensen , 2010 :36) .

5-الإفصاح والشفافية والمساءلة والمسؤولية.

تعرف منظمة UNCTAD الشفافية بأنها قدرة المشاركين في العملية الاستثمارية على الوصول والحصول بدون موانع على ما يكفي من المعلومات الملائمة لإتخاذ قرارات رشيدة تسمح للمشاركين بالوفاء بإلتزاماتهم وتعهداتهم (UNCTAD , 2004 :3) .

كما يشير Burak et al للشفافية بأنها إبلاغ مالي وغير مالي عن معلومات موثوقة وكاملة ومفهومة وقابلة للتفسير حول الوحدة الإقتصادية تُقدَم بالتوقيت المناسب وبطريقة منخفضة التكلفة بإستثناء المعلومات التي تصنف سراً تجارياً (Burak et al 2017 :10) .

إن الإطار المفاهيمي لنظام الحوكمة ينبغي أن يقدم تأكيداً وإفصاحاً بالتوقيت المناسب عن جميع القضايا التي تتسم بالأهمية النسبية (المادية) ذات الصلة بالوحدة الإقتصادية ويتضمن ذلك الحالة المالية والأداء والملكية والحوكمة والإفصاح ، وينبغي أن تنطوي على سبيل المثال لا الحصر عن النتائج التشغيلية والمالية وأهداف الوحدة الإقتصادية وحصص المساهمين المسيطرين وحقوق التصويت والعمليات الجزئية ذات الصلة ، فيما أشار الإطار إلى ضرورة تجنب الإفصاح عن المعلومات التي قد تعرض الوحدة الإقتصادية لمخاطر تنافسية وتجنب الإفصاح عن معلومات تثقل كاهل الوحدة بأعباء إدارية أو تكاليف غير معقولة (OECD , 2015 :37) .

ولكي تحقق الوحدة الإقتصادية أقصى ما يمكن من مستويات الإفصاح والشفافية لجميع الاطراف ذات المصلحة لابد على الوحدة الإقتصادية الإفصاح عن المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي والمعلومات ذات الصلة بالأداء المالي (Gyamerah & Agyei , 2016 : 85) .

وللإفصاح والشفافية تأثيراً في قيمة الوحدة الإقتصادية وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات منها دراسة Patel et al والتي توصلت إلى إن الوحدات الإقتصادية التي تقدم مستويات منخفضة من الإفصاح والشفافية تكون أقل قيمةً مقارنة بالوحدات الأخرى التي تقدم مستوى عالي من الإفصاح والشفافية ، وخلصوا إلى إن أعلى مستويات الإفصاح والشفافية يمكن أن تقلل من عدم تماثل المعلومات بين المطلعين في الوحدة الإقتصادية والأطراف ذات المصلحة (Patel et al , 2002 :326) .

ولقد توصل Chi في دراسته إلى إمكانية الوصول وتحقيق أفضل ممارسات ومستويات للإفصاح والشفافية من خلال التطبيق الرصين لآليات الحوكمة والذي سوف يقود إلى إداء أفضل للوحدة الإقتصادية (Chi, 2009 :11202) .

6-مسؤوليات مجلس الإدارة

نص الإطار المفاهيمي للحوكمة الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي على أن مسؤوليات المجلس ينبغي أن تتضمن الإرشاد والتوجية الإستراتيجي للوحدة الإقتصادية والمراقبة الفعّالة على أداء إدارة الوحدة الإقتصادية وتحقيق عوائد مناسبة ومنع صراع المصالح وتحقيق نوع من التوازن بين المطالبات المفروضة على الوحدة الإقتصادية ومسألة المجلس من قبل المساهمين لذا يتطلب هذا الحال من المجلس العمل على أساس واعي ومطلع بشكل مستمر والإلتزام بمعايير أخلاقية عالية مع الحرص وبذل العناية اللازمة لحماية مصالح جميع المساهمين مع ضرورة تحقيق المعاملة العادلة لهم جميعاً (OECD , 2015 :45-46) .

كما تجدر الإشارة إلى إن المسؤولية الأساسية لمجلس الإدارة هي المحافظة على ثروة المساهمين وتعظيمها كما لديه مسؤوليات إتجاه الأطراف ذات المصلحة ولعل منها إدارة الصراع المحتمل بين الوحدة الإقتصادية والأطراف ذات المصلحة (Prugsamatz , 2010 : 38) .

ويضيف Ferrer & Banderlipe إن ممارسة مجلس الإدارة للمزيد من المسألة وتمتعه بالصدق والنزاهة وتحمل مسؤولياته الأخلاقية من شأنه ضمان تحقيق الوحدة الإقتصادية الإستدامة في قيمة ثروة المساهمين وإستمرارية شراكة الأعمال بين الوحدة الإقتصادية وجميع الأطراف ذات المصلحة بالوحدة الإقتصادية (Ferrer & Banderlipe , 2012 :124) .

ويشير Burak et al إلى أن مجلس الإدارة ينبغي أن يتضمن أعضاء يتمتعون بالإستقلال بحيث يعمل المجلس بطريقة تأخذ بنظر الإعتبار حقوق جميع المستثمرين في جميع الأنشطة والقرارات ، ويعني الإستقلال في سياق الحوكمة ضرورة أن تتسم ممارسات الأعمال بالحياد بما يتوافق مع حماية مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة وليس فقط مصلحة شخص أو مجموعة ، كما يتطلب الإستقلال عدم وجود علاقة مهنية أو شخصية مع أي مدير أو وحدة إقتصادية ، ولدعم مبدأ الحياد لابد من تضمين مجلس الإدارة أعضاء خارجيين مستقلين وفاعلين في الإدارة والمشاركة الواسعة على جميع المستويات (Burak et al , 2017 :11) .

ويرى الباحث عند صياغة نظام الحوكمة لابد من التركيز على حماية حقوق جميع الأطراف ذات المصلحة ومنهم حقوق المساهمين غير المسيطرين من الإنتهاكات التي قد يتعرضون لها من قبل المطلعين في الوحدة الإقتصادية فينبغي الإنصاف في معاملة المساهمين غير المسيطرين إلى جانب المسيطرين ، وينبغي على المؤسسات المهنية والتنظيمية والرسمية والحكومية والتشريعية وأسواق المال صياغة أحكام تضمن الحفاظ على حقوق المساهمين غير المسيطرين من خلال ضمان إستمرار تزويدهم وإطلاعهم وبشكل عادل وشفاف على جميع المعلومات ذات الصلة بالوحدة الإقتصادية والتأكيد على إلتزام

مجلس إدارة الوحدة الإقتصادية بالحفاظ على تمثيل فعّال للمساهمين غير المسيطرين وتضمين أعضاء مستقلين يتمتعون بالحياد التام في مجلس الإدارة بما يضمن الحفاظ على مصالح جميع الأطراف ذات المصلحة وضبط سلوك المطلعين والحد من صراع الوكالة إذ يمكن أن يسهم نظام الحوكمة بدور جوهري في جذب وتشجيع المستثمرين على إستثمار أموالهم في بيئة الاعمال ولاسيما البيئة العراقية .

3-1-5- النظريات المفسِّرة لمشاكل الحوكمة

1-نظرية الوكالة Agency Theory

تعد نظرية الوكالة الإطار النظري الأكثر إستخداماً في أدبيات الحوكمة والتي تستند على فكرة أساسية مفادها أن هناك مشاكل محتملة تنشأ عن إنفصال الملكية عن السيطرة ، وعلى الرغم من دور Jensen & Meekling 1976 في سبعينات القرن الماضي لصياغة نظرية الوكالة إلا إن مفهوم مشكلة الوكالة وصراعها قد تم تناوله في وقت مبكر من قبل أدم سمث في كتابه (ثروة الأمم 1776) (Denis , 2001 : 192) .

وكما هو معروف تقوم الوحدة الإقتصادية على العلاقات التعاقدية المحدودة وغير المحدودة بين طرفين مهتمين تسمى بعلاقة الأصيل – الوكيل ، والأصيل هو المالك ، أما الوكيل فهو من يقوم بإدارة الوحدة نيابةً عن الأصيل ، ولكن لكل منهما أهدافه المختلفة وإهتماماته المتعاكسة مما يولد صراع يطلق عليه صراع الوكالة بين الأصيل – الوكيل ، ومع مرور الزمن تجاوزت مشكلة الوكالة علاقة الأصيل – الوكيل إلى أطراف أخرى مثل الدائنين والمساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين (Panda & Lecpsa , 2017 :79-80) .

ويمكن بيان صراع الوكالة بأشكاله المتنوعة من خلال الشكل الآتي:(Villalonga et al , 2015 : 637 بتصرف) :

شكل (4)

انواع صراع الوكالة

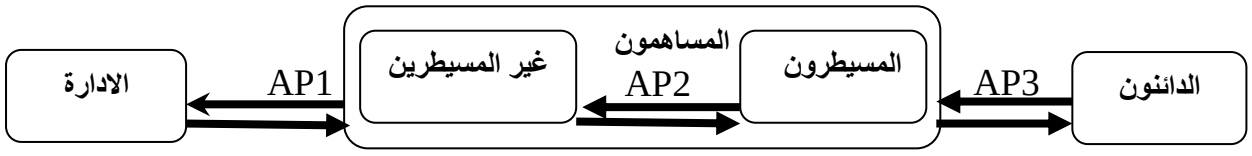

Source : Villalonga, B., Amit ,R., Trujillo ,M. A., and Guzman ,Al.,(2015)," Governance of Family Firms " , The Annual Review of Financial Economics, Vol. 7.

أ-الصراع بين الأصيل (المالكين) والوكيل (المديرين)

إن صراع المصالح بين المالكين والإدارة (أو ما يسمى المشكلة الأولى للوكالة) وهي مشكلة الوكالة الكلاسيكية والتي وصفها بشكل أكثر وضوحاً كل من Jensen & Meekling 1976 ، Fama & Jensen 1983 والتي نتجت عن فصل الملكية عن السيطرة وجوهر هذه المشكلة ينصب عندما لا يتم إدارة الوحدة الإقتصادية بشكل مباشر من قبل أصحابها وإنما من إدارة مستأجرة تنوب عنهم والتي من المرجح أن تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة بعيداً عن مصالح المساهمين (Villalonga et al , 2015 : 637) .

ويقول Denis أن المديرين قد لا يمارسون مستوى مماثل من العناية والإهتمام في التعامل مع أموال وثروة المساهمين عندما يتعامل المساهمون أنفسهم معها والسبب يعود إلى أن المديرين لا يتعاملون بأموالهم الخاصة (Denis , 2001 : 193) .

في ذات السياق أشار Panda & Lecpsa إلى أن المديرين عادةً ما يوجهون الإهتمام المتزايد نحو تعظيم تعويضاتهم والحفاظ على مصالحهم ، إذ يستند سلوك المديرين في إرضاء ذاتهم إلى عقلانية السلوك البشري والتي تنص أن تصرفات الإنسان غالباً ما تتسم بالعقلانية مما تشكل دافعاً لتحقيق أقصى قدر ممكن من الغايات والمنافع الشخصية مما يولد عدم توازن بين مصالح الأصيل والوكيل وإن ما يزيد من حده هذا الصراع هو ضعف المراقبة والمتابعة بسبب هيكل الملكية المشتت والذي من شأنه أن يقود إلى هذا الصراع والذي يعرف بصراع الأصيل – الوكيل (Panda & Lecpsa , 2017 :80) .

وتنشأ مشكلة الوكالة الأولى من كيفية حث الوكيل (الإدارة) على التصرف بما يحقق المصالح العليا للأصيل (المساهمون) ، إلا إن تركيز نظرية الوكالة على علاقة الأصيل – الوكيل خلقت حالة من عدم التأكد بسبب عدم تماثل المعلومات وما ينتج عن هذه الحالة من تكبد تكاليف والتي تعرف بتكاليف الوكالة والتي تعرف بأنها مجموعة نفقات المراقبة التي يتم إنفاقها بواسطة الأصيل للحد من الأنشطة الانتهازية للوكيل (Yusoff & ALhaji , 2012 : 54) .

ومن أسباب نشوء تكاليف الوكالة هو سعي المديرون عادةَ إلى السيطرة على فائض صافي التدفق النقدي والذي يعد مدخلاً لنشوء صراع الوكالة بين المساهمين والمديرين ، وفائض صافي التدفق النقدي هو النقد المتاح بيد الإدارة بما يزيد عن النقد اللازم للدخول في جميع المشاريع ذات القيمة الحالية الصافية الموجبة ، فالمديرين لديهم الحوافز لإستغلال الفائض النقدي بشكل إنتهازي وسيء من خلال المشاركة في مشاريع من شأنها زيادة منافعهم الشخصية على حساب المساهمين(Katah,2009:17-18) .

ونظراً لإنفصال الملكية عن السيطرة تتبنى نظرية الوكالة وجهة نظر تقول أن المديرين أكثر إهتماماً بمصالحهم الشخصية مما يجعلهم أكثر ميلاً للدخول في سلوكيات توصف بالإنتهازية ومن المفترض أن الآليات التعاقدية المختلفة بما في ذلك الحوكمة تخفض من تكاليف الوكالة الناتجة عن عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمالكين ولعل الأكثر شيوعاً للحد من هذه التكاليف هو وجود طرف مستقل الذي يكون عادةً مجلس الإدارة لمراقبة الوكيل (الإدارة) أثناء الإبلاغ عن المعلومات للمساهمين . (Cohen et al , 2008 : 183) .

وفقاً لمنظري نظرية الوكالة فإن أحد أهداف الحوكمة هو الحد من المشاكل الناشئة عن علاقة الأصيل – الوكيل وهما مشكلتان : المشكلة الأولى هي مشكلة الخطر الاخلاقي وتنشأ عندما لا يستطيع المساهمون تحقيق مراقبة مباشرة لجهود المديرين الرامية إلى زيادة وبالحد الأقصى ثروة المساهمين كون المديرون والتي تتجسد من خلال التهرب من بذل الجهود المطلوبة للأداء أو زيادة مصالحهم بشكل إنتهازي على حساب المساهمين ، اما المشكلة الثانية فهي مشكلة الإختيار المعاكس وتنشأ عندما يتمكن

المديرون من توجيه قدراتهم ومهاراتهم بإتجاه يصعب على المساهمين التحقق منه بالكامل (Sobhan , 2014 :13) .

إن نموذج الوكالة في صياغة الحوكمة يفترض أن الأفراد لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات الكاملة وأن المساهمين لديهم معرفة واسعة فيما إذا كانت أنشطة الوحدة الإقتصادية تتفق مع تفضيلاتهم ام لا ، وإن مجلس الإدارة لديهم معرفة بتفضيلات المساهمين (Smallman , 2004 : 80) .

ولقد لاقت هذه نظرية في إطار الشكل الأول لصراع الوكالة عدداً من الانتقادات لخصها الباحث بالآتي:

1-تركيز نظرية الوكالة فقط على الصراع بين الأصيل – الوكيل ، فهناك رأي يقول إن صراع الوكالة يمكن حدوثه لكن بإتجاه عكسي من جانب الأصيل لذا لاتسلط نظرية الوكالة الاهتمام على حالات التي قد يتعرض لها الوكيل فضلاً عن إجبارهم للدخول في بيئة أعمال عادةً ما تكون محفوفة بالمخاطر غير تلك الاعمال الموكلين القيام بها حيث يتصرف الأصيل تصرفاً إنتهازياً إتجاه الوكيل (Panda & Leepsa ,2017 : 78) .

2-فشل نظرية الوكالة في التعرف على تأثير السياق الإجتماعي على سلوك الأصيل – الوكيل بسبب التركيز على إفتراض تفضيل الوكيل لمصالحه والسعي لتعظيم ثروته وتقليل الجهد المبذول والذي يحمل نظرة ضيقه كون الوكلاء (المديرون) لا يتأثرون فقط بوظائفهم ولكن أيضاً بالقيم الثقافية التي يحملونها فالتركيز فقط على علاقة الأصيل – الوكيل قد تقود إلى فشل الاطراف المتعاملة في إعطاء وزناً أكبر لعوامل مؤثرة منها السمعة ، الرضا الشخصي ، الشعور بالذنب ، المساس بالشرف والعار وهذا ما يعرف بالسياق الإجتماعي (Wiseman et al , 2012 : 203-205) .

3-فهم الحوكمة من خلال إدارة العلاقة فقط بين الأصيل – الوكيل والمشكلة الناشئة عنها وصفت هذه العلاقة بمنهج النظام الضيق كونها فشلت في إيلاء الإهتمام الكافي للظروف الفريدة التي تعمل فيها الوحدة الإقتصادية (Aguilera et al , 2008 : 475) .

ب- الصراع بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين

لقد ركزت معظم الدراسات على تخفيف حدة صراع الوكالة الناشيء بين المساهمين والإدارة بسبب إنفصال الملكية عن السيطرة ، إلا إن هذا الإنفصال قد رافقه صراع من نوع أخر وهو الصراع بين المساهمين والذي يتمثل بتفضيل المساهمون المسيطرون لمصالحهم الخاصة على حساب المساهمين غير المسيطرين (Noodezh ,2015 :108) .

إذ يولد عادةً إنفصال الملكية عن السيطرة صراع الوكالة الأول ، ولعل من الأدوات التي يمكن الإستفادة منها للحد من حدة هذا الصراع هو الملكية المركزة إذ تمتلك القدرة في السيطرة على قرارات الإدارة هذا من جانب ، لكن من جانب أخر تقود الملكية المركزة إلى إثارة صراع أخر في إطار صراع الوكالة وهو مشكلة الصراع بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين والذي يطلق عليه صراع الوكالة الثاني والذي ينظر إلى المساهمين المسيطرين على أنهم الأصيل في حين المساهمون غير المسيطرين غرباء وبالتالي في ضوء منظور صراع الوكالة الثاني فإن المساهمين المسيطرين هم الوكلاء الذين لديهم القدرة في السيطرة على إصول الوحدة الإقتصادية بدل الإدارة(Ratnadi et al ,2013: 147).

إن الإفتراض الأساسي لهذا النوع هو صراع المصالح بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين ، وإن المساهمين المسيطرين هم شخص أو مجموعة أشخاص يمتلكون غالبية الأسهم في الوحدة الإقتصادية بينما المساهمون غير المسيطرين هم أولئك الأشخاص الذين يمتلكون حصة صغيرة من الأسهم ، ويتمتع المساهمون المسيطرون بحقوق تصويت أعلى تمكنهم من إتخاذ أي قرار يصب في مصالحهم مما يشكل صعوبات أمام المساهمين غير المسيطرين لحماية ثروتهم أو مصالحهم (Panda & Leepsa ,2017 : 80) .

ويفترض نظام الحوكمة إن المساهم المسيطر يحمل نسبة كبيرة من الأسهم تمكنه من السيطرة على الوحدة الإقتصادية من خلال إمتلاك غالبية الأسهم ، هذا النوع هو تركز الملكية المسيطر ويسمى بهيكل السيطرة، وقد تأخذ السيطرة نمطاً آخر هو إمتلاك المساهم نسبة مئوية كبيرة من حقوق التصويت على الرغم من أنه يحمل نسبة صغيرة من الأسهم مثال ذلك إمتلاك مساهم 10% من الأسهم ولكنه قادر على ممارسة 51% من حقوق التصويت في الوحد الإقتصادية عن طريق آليات رافعة لحقوق التصويت ويشار إلى هذا النظام (بهيكل الأقلية للتصويت) كما معمول به في الصين وأوربا وامريكا الجنوبية وجنوب أفريقيا وأسيا وغيرها من البلدان (Kang , 2014 : 851) .

وعندما يتحكم ويسيطر المساهمون المسيطرون بشكل فعّال ومؤثر بقرارات الوحدة الإقتصادية ، يشرعون بتحويل أموال الوحدة الإقتصادية نحو منافعهم الخاصة والتي لا يشاركون باقي المساهمين فيها ، وتمكنهم السيطرة من القدرة على إنتخاب مجلس الإدارة ، والقدرة على إستهلاك العلاوات ونقل الموارد على حساب المساهمين غير المسيطرين مما يقود إلى مشكلة مصادرة ثروة المساهمين غير المسيطرين (Darvishzadeh et al , 2013 : 267) .

ويعد المساهمون المسيطرون عموماً هم الصانع الرئيس للقرار ومن المتوقع أن يتم إدارة الوحدة الإقتصادية من قبل المدير بما يتوافق مع مصالحهم ، فضلاً عن ذلك إن الحماية القانونية الضعيفة للمساهمين غير المسيطرين تقود إلى تفاقم مشاكل الحوكمة في الوحدات الإقتصادية ذات الملكية المركزة وذات مخاطر واسعة لا يمكن تجاهلها ، فيمكن أن يشارك مديروا الوحدات في ممارسات إدارة الأرباح وإرتكاب مخالفات محاسبية لتمكين المساهمون المسيطرون من مصادرة موارد الوحدة الإقتصادية إذ يستطيع المساهمون المسيطرون مصادرة منافع الوحدة الإقتصادية من خلال الدخول في أنشطة غير شفافة وتعد وسيلة للإساءة لثروة المساهمين غير المسيطرين ، وكما هو الحال في المعاملات المتبادلة بين الوحدة الإقتصادية القابضة والوحدة أو الوحدات التابعة لها إذ تمنح السيطرة فرصة للمساهمين المسيطرين لزيادة مصطنعة في أسعار السلع والخدمات وتحويل أرباح الوحدة الإقتصادية التي لديها حقوق تدفق نقدي صغيرة إلى أخرى لديها حقوق تدفق نقدي كبيرة ، كذلك يمكن داخل مجموعة الأعمال تحويل الأرباح من وحدة البائع إلى وحدة المشتري من خلال تخفيض مصطنع لأسعار السلع والخدمات ، وهذه الميزة التي يمكن الحصول من خلالها على موارد الوحدة الإقتصادية من المرجح أن تؤدي إلى وضع حاجز يفرق بين ثروة المساهمين المسيطرين والمساهمين غير

المسيطرين ، لذا تعد مسألة صراع المصالح بين المساهمين المسيطرين وغير المسيطرين ذات إهتمام كونها تسلط الضوء على مشكلة ضعف الحوكمة ولا سيما في الوحدات الإقتصادية ذات الملكية المركزة مما يتطلب مراقبة وتدقيق عالي الجودة (Tore , 2017 :85-87) .

ويشير Mustafa et al إلى إن مشكلة الوكالة الإكثر شيوعاً في الأسواق المالية الناشئة ليست صراع الوكالة بين الأصيل والوكيل وإنما النوع الثاني لصراع الوكالة والذي يدور بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين إذ يمتلك المساهمون المسيطرون دوافع قوية لتهديد وإنتهاك حقوق المساهمين غير المسيطرين عن طريق تقديم معلومات محاسبية غير موثوقة وإختيار فرص إستثمارية مواتيه لهم فقط والتصرف غير الرشيد في إستخدام وتوجيه أموال الوحدة الإقتصادية والتلاعب بالأرباح (Mustafa et al , 2018:34) .

ويقول Villalonga et al إن إستغلال المساهم المسيطر لموقعه المتحكم في الوحدة الإقتصادية من شأنه تحقيق ما يسمى بالمنافع الخاصة بالسيطرة على حساب المساهمين غير المسيطرين، لذا يمتلك المساهمون المسيطرون الحوافز لمصادرة حقوق المساهمين غير المسيطرين (Villalonga et al , 2015 :639-640) .

كما إن الوحدات الإقتصادية التي يسيطر عليها المساهمون المسيطرون والتي يمتلكون فيها حقوق سيطرة تزيد على حقوق التدفقات النقدية يكون المساهمون غير المسيطرين فيها عرضه لمشكلة مصادرة حقوق الملكية ، كما تنطوي السيطرة المتفوقه عموماً على ممارسات أعلى لإدارة الأرباح ونقل الموارد من الوحدة الإقتصادية الى المساهم المسيطر من خلال الدخول في المعاملات المتبادلة وخصم القيم وإتباع سياسة توزيع الأرباح متدنية (Guizani & Kouki , 2012 : 127-128) .

ويمكن أن تأخذ مصادرة ثروة المساهمين غير المسيطرين عدة أشكال (Katah , 2009 :12-20) :

1- دفع تعويضات عالية لكبار المساهمين.
2- الإستيلاء على إصول الوحدة الإقتصادية.
3- تخفيض حصة المساهمين غير المسيطرين من خلال إصدار أسهم جديدة أو تخفيض التوزيعات.
4- تعيين أفراداً من الأسرة أقل تأهيلاً في مناصب رئيسة.
5- شراء المواد واللوازم بأسعار أعلى من السوق أو بيع المنتجات والخدمات بأسعار أقل بصفقات مع الوحدات الإقتصادية التي يمتلكها أو يتحكم بها المساهمون المسيطرون.
6- المشاركة والدخول في إستراتيجيات مقدمة بشكل شخصي أو عائلي أو سياسي على حساب أداء الوحدة الإقتصدية مثل التنويع المفرط في الأستثمارات.

ويرى الباحث قدر تعلق الأمر بمشكلة البحث الحالي بأن صراع المصالح بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين يتجسد بعمليات الإستحواذ في إطار صفقات تجميع الأعمال والتي ينتج عنها الوحدة القابضة التي بحكم إستحواذها على غالبية الأسهم تجعل من سيطرتها نافذة على الوحدة الإقتصادية التابعة مما يساهم في تحفيز الوحدة الإقتصادية القابضة معززاً بضعف نظام الحوكمة وآلياتها لتحقيق مصالحها الشخصية مستفيدةً من منافع السيطرة والتي تسمح لها في الدخول في صفقات أو

إختيار ممارسات محاسبية للتأثير في مستويات الأرباح والدخول في ممارسات إدارة الأرباح مما يسبب تدني في جودة الأرباح التي يتم الإبلاغ عنها في القوائم المالية للوحدة التابعة بما يتوافق مع أهدافها الضيقة والتي من شأنها إخفاء التعدي على حقوق المساهمين غير المسيطرين والذين يفتقرون الى مستويات حماية رادعة للسلوكيات الانتهازية للمساهمين المسيطرين بسبب ضعف الجوانب التنظيمية والقانونية في تطبيق نظام الحوكمة .

ت-الصراع بين المساهمين والمقرضين

إنطلاقاً من منظور نظرية الوكالة ، تحمل عقود الدين فوائد وأعباء يمكن أن تجنيها وتتحملها الوحدة الإقتصادية ، من ناحية الفوائد يمكن للدين أن يخفف من مشكلة الوكالة الأولى ، أما من ناحية الأعباء فالدين يولد مشكلة أخرى في إطار صراع الوكالة وهي مشكلة الصراع بين المساهمين والمقرضين وهو ما يطلق عليه المشكلة الثالثة للوكالة (Villalonga et al , 2015 : 642) .

إن جوهر الصراع بين المساهمين والمقرضين يكمن في إختلاف الأهداف التي يتطلعون لتحقيقها ، إذ يركز المساهمون على هدف تعظيم قيمة السهم والذي يكون متناقضاً مع الهدف الرئيس للمقرضين وهو تقليل حدة المخاطر المفرطة (Barrya et al , 2017 : 5) .

وغالباً ما يعود الصراع بين المساهمين والمقرضين إلى المشاريع الاستثمارية المنفذة وقرار تمويلها ، إذ يحاول المساهمون الإستثمار في مشاريع عادةً ما تكون محفوفة بالمخاطر العالية مع توقعات بتحقيق عوائد أعلى وإن المخاطر التي تتضمنها هذه المشاريع سوف تزيد من تكلفة التمويل وتخفض من القيمة السوقية للديون المستحقة الدفع مما يلقي بأثاره على حقوق المقرضين، فإذا كان المشروع ناجحاً سوف يتمتع المساهمون بعوائد ضخمة في حين تقابها منافع محدودة يحصل عليها المقرضون والممثلة بمعدل الفائدة الثابت هذا من ناحية ، من ناحية أخرى إذا لم يكتب النجاح للمشروع فسوف يتم إدخال المقرضين قسراً لتقاسم بعض الخسائر الناجمة عن فشل المشروع ، وتعد هذه المشكلة قائمة عبر مختلف الظروف (Panda & Leepsa ,2017 : 81) .

ويعرض كل من Mathews & Perera وجهة نظر تتعلق بهذا الصراع في إطار نظرية الوكالة تقول يمكن للمديرين الذين يعملون لصالح المساهمين من زيادة ثروة المساهمين على حساب حقوق المقرضين من خلال قرارات الإستثمار والتمويل إذ يشير الكاتبان إلى أن المساهمين يمكنهم التعدي على حقوق المقرضين عن طريق بيع الإصول ودفع المتحصلات عن عملية البيع كتوزيعات أرباح وترك (قشور) الوحدة الإقتصادية للمقرضين مما يعرضهم لخسارة ثروتهم إذا كانت المطالبة بالديون على أساس إصول الوحدة الإقتصادية لم تؤخذ بنظر الإعتبار في عقد الدين (Mathews & Perera , 1991 : 401) .

وعادةً ما ينشأ الصراع بين المساهمين والمقرضين عندما يتم الجمع بين التمويل من خلال الديون والمسؤولية المحدودة ، على سبيل المثال مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والمقرضين تتجلى عندما تسعى إدارة الوحدة الإقتصادية إلى تمويل مشروع إستثماري عن طريق بيع أوراق مالية (سندات) ولربما تمتلك الوحدة الإقتصادية بعض المعلومات عن المشروع الإستثماري والتي لا يتم نقلها وعرضها في سوق المال بمصداقية (Katah , 2009 :18) .

ويمكن عرض أسباب مشاكل الوكالة الثلاث من خلال الجدول الأتي(Panda&Leepsa,2017 :82):

جدول (4)

انواع صراع الوكالة وتفسير أسبابها

أسباب مشكلة الوكالة	التفسير	النوع
إنفصال الملكية عن السيطرة	إن إنفصال الملكية عن السيطرة في الوحدات الإقتصادية الكبيرة يقود إلى فقدان المساهمون المراقبة السليمة على المديرين ، حيث يستخدم المديرون ممتلكات الوحدة الإقتصادية لإغراضهم الخاصة بهدف تعظيم رفاهيتهم .	مشكلة الوكالة الأولى
تفضيل المخاطر	الأطراف المشاركة في الوحدة الإقتصادية تمتلك تصورات مختلفة للمخاطر ذات الصلة لتتسق مع قراراتهم .	مشكلة الوكالة الأولى والثالثة
المدة الزمنية للمشاركة	المديرون يعملون في الوحدات الإقتصادية لمدة محدودة مقارنة بالمساهمين الذين هم جزء لا يتجزأ من وجود الوحدة الاقتصادية ، وبالتالي يسعى المديرون (الوكلاء) لتعظيم منافعهم خلال مدة البقاء ثم الإنتقال إلى وحدة أخرى .	مشكلة الوكالة الأولى
محدودية الأرباح (المنافع)	كلاً من المديرين والدائنين هم من الأطراف ذات المصلحة الأساسيين للوحدة الإقتصادية ولكن لديهم أرباح محدودة ، المديرون يشعرون بالقلق إتجاه تعويضاتهم ، فيما ينظر الدائنون فقط إلى مبلغ الفائدة .	مشكلة الوكالة الأولى والثالثة
إتخاذ القرارات	غالباً ما يتخذ القرارمن قبل الأغلبية من حملة الأسهم نظراً لإرتفاع حقوقهم في التصويت بينما لا يتمتع الأقلية بهذا الحق في إتخاذ القرار .	مشكلة الوكالة الثانية
عدم تماثل المعلومات	مديروا الوحدات الإقتصادية هم الأكثر إطلاعاً بأحوال الوحدة ويستطيعون الوصول إلى كافة المعلومات المتعلقة بالاعمال التجارية في حين يعتمد المساهمون على المديرين في الحصول على المعلومات لذلك قد لا تصل المعلومات إلى المساهمين بنفس الطريقة التي تصل للمديرين.	مشكلة الوكالة الأولى
الخطر الأخلاقي	يعمل المديرون لمصلحة المساهمين بولاء جيد حيث يمكن للمساهمين الإستفادة من معرفة ومهارة وخبرة المديرين لإدارة المشاريع المحفوفة بالمخاطر العالية ، وقد لا يدرك المديرون لهذه المخاطر المرتبطة بالقرارات الإستثمارية والتي قد يقاسون ويعانون منها .	مشكلة الوكالة الأولى
الإحتفاظ بالأرباح	يمكن أن يتخذ المساهمون المسيطرون قرارات للإحتفاظ بأرباح الوحدة الإقتصادية من أجل الدخول والمشاركة في المشاريع مستقبلية عادةً ما ترافقها مخاطر عالية ذات عوائد جيدة بدلاً من توزيعها على جميع المساهمين مما يسبب فقدان المساهمين غير المسيطرين لأرباحهم .	مشكلة الوكالة الثانية

Source: **Panda, B., & Leepsa, N. M. (2017). Agency theory: Review of theory and evidence on problems and perspectives. Indian Journal of Corporate Governance, Vol .10 , No.1**

2-نظرية الأطراف ذات المصلحة Stakeholder Theory

تفترض نظرية أصحاب المصالح أن الوحدة الإقتصادية عبارة عن مجموعة مترابطة من العقود الصريحة والضمنية بين مجموعات واسعة من الأطراف ذات المصلحة ، وتشتمل الأطراف ذات المصلحة أي مجموعة أو أفراد يمكنهم التأثير أو التأثر بتحقيق أهداف الوحدة الإقتصادية(Sobhan,2014:15).

ويتم تصنيف الأطراف ذات المصلحة إلى مجموعتين : الأساسيون من الأطراف ذات المصلحة وهم المالكون ، الموظفون ، الزبائن ، الموردون ، أما المجموعة الثانية فهي الثانويون من الأطراف ذات المصلحة وتشتمل على الوحدات الإقتصادية غير الحكومية ، ، الجمهور ، الحكومة (Waddock et al , 2002 : 133) .

إن نظرية الأطراف ذات المصلحة تفترض ان مصلحة كل مجموعة من هذه المجموعات تستحق الأهتمام ورعاية مصالحها المشروعة في الوحدة الإقتصادية وبالتالي لا يمكن المساس بمصلحة أي من تلك الأطراف على حساب مجموعة أخرى ، لذا يكمن محور تركيز الحوكمة في ضوء هذه النظرية في الإعتراف بجميع المصالح المتباينة للأطراف ذات المصلحة كما شددت النظرية على ضرورة مراقبة الموارد التي تقع تحت سيطرة الإدارة من خلال توزيع السيطرة بين الأطراف ذات المصلحة بالشكل الذي يمنع الإدارة من السيطرة الكاملة على إجمالي الوارد (Donaldson & preston , 1995: 68 - 79).

وينبغي أن تكون الوحدة الإقتصادية مسؤولة عن تأثيراتها على مجموعة واسعة من الأطراف ذات المصلحة وإن الطريقة التي يأمل من خلالها تحقيق هذا الهدف هو تشجيع الوحدات الإقتصادية على الإفصاح الطوعي عن مجموعة من الكشوفات الإضافية الموجهة لإستخدام تلك الأطراف فضلاً عن القوائم المالية التقليدية ، وإن الكشوفات الأضافية ينبغي أن تتضمن كشف القيمة المضافة ، تقرير العمالة ، كشف تبادل الأموال مع الحكومة ، كشف المعاملات والعملات الأجنبية ، كشف الخطط والآفاق المستقبلية ، كشف أهداف الوحدة الإقتصادية (Solomon & Solomon , 2004 : 24).

3-نظرية رعاية العهدة Stewardship Theory

على النقيض من نظرية الوكالة تفترض نظرية رعاية العهدة إن المديرين يتمتعون بالنزاهة والصدق والأمانة بدافع الحصول على المكافأت والتعويضات ولديهم دوافع ذاتية لتحقيق أقصى قدر ممكن من المنافع الجماعية ، ويقول مؤيدوا نظرية رعاية العهدة أن المراقبة يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية كون أنشطة المراقبة تؤثر سلباً على دوافع المديرين عند أداء أنشطة الوحدة الإقتصادية ، في ظل نظرية رعاية العهدة يكمن دور الحوكمة في تسهيل عملية إتخاذ القرار بفاعلية وكفاءة عالية من قبل المديرين (Sobhan , 2014 :14-15).

وقد لاقت هذه النظرية انتقاداً حاداً ولا سيما بعد الفضائح التي شاعت في بداية القرن الواحد والعشرين للعديد من الوحدات الإقتصادية (مثل Enron, Parmalat) بسبب فشل مجالس الإدارة في مراقبة الأنشطة الإدارية للمدراء التنفيذيين بسبب التفاعل الضعيف بين مجالس الإدارة وإدارات الوحدات الإقتصادية ، وكانت هناك العديد من المقترحات لعل منها تشجيع إستبدال الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة بشركاء إستراتيجيين للمديرين التنفيذيين في الوحدة مما يساهم في زيادة كفاءة الحوكمة إذ سوف تكون لهم فرصة كبيرة للوصول إلى عملية إتخاذ القرار وإستلام المعلومات الضرورية وبالتالي سوف يصبح مجلس الإدارة هيئة إشرافية مستنيرة وأكثر إطلاعاً لها القدرة على كشف المخالفات فور وقوعها(Zhang , 2012 :56-57).

4-نظرية الاعتماد على الموارد Resource Dependence Theory

تفترض هذه النظرية أن الوحدات الإقتصادية تعتمد على البيئة والوحدات الإقتصادية الأخرى للحصول على الموارد المطلوبة وتبادلها ، وإن نجاح الوحدات مقيد بوجود شبكة من العلاقات المستقلة بين الوحدات الإقتصادية مما يتطلب منها إدارة هذه الشبكة وبالتالي فإن الحوكمة تمثل الآليات التي تكفل الإدارة الفعّالة لموارد الشبكة للوصول إلى الموارد النادرة وإدارتها ، لذا إقترح مؤيدي هذه النظرية تعيين أعضاء مجلس الإدارة من ذوي الخبرة والمعرفة ليتمكن المجلس من (Sobhan , 2014 :16-17) :

1- تقديم المشورة والنصح للمديرين لوضع إستراتيجيات وسياسات فعّالة للوحدة الإقتصادية .
2- ضمان الوصول إلى الموارد النادرة.
3- ضمان الوصول إلى قنوات المعلومات بين الوحدات الإقتصادية في الظروف غير الطبيعية.
4- زيادة المشروعية.

5-نظرية الهيمنة الادارية Managerial Hegemony Theory

تشير نظرية الهيمنة الادارية إلى أن الإدارة العليا تختار من الزملاء والمقربين اللذين لا تستطيع الحد من تصرفاتهم وهم على إستعداد للمشاركة بدور سلبي في تطبيق نظام الحوكمة ، ويأتي منظور الهيمنة الإدارية متناقضاً مع نظرية الوكالة والتي ركزت على مجلس الإدارة بإعتباره كيان مستقل يؤدي مراقبة فعّالة لمتابعة إجراءات الإدارة ، وبالتالي وفقاً لمنظور الهيمنة الإدارية يقتصر دور مجلس الإدارة فقط على تصديق إجراءات الإدارة التنفيذية (Cohen et al ,2008:185-186) .

ووفقاً لهذه النظرية يعد مجلس الإدارة آلية فاقدة للسيطرة على التصرفات الإنتهازية للإدارة ويعود السبب في ذلك إلى ثلاث عوامل : (Sobhan , 2014 :17-18) .

1- التحيز في ترشيح وإختيار الأعضاء الخارجيين لمجلس الإدارة.

2- القيود المفروضة على قدرة الأعضاء الخارجيين للمجلس للقيام بمهام المراقبة والسيطرة.

3- ضعف التعويضات والمكافأت الممنوحة للاعضاء الخارجيين للمجلس لمراقبة أداء الإدارة .

3-1-6- توزيعات الأرباح وعلاقتها بصراع الوكالة بين المساهمين المسيطرين غير المسيطرين

يقدم Darvishzadeh et al وجهتي نظر تمثل تفسيراً لعلاقة توزيعات الأرباح بصراع الوكالة (Darvishzadeh et al , 2013 :267) :

1- وجهة النظر الأولى ترى أن توزيعات الأرباح جاءت نتيجةً لصراع الوكالة بين الأطراف المطلعين داخل الوحدة الإقتصادية والأطراف غير المطلعين خارجها .

2- في حين ترى وجهة النظر الثانية أن توزيعات الأرباح جاءت نتيجة لتعسف وإنتهازية المساهمين المسيطرين إتجاه المساهمين غير المسيطرين وسعياً للحد منها.

وتتأثر سياسة توزيع الأرباح بنسبة تركز الملكية إذ ذكر كل من عبدالقادر وعيسى عندما تميل نسبة الملكية إلى فئة المساهمين المسيطرين سوف يتاح لهم التمتع بالعديد من المزايا التي تدفعهم إلى إرغام الإدارة على تحقيق إهداف تتعارض مع مصالح المساهمين غير المسيطرين فعندما يتمتع المسيطرون بحقوق سيطرة أكبر يمكنهم من خلالها التأثير لإتباع سياسة متحفظة لتوزيع الأرباح (عبدالقادر وعيسى ، 2016 :146) .

ويمكن إستخدام حقوق السيطرة للتأثير على قرارات الإدارة في تحديد سياسات الوحدة الإقتصادية وتصرّف المساهمين المسيطرين بشكل إنتهازي عن طريق تقليل الثروة المنقولة إلى المساهمين غير المسيطرين عند إتخاذ قرار بشأن سياسة توزيع الأرباح أو إعادة توزيع الإصول مما يقود إلى صراع الوكالة الثاني والسبب يعود إلى عدم تفضيل المساهمين المسيطرين في الحصول على قدر كبير من توزيعات الأرباح في حين يرغب المساهمون غير المسيطرين عموماً إلى الحصول على مقدار كبير من توزيعات الأرباح والذي تفسره نظرية التفضيل الضريبي ، وهذا ما أشارت له دراسة أجريت في أندونيسيا على عينة مكونه من 253 وحدة إقتصادية لإختبار تأثير صراع المصالح بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين على سياسة توزيع الأرباح والتي توصلت إلى أن سيطرة المساهمين

المسيطرين تعد حافزاً لزيادة منافعهم من خلال دفع الإدارة للدخول بممارسات محاسبية متحفظة هدفها التأثير في توزيعات الأرباح ، أما ممارسة إعادة توزيع الإصول فيشير إلى تحكم المساهمين المسيطرين بإصول الوحدة الإقتصادية من أجل تلبية مصالحهم الخاصة علي حساب مصالح المساهمين غير المسيطرين (Ratnadi et al ,2013 : 146 -147) .

وفقاً لنظرية التفضيل الضريبي يكون للضرائب إنعكاس كبير على سياسة توزيع الأرباح وقيمة الوحدة الإقتصادية ، لذا غالباً ما تكون هناك فروق في المعاملة الضريبية بين توزيعات الأرباح والمكاسب الرأسمالية ، وتشير فرضية التفضيل الضريبي إلى إن نسبة توزيعات الأرباح المنخفضة تساهم في تعظيم قيمة الوحدة الإقتصادية من خلال تخفيض تكلفة رأس المال وما سيكون له أثر على قيمة السهم وتستند هذه الحجة إلى إفتراض يقول أن توزيعات الأرباح تخضع للضريبة بمعدلات أعلى من المكاسب الرأسمالية المتأتية من بيع الأسهم فضلاً عن ذلك تفرض الضريبة بشكل فوري على التوزيعات في حين تؤجل على المكاسب الرأسمالية لحين البيع الفعلي للسهم ، وهذه الميزة الضريبية للمكاسب الرأسمالية على التوزيعات تميل للتأثير على تفضيلات المستثمرين بشأن مقدار توزيعات الأرباح (Nnadi,2010:47) .

ويقول Noodezh في إطار نظرية التفضيل الضريبي إن المساهمين المسيطرين لا يتطلعون إلى سياسة توزيعات عالية في حين يرغب المساهمون غير المسيطرين في الحصول عليها مما يدفع الإدارة بحكم سيطرة المساهمين المسيطرين إلى إتباع سياسة توزيعات متحفظة مدعوماً بصعوبات عدم تماثل المعلومات وهذا ما يفسّر أحد أسباب الصراع بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين ، ويذكر Noodezh أن دراسة جرت في ألمانيا على عينة ضمت 736 وحدة اقتصادية تحققت من تأثير صراع المصالح بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين توصلت فيها إلى أن دفع توزيعات ارباح أقل في الوحدات التي يتحكم بها المساهمون المسيطرون يرتبط بشكل وثيق بأحتمال إستحواذ المساهمون المسيطرون على المزايا الخاصة بالسيطرة على حساب المساهمين غير المسيطرين (Noodezh ,2015 :109-110) .

وإستناداً إلى دراسة ضمت عينه مكونه من 8279 وحدة إقتصادية من 37 بلد لفحص إمكانية التفاعل بين سياسة توزيع الأرباح ونوع المساهمين المسيطرين توصلت الدراسة إلى نتائج أظهرت أن الوحدات الإقتصادية أكثر إحتمالاً لدفع توزيع ارباح أقل عندما يكون المساهم الكبير مسيطر أو وحدة تمويلية (Truong & Heaney , 2007 :667) .

وفي دراسة Kanthapanit التي توصلت إلى أن مستويات فائض التدفق النقدي له تأثير إيجابي بحماية حقوق المساهمين غير المسيطرين والسبب يعود إلى إن وجود تدفق نقدي فعّال يولد المزيد من توزيعات الأرباح للمساهمين غير المسيطرين ومنع مصادرة الثروة من قبل المساهمين المسيطرين والذي يحدث عندما يستخدم المساهمون المسيطرون حقوق السيطرة العالية لمصادرة حقوق التدفق النقدي من المساهمين غير المسيطرين إذ تنعكس قوة حماية حقوق المساهمين على زيادة حقوق التدفق النقدي لتوفير المزيد من التوزيعات والتي تعد من العوامل الهامه لتخفيض صراعات الوكالة (Kanthapanit, 2013 :182-183) .

ويمكن توضيح تأثير صراع الوكالة بين المساهمين المسيطرين وغير المسيطرين في سياسة توزيع الأرباح وإنعكاسه على جودة الأرباح من خلال الشكل الآتي :

شكل (5)

تأثير صراع الوكالة بين المساهمين على سياسة توزيع الأرباح وإنعكاسه على جودة الأرباح

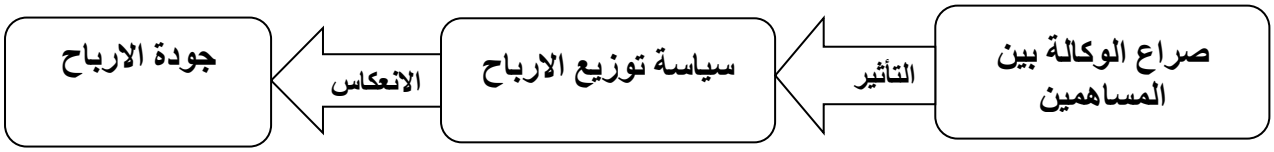

المصدر : إعداد الباحث

ويرى الباحث إن سياسة توزيع الأرباح في الوحدات التابعة سوف يكون لها إتجاه مختلف ، فسيطرة الوحدة الإقتصادية القابضة على مجلس إدارة الوحدة الإقتصادية التابعة بحكم تمتعها بتركز عالي للملكية محقق للسيطرة سوف يدفع الوحدة الإقتصادية القابضة لإتباع سياسة توزيعات منخفضة من أجل الحفاظ بسيولة نقدية لاسيما فائض التدفق النقدي والتي يعطيها المرونة العالية ويزيد من سلطتها للدخول في برامج أو إتباع سياسات يكون لها إنعكاس على جودة الأرباح في القوائم المالية الوحدات التابعة لتجني الوحدة الإقتصادية القابضة منافعها على حساب المساهمين غير المسيطرين.

بعد ما تم تناوله في ما سبق من هذا المبحث من مفاهيم واهداف واهمية الحوكمة والنظريات المفسرة لها ولا سيما نظرية الوكالة بأشكالها الثلاث ولاسيما الصراع بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين ، وتجسيد الصراع بين المساهمين من خلال توزيعات الأرباح والذي يبين إن هناك تأثيراً على جودة الأرباح يدفعنا هذا للتساؤل حول دور بعض آليات الحوكمة في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين في الوحدات الإقتصادية في بيئة الأعمال في ضوء متغيرات وتطورات تشهدها ومنها عمليات تجميع الأعمال ومدى تأثيرها على جودة الأرباح في بيئة الاعمال العراقية وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المبحث الثاني

جودة الأرباح في ضوء دور آليات الحوكمة في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين

3-2-1- جودة الأرباح

اولاً : مفهوم جودة الأرباح

لا شك إن الأرباح لها أهمية جوهرية لدى العديد من الأطراف ذات المصلحة إذ يقولDechow et al إن الأرباح تحتل مكانه مركزية في المحاسبة إذ تقدم – أي الأرباح– مقياساً موجزاً عن أداء الوحدة الإقتصادية ، وعلى الرغم من النماذج النظرية التي تنظر لدور التدفقات النقدية في تحديد قيمة الوحدة الإقتصادية إلا إن الأرباح تستخدم على نطاق واسع في تقييم الأسهم وقياس الأداء في مجالات تقييم الإدارة وتعاقدات الدين (Dechow et al , 1998 :133) .

وشهدت أدبيات جودة الأرباح تطوراً ونمواً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين والسبب يعود الى العديد من الدوافع الرئيسة التي شجعت هذا الإتجاه من البحوث ولعل أهمها(Defond , 2010:402-403) :

1- الإدعاءات القاسية التي وجهتها هيئة الاوراق المالية SEC في تسعينات القرن العشرين حول إنتشار ممارسات إدارة الأرباح على نطاق واسع في الوحدات الإقتصادية والتي رافقها توجيه إتهامات إلى المدققين الخارجيين بالمشاركة في خداع الجمهور ، هذه الإنتقادات شجعت الباحثين لدراسة دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح الأمر الذي حفز نمو أدب جودة الأرباح وجعله في تسارع أكبر أعقاب عمليات الإحتيال المحاسبي المرتفعة في أوائل عام 2000 والتي بلغت ذروتها بتشريع قانون SOX عام 2002 .
2- عامل أخر شجع على تناول مفهوم جودة الأرباح وهو ظهور نموذج Jones 1991 لقياس المستحقات غير الطبيعية والذي سهل قياس جودة الأرباح.
3- صياغة مجموعة من المعايير الدولية للابلاغ المالي المقبولة عموماً فهدف المجلس الدولي للمعايير المحاسبية IASB هو صياغة معايير محاسبية عالية الجودة فضلاً عن تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS على نطاق واسع والذي زاد من الإهتمام بجودة الأرباح من خلال المقارنة العابرة للبلدان المطبقة لها.
4- إدخال قواعد البيانات الإلكترونية ساهم في سهولة جمع البيانات لدراسة عينات كبيرة كانت تكاليف جمعها مرتفعة سابقاً.

وفي ظل هذا التطور ساد جدل واسع بين الباحثين حول مفهوم جودة الأرباح إنعكس على ما اورده هؤلاء الباحثون من تعريفات في السنوات الأخيرة ومنها :

عرف Penman & Zhang جودة الأرباح بأنها قدرة الأرباح التي يتم الإبلاغ عنها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للوحدة الإقتصادية (Penman & Zhang , 2002 :237) .

أما Bellovry et al فيشير إلى جودة الأرباح بأنها قدرة الأرباح التي يتم الإبلاغ عنها على عكس وتصوير الأرباح الحقيقية للوحدة الإقتصادية وتوقع الأرباح المستقبلية ولكي تتسم الأرباح بجودة عالية ينبغي أن تتصف بالثبات والإستدامة وإفتقارها للتباين (Bellovary et al , 2005 :32) .

وقد بين Hermanns إن جودة الأرباح تعبر عن إستمرارية تدفق الأرباح الحالية في المدد المستقبلية وقدرتها على تصوير الأداء الحالي في المستقبل ، وتمثل الإستمرارية مدى قدرة الوحدة الإقتصادية في المحافظة على أرباحها في المدى الطويل او قدرة الأرباح الحالية في إعطاء مؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية (Hermanns ,2006 : 4) .

فيما عرف Mikhal et al جودة الأرباح بأنها مدى إرتباط الأرباح التأريخية للوحدة الإقتصادية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية (Mikhail et al , 2003 :122) .

ولقد تناول أحد الباحثين تعريف جودة الأرباح إنطلاقاً من علاقتها بقيمة الوحدة الإقتصادية فجودة الأرباح العالية تشير إلى الأرباح التي تكون أقرب إلى قيمة الوحدة الإقتصادية في الأمد البعيد (Kirschenheiter & Melumad , 2007 : 2) .

ويقول Demerjian نحن نعتقد أن الأرباح ذات الجودة العالية هي تلك التي تعكس بدقة الأداء التشغيلي الحالي للوحدات الإقتصادية (Demerjian , 2013:465) .

فيما وصف Defond جودة الأرباح بوظيفة كل من قدرة النظام المحاسبي على قياس الأداء التشغيلي للوحدة الإقتصادية والكيفية التي يتم فيها تطبيق النظام المحاسبي (Defond , 2010 :404) .

وقد بين Chen et al أن جودة الأرباح تشير إلى المدى الذي تصور فيه الأرباح التي يتم الإفصاح عنها أساسيات الأداء التشغيلي للوحدة الإقتصادية (Chen et al , 2006 :1042) .

ويوضح Dechow & Schrand إن رقم الربح الذي يتسم بجودة عالية هو الذي يعكس بدقة الأداء التشغيلي الحالي للوحدة الإقتصادية ويعد مؤشراً جيداً للأداء التشغيلي المستقبلي ومقياس ملخص مفيد لتقييم قيمة الوحدة الإقتصادية (Dechow & Schrand , 2004 :5) .

ويضيف Dechow & Schrand في دراسة أخرى إن جودة الأرباح العالية ينبغي أن تنطوي على محتوى معلوماتي حول ميزات الأداء المالي للوحدة الإقتصادية والتي تكون ملائمة لإتخاذ قرارات محددة ، وقد أوضح الباحثان الميزات التي ينبغي على الأرباح أن تتضمنها لتتسم بجودة عالية (Dechow & Schrand , 2010 :344):

1- إن جودة الأرباح مشروطة بتقديم معلومات ملائمة لإتخاذ القرار وبالتالي تفتقر الأرباح إلى الفائدة مالم تكن متعلقة بنموذج إتخاذ قرار.

2- إن جودة رقم الأرباح التي يتم الإبلاغ عنها ترتكز على المحتوى المعلوماتي الغني عن الأداء المالي للعديد من الجوانب غير المنظورة.

3- يتم تحديد جودة الأرباح بشكل مشترك من خلال كل من ملائمة مقياس الأداء المالي لنموذج القرار ومن خلال قدرة النظام المحاسبي على قياس الأداء المالي للوحدة الإقتصادية.

ويرى الباحث تنوع الإتجاهات التي ذهب فيها الباحثون في تعريف جودة الأرباح ، إذ تعني جودة الأرباح قدرة النظام المحاسبي على قياس الاداء التشغيلي للوحدة الاقتصادية للتعبير كمؤشر عن مدى استمرارية واستدامة الأرباح المستقبلية والإبلاغ عنها لتسهيل عمليات إتخاذ القرار .

ثانياً : أهمية جودة الأرباح

تنبع أهمية جودة الأرباح من أهمية الأرباح نفسها والقرارات التي يتخذها مجموعة واسعة من المستخدمين بالإعتماد على الأرباح بعدها مقياساً موجزاً عن الأداء التشغيلي للوحدات الإقتصادية ، إذ تستخدم الأرباح في وضع خطط تعويضات التنفيذيين وفي عقود الدين وفي نشرات وإعلانات الوحدات الإقتصادية التي تسعى إلى إكتتاب عام ومن قبل المستثمرين والدائنيين (Dechow ,1994 :4) .

يشير المجلس الدولي للمعايير المحاسبية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB في المشروع المشترك للإطار المفاهيمي إلى أهمية جودة الأرباح في الهدف الثالث من الفصل الاول (هدف التقرير المالي ذي الغرض العام) عندما بيَّن المجلسان إن القرارات التي يتخذها المستثمرون تعتمد على المعلومات التي تساعدهم على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة للوحدة الإقتصادية وأوضح ذلك بشكل أكثر تفصيل في الهدف الثامن عشر من الفصل ذاته عندما تناول أهمية معلومات الأداء المالي للوحدة الإقتصادية المعدة للقوائم المالية كونها مفيدة للمستخدمين لتقدير القدرة السابقة والمستقبلية للوحدة على توليد تدفقات نقدية داخلة ، وتوضح معلومات مقياس الأداء المالي مدى قدرة الوحدة على زيادة مواردها الإقتصادية المتاحة وبالتالي زيادة قدرتها على توليد تدفقات نقدية داخلة من عملياتها التشغيلية وليس فقط الموارد الإضافية التي تحصل عليها من المستثمرين والدائنين (IFRS , 2017 :15-18).

كما تعد جودة الأرباح ذات أهمية كبيرة للإطراف المشاركة في عملية إعداد القوائم المالية بما في ذلك واضعي المعايير والمعدين والمدققين والمنظمين والمحللين الماليين والمهتمين بمجالات الصحافة المالية فضلاً عن كونها موضع إهتمام الباحثين في مجال المحاسبة (Francis et al , 2008 :11) .

ويقول التميمي ووجر إن أهمية جودة الأرباح تأتي من إهتمام المستثمرين الحاليين والمحتملين بها كونهم يعدون رقم الأرباح كمؤشر على التوزيعات التي يتطلعون إليها ومدى إستمراريتها إذ يستفيد المستثمرون من جودة الأرباح كمؤشر جيد لأرباح الوحدة الأقتصادية في المستقبل لإتخاذ قرارات الإستثمار ، أما الدائنون فإهتمامهم بجودة الأرباح ينصب على تقييم الجدارة والسيولة المالية التي تتمتع بها الوحدة الإقتصادية وقدرتها على الوفاء بتعهداتها من خلال الأرباح التي يتم الإبلاغ عنها إذ عادةً ما ينظر إلى الجدارة والسيولة كمؤشر لإتخاذ قرارات منح القروض للوحدة الاقتصادية ، فيما يركز واضعوا المعايير على جودة الأرباح بأعتباره مؤشراً غير مباشر على متانة المعايير المحاسبية وجودتها ، وينصب إهتمام الإدارة على جودة الأرباح في مجالين : الأول يسعى إلى إرضاء حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الأخرين ، فيما يتعلق المجال الثاني بإرتباط مكافأت الإدارة إلى حد كبير وإستمرار توظيف العاملين فيها على الأرقام المحاسبية كمؤشر للأداء التشغيلي للوحدة الإقتصادية (التميمي ووجر،2013 : 93-94) .

وفي ذات السياق وضح كل من Dechow & Schrand إن أهمية جودة الأرباح تكمن في إن هذا المفهوم يتأثر بعدة عوامل لعل منها الهدف من إستخدام القوائم المالية طبقاً لإختلاف مستخدميها ، حيث يرى الباحثون في المجالات المحاسبية والمالية إن تضمين الأرباح التي يتم الإبلاغ عنها بنوداً غير عادية او إفتقارها إلى الشفافية يقود إلى ضعف في مقدار ما تحتويه تلك الأرباح من جودة حتى لو توافق ذلك مع المبادىء المحاسبية المقبولة عموماً بسبب ما تتضمنه تلك المعايير من مرونه ، وتعد هذه النقطة موضع خلاف مع أطراف أخرى إذ يرى واضعوا المعايير والمنظمون والمدققون بأن الأرباح تكون ذات جودة عالية إذا تم الإبلاغ عنها بما يتفق مع المبادىء المحاسبية المقبولة عموماً ، في حين ينظر الدائنون إلى الأرباح على أنها ذات جودة عالية عندما تتمتع بقدرة عالية على التحول إلى تدفقات نقدية ولها القدرة على أن تعكس الأداء الحقيقي للوحدة الإقتصادية (Dechow & Schrand , 2004 :2) .

كما تكمن أهمية جودة الأرباح من خلال تأثيرها المباشر على أسواق الأوراق المالية حيث أوضحت دراسة Bhattacharya et al ثلاث مسارات يمكن لجودة الأرباح أن تؤثر من خلالها على أسواق الأوراق المالية (Bhattacharya et al , 2003 :644) :

1- تساعد جودة الأرباح المستثمرين على التمييز بين الإستثمارات الجيدة والاستثمارات السيئة التي تخفض من مخاطر التقدير وبالتالي تقليل تكلفة رأس المال وحقوق الملكية .

2- تساعد جودة الأرباح المستثمرين على التمييز بين المديرين الجيدين والمديرين السيئيين والذي يخفض من تكاليف الوكالة وبالتالي تخفيض تكلفة حقوق الملكية.

3- عدم شفافية الأرباح بسبب أتساع الفجوة بين الأرباح المحاسبية والأرباح الإقتصادية يزيد من عدم تماثل المعلومات مما يزيد من تكلفة المعاملات والذي يجعل المستثمرون يطالبون بعوائد أعلى من تكلفة حقوق الملكية للتعويض عن الزيادة في تكلفة المعاملات .

ويضيف Marinovic إن جودة الأرباح تعد مقياساً لتقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية ومنها الحوكمة موضحاً في دراسته التي تناول فيها العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة الأرباح إن الوحدات الإقتصادية التي تتمتع بنظام رصين للرقابة الداخلية يضطر المديرون فيها إلى الإبلاغ وبشكل صادق عن الأرباح كما ويضيف Marinovic إن الحالات التي يكون فيها نظام الرقابة الداخلية ضعيفاً يسمح للمطلعين بالتلاعب بالأرباح التي يتم الإبلاغ عنها سعياً منهم للتاثير على أسعار الأسهم وزيادتها في السوق المالية (Marinovic, 2013 : 146) .

ولقد أشار Hung إلى أهمية جودة الأرباح في تقييم مستوى الحماية التي يتمتع بها المساهمون بين البلدان وذلك في دراسته التي ضمت 17743 مشاهدة شملت وحدات إقتصادية من 21 بلداً للمدة 1991-1997 لإختبار تأثير محاسبة الإستحقاق على ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية[1] (مقاييس الأداء وهي الأرباح والعائد على حقوق الملكية) في البلدان التي تتباين فيها مستويات الحماية للمساهمين ، مبيناً إن بيئة الأعمال ذات الحماية الضعيفة للمساهمين تكون فيها فرصة أكبر لإدارة الأرباح والذي

[1] للتفصيل أكثر إنظر السفان ، ميثم بدر بعيوي (2016)، " تأثير ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

يؤثر سلباً في ملاءمة قيمة مقاييس الأداء ومنها مقياس الأرباح (جودة الأرباح) ، ولقد خلص Hung إلى ثلاث نتائج أساسية (Hung , 2000 :402-403) :

1- الأستخدام الأعلى لمحاسبة الإستحقاق يؤثر سلباً على ملاءمة قيمة المقاييس المحاسبية (الأرباح والعائد على حقوق الملكية).

2-البلدان التي تتصف بالحماية القوية للمساهمين يضعف فيها التأثير السلبي لمحاسبة الإستحقاق على ملاءمة قيمة الأرباح[1] (جودة الأرباح) .

3-اما البلدان التي تفتقر لحماية القوية للمساهمين يزيد فيها التأثير السلبي لمحاسبة الإستحقاق على ملاءمة قيمة الأرباح (جودة الأرباح) .

وفي دراسة أخرى تناولت تأثير المساهمين المسيطرين على عدم تماثل المعلومات وعلى جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية المدرجة في سوق المال التايلندي للمدة 2012 – 2014 والتي توصلت إلى أن المساهمين المسيطرين يؤثرون إيجابياً على عدم تماثل المعلومات بسبب إطلاعهم الأكبر وسيطرتهم على قرارات الوحدة الإقتصادية مقارنة بالمساهمين غير المسيطرين ، كما توصلت الدراسة إلى إن المساهمين المسيطرين لهم تأثير إيجابي في زيادة المستحقات الإختيارية وفقاً لنموذج Jones ونموذج Francis من خلال عدم تماثل المعلومات كما توصلت الدراسة إلى إن المسيطرين لهم تأثير سلبي في مؤشر النقد التشغيلي من خلال عدم تماثل المعلومات ، وخلصت الدراسة إلى أن المساهمين المسيطرين يلعبون دوراً سلبياً في التأثير في جودة الأرباح (زيادة المستحقات الإختيارية وتدني مؤشر النقد التشغيلي) من خلال زيادة عدم تماثل المعلومات (Sokhiaw , 2016 : 78-84) .

ثالثاً : العوامل المؤثرة في جودة الأرباح

ساقت العديد من الأدبيات عوامل عدة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في جودة الأرباح والتي تم تحديدها بالأتي (نور والعواوودة ، 2017 : 167 – 168) :

1- المعايير المحاسبية :تساهم المعايير المحاسبية وصرامة تطبيقها نسبياً في منع إستغلال الثغرات في المبادىء المحاسبية المقبولة عموماً للدخول في ممارسات إدارة الأرباح مما ينعكس بشكل إيجابي في جودة الأرباح .

2- إختلاف المعايير المحاسبية : إن إعداد القوائم المالية إستناداً لمعايير مختلفة محلية ودولية يمكن عده عاملاً مؤثراً في تخفيض جودة الأرباح فالوحدات الإقتصادية التي تعتمد في إعداد قوائمها المالية على المعايير الدولية للإبلاغ المالي تتمتع أرباحها بالجودة العالية كونها أقل ممارسةً لإدارة الأرباح.

[1] ملاءمة قيمة الأرباح تعني قدرة الأرباح المحاسبية في السنة الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للسنة التالية وقدرة الأرباح المحاسبية على تفسير التغيرات في القيم السوقية لحقوق الملكية (السفان ، 2016 :43)

3- تركيبة حملة الاسهم وأعضاء مجلس الإدارة : يمكن ان تؤثر تركيبة حملة الاسهم في جودة الأرباح فكلما زاد عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة إنعكس بالإيجاب على جودة الأرباح.

4- سيطرة حملة الأسهم : في البلدان ذات التوجه الإشتراكي كالصين مثلاً تكون للدولة سيطرة على الوحدات الإقتصادية بحيث تنخفض سيطرة باقي حملة الأسهم لأقل من النصف الأمر الذي يقود إلى تخفيض جودة الأرباح.

5- لجنة التدقيق : يمكن أن تلعب لجنة التدقيق دوراً إيجابياً في تحسين جودة الأرباح من خلال تمتع أعضائها بالإستقلال التام والخبرة والمهارة الكافية ، مع ضرورة تجنب تضمين لجنة التدقيق أعضاءاً من مجلس الإدارة والذي يمكن أن يقود إلى إنخفاض جودة الأرباح .

ولقد اوردت بحوث أخرى دوافع لإدارة الأرباح والتي تعد عوامل لها إنعكاسات مؤثرة سلباً على جودة الأرباح لخصها الباحث بالآتي :

6- مكافأت وحوافز الإدارة : إن إدارة الوحدة الإقتصادية تميل إلى إدارة الأرباح في ظل حوافز الملكية ، كما إن الوحدات الإقتصادية التي حققت أو تجاوزت تنبؤات المحللين كانت أكثر ميلاً لبيع أسهمها مقارنة بتلك الوحدات التي لم تحقق تنبؤات المحللين ، وإن المديرين الذين يحصلون على حوافز متكرره عبر الزمن يكون لديهم ميلاً لتمهيد الأرباح بما يحقق نمو وإستقرار أسعار الأسهم الأمر الذي يؤكد على أن حوافز الملكية تعد دافعاً قوياً لإدارة الأرباح (Cheng & Warfield ,2005 :470-471) .

7- عقود الدين : إنتهاك شروط عقود الدين يعني وجود تقلبات في المقاييس المحاسبية الرئيسة مثل الأرباح والسيولة فضلاً عن إرتفاع مستويات خطر الإفلاس كما ويقدم المحتوى السلبي للأداء التشغيلي للوحدات الإقتصادية آثار غير مواتيه على سلوك الأسهم وسمعة الإدارة ، ولتجنب مثل هذا التبعات والأثار غير المرغوب فيها والإلتزام بعهود الدين يسعى المديرون لإدارة الأرقام المحاسبية مما يعد دافعاً للدخول في ممارسات إدارة الأرباح لتقليل إحتمالات إنتهاك شروط الدين ولتحقيق هذه الغاية يميل المديرون إلى زيادة المستحقات المحاسبية الإختيارية (التقديرية) مما ينعكس سلباً على جودة الأرباح (Iatridis & Kadorinis , 2009 : 165).

8- التدخلات التنظيمية والتكاليف السياسية : تخلق الأرباح العالية للوحدات الإقتصادية حافزاً للمديرين للإنخراط في ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد النمو في الأرباح لتجنب التدخلات التنظيمية والسياسية الضارة والتي تنشأ نتيجةً لردود الفعل السلبية على الأرباح التي يتم الإبلاغ عنها وهذه الردود تتمثل بنزاعات العمل والمطالبة بزيادة معدلات الإجور وزيادة الضرائب والرسوم المفروضة والإستجابة لمتطلبات الجهات المنظمة للصناعة(Wilson & Shailer,2007:256)

.

3-2-2- إدارة الأرباح كمدخل لقياس جودة الأرباح

يقول Healy and Wahlen إن إدارة الأرباح تحدث عندما يستخدم المديرون التسويات في الإبلاغ المالي وهيكلة المعاملات لتغيير الإبلاغ المالي إما لتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء التشغيلي للوحدة الإقتصادية أو بهدف التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية التي يتم الإبلاغ عنها (Healy and Wahlen , 1999 :368) .

ويصنف Lo إدارة الأرباح إلى فئتين هما الفئة الأولى : إدارة الأرباح الحقيقية (أي التأثير على التدفقات النقدية) ، أما الفئة الثانية فهي إدارة المستحقات من خلال التغيرات في التقديرات والسياسات المحاسبية ، موضحاً إن إدارة الأرباح الحقيقة أكبر كلفةً من إدارة المستحقات (Lo , 2008 :353) .

1- إدارة الأرباح الحقيقية

أشارت دراسة إستقصائية شملت 400 مدير تنفيذي في الولايات المتحدة الأمريكية إن المديرين التنفيذيين هم على إستعداد لمعالجة أنشطة الأعمال الحقيقية لإدارة الأرباح التي يتم الإبلاغ عنها بهدف الوصول إلى الأرباح المستهدفة ، وإن التلاعب بالأنشطة الحقيقية من خلال الإنحراف عن الأنشطة الإستثمارية والتمويلية سوف يغير من مستويات النفقات التقديرية كنفقات البحث والتطوير والإعلان والبيع والمصاريف الإدارية والعامة لتحقيق زيادة في مستويات الأرباح وإن هذا التقليل من حجم المصروفات له تأثير على تقليل التدفقات النقدية الخارجه مما ينعكس إيجاباً على التدفقات النقدية غير الطبيعية خلال المدة الحالية ولكن يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية (Tan , 2013 :23) .

وتعرف إدارة الأرباح الحقيقية بأنها الخروج عن ممارسات الأعمال العادية الذي يرمي إلى تلبية أهداف الإبلاغ المالي عن طريق التلاعب بالنشاط الفعلي والذي يمكن أن يتم من خلال خصم الأسعار وخفض النفقات الاختيارية (Surifah , 2015 :928) .

ويتم تطبيق إدارة الأرباح الحقيقية من خلال عدة وسائل هي التلاعب بالمبيعات والمصاريف الإختيارية وبيع الإصول والإفراط في الإنتاج وفي ما يلي توضيح لهذه الوسائل :

أ-**التلاعب بالمبيعات:** يمكن للإدارة التلاعب بالمبيعات لإحداث زيادة مؤقته في المبيعات خلال المده الحالية من خلال تقديم خصومات وتخفيضات في الأسعار او منح شروط إئتمان أكثر تساهلاً ، كما يمكن للإدارة أن تولد مبيعات إضافية من خلال تسريع مبيعات السنة القادمة للعام الحالي ، هذه الزيادة في حجم المبيعات نتيجة الخصومات الممنوحة بشكل مؤقت من المرجح إختفائها عندما تعيد الوحدة الإقتصادية العمل بالأسعار السابقة ، وإن التدفقات نقدية لكل عملية بيع وصافي الخصومات من المبيعات الإضافية هي أقل من مستوى الإنخفاض في هامش الربح الإجمالي وبالتالي الربح الإجمالي في المدة التي يحصل فيها التخفيض يكون أعلى إذا ما حققت المبيعات الإضافية هوامش ربح موجبة ، إلا إن هوامش الربح المنخفضة بسبب تخفيض الإسعار تقود لأن تكون تكاليف الإنتاج المرتبطة بالمبيعات المخفضة مرتفعة بشكل غير طبيعي (Roychowdhury, 2006 : 340) .

ويمكن قياس إدارة الأرباح الحقيقية المتأتية من التلاعب بالمبيعات من خلال قياس التدفقات النقدية غير الطبيعية من العمليات التشغيلية عن طريق تسريع وقت صفقات البيع او توليد مبيعات لا ترتبط بالمدة الحالية ، وإن القياس يكون وفقاً للخطوات الآتية (Al-Shattarat ,2017 : 126-127) :

الخطوة الأولى: قياس التدفقات النقدية الطبيعية من العمليات التشغيلية كدالة خطية لإيراد المبيعات والتغيير في إيراد المبيعات في الفترة الحالية لجميع الوحدات الاقتصادية ولكل سنة من خلال تقدير المعلمات بواسطة نموذج الإنحدار الخطي (المقطع العرضي) الآتي :

$$CFO_{i,t}/TA_{i,t-1} = a_0 + ß_1 * (1/TA_{i,t-1}) + ß_2 * (SR_{i,t}/TA_{i,t-1}) + ß_3 * (\Delta SR_{i,t}/TA_{i,t-1}) + e_{i,t} \ldots\ldots(1)$$

حيث إن

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للوحدة الإقتصادية i للمدة الزمنية t

$TA_{i,t-1}$: إجمالي الإصول للوحدة الإقتصادية i للمدة الزمنية $t-1$

$SR_{i,t}$: إيراد المبيعات للوحدة الإقتصادية i للمدة الزمنية t

$\Delta SR_{i,t}$: التغيير بالمبيعات للوحدة الإقتصادية i للمدة الزمنية t (مبيعات المدة الحالية مطروح منها مبيعات المدة السابقة)

a_0 : الحد الثابت

$ß$: المعلمة المقدرة

e : الخطأ العشوائي

i : الوحدة الاقتصادية

t : المدة الزمنية

الخطوة الثانية : المعلمات المقدرة (β_3 ،β_2 – β_1 – $\hat{a}_0$) من الخطوة السابقة في النموذج رقم (1) يتم إستخدامها للتنبؤ بالتدفقات النقدية الطبيعية من العمليات التشغيلية ($Normal - CFO_{i,t}$) لكل وحدة إقتصادية ولكل سنة ولكل صناعة وفقاً للنموذج الآتي :

$$Normal\text{-}CFO_{i,,t} = \hat{a}_0 + \beta_1 * (1/TA_{i,t-1}) + \beta_2 * (SR_{i,t}/TA_{i,t-1}) + \beta_3 * (\Delta SR_{i,t}/TA_{i,t-1}) \ldots..(2)$$

الخطوة الثالثة: لكل وحدة إقتصادية يتم قياس المستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ($Ab\text{-}Normal - CFO_{i,t}$) والتي يتم حسابها من خلال إجمالي التدفقات النقدية الفعلية من العمليات التشغيلية ناقصاً المستوى الطبيعي للتدفقات النقدية الطبيعية من العمليات التشغيلية ($CFO_{i,t} - Normal$) المقدرة في النموذج (2) لكل وحدة إقتصادية ولكل سنة ولكل صناعة وفقاً للنموذج الآتي :

$$Ab\text{-}Normal\text{-}CFO_{i,t} = (CFO_{i,t}/TA_{i,t-1}) - Normal\text{-}CFO_{i,t} \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

ب- المصروفات الإختيارية : يمكن ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصاريف الإختيارية إذ تؤثر عمليات الزيادة والتخفيض لمصروفات البحث والتطوير والصيانة والإعلان والترويج والدعاية والمصروفات الإدارية ومصروفات البيع والمصروفات العامة للوصول إلى مستويات الأرباح المستهدفة خاصةً إذا كانت هذه المصروفات لا تساهم في تحقيق الدخل في المدة الحالية (محمد ،2017: 395).

ويتم قياس ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية الناتجة عن التلاعب بالمصروفات الإختيارية من خلال الخطوات الآتية (Al-Shattarat ,2017 : 128-129) :

الخطوة الأولى: يتم تقدير المعلمات اللازمة لتقدير المستوى الطبيعي لمصروفات الإختيارية والذي يمكن تمثيله كدالة خطية للمبيعات لجميع الوحدات الإقتصادية ولكل سنة وفقاً لنموذج الإنحدار الخطي (المقطع العرضي) الآتي :

$$DISEX_{i,t} / TA_{i,t-1} = a_0 + ß_1 * (1/ TA_{i,t-1}) + ß_2 * (SR_{i,t-1} / TA_{i,t-1}) + e_{i,t} \quad \text{.....(4)}$$

حيث إن

$DISEX_{i,t}$: المصروفات الإختيارية والتي تتضمن مصروفات البحث والتطوير والإعلان والدعاية ومصروفات البيع والمصروفات الإدارية والعامة في المدة t للوحدة الإقتصادية i .

الخطوة الثانية: قياس المستوى الطبيعي للمصروفات الإختيارية ($Normal\text{-}DISEX_{i,t}$) بإستخدام المعلمات المقدرة ($\beta_2 - \beta_1 - \hat{a}_0$) في النموذج (4) ولكل وحدة إقتصادية ولكل سنة وفقاً للنموذج (5) :

$$Normal\text{-}DISEX_{i,t} = a_0 + ß_1 * (1/ TA_{i,t-1}) + ß_2 * (SR_{i,t-1} / TA_{i,t-1}) \quad \text{.....(5)}$$

الخطوة الثالثة :قياس المصروفات الإختيارية غير الطبيعية ($Ab\text{-}Normal\text{-}DISEX_{i,t}$) من خلال الفرق بين المصروفات الإختيارية الفعلية والمستوى الطبيعي للمصروفات الإختيارية وفقاُ للنموذج 6 الآتي :

$$Ab\text{-}Normal\text{-}DISEX_{i,t} = (DISEX_{i,t} / TA_{i,t-1}) - Normal\text{-}DISEX_{i,t} \quad \text{.....(6)}$$

ت- الإفراط في الإنتاج : تعتبر الزيادة في الإنتاج أحد أدوات إدارة الأرباح الحقيقية ، إذ يساهم الإفراط في الإنتاج على توزيع التكاليف الثابتة على أكبر عدد من الوحدات المنتجة وبالتالي إنخفاض نصيب الوحدة الواحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض تكلفة البضاعة المباعة ، إلا إن الوحدات الإقتصادية تتكبد تكاليف خزن إضافية مما يؤدي إلى تخفيض التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية مقارنةً بمستويات المبيعات العادية (Tan , 2013 :23) .

إن قياس المستوى الإنتاج غير الطبيعي يتم إستخدام نموذج تكاليف الإنتاج لقياس إدارة الأرباح الحقيقية الناتجة عن الإفراط في الإنتاج من خلال ثلاث متغيرات هي إيراد المبيعات والتغيير في إيراد المبيعات في المدة الحالية والتغيير في إيراد المبيعات في المدة السابقة للتعبير عن المستوى الطبيعي لتكاليف الإنتاج كدالة خطية للمبيعات الحالية وفقاً للخطوات الآتية (Al-Shattarat ,2017 : 130-131):

الخطوة الاولى : تقدير المعلمات لمتغيرات الدالة لجميع الوحدات الاقتصادية ولكل سنة ولكل صناعة وفقاً لنموذج الإنحدار الخطي (المقطع العرضي) (7) الآتي :

$$PROD_{i,t} / TA_{i,t-1} = a_0 + ß_1 * (1/ TA_{i,t-1}) + ß_2 * (SR_{i,t} / TA_{i,t-1}) + ß_3 * (\Delta SR_{i,t} / TA_{i,t-1}) + ß_4 * (\Delta SR_{i,t-1} / TA_{i,t-1}) + e_{i,t} \quad \text{.....(7)}$$

حيث إن :

$PROD_{i,t}$: تكاليف الإنتاج والتي تمثل مجموع كلفة البضاعة المباعة في المدة t للوحدة الإقتصادية i والتغيير في المخزون من المدة السابقة $t-1$ إلى المدة الحالية t

$\Delta SR_{i,t-1}$: التغيير بإيراد المبيعات المدة السابقة $t-1$.

الخطوة الثانية : يتم إستخدام المعلمات المقدرة في النموذج (7) $(\beta_4 - \beta_3 - \beta_2 - \beta_1 - \hat{a}_0)$ لقياس المستوى الطبيعي لتكاليف الإنتاج لكل سنة ولكل وحدة إقتصادية بإستخدام النموذج الآتي :

$$Normal - PROD_{i,t} = a_0 + \beta_1 * (1/ TA_{i,t-1}) + \beta_2 * (SR_{i,t} / TA_{i,t-1}) + \beta_3 * (\Delta SR_{i,t} / TA_{i,t-1}) + \beta_4 * (\Delta SR_{i,t-1} / TA_{i,t-1}) \quad .....(8)$$

الخطوة الثالثة : لقياس المستوى غير الطبيعي لتكاليف الإنتاج يتم من خلال طرح المستوى الطبيعي لتكاليف الإنتاج $(Normal - PROD_{i,t})$ من تكاليف الإنتاج الفعلية الإجمالية $(PROD_{i,t} / TA_{i,t-1})$ وفقاً للنموذج الآتي :

$$Ab - Normal - PROD_{i,t} = (PROD_{i,t} / TA_{i,t-1}) - Normal - PROD_{i,t} \quad .....(9)$$

ث- بيع الإصول : تقوم الإدارة بإتخاذ قرار بيع أحد الإصول أو الإستثمارات المالية في حالة إرتفاع قيمتها السوقية لتحقيق أرباح إضافية يتم إدراجها في قائمة الدخل للمدة المالية التي تتم فيها صفقة البيع (نتيجة الفرق بين صافي القيمة الدفترية وسعر السوق الحالي) وبالتالي يمكن أن يستخدم توقيت بيع الأصل كأحد أدوات ممارسة إدارة الأرباح ، ولا سيما في الأوقات التي تشهد فيها الأرباح إنخفاضاً ملحوظاً مع رغبة الإدارة في زيادة الأرباح مستغله الزيادة في القيمة السوقية لأصل غير المتداول ، فيمكن إستخدام الدخل من بيع الأصل لإدارة الأرباح فقد أوضح Gunny إن المديرين اليابانيين يستخدمون المكاسب الناتجة عن بيع أصل غير متداول والأوراق المالية عندما يرتفع او ينخفض الدخل التشغيلي والذي يكون أعلى أو أقل من توقعات الإدارة ، ويشير Gunny إلى نموذج لحساب المستوى غير الطبيعي للدخل من بيع الإصول كمقياس لإدارة الأرباح الحقيقية وكما مبين في النموذج الآتـــــي : (Gunny , 2005 :6-12)

$$GainA_{it} = \alpha_0 + \beta_1 ASales_{it} + \beta_2 ISales_{it} + \beta_3 \log (S)_{it} + \beta_4 Growth_{it} + e \quad (10)$$

حيث إن :

$Gain\ A_{it}$: المكاسب من بيع الاصول غير المتداولة للوحدة الإقتصادية i للمدة t

$ASales_{it}$: اللوغارتم الطبيعي للقيمة السوقية للأصول غير المتداولة في بداية السنة للوحدة الإقتصادية i للمدة t

$ISales_{it}$: اللوغارتم الطبيعي للقيمة السوقية لمبيعات الاستثمار الطويل الاجل في بداية السنة للوحدة الإقتصادية i للمدة t

S : المبيعات

$Growth_{it}$ = النسبة المئوية للتغير في مبيعات المدة الحالية للوحدة الإقتصادية i للمدة t

2-إدارة الأرباح الحقيقية الكلية *REM* :

من أجل إلتقاط الآثار الإجمالية لإدارة الأرباح الحقيقية ***REM*** يتم ذلك من خلال تلخيص مقاييس لإدارة الأرباح الحقيقية في مقياس واحد وهي نموذج المستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ونموذج المستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية للمصروفات الإختيارية ونموذج المستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية لتكاليف الانتاج مع ضرورة ضرب المستوى غير الطبيعي لكل من المصروفات لإختيارية وتكاليف الإنتاج في سالب واحد (Al-Shattarat ,2017 : 131) .

3-إدارة المستحقات :

واحدة من السمات الأساسية للإبلاغ المالي للوحدات الإقتصادية هو إستخدامه المحاسبة على اساس الإستحقاق بدلاً من المحاسبة على أساس نقدي ، وعلى عكس الأساس النقدي تمييز المحاسبة على أساس الإستحقاق بين التكاليف والمنافع المرتبطة بالأداء الإقتصادي وبين المدفوعات والمقبوضات النقدية ذات الصلة بها ، ونشأت الحاجة إلى أساس الإستحقاق بسبب حاجة الأطراف ذات المصلحة إلى معلومات دورية عن أداء الوحدة الإقتصادية في الوقت الذي تكون فيه معاملات الوحدة الإقتصادية لا تزال مستمرة (Healy & Palepu , 2013 :6) .

ووفقاً لإساس الإستحقاق تغلق الوحدة الإقتصادية سجلاتها في نهاية فترة الإبلاغ وهو أمر أكثر ما يكون خاضعاً لأحكام شخصية ، ومن هنا تتولد مشكلة سيطرة المديرون على تقديرات هذه المستحقات إذ لا يمكن للأطراف ذات المصلحة التمييز فيما إذا كانت الإدارة قد أرتكبت خطأً تقديرياً غير مقصود او إستخدمت هذه المستحقات بشكل إنتهازي (Tan , 2013 :21-22) .

وهناك حالتان قد يكون للإدارة الحافز لزيادة او تخفيض الدخل الذي يتم الإبلاغ عنه بإستخدام إدارة المستحقات (AL-Shattarat , 2017 :47-48) :

الحالة الإولى : عندما يكون التغيير المقدر او الأرباح السنوية المتوقعة أقل من المستوى المطلوب ، وبالتالي يتم زيادة الأرباح من خلال المستحقات لضمان تحقيق معايير الأرباح المطلوبة او حتى تجاوزها بقليل.

الحالة الثانية : يمكن التلاعب بالأرباح من خلال تخفيض الدخل بإستخدام إدارة المستحقات من أجل تكوين إحتياطيات تساعد الوحدة الاقتصادية في الإبلاغ عن الأرباح في المدد المستقبلية مما يجعل الأهداف المستقبلية أكثر سهولة في التحقيق.

وتتيح محاسبة الإستحقاق التي تسمح بها مرونة المعايير المحاسبية الفرصة لقيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح حيث تمكنهم من السيطرة والتحكم بتوقيت الإعتراف بالإيرادات والمصروفات بما يمكنهم من التلاعب بأرباح للوحدة الإقتصادية (Soliman & Ragab , 2013 :3) .

ويبين Gunny إن إدارة المستحقات كأداة لإدارة الأرباح لا تتم عن طريق تغيير العمليات التشغيلية للأنشطة الأساسية للوحدة الإقتصادية وإنما من خلال إختيار من بين الأساليب المحاسبية المستخدمة لمعالجة هذه الأنشطة (Gunny , 2005 :1) .

ويضيف محمد إن إدارة المستحقات هي إدارة أرباح ذات طبيعة محاسبية أو وهمية تعتمد على ما يلي (محمد ، 2017 : 395-396) :

1- إستغلال المرونه المتاحة في إطار المعايير المحاسبية الصادرة عن الجهات التنظيمية من أمثلتها : إدارة المستحقات المحاسبية ، والتغييرات المحاسبية الإختيارية ، وإختيار توقيت ملائم لتطبيق سياسة محاسبية إلزامية.

2- إستخدام ممارسات وأساليب محاسبية إحتيالية تكون خارج إطار المعايير المحاسبية بهدف تشويه القوائم المالية وتقليل شفافيتها ، ومن أمثلتها : الإعتراف المبكر بالإيرادات ، والمبالغة في جرد المخزون عن طريق تسجيل مخزونات وهمية ، ورسملة أو تأجيل المصاريف إلى المدد لاحقة ، والتلاعب في تكوين وإستخدام مخصصات الإلتزامات المحتملة وغيرها.

وبحسب Cohen & Zarowin يمكن قياس ادارة الأرباح من خلال المستحقات بإستخدام نموذج المقطع العرضي لحساب المستحقات الإختيارية (غير الطبيعية) لجميع الوحدات الاقتصادية ولكل سنة ولكل صناعة وفقاً للخطوات الآتية (Cohen & Zarowin , 2010 :6-7) :

الخطوة الأولى : النموذج الأساس المستخدم في تقدير المستحقات الإختيارية (غير الطبيعية) لجميع الوحدات الاقتصادية ولكل سنة يستند على نموذج الإنحدار الخطي (المقطع العرضي) الآتي :

$$TACC_{i,t}/TA_{i,t-1} = a_0 + K_1 * (1/TA_{i,t-1}) + K_2 *(\Delta SR_{i,t}/TA_{i,t-1}) + K_3 * (PPE_{i,t}/TA_{i,t-1}) + e_{i,t} \quad \ldots\ldots (11)$$

حيث إن :

$ATCC_{i,t}$: المستحقات الكلية للمدة t للوحدة الإقتصادية i .

$PPE_{i,t}$: القيمة الإجمالية للممتلكات والآلات والمعدات للمدة t للوحدة الإقتصادية i

K: المعلمة المقدرة

ويتم حساب المستحقات الكلية وفقاً للنموذج الآتي :

$$TACC_{i,t} = EBXI_{i,t} - CFO_{i,t} \quad \ldots\ldots (12)$$

حيث إن :

$EBXI_{i,t}$: الأرباح قبل البنود الإستثنائية والعمليات غير المستمرة للمدة t للوحدة الإقتصادية i .

الخطوة الثانية : نستخدم المعلمات المقدرة في النموذج (11) لتقدير المستحقات الطبيعية لكل سنة ولكل وحدة إقتصادية وفقاً النموذج الآتي :

$$NACC_{i,t} = K_1 * (1/TA_{i,t-1}) + K_2 *(\Delta SR_{i,t}/TA_{i,t-1}) + K_3 * (PPE_{i,t}/TA_{i,t-1}) \quad \ldots\ldots (13)$$

حيث إن :

$NACC_{i,t}$: المستحقات الطبيعية للمدة t للوحدة الإقتصادية i .

الخطوة الثالثة : ولقياس المستحقات الإختيارية (غير الطبيعية) يكون من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات الطبيعية وفقاً للنموذج الآتي :

$$DISACC_{i,t} = (TACC_{i,t} / TA_{i,t-1}) - NACC_{i,t} \quad \ldots\ldots (14)$$

حيث إن :

$DISACC_{i,t}$: المستحقات الإختيارية غير الطبيعية للمدة t للوحدة الإقتصادية i .

ويشير Al-Shattarat إلى إن هناك العديد من الأسباب التي تدفع إلى إختيار ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية بدلاً من إدارة المستحقات والتي أوجزها بالآتي (AL-Shattarat , 2017 :51-54):

1- إن الخيارات المحاسبية التي توصف بالعدوانية او العنيفة ذات الصلة بالمستحقات تحمل خطراً أكبر عند التعامل مع هيئة الأوراق المالية وسوق المال والتدقيق والدعاوى وحالات التقاضي ، فبعد تنفيذ قانون SOX عام 2002 حصل إنتقال في ممارسات إدارة الأرباح من المستحقات إلى إدارة الأرباح الحقيقية.

2- ربما تكون قدرة إدارة الوحدة الإقتصادية محدودة في التعامل مع المستحقات مقارنةً بإدارة الأرباح الحقيقية التي توصف بأنها أكثر مرونة حيث يمكن إدارة الأنشطة جميعاً خلال السنة المالية .

3- تفضيل إدارة الأرباح الحقيقية بدلاً من المستحقات لتجنب عمليات التدقيق من الجهات التنظيمية وبالتالي تحسين المظهر المحاسبي للقوائم المالية، فضلاً عن ذلك إدارة الأرباح على أساس المستحقات اقل تكلفةً على المدى القصير في حين إدارة الأرباح الحقيقية تؤثر في التدفقات النقدية للوحدة ولها نتائج سلبية طويلة الامد على الأداء التشغيلي وأداء عوائد الأسهم.

ويشير Surifah إلى إن صراع الوكالة بين المساهمين يؤثر في ممارسة إدارة الأرباح وبالتالي في جودة الأرباح ، إذ يميل المساهمون المسيطرون بشكل قوي لمصادرة موارد الوحدة الإقتصادية على حساب المساهمين غير المسيطرين ، لذا يفضل المساهمون المسيطرون إخفاء منافع السيطرة الخاصة من خلال توظيف إدارة الأرباح الحقيقية بدلاً من إستخدام إدارة الأرباح بواسطة المستحقات التقديرية إذ لا يمكن دائماً لإدارة المستحقات إخفاء منافع السيطرة الخاصة التي يستحوذ عليها المساهمون المسيطرون (Surifah , 2015 :927-928) .

3-2-2-إنعكاس تأثير آليات الحوكمة في جودة الأرباح على حماية المساهمين غير المسيطرين

أولاً : الآليات الداخلية للحوكمة

1-تركز الملكية

تناولت الأدبيات تقليدياً شكلين لتركز الملكية كوسيلة لتخفيف جزء من مشاكل الوكالة وهما : الملكية الإدارية ، وملكية المساهمين (التكتلات الخارجية) ، اما ما يتعلق بالملكية الإدارية فهي تتناول السبب الجذري لحل المشكلة عن طريق مواءمة مصالح المديرين مع مصالح المساهمين ، أما ملكية المساهمين (التكتلات الخارجية) تسعى إلى تخفيف مشكلة الوكالة من خلال فرض مراقبة أفضل على الإدارة إذ تمتلك القدرة والحافز للقيام بذلك على عكس مراقبة الملكية المشتته للمساهمين ، وتركز الملكية بشكل عام يحد من مشكلة الوكالة الأولى والثالثة على حساب تفاقم مشكلة الوكالة الثانية (Villalonga et al , 2015 : 645) .

وتجدر الإشارة إلى أن مشكلة الوكالة تعتمد على خصائص ملكية كل بلد ، ففي البلدان التي تتشتت فيها هياكل الملكية عادةً ما يختلف المستثمرون مع الإدارة أو يشعرون بخيبة أمل إزاء نتائج أداء الوحدة الإقتصادية ، في حين البلدان التي تتركز فيها هياكل الملكية ويكون للمساهمين المسيطرين الهيمنة على مجلس الإدارة يميلون إلى السيطرة على المديرين ومصادرة ثروة المساهمين الأخرين من أجل الحصول على ما يسمى مزايا السيطرة الخاصة (Yusoff & ALhaji , 2012 : 54) .

ويختلف صراع الوكالة عندما تكون الملكية مشتته عما لو كانت مركزة ، ففي حالة الملكية المشتتة يكون صراع الوكالة بين الإدارة والمساهمين ذوي الملكية المشتتة حيث يمتلك المديرون الحوافز لتعظيم منافعهم في الوقت الذي لا يمتلك المساهمون الحوافز لمراقبة اداء المديرين ، أما في حالة الملكية المركزة فإن صراع المصالح يكون بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين كون المسيطرون لديهم الحوافز والقدرة في التأثير ومراقبة المديرين لإتخاذ القرارات التي من شأنها تعظيم قيمة الوحدة ألإقتصادية ككل هذا من جانب ، من جانب أخر قد تغري الملكية المركزة المساهمين المسيطرين لجني المنافع الخاصة بالسيطرة من خلال تحويل الإصول والأرباح خارج الوحدة لذا تساهم آليات الحوكمة في الحد من هذا النوع من الصراع (Barrya et al , 2017 : 2).

ولقد تناولت العديد من الدراسات تأثير تركز الملكية في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين ، ففي دراسة Kanthapanit والتي تضمنت أربعة أشكال لهياكل الملكية توصل من خلال النتائج التجريبية إلى تأثير متباين للهياكل في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين وكالآتي (Kanthapanit, 2013 :178-180) :

1- إن تركز الملكية العائلية ذات تأثير سلبي: وجاءت هذه النتيجة متفقة مع الرأي القائل إن المساهمين المسيطرين (الملكية العائلية) يسعون إلى تفضيل مصالحهم الشخصية على حساب المساهمين غير المسيطرين كون المساهمون المسيطرون لديهم غالبية حقوق التصويت مما دعاهم لإستخدام حقوق السيطرة المتفوقة لمصادرة التدفق النقدي .
2- إن تركز الملكية الحكومية ذات تأثير سلبي : والسبب يعود إلى إن المساهمين المسيطرين (الملكية الحكومية) هم من يعينون الإدارة لما تمتاز به الملكية الحكومية من إحتكار للسلطة كما تتأثر الملكية الحكومية بالسياسات العامة للدولة مثل السعي لتوفير البنى التحتية والإهتمام بالرفاهيه الإجتماعية.
3- تركز الملكية الأجنبية ذات تأثير سلبي : ويعود هذا التأثير إلى هدف دخول المستثمر الأجنبي إلى الأسواق وهو يصبوا إلى إستغلال الثروة ومصادرة إصول الوحدة الإقتصادية ونقل للتدفقات النقدية من خلال الوحدات الإقتصادية القابضة
4- إن تركز المشتت للملكية ذات تأثير إيجابي : ويوصف هذا النموذج بأنه الأفضل لتعزيز حماية المساهمين غير المسيطرين كون تشتت الملكية تدار من قبل المساهمين غير المسيطرين مما يساهم في خلق رقابة فعّاله وبالتالي يقود إلى حماية حقوق المساهمين كما ساعد نظام الحوكمة

في إطار الملكية المشتته على الحد من مصادرة المساهمين المسيطرين الذين يفضلون مصالحهم الخاصة وتعظيم رفاهيتهم على حساب حقوق المساهمين غير المسيطرين .

وبحسب Kanthapanit يقود التأثير السلبي لتركز الملكية إلى تطبيق ضعيف للحوكمة ومراقبة غير فاعله على سلوك المساهمين المسيطرين وضعف في مستويات الإفصاح والشفافية.

ولقد تناولت دراسة Lee et al دور المساهمين المسيطرين في زيادة إدارة الأرباح للحصول على مزايا السيطرة الخاصة والتي شملت الوحدات الإقتصادية المدرجة في اسواق المال الكورية للمدة 2000-2014 توصلت فيها إلى إن المساهمين المسيطرين لديهم الحافز للدخول في ممارسات إدارة الأرباح للحصول على مزايا ضريبية مما ينعكس سلباً على جودة الأرباح (Lee et al , 2018 :15) .

ويرى الباحث إن إستحواذ الوحدة القابضة غالبية أسهم الوحدة التابعة يعزز من تركز الملكية المسيطر في الوحدة التابعة لصالح الوحدة الاقتصادية القابضة ولربما هذا التركز يساهم في إندفاع الوحدة القابضة لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المساهمين غير المسيطرين وبالتالي تؤثر عمليات الإستحواذ بشكل إيجابي في تعزيز تركز الملكية مما يساعد على تولد صراع الوكالة الثاني والذي يعد حافزاً للدخول في ممارسات إدارة الأرباح مما ينعكس سلباً على جودة الأرباح في القوائم المالية للوحدة التابعة .

2-مجلس الإدارة (الإستقلالية)

لقد حظي مجلس الإدارة من قبل العديد من الأوساط ذات الصلة بإهتمام كبير ويعود السبب إلى مهام الحوكمة والمراقبة التي يمتاز بها المجلس ، ووفقاُ لنظرية الوكالة فإن مسؤولية المجلس إتجاه المساهمين هي ضمان تعظيم ثروتهم وحماية حقوقهم ، ويتحدد دور مجلس الإدارة في حماية مصالح المساهمين من خلال التصديق على القرارات التي يتخذها المديرون ومراقبة تنفيذها (Yusoff & Alhaji ,2012 :53).

وهناك وجهتي نظر بشأن أعضاء مجلس الإدارة : وجهة النظر الأولى تذهب إلى ضرورة أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة والمعرفة في مجال الصناعة على حساب الإستقلالية إذ إن من شأن ذلك مساعدة الإدارة في إتخاذ قرارات حاسمة بطريقة سريعة وفعالة نظراً لقدرة الأعضاء غير المستقلين على تقديم معلومات في التوقيت المناسب ، أما وجهة النظر الثانية فتركز على إستقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتعده الخيار الأمثل لتحقيق أستقرار عالي للوحدة الإقتصادية من خلال مراقبة فعالة لعملية الإبلاغ المالي والتي تعد موضع إهتمام رئيس لمجلس الإدارة (Cohen et al ,2008:184-185) .

ويوصف مجلس الإدارة كآلية للتخفيف من مشاكل وصراعات الوكالة ، فعلى مجلس الإدارة حماية نصيب المساهمين من إتنهاكات الإدارة وتهذيب سلوكها بحكم قدرة ومسؤولية المراقبة التي يتمتع بها المجلس وكما يمكن لمجلس الإدارة حماية مصالح المساهمين غير المسيطرين من مصادرتها بسبب سيطرة المساهمين المسيطرين عندما لا يسيطر فقط على مجلس الإدارة المساهمين المسيطرين وإنما يُمنَح المساهمون غير المسيطرين حق قانوني في التمثيل الفعَّال في مجلس الادارة وبالتالي الحد من مشكلة الوكالة الثانية (Villalonga et al , 2015 : 646) .

إن الوجود الفعّال للمساهمين غير المسيطرين او أعضاء مستقلين يمثلونهم في مجلس الإدارة لمراقبة المساهمين المسيطرين يلعب دوراً هاماً وفاعلاً في الحد من المنافع الخاصة بالسيطرة ومصادرة الثروة وبالتالي يقود إلى تعظيم قيمة الوحدة الإقتصادية ، هذا ما بينته دراسة إعتمدت على عينة مكونه من 118 وحدة إقتصادية مدرجة في اسواق المال الأوربية توصلت إلى إن وجود أو تمثيل المساهمين غير المسيطرين في مجلس الإدارة يعد أمر هاماً وله دوراً فاعلاً في الحد من صراع الوكالة الثاني بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين ولا سيما في البلدان التي تتمتع بنظام إشرافي صارم (Barrya et al , 2017 :4- 5).

أما على صعيد تأثير مجلس الإدارة في جودة الأرباح فقد توصلت دراسة Abu-Siam إلى إن وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يلعب دوراً إيجابياً مؤثراً في الحد من ممارسات إدارة الأرباح مما يساهم في زيادة جودة الأرباح (Abu-Siam et al ,2014 :1) .

وفي دراسة أخرى إختبرت العلاقة بين وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة وجودة الأرباح السنوية للوحدات الإقتصادية المدرجة في للمدة 2000–2004 في أسواق المال توصلت فيها إلى زيادة جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التي يتمتع مجالس إدارتها بوجود أعضاء مستقلين فيها (Dimitropoulos & Asteriou , 2010 :190).

أما محلياً فقد سمح البنك المركزي العراقي في القسم الثاني المادة 3 (تشكيل مجلس الادارة) من دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف سمح لعضو مجلس الادارة إمتلاك بالحد الاقصى 5% من أسهم الوحدة الاقتصادية حتى وإن كان مستقلاً والذي يعد خرقاً لمفهموم الإستقلالية (دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف ، 2018 : 11) .

لم يكن المشرع موفقاً في صياغة نصوص تضمن وجود اعضاء مستقلين في مجلس إدارة الوحدة الإقتصادية فقد ضمن قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 والمعدل سنة 2019 في المادة 106 اولاً احد شروط عضوية مجلس الادارة أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكاً لما لا يقل عن 2000 سهم مما قطع هذا النص الطريق أمام تضمين مجلس الإدارة أعضاء مستقلين يمكن أن يكون لهم دوراً في الحد من سيطرة المساهمين المسيطرين لا سيما الوحدة الاقتصادية القابضة (قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 المعدل سنة 2019 المادة 106 اولا الفقرة3)

ويرى الباحث إن عمليات تجميع الأعمال تؤثر في مجلس الإدارة ولا سيما عمليات الإستحواذ التي تمكن الوحدة القابضة من السيطرة على مجلس إدارة الوحدة التابعة بحكم إستحواذها على غالبية الأسهم مما يتيح للوحدة للقابضة التمتع بمزايا السيطرة الخاصة مما يعد حافزاً للتأثير في جودة أرباح الوحدة التابعة وبما يتوافق مع أهداف القابضة في ظل غياب اعضاء مستقلين في مجلس الادارة وبالتالي يتضح إن عمليات الإستحواذ سوف يكون لها تأثير إيجابي في تحقق السيطرة والنفوذ للقابضة في مجلس إدارة الوحدة التابعة مما يرسخ من صراع الوكالة الثاني والذي سوف ينعكس على جودة الأرباح سلباً ، ويمكن الحد من تأثير سيطرة القابضة على التابعة من خلال زيادة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة والذي

يساهم في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين ويحد من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي يحسن من جودة الأرباح .

3-إستقلالية لجنة التدقيق

تعد لجنة التدقيق اللجنة الأكثر أهمية لمجلس الإدارة والتي تشرف على عملية التدقيق الداخلي والخارجي للوحدة الإقتصادية إذ يكمن الهدف الأساس لها في متابعة القوائم المالية والتأكد من وجود ضوابط داخلية كفوءة ومعايير محاسبية ملائمة ومدققين خارجيين لحمايتها من عمليات الإحتيال والتلاعب والمساعدة على تحسين جودة الإبلاغ المالي للوحدة الإقتصادية ، وتلعب لجنة التدقيق دوراً حاسماً في تزويد مجلس الإدارة بمعلومات عن جميع القضايا ذات الصلة بإجراءاته وبالتالي تعد قناة هامه للإتصال بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين ومجلس الإدارة (Alkahtani, 2015 :194) .

ولقد حددت كل من لجنة ممارسات التدقيق (APC) واللجنة الإستشارية لمجالس المحاسبين (CCOA) مجموعة من المسؤوليات التي ينبغي أن تتحملها لجنة التدقيق والتي تتمثل بالنقاط الآتي (Vinten & Lee , 1993 :14):

1- تحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية .
2- مناقشة نطاق وتوقيتات أعمال التدقيق مع المدققين الداخليين .
3- تقييم مدى فاعلية فريق التدقيق الداخلي وتقاريره.
4- مراجعة نتائج التدقيق الخارجي والتواصل من خلال المخاطبات بين الإدارة والمدقق الخارجي.
5- مراجعة السياسات المحاسبية للتأكد من الإمتثال لأفضل الممارسات المحاسبية او المعايير المقبوله عموماً .
6- مراجعة الكشوفات المالية قبل موافقة مجلس الإدارة عليها.
7- رفع التوصيات إلى مجلس الإدارة حول القضايا الهامة التي تم كشفها في عمليات التدقيق.
8- تحمل مسؤولية تعيين وتحديد أجر المدقق الخارجي.

أما عن دور لجنة التدقيق في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين فنجده واضحاً في تقرير Smith et al والذي يقول فيه إن جميع أعضاء مجلس الإدارة ينبغي عليهم التصرف بما يتوافق مع تحقيق مصالح الوحدة الإقتصادية ومساهميها ، إذ يتعين على لجنة التدقيق القيام بدور محدد وهو التصرف على نحو مستقل ومحايد عن السلطة التنفيذية لضمان حماية حقوق جميع المساهمين بشكل صحيح فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والإبلاغ المالي (Smith et al , 2003 :3) .

وقد بيّن Hamid et al إن لجنة التدقيق يمكن أن تساهم في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين إذ توصل من خلال نتائج دراسته التي ضمت أكبر 100 وحدة إقتصادية مدرجة في البورصة الماليزية للمدة من 2009 – 2011 إن لجنة التدقيق يمكن أن تلعب دوراً هاماً في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين من المصادرة عندما يزداد عدد أعضائها المستقلين (Hamid et al ,2016 :105) .

كما أوضحت دراسة Abbott et al التي تحققت من العلاقة بين خصائص لجنة التدقيق وعمليات إعادة الصياغة والأحتيال في القوائم المالية والتي خلصت إلى وجود علاقة سلبية بين لجنة التدقيق التي يتمتع أعضاءها بالأستقلالية والخبرة المالية وبين عمليات الإحتيال والغش في القوائم المالية مما يؤشر إن القوائم المالية التي يتم إعدادها تتسم بجودة الأرباح (Abbott et al ,2004 :83).

أما محلياً فقد سمح دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف في القسم الرابع لعضو لجنة التدقيق امتلاك اسهم في الوحدة الاقتصادية ما لا يزيد عن 5% من أسهمها حتى وإن كان مستقلاً مما يفقد عضو اللجنة صفة الاستقلال والحياد التام (دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف ،2018: 27) .

وقد أخفق المشرع العراقي في تحقيق إستقلال تام للجنة التدقيق والتي تنبثق عن مجلس الإدارة عندما أشار قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل سنة 2004 والمعدل سنة 2019 في المادة 117 ثامناً (أ) إلى إختيار أعضاء لجنة التدقيق في الوحدات الاقتصادية من المستقلين من المدققين ذوي الخبرة في مجال المحاسبة والتدقيق مضيفاً في الفقرة (ت) أن لا يكون عضو لجنة التدقيق مساهماً تزيد قيمة مساهمته في رأس مال الوحدة الاقتصادية عن 10% مما أفقد عضو اللجنة سمة الحياد التام (قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 المعدل سنة 2019 المادة 117 ثامناً أ) .

ويرى الباحث إن الإستحواذ يمكن أن يكون له تأثير محدود على لجنة التدقيق وبالتالي المساهمة في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين بشرط أن تتألف هذه اللجنة من أعضاء المستقلين مع تمتعهم بالخبرة اللازمة مما ينعكس إيجاباً على جودة الأرباح في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية التابعة .

ثانياً : الآليات الخارجية للحوكمة

1-التدقيق الخارجي

يؤدي المدقق الخارجي دوراً هاماً وفاعلاً في مجال الحوكمة كونه يساهم في الحد من صراع الوكالة بمختلف أشكاله ، ويخفف من مشكلة عدم التماثل في المعلومات ، لذا يجب على المدقق الخارجي عند تنفيذه لمسؤولياته أن يتبع معايير التدقيق الصادرة عن الهيئات التنظيمية لضمان إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية من خلال إبداء رأي محايد حول عدالة وصدق القوائم المالية للوحدة الإقتصادية (الشمري ،2010 :60).

وينبغي على كل وحدة إقتصادية تعيين مدقق خارجي لتدقيق قوائمها المالية وتمرير المعلومات اللازمة عن الوحدة الإقتصادية إلى المساهمين ، ومن أجل أن يؤدي المدقق مهامه بأعلى درجات المهنية لابد من تمتعه بالاستقلال الكامل عن إدارة الوحدة الإقتصادية ، إذ يُعد الإستقلال ضمانه ضرورية لحماية حقوق المساهمين غير المسيطرين وينبغي أن يكونوا واثقين من نزاهة المدقق وعدم تواطئه مع مجلس الإدارة إذ يلعب المدقق الخارجي دوراً هاماً في الحد من إي إنحرافات مالية أو إدارية يمكن أن تقع في الوحدة الإقتصادية (Helalat , 2016 :28).

وعندما يمارس المساهمون المسيطرون أنشطة مصادرة الثروة ولتجنب إحتمالات إكتشاف هذه الإنشطة من قبل الأطراف ذات المصلحة الأخرى المستثمرين الخارجيين مثلاً والذي يقود إلى إنخفاض سعر السهم وارتفاع تكاليف رأس المال يلجأ المسيطرون إلى إخفاء هذه الممارسات من خلال تخفيض جودة الإفصاح في القوائم المالية بمساعدة مدقق خارجي من ذوي الجودة المنخفضة لإخفاء حقيقة الوضع المالي للوحدة الإقتصادية (Anafiah et al , 2017 :6) .

ويضيف Mustafa et al إن فقدان توافق المصالح بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين يعد حافزاً لمغامرة المساهمين المسيطرين بحقوق المساهمين غير المسيطرين وبالتالي هم أقل أحتمالاً للتعامل مع مدققين خارجيين يتسمون بالجودة العالية موضحين أن تمتع المساهمين غير المسيطرين بالسلطة في الوحدة الإقتصادية يعد حافزاً للمطالبة بخدمات تدقيق خارجي تتسم بالجودة العالية للحد من تعدي وتعسف المساهمين المسيطرين على حقوق المساهمين غير المسيطرين ، فيما أوصت الدراسة بضرورة إصدر قواعد ولوائح تنظيمية تعزز من سلطة المساهمين غير المسيطرين للحد من صراع الوكالة الثاني من خلال إشراك مدققين يتمتعون بجودة مهنية عالية (Mustafa et al , 2018 :34-41) .

أما تأثير التدقيق الخارجي كآلية للحوكمة في جودة الأرباح فقد أشار Affes & Smii في دراسة لهما التي شملت 20 وحدة إقتصادية مدرجة في سوق تونس للأوراق المالية للمدة 2005–2009 إلى إن التدقيق الخارجي يلعب دوراً هاماً ومؤثراً إلى حد كبير في الحد من ممارسات إدارة الأرباح مما يساهم في تحسين جودة الأرباح (Affes & Smii , 2016 :1) .

مما تم ذكره آنفاً يتبن إن التدقيق الخارجي إذا ما تمتع بالاستقلال والخبرة والمهارة الضرورية سوف يكون له دور في الحد من السلوك الإنتهازي للمساهمين المسيطرين ومنع إنتهاكاتهم بحق المساهمين غير المسيطرين ، فإستحواذ الوحدة القابضة على أسهم تمكنها من السيطرة على مجلس إدارة التابعة لن يكون له تأثير على التدقيق الخارجي وبالتالي سوف ينعكس بالإيجاب على جودة الأرباح في القوائم المالية للوحدة التابعة مما يحقق حماية أفضل لحقوق المساهمين غير المسيطرين .

2–التشريعات والقوانين

غالبا ما تشكل وتؤثر التشريعات والقوانين في العلاقات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في تطبيق الحوكمة ، فقد أثرت بعض التشريعات والقوانين على الفاعلين الأساسيين في الحوكمة ليس فقط فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية ، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم (التميمي ، 2008 : 115) .

وفي ذات السياق يشير Khan في معرض تناوله لعناصر قانون الشركات الداعمة لنظام الحوكمة جيد فيقول إن هذه القوانين والتشريعات تعد مصدر مهم للحفاظ على حقوق المساهمين ولاسيما المساهمين غير المسيطرين وضمان حقوقهم من خلال الحد من سلطة المساهمين المسيطرين للحفاظ على حقوق المساهمين غير المسيطرين والذي يمكن ضمانه من خلال تقليص صلاحيات المساهمين المسيطرين او

تزويد المساهمين غير المسيطرين بحقوق قانونية تسمح لهم بالطعن في حال تم إساءة إستخدام السلطة من قبل المديرين و/او المساهمين المسيطرين ، موضحاً ضرورة تحقيق نوع من التوازن في السلطة بين الإدارة والمساهمين المسيطرين من جهة وبين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين من جهة أخرى لضمان عدم توقف الأعمال (Khan , 2014:40) .

ويضيف Alkahtani أن المساهمين غير المسيطرين ينبغي أن يكونوا واثقين من أن أموالهم سوف يتم إستثمارها في مجالات محمية من تعسف وسوء سلوك الإدارة والمساهمين المسيطرين مشيراً إلى إن الحماية القانونية تعد أفضل وسيلة لتشجيع الإستثمار في أسواق رأس المال (Alkahtani,2015 :9) .

أما على الصعيد المحلي فقد بين الموسوي في دراسته التي تناول فيها حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين من القرارات التعسفية في قانون الشركات العراقي إن القانون افلح في مواطن سعياً منه لتحقيق نوع من التوافق بين مصالح المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين واخفق في مواطن أخرى ، مقترحاً ضرورة حث المساهمين غير المسيطرين على المشاركة الفاعلة خلال حياة الوحدة الإقتصادية كون وجودهم ومنحهم الصلاحيات القانونية من شأنه تعزيز الدور الرقابي على المساهمين المسيطرين وتصحيح مسار عمل الوحدة الإقتصادية داعياً الموسوي إلى توفير القانون العراقي حماية أكبر للمساهمين غير المسيطرين ولا سيما المادة 100[1] منه والتي منحت فقط لحملة 5% من الأسهم حق الطعن بقرارات الهيئة العامة امام مسجل الشركات اولاً من ثم أمام القضاء مؤكداً على ضرورة منح كل مساهم الحق بالطعن دون تحديد نسبة محددة من الأسهم ودون المرور بمسجل الشركات كون الأخير يعد من الإجراءات المانعة للحماية والرقابة القضائية التي تعد الأقدر على حماية حقوق جميع المساهمين من الإنتهاك (الموسوي ، 2011 :143-144) .

وفي دراسة أخر لهادي عرض فيها الأبعاد القانونية لحماية حقوق المساهمين غير المسيطرين من مخاطر الإستحواذ في ضوء مقارنة حماية هذه الحقوق بين مصر[2] والعراق ، إذ حدد فيها ثلاث أبعاد للحمايــة يفتقر لها القانون العراقي تمثلت بالآتي (هادي ، 2017 : 393-417) :

1-الحماية القانونية : ألزم القانون المصري المستحوذ تقديم عرض إجباري لشراء لنصيب المساهمين غير المسيطرين بناءاً على طلبهم خلال مدة أثني عشر شهراً من تأريخ الإستحواذ بسعر أعلى الأسهم التي تم شرائها.

2-الحماية الإتفاقية : تتضمن الحماية الإتفاقية إتخاذ تدابير تتمثل بتقديم عرض شراء من قبل المنافسين الراغبين بالاستحواذ من خلال الإستعانة بأصدقاء من ذوي الثقة للحد من حالات الإستحواذ العدائية ومخاطرها بشرط أن يكون عرض الشراء المنافس نقداً وبسعر تفاضيلي لحملة الأسهم[3] ، وكذلك اللجوء إلى زيادة رأس مال الوحدة الإقتصادية بقرار من الهيئة العامة بغية الحد من حالات الإستحواذ التي تطال الوحدة الإقتصادية والتي من شأنها الإضرار بالمساهمين غير المسيطرين .

---

[1] للتفصيل أكثر أنظر المادة 100 من قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 والمعدل لسنة 2004

[2] تجدر الإشارة إن القانون المصري أفرد فصلاً مستقلاً لحماية أقلية المساهمين في قانون سوق المال المصري رقم 95 لسنة 1992 والمعدل بالقانون 132 لسنة 2008

[3] حدد القانون المصري نسبة تزيد ما لا تقل عن 2% من سعر الشراء الاصلي .

3-الحماية القضائية : تتجلى الحماية القضائية للمساهمين غير المسيطرين بالسماح لهم أمام القضاء بإبطال أي قرار تعسفي من شأنه أن يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين او إلحاق الضرر بهم او لتحقيق منافع خاصة لإعضاء المجلس او غيرهم دون أخذ بنظر الإعتبار مصلحة الوحدة الإقتصادية عموماً .

وفي ذات السياق خلص هادي من خلال دراسته أن على المشرعيين في العراق تشريع قانون جديد محل القانون الصادر عن سلطة الإئتلاف الموقته الذي يفتقر لأحكام قانونية تحمي مصالح المساهمين غير المسيطرين ، وكذلك حث هيئة الأوراق المالية لسوق العراق للأوراق المالية على ضرورة تطبيق حوكمة الشركات والتي من شأنها توفير حماية لحقوق المساهمين غير المسيطرين .

وبناءاً على ما سبق يتفق الباحث مع ما ذهب إليه كل من الموسوي وهادي على ضرورة تعديل قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 والمعدل لسنة 2004 والمعدل سنة 2019 ليتضمن التعديل نصوص تمنح المساهمين غير المسيطرين حقوق قانونية تجعل من المساهمين غير المسيطرين حلقه مؤثرة في قرارات الهيئة العامة ومجلس إدارة الوحدة الإقتصادية تمنع المساهمين المسيطرين مصادرة حقوق المساهمين غير المسيطرين.

أما عن دور التشريعات القانونية ومؤسسات القانون الخارجية في الحد من منافع السيطرة الخاصة وتحسين جودة الأرباح فقد قدم Haw et al دليلاً على وجود علاقة بين إدارة الأرباح وفصل حقوق تصويت المساهمين المسيطرين عن حقوقهم من التدفقات النقدية إذ ضمت الدراسة عينة كبيرة من الوحدات الإقتصادية من دول شرق أسيا وأوربا ، وقد توصلت الدراسة إن إدارة الأرباح الناجمة عن حقوق السيطرة تختلف بشكل كبير بين البلدان مع وجود القانون العام الذي يوفر الحماية القوية للمساهمين غير المسيطرين ووجود أنظمة قضائية فعالة ومستوى عالي من معايير الإفصاح ، حيث بينت الدراسة إن القانون العام وكفاءة النظام القضائي لها دور فاعل في الحد من ممارسات إدارة الأرباح الناشئة عن التمتع بحقوق السيطرة مضيفاً إن وجود مؤسسات قانونية خارجية مهم للحد من منافع السيطرة الخاصة للمطلعين(Haw et al , 2004 :457-458) .

وفي دراسة أخرى قام بها مجموعة من الباحثين هدفها فحص العلاقة بين الحماية القانونية للمستثمرين وممارسات إدارة الأرباح في إطار الفرضية القائلة إن المطلعين (الإدارة والمساهمين المسيطرين) لديهم الحافز للحصول على مزايا السيطرة الخاصة إذ توصلت الدراسة إلى إمكانية الحد من قدرة المطلعين على مصادر الموارد لصالحهم عن طريق النظم القانونية التي تحمي حقوق المستثمرين الخارجيين كما يمكن لغير المطلعين على إتخاذ إجراءات تأديبية ضد المطلعين إذا ما ثبت وجود مزايا السيطرة الخاصة ، كما يمكن لأنظمة الحماية القانونية أن تقلل من ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي تحسين جودة الأرباح عندما توفر حماية قوية للمستثمرين كون المطلعين لديهم الحوافز للتلاعب بالإبلاغ المالي لأجل إخفاء أنشطة مصادرة الموارد (Leuz et al , 2003 :526) .

ومما ورد في أعلاه يتضح إن ضعف القوانين والتشريعات سوف يكون لها تأثير سلبي على حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين من تعدي المساهمين المسيطرين على حقوقهم وبالتالي سوف تؤثر عمليات الإستحواذ على حقوق المساهمين غير المسيطرين بشكل ملحوظ في حال إستطاعت القابضة السيطرة على الوحدة التابعة مما يلقي بضلاله على جودة الأرباح في القوائم المالية للوحدة التابعة في حال ضعف التشريعات والقوانين التي تحد من سيطرة وإنتهاك القابضة لحقوق المساهمين غير المسيطرين.

وفي ضوء ما تم تناوله سابقاً في الفصلين الثاني والثالث ، يسعى الباحث إلى التحقق من جودة الأرباح في عينه من الوحدات الإقتصادية التابعة العاملة في بيئة الأعمال العراقية الخاضعة لسيطرة الوحدات القابضة لتحديد مدى تعرض حقوق المساهمين غير المسيطرين للإنتهاكات ومصادره للحقوق من خلال الدخول في ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح من خلال المستحقات مقارنةً بالوحدات الاقتصادية غير التابعة والتحقق فيما إذا كان هناك تباين في جودة الأرباح ، وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه بعض آليات الحوكمة في الحد من هكذا ممارسات التعسفية بحق المساهمين غير المسيطرين من خلال الدراسة العملية على عينة من الوحدات الإقتصادية في العراق.

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للبحث

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للبحث

هدف هذا الفصل الى التحقق عملياً من تأثير بعض آليات الحوكمة التي تناولها البحث على جودة الأرباح في ظل تجميع الأعمال في بيئة الأعمال العراقية ، حيث قُسِم هذا الفصل إلى مبحثين تناول المبحث الاول وصف طبيعة مجتمعي وعينتي البحث وقياس المتغيرات المستقلة والتابعة ، إذ إعتمد الباحث على إدوات مستقلة لقياس المتغيرات ومنها نماذج إحصائية لقياس جودة الأرباح فضلاً عن إستخدام أداة الإستبيان ويعود السبب الى مجموعة المحددات والتي سبق تم ذكرها[1] ، فيما تضمن المبحث الثاني إختبار الفرضيات وتحليل النتائج .

[1] إنظر الفصل الاول المبحث الاول

المبحث الاول

وصف مجتمع وعينة البحث وقياس المتغيرات

4-1-1- وصف مجتمع وعينة البحث

أولا: وصف مجتمع البحث

اعتمد الجانب العملي على مجتمعين ، تمثل المجتمع الاول للبحث بالوحدات الإقتصادية التي تعمل في بيئة الأعمال العراقية والتي تم تبويبها الى جزئين : تضمن الجزء الاول الوحدات الاقتصادية التابعة الواقعة تحت سيطرة الوحدة الاقتصادية القابضة والتي تنشط في مجالات اقتصادية متنوعة في العراق والتي تمتلك الوحدة الإقتصادية القابضة فيها غالبية الأسهم المصدرة مما يحقق تركز الملكية المسيطر، ونظراً لصعوبة الحصول على بيانات الوحدات الاقتصادية غير المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والتي إستوفت الشروط بسبب عدم تعاون بعض المؤسسات التي تحتفظ بنسخ من التقارير السنوية لهذه الوحدات لذا إنحصر الجزء الاول على الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية ممن إستوفت الشروط اللازمة –سوف يرد ذكرها لاحقاً– وبلغت (5) وحدات إقتصادية تابعة مدرجة ضمن قطاع المصارف للمدة من 2010 ولغاية 2014 ، وتجدر الاشارة الى أن سبب عدم التوسع بالمدة الزمنية للجزء الاول التي شملها البحث للسنوات قبل 2010 يعزى إلى عدم توفر شرط امتلاك غالبية الأسهم المصدرة لتصبح وحدة إقتصادية تابعة كما تجدر الاشارة إن سبب التوقف عند السنة 2014 يعزى لسببين الاول يتعلق بعدم توفر التقارير السنوية لبعض المصارف في سنة 2015 ، أما السبب الثاني فكان تطبيق المعايير الدولية للابلاغ المالي (IFRS) على قطاع المصارف مما يولد معلومات غير متجانسه بين سنوات العينة كونها مستندة الى معايير محاسبية مختلفة ، وتكون الجزء الثاني من الوحدات الاقتصادية غير التابعة والتي لا يزيد تركز الملكية فيها عن 50% وهي الوحدات الاقتصادية المدرجة ضمن قطاع المصارف وحدات اقتصادية مدرجة ضمن قطاع المصارف للمدة من 2010 ولغاية 2015 ، ولم تمتد المدة الزمنية للعينة لما بعد 2015 لنفس السبب المشار له في أعلاه

وتجدر الاشارة إن الإختلاف بين الوحدات الاقتصادية من حيث عدد السنوات او من حيث عدد الوحدات الاقتصادية لا يؤثر في عملية القياس وإختبار الفرضيات كون الاداة الإحصائية المستخدمة في عملية الاختبار (إختبار t لعينتين مستقلتين) لا يشترط تساوي العينات لاغراض المقارنة مما يعطي مرونة في تحديد المدة الزمنية وعدد الوحدات الاقتصادية للعينتين لاغراض القياس.

أما عن المجتمع الثاني فتكون من مجموعة الخبراء من ذوي التخصص في مجال المحاسبة من الاكاديميين العاملين في الجامعات العراقية والمهنيين داخل العراق ، ولقد إعتمد الباحث على هذا المجتمع لقياس تأثير آليات الحوكمة (مجلس الادارة (الاستقلالية) – إستقلالية لجنة التدقيق – التدقيق الخارجي – التشريعات والقوانين) كمتغيرات مستقلة في جودة الأرباح كمتغير تابع خلال مدة البحث .

ثانياً : وصف عينة البحث

1-وصف العينة الأولى للبحث

لأجل أختبار تأثير بعض آليات الحوكمة في ظل تجميع الأعمال في جودة الأرباح إختار الباحث عينتين مستقلتين ، العينة الاولى تم تجزئتها الى جزئين ، الجزء الاول تتمثل بالوحدات الاقتصادية التابعة الخاضعة لسيطرة الوحدة الإقتصادية القابضة فيما تمثل الجزء الثاني بالوحدات الاقتصادية غير التابعة ، ولقد إنحصر الجزء الاولى في الوحدات التابعة التي تحقق فيها شرط تركز الملكية المحقق للسيطرة من خلال امتلاك الوحدة القابضة غالبية الاسهم المصدرة من الوحدة التابعة لاجل تحديد فيما إذا كانت هناك إنعكاسات لصراع الوكاله الثاني بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين والذي ينطوي على إنتهاك المساهمين المسيطرين لحقوق غير المسيطرين من خلال الانخراط في أنشطه من شأنها أن تنتهك حقوق الفئه الاخيره مقارنة بالوحدات غير التابعة والتي يساوي او يقل فيها تركز الملكية عن 50% من الاسهم المصدرة للوحدة الاقتصادية ، فالمساهمين المسيطرين وبحكم سيطرتهم على مجلس إدارة التابعه يتطلعون الى زيادة ثروتهم على حساب غير المسيطرين من خلال الدخول في ممارسات إدارة الأرباح ولا سيما إدارة الأرباح الحقيقية فضلاً عن إدارة الأرباح من خلال المستحقات سعياً من المسيطرين الى إخفاء الممارسات التي تشكل إنتهاك لحقوق المساهمين غير المسيطرين ، ولدراسة تأثير بعض آليات الحوكمة وتحديداً تركز الملكية المحقق للسيطرة في ظل صراع الوكالة بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين والذي جسدتها عمليات تجميع الأعمال في جودة الأرباح تم الإستناد إلى التقارير المالية لعدد من الوحدات الإقتصادية التابعة وغير التابعة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وهي (5) وحدات إقتصادية تابعة للمدة (2010 -2014) و(7) وحدات غير تابعة للمدة (2010-2015) ،اما العينة الثانية التي تم الاعتماد عليها لدراسة تأثير باقي آليات الحوكمة التي تناولها فسوف يرد تفصيلها لاحقاً، وفيما يأتي وصف مختصر للوحدات الاقتصادية التابعة والوحدات غير التابعة التي تم الإستناد إلى تقاريرها السنوية المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية لاجراء الدراسة الاختبارية :

أ- **وصف الوحدات الاقتصادية التابعة**

- **مصرف المنصور** : تأسس مصرف المنصور في 2005 برأس مال قدره (55) مليار دينار عراقي وهو نفس مقدار رأس المال الذي إدرج فيه المصرف في سوق العراق للاوراق المالية في سنة (2008) ، ولقد زاد رأس مال الاسمي للمصرف في سنة (2010) الى (75) مليار دينار عراقي ، والى (100) مليار دينار عراقي في سنة (2011) ، والى (238) مليار دينار عراقي في سنة (2012) ، والى (250) مليار دينار عراقي في سنة (2013) ، ويعد مصرف المنصور وحدة اقتصادية تابعة الى بنك قطر الوطني .
- **مصرف الائتمان العراقي** : يعود تأريخ تأسيس مصرف الإئتمان العراقي الى 1998 وهو شركة مساهمة خاصة ، وكان رأس المال الاسمي عند التأسيس (200) مليون دينار عراقي تم إدراجه في سوق العراق للاوراق المالية ضمن قطاع المصارف في سنة (2004) وإدرج برأس مال

(1,600,000,000) دينار عراقي ، وتم ملاحظة زيادة رأس مال المصرف في سنة (2010) من (85) مليار دينار عراقي الى (100) مليار دينار عراقي ، وزاد الى (150) مليار دينار عراقي في سنة (2013) ، والى (250) مليار دينار عراقي في سنة (2014) ، ويعد مصرف الإئتمان العراقي وحدة إقتصادية تابعة الى بنك الكويت الوطني .

- **المصرف الاهلي العراقي** : تأسس المصرف الاهلي العراقي (مساهمة خاصة) في 1995 برأس مال قدره (400) مليون دينار عراقي، فيما تم إدارجه في سوق العراق للاوراق المالية في 2004 ضمن قطاع المصارف برأس مال (1,143,000,000) دينار عراقي ، ومن خلال تتبع القوائم المالية للمصرف فقد كان رأس مال الاسمي للمصرف في (2010) (50) مليار دينار عراقي فيما زاد في (2011) الى (100) مليار دينار عراقي ، وفي سنة (2013) زاد الى (152) مليار دينار عراقي ، وفي سنة (2014) زاد الى (250) مليار دينار عراقي ، ويعد المصرف الاهلي وحدة إقتصادية تابعة الى بنك بيت المال الاردني.
- **مصرف دار السلام:** تأسس صرف دار السلام في 1998 وهي وحدة إقتصادية ناشطة في مجال الخدمات المصرفية تأسست برأس مال إسمي قدره (200) مليون دينار عراقي ، وفي سنة (2004) تم إدراجها في سوق العراق للاوراق المالية برأس مال مقدار(2,400,000,000) دينار عراقي ضمن قطاع المصارف ، فيما تم زيادة رأس ماله في (2009) الى (67) مليار دينار عراقي ، وتغيير الى (72) مليار دينار عراقي في سنة (2010) ، وزاد في سنة (2011) الى (105,800,000,000) دينار عراقي ، وبلغ في سنة (2013) رأس ماله الاسمي (150) مليار دينار عراقي ، وتعد مصرف دار السلام وحدة إقتصادية تابعة الى شركة HSBC Asia Holdings.
- **المصرف التجاري العراقي:** تأسس المصرف التجاري العراقي في 1992 برأس مال مقداره (150) مليون دينار عراقي لمزاولة كافة الأعمال المصرفية ، فيما تم إدراجه في سوق العراق للاوراق المالية في سنة (2004) وبرأس المال قدره (4) مليار دينار عراقي ولقد زادت رأس ماله في (2009) الى (60) مليار دينار عراقي ، وفي سنة (2011) زاد رأس ماله الى (100) مليار دينار عراقي ، وفي 2013 زاد الى (150) مليار دينار عراقي ، وبلغ في 2014 (250) مليار دينار عراقي ، ويعد المصرف التجاري وحدة إقتصادية تابعة الى المصرف الاهلي المتحد في البحرين .

ب-وصف الوحدات الاقتصادية غير التابعة

- **مصرف الموصل للتنمية والاستثمار** : تأسس مصرف الموصل للتنمية والاستثمار كوحدة اقتصادية مساهمة برأس مال قدرة (1) مليار دينار في 2001 لمزاولة اعماله المصرفية في بيئة الأعمال العراقية ، وقد إدرج المصرف في سوق العراق للاوراق المالية في سنة 2005 فيما كان رأس المال عند الادراج (10) مليار دينار ، وإستجابةً للتطورات الاقتصادية في العراق فقد تم

زيادة رأس المال الى (50) مليار دينار في سنة (2009) والى (75) مليار دينار في سنة (2011) والى (100) مليار دينار من ثم الى (202) في سنة (2012) والى مليار دينار حتى وصل رأس المال الى (252500) مليار دينار في سنة (2015).

- **مصرف ايلاف الإسلامي :** تأسس مصرف ايلاف عند تأسيسه تحت إسم (مصرف البركة للإستثمار والتمويل) في2001 برأس مال (2) مليار دينار ، وفي سنة 2007 تم تعديل العقد التأسيسي للمصرف ليصبح اسم المصرف (مصرف ايلاف الاسلامي– مساهمة خاصة) فيما تم ادراج المصرف في سوق العراق للاوراق المالية بتأريخ 2011/4/3 برأس مال (50) مليار دينار ، وقد مر رأس مال المصرف بعدة تطورات فقد تم زيادة رأس المال الى (8) مليار في سنة (2007) والى (10) مليار دينار في سنة (2008) وتم زيادته الى (20) مليار دينار في سنة (2009) والى (50) مليار دينار في (2010) والى (100) مليار دينار في 2011 وخلال سنة (2013) تم زيادة رأس المال الى (152) مليار دينار فيما تحققت زيادتان في رأس المال خلال سنة (2015) الاولى وصل فيها رأس المال الى (200) مليار دينار والثانية وصل فيها الى (250) مليار دينار .
- **مصرف بابل :** صدرت شهادة تأسيس مصرف بابل في 1999 برأس مال قدره (500) مليون دينار ، وقد تم ادراج المصرف في سوق العراق للاوراق المالية في 2004 برأس مال (6300) مليار دينار ، اما عن تطور رأس المال والتغيرات التي طرأت عليه فقد تم زيادة رأس المال الى (1,800,000,000) دينار عراقي في سنة (2004) فيما وصل الى (30) مليار دينار في سنة (2005) اما في سنة (2009) فقد وصل راس المال الى (100) مليار دينار كما تمت زيادة في رأس المال وصل فيها الى (150) مليار في سنة (2013) والى (250) مليار في سنة (2014) .
- **مصرف الخليج التجاري :** أسس مصرف الخليج كوحدة اقتصادية خاصة في 1999 برأس مال قدره (600) مليون دينار ، وقد مر رأس مال المصرف بعدة مراجاء حتى كانت فقد تم زيادة رأس المال في سنة (2009) الى (50) مليار دينار وفي سنة (2010) زاد الى (56,990,000,000) دينار والى (103,950,000,000) دينار والى (250) مليار في سنة 2013 حتى وصل الى (300) مليار في سنة (2014) .
- **مصرف بغداد:** بلغ رأس مال مصرف بابل عند التأسيس في سنة (1992) (100) مليون دينار وقد تم ادراج المصرف في سوق العراق للاوراق المالية برأس مال بلغ (5,280,000,000) دينار في سنة 2004 واستمر تطور وزيادة رأس المال بعد التأسيس فقد وصل الى (160) مليون دينار في سنة (1997) حتى وصل في عام (2003) الى (2640) مليون دينار ثم الى (5280) مليون دينار في سنة (2004) وقد وصل رأس المال في سنة (2008) الى (70) مليار دينار والى (85) مليار دينار في سنة (2009) والى (100) مليار دينار في سنة

(2010) والى (112) مليار في سنة (2011) والى (175) مليار عام (2012) فيما تم زيادة رأس المال الى (250) مليار دينار في سنة (2013) .

- **مصرف الإستثمار العراقي** : لقد تأسس مصرف الاستثمار العراقي برأس مال قدره (100) مليون دينار في 1993 فيما وصل رأس مال المصرف الى (5,760,000,000) دينار عند الادراج في سوق العراق للاوراق المالية في 2004 ، هذا وقد استمرت زيادة راس مال المصرف بشكل متصاعد حتى وصل الى (100) مليار في سنة (2010) والى (155) مليار في سنة (2011) والى (250) مليار في سنة (2013) .
- **مصرف المتحد للإستثمار** : في سنة 1994 تأسس مصرف المتحد للإستثمار برأس مال قدره (1) مليار دينار وقد تم ادراجه في سوق العراق للاوراق المالية في2009 حيث بلغ رأس مال المصرف عند التأسيس (25) مليار دينار ، وقد تم زيادة رأس المال عدة مرات حتى وصل الى (300) مليار دينار في سنة (2013) ، فإولى هذه الزيادات كانت في سنة (1992) ليصبح رأس المال (1,500,000,000) دينار ، وفي سنة (2004) تم زيادة رأس المال الى (10) مليار دينار وفي سنة (2008) وصل الى (25) مليار دينار وفي سنة (2009) وصل رأس المال الى (100) مليار دينار وفي سنة (2010) وصل رأس المال الى (150) مليار دينار وفي سنة (2011) وصل الى (200) مليار دينار وفي سنة (2012) زاد حتى وصل الى (250) مليار دينار .

ومما سبق يمكن تلخيص أبرز سمات الوحدات الاقتصادية التي مثلت العينة الاولى للبحث بالآتي :

1- جميع الوحدات الإقتصادية التابعة وغير التابعة مدرجه في سوق العراق للأوراق المالية ولا زالت.
2- مدة الدراسة لجميع الوحدات الاقتصادية التابعة هي 5 سنوات من (2010) ولغاية (2014) كون جميع المعلومات متاحه خلال هذه المدة للوحدات الإقتصادية عينة البحث فيما كانت المدة الزمنية للوحدات الإقتصادية غير التابعة 6 سنوات من (2010) الى (2015).
3- إستوفى الجزء الاول من العينة الاولى للبحث شرطاً أساسياً هو أن الوحدة القابضة امتلكت غالبية الأسهم المصدرة للوحدة التابعة ولجميع السنوات التي شملها البحث مما يجعلها وحدات تركز ملكية محقق للسيطرة.
4- الوحدات الاقتصادية غير التابعة وهي الجزء الثاني إستوفت شرطاً أساسياً وهي وحدات غير تابعة لا تزيد نسبة اعلى ملكية فيها عن 50% مما يجعلها وحدات تركز ملكية فيها غير محقق للسيطرة.

2-وصف العينة الثانية للبحث :

استخدم الباحث برنامج SPSS vr. 24 لتحليل بيانات العينة الثانية فضلاً عن إستخلاص النتائج فضلاً عن إستخدام برنامج معالج الجداول Excel ، وإنقسمت الإحصاءات المستخرجة الى قسمين تضمن الأول الإحصاءات الوصفية المتمثلة بالرسوم البيانية والتكرارات ونسبها والأوساط الحسابية

والانحرافات المعيارية ومعاملات الإختلاف لجميع الفقرات التابعة للاستبيان، في حين تضمن القسم الثاني اساليب إحصائية تحليلية تمثلت باختبار فرضيات الارتباط والتأثير واختبار t . فضلاً عن ذلك تم تحديد ثبات ومصداقية الإستبيان من خلال مؤشر الفا كرونباخ.

وقبل البدأ بالتوزيع الإستبانة تم تحكيم الإستبانة المعدة أولياً وأخذ بملاحظات مجموعة الخبراء في مجال المحاسبة والإحصاء لتعديلها وتنقيحها وإعدادها بصورتها النهائية وتمثلت مجموعة الخبراء بالآتي :

جدول (5)

المعلومات العامة لخبراء تحكيم الإستبيان

ت	الإسم	اللقب العلمي	مكان العمل	المؤهل العلمي	مجال العمل	سنوات الخبرة
1	كريمة علي كاظم	أُستاذ	الجامعة المستنصرية	دكتوراه /محاسبة	أكاديمي	اكثر من 20 سنة
2	سيروان كريم عيسى	أُستاذ	جامعة صلاح الدين/ اربيل	دكتوراه /محاسبة	أكاديمي	اكثر من 20 سنة
3	غازي عبدالعزيز سليمان	أُستاذ	جامعة كركوك	دكتوراه /محاسبة	أكاديمي	اكثر من 20 سنة
4	شاكر عبدالكريم البلداوي	أُستاذ	الجامعة المستنصرية	دكتوراه /محاسبة	أكاديمي	اكثر من 20 سنة
5	صفاء احمد محمد	أُستاذ	جامعة بغداد	دكتوراه /محاسبة	أكاديمي	اكثر من 20 سنة
6	بكر إبراهيم محمود	أُستاذ	الجامعة المستنصرية	دكتوراه /محاسبة	أكاديمي	من 16 – 20 سنة
7	طاهر ريسان دخيل	أُستاذ	جامعة القادسية	دكتوراه / إحصاء	أكاديمي	من 16 – 20 سنة
8	محمد حلو داود الخرسان	أُستاذ	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	دكتوراه /محاسبة	أكاديمي	اكثر من 20 سنة
9	بشرى فاضل خضير	أُستاذ مساعد	جامعة بغداد	دكتوراه /محاسبة	أكاديمي	اكثر من 20 سنة
10	فيان سليمان حمه سعيد	أُستاذ مساعد	جامعة كويه/ اربيل	دكتوراه /محاسبة	أكاديمي	اكثر من 20 سنة
11	عادل صبحي عبدالقادر	أُستاذ مساعد	الجامعة العراقية	دكتوراه /محاسبة	أكاديمي	اكثر من 20 سنة
12	بشرى عبدالوهاب محمد	أُستاذ مساعد	جامعة الكوفة	دكتوراه /محاسبة	أكاديمي	اكثر من 20 سنة

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات إستمارات تحكيم الإستبيان

ومن خلال الجدول (5) أعلاه يتضح إن العدد الكلي للمشاركين في عملية التحكيم بلغ 12 محكِّم جميعهم من العاملين في المجال الأكاديمي في مؤسسات التعليم والجامعات ، منهم 11 محكِّم من العاملين في مجال المحاسبة ومحكِّم واحداً متخصص في علوم الإحصاء ، وبلغ عدد حملة لقب أُستاذ 8 محكِّم وحملة لقب أُستاذ مساعد 4 محكِّمين ، منهم 12 حاصل على شهادة الدكتوراه /محاسبة مالية ، وجميع محكِّمين ممن لديهم خبرة طويلة في مجال العمل إذ بلغ ممن لديهم خبرة تزيد عن 20 سنة 10 محكِّمين ، وممن لديهم خبرة من 16–20 سنة بلغ 2 محكِّم .

وبعد إتمام الإستبيان بصيغتها النهائية قام الباحث بتوزيع إستمارات الإستبيان ألكترونياً بإستخدام موقع https://www.qsurvey.qa/ - وهو موقع على الويب سايت لاجراء الدراسات الإستطلاعية – وقد بلغ العدد الكلي للإستمارات التي إستلمها من الموقع 139 إستمارة وبعد الفرز تم إستبعاد 49 إستمارة كونها غير صالحة للتحليل فيما كانت عدد الإستمارات الملائمة لإجراء التحليل عليها 90 إستمارة حيث تم استخلاص التكرارات ونسبها حول بعض المعلومات العامة للعينة التي وزعت عليها الإستبيان :

أ- **المؤهل العلمي**

ان النتائج المتعلقة بالتكرارات ونسبها حول المؤهل العلمي للمستبينين قد ضمنت في الجدول الآتي:

جدول (6)

عدد الاستمارات الموزعة حسب المؤهل العلمي ونسبها

المؤهل العلمي		
	التكرار	النسبة
محاسب قانوني	23	26
ماجستير	37	41
دكتوراه	30	33
المجموع	90	100

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول (6) أعلاه ان عدد الاستمارات الموزعة على الحاصلين على شهادة المحاسب القانوني بلغت 23 استمارة وبنسبة مئوية مساوية 26% بينما عدد الاستمارات الموزعة على الحاصلين على شهادة الماجستير بلغت 37 استمارة وبنسبة مئوية مساوية 41% وان عدد الاستمارات الموزعة على الحاصلين على شهادة الدكتوراه بلغت 30 استمارة وبنسبة مئوية مساوية 33%.

ب-**نوع المؤهل العلمي**

ان النتائج المتعلقة بالتكرارات ونسبها حول نوع المؤهل العلمي للمستبينين قد ضمنت في الجدول الآتي:

جدول (7)

عدد الاستمارات الموزعة حسب نوع المؤهل العلمي ونسبها

نوع المؤهل العلمي		
	التكرار	النسبة
اكاديمي	62	69
مهني	28	31
المجموع	90	100

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال النتائج أعلاه ان عدد الاستمارات الموزعة على الاكاديميين بلغت 62 استمارة وبنسبة مئوية مساوية 69% بينما عدد الاستمارات الموزعة على المهنيين بلغت 28 استمارة وبنسبة مئوية مساوية 31%.

ت-اللقب العلمي

ان النتائج المتعلقة بالتكرارات ونسبها حول اللقب العلمي للمستبينين قد ضمنت في الجدول الآتي:

جدول (8)

عدد الاستمارات الموزعة حسب اللقب العلمي ونسبها

اللقب العلمي / التفاصيل	أُستاذ	أُستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	المجموع
التكرار	**7**	**33**	**32**	**18**	**90**
النسبة	**8**	**37**	**35**	**20**	**100**

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال النتائج أعلاه في الجدول (8) ان عدد الاستمارات الموزعة على الحاصلين على لقب مدرس مساعد بلغت 18 استمارة وبنسبة مئوية مساوية 20% بينما عدد الاستمارات الموزعة على الحاصلين على لقب مدرس بلغت 32 استمارة وبنسبة مئوية مساوية 35% وان عدد الاستمارات الموزعة على الحاصلين على لقب أُستاذ مساعد بلغت 33 استمارة وبنسبة مئوية مساوية 37%، وعدد الاستمارات الموزعة على الحاصلين على لقب أُستاذ بلغت 7 استمارة وبنسبة مئوية مساوية 8%.

ث-سنوات الخبرة

ان النتائج المتعلقة بالتكرارات ونسبها حول سنوات الخبرة للمستبينين قد ضمنت في الجدول الآتي:

جدول رقم (9)

عدد الاستمارات الموزعة حسب سنوات الخبرة ونسبها

سنوات الخبرة / التفاصيل	5 سنوات فأقل	من 6-10 سنوات	من 11-15 سنة	من 16-20 سنة	اكثر من 20 سنة	المجموع
التكرار	17	23	20	10	20	90
النسبة	19	26	22	11	22	100

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال النتائج أعلاه في الجدول (9) ان عدد الاستمارات الموزعة على الذين سنوات خبرتهم اقل من 5 سنوات بلغت 17 استمارة وبنسبة مئوية مساوية 19% بينما بلغت عدد الاستمارات الموزعة على الذين سنوات خبرتهم من 6-10 سنوات 23 استمارة وبنسبة مئوية مساوية 26% وبلغ عدد الاستمارات الموزعة على الذين سنوات خبرتهم من 11-15 سنة 20 استمارة وبنسبة مئوية مساوية 22%. وبلغ عدد الاستمارات الموزعة على الذين سنوات خبرتهم من 16-20 سنة 10 استمارات وبنسبة مئوية مساوية 11% وبلغ عدد الاستمارات الموزعة على الذين سنوات خبرتهم اكثر من 20 سنة 20 استمارة وبنسبة مئوية مساوية 22% .

4-1-2- قياس متغيرات البحث :

أولاً : قياس آليات الحوكمة (المتغير المستقل)

تمثلت آليات الحوكمة التي تم قياسها بخمسة آليات هي :

1-آلية تركز الملكية:

تتمثل هذا الآلية بنسبة ملكية الوحدة الاقتصادية القابضة في الوحدة التابعة والتي تتجاوز نسبة 50% من الاسهم الكلية المصدرة والتي يطلق عليها **تركز الملكية المحققة للسيطرة في الوحدات التابعة** والتي تم قياسها إعتماداً على العينة الاولى ويوضح الجدول (10) في أدناه نسبة ملكية الوحدة القابضة في الوحدة التابعة خلال المدة التي شملها البحث :

جدول (10)

جدول قياس آلية تركز الملكية في الوحدات الإقتصادية التابعة

الوحدة / المده	مصرف المنصور	مصرف الأئتمان	المصرف الأهلي العراقي	المصرف التجاري العراقي	مصرف دار السلام
2010	51%	75%	72%	%54.7	70%
2011	51%	81%	72.4%	54.7%	70%
2012	51%	81%	72.4%	54.7%	70%
2013	51%	81%	79%	54.7%	70%
2014	51%	84.33%	76.75%	54.7%	70%

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية المنشورة للوحدات الاقتصادية التابعة

اما عن الوحدات الاقتصادية غير التابعة فتم قياس تركز الملكية فيها على أساس نسبة ملكية اقل او تساوي 50% وما يزيد عن 5% هي ما يطلق عليه **تركز الملكية غير المحقق للسيطرة ولجميع الوحدات الاقتصادية غير التابعة .**

وبسبب ثغرات وموانع قانونية في قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 المعدل في 2004 أدى إلى عدم التطبيق الجيد لآليات الحوكمة الداخلية (آلية مجلس الإدارة (الإستقلالية)- آلية لجنة التدقيق المستقلة) وللطبيعة الوصفية لآليات الحوكمة الخارجية (آلية التدقيق الخارجي – آلية التشريعات والقوانين) التي تناولها البحث لذا تم إعتماد أداة الأستبانة لقياس تأثير بعض آليات الحوكمة في ظل تجميع الأعمال في جودة الأرباح وفيما يلي نتائج قياس هذه المتغيرات المستقلة من خلال عينة ثانية تضمنت مجموعة من المتخصصين واصحاب الخبرة والمعرفة في مجال المحاسبة ، حيث سيتم هنا إيجاد التكرارات ونسبها فضلاً عن الإحصاءات العامة التي حصل عليها الباحث من خلال استخدام البرنامج الإحصائي SPSS vr.24 والمتمثلة بالأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الإختلاف والاهمية النسبية (نسبة الى الموافقة تماما) ولكل متغيرات الاستبانة المعدة لهذا البحث، وكما مبين في الآتي:

2-آلية مجلس الادارة (الاستقلالية)

تم إيجاد التكرارات ونسبها والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الإختلاف فضلاً عن الأهمية النسبية ولجميع فقرات الإستبيان لآلية مجلس الادارة (الاستقلالية) وضمنت النتائج في الجدول الآتي:

جدول (11)

التكرارات ونسبها والإحصاءات العامة لآلية مجلس الادارة (الاستقلالية)

الفقرة	التكرار والنسبة	لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف
1	التكرار	0	3	2	42	43	4.39	0.698	16
	النسبة	0	3.3	2.2	46.7	47.8			
2	التكرار	0	2	1	43	44	4.43	0.637	14
	النسبة	0	2.2	1.1	47.8	48.9			
3	التكرار	1	0	23	40	26	4.00	0.807	20
	النسبة	1.1	0	25.6	44.4	28.9			
4	التكرار	0	0	1	34	55	4.60	0.515	11
	النسبة	0	0	1.1	37.8	61.1			
5	التكرار	0	1	5	41	43	4.40	0.650	15
	النسبة	0	1.1	5.6	45.6	47.8			
6	التكرار	8	7	10	43	22	3.71	1.183	32
	النسبة	8.9	7.8	11.1	47.8	24.4			
7	التكرار	0	3	8	45	34	4.22	0.746	18
	النسبة	0	3.3	8.9	50.0	37.8			
8	التكرار	0	1	2	50	37	4.37	0.589	13
	النسبة	0	1.1	2.2	55.6	41.1			
9	التكرار	0	1	5	41	43	4.40	0.650	15
	النسبة	0	1.1	5.6	45.6	47.8			
آلية مجلس الادارة (الاستقلالية)	التكرار	9	18	57	379	347	4.28	0.405	9
	النسبة	1	2	7	47	43			

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول (11) إن العينة إتفقت على ما نصت عليه الفقرة الرابعة وهو الحاجة لتمتع الاعضاء المستقلين في مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية التابعة بخبرات علمية وعملية في المجالات المحاسبية وغير المحاسبية وباقل نسبة معامل اختلاف 11% ، فيما كانت الفقرة الثامنة بالمرتبة الثانية بنسبة معامل اختلاف مساوية إلى 13% والتي تشير الى الحاجة لأن يتولى الأعضاء المستقلون في مجلس الادارة الوحدة الاقتصادية التابعة إعداد تقريراً سنوياً عن مدى مساهمة مجلس الادارة في تحقيق اهداف الوحدة والاستخدام الافضل للموارد والحد من صراعات الوكالة ، في حين جاءت الفقرة الثانية بالمرتبة الثالثة معامل اختلاف مساوية 14% مؤكدين على أن وجود أعضاء مستقلون في مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية التابعة يساهم بفاعلية الدور الرقابي لمجلس ادارة الوحدة الإقتصادية التابعة ، وبحسب رأي العينة المدروسة جاءت الفقرات الخامسة والتاسعة بالمرتبة الرابعة من حيث نسبة معامل الاختلاف 15% ، واللتان اكدتا على ضرورة إشتراك اعضاء مجلس الادارة المستقلين للوحدة الإقتصادية التابعة في برامج تدريبية وتطويرية يسهم في تنمية قدراتهم لاتخاذ القرارات وإستكشاف المشاكل وكيفية مواجهتها ، الفصل بين الوظائف التنفيذية والاشرافية لمجلس الادارة للوحدة الإقتصادية التابعة للفقرات المذكورة على التوالي ، وبحسب رأي العينة المدروسة جاءت الفقرة الاولى بالمرتبة الخامسة بنسبة معامل اختلاف بلغت 16% إذ إتفقت العينة على الحاجة تشكيل مجلس الادارة للوحدة الإقتصادية التابعة وفقاً لقواعد ومعايير محددة تضمن دور فاعل لاعضاء مجلس الادارة المستقلين ، فيما احرزت الفقرة السابعة المرتبة السادسة بنسبة معامل الاختلاف بلغت 18% إذ إن إستبعاد العضو المستقل في مجلس الإدارة الوحدة الاقتصادية التابعة ممن يملك علاقة او صلة قرابة مع أحد المساهمين في الوحدة الاقتصادية القابضة او يملك الى

جانب مساهمين أخرين في الوحدة الاقتصادية التابعة ولا سيما المساهم المسيطر (الوحدة القابضة) اسهم او اي مصالح في وحدة الاقتصادية إخرى يعزز من استقلالية مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية التابعة ، وقد جاء ترتيب الفقرة الثالثة بالمرتبة السابعة بنسبة معامل اختلاف 20% إذ اتفقت العينة على ضرورة تعيين الاعضاء المستقلين من قبل الهيئة العامة للوحدة الإقتصادية التابعة وبنسبة تصويت مشروطة تزيد عن نسبة ملكية المساهم المسيطر(الوحدة الاقتصادية القابضة) ، بينما اقل أهمية نسبية كانت للفقرة السادسة بنسبة معامل اختلاف مساوية الى 32% والتي تتعلق بضرورة توافر وتمتع الاعضاء المستقلين بسلطات وصلاحيات إدارية كافية في مجلس الادارة الوحدة الإقتصادية التابعة ، ومما سبق يتضح إن العينة المدروسة يتفقون على الفقرة الرابعة اكثر من اتفاقهم على الفقرة السادسة .

3- آلية إستقلالية لجنة التدقيق

تم إيجاد التكرارات ونسبها والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الإختلاف فضلاً عن الأهمية النسبية ولجميع فقرات الإستبيان لآلية إستقلالية لجنة التدقيق وضمنت النتائج في الجدول الآتي:

رقم (12)

التكرارات ونسبها والإحصاءات العامة لآلية إستقلالية لجنة التدقيق

الفقرة	التكرار والنسبة	لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف
1	التكرار	1	2	3	47	37	4.30	0.741	17
	النسبة	1.1	2.2	3.3	52.2	41.1			
2	التكرار	13	10	7	34	26	3.56	1.391	39
	النسبة	14.4	11.1	7.8	37.8	28.9			
3	التكرار	0	0	3	44	43	4.44	0.563	13
	النسبة	0	0	3.3	48.9	47.8			
4	التكرار	0	0	1	41	48	4.52	0.524	12
	النسبة	0	0	1.1	45.6	53.3			
5	التكرار	1	4	13	41	31	4.08	0.877	22
	النسبة	1.1	4.4	14.4	45.6	34.4			
6	التكرار	0	1	11	43	35	4.24	0.708	17
	النسبة	0	1.1	12.2	47.8	38.9			
7	التكرار	0	0	6	38	46	4.44	0.620	14
	النسبة	0	0	6.7	42.2	51.1			
8	التكرار	0	0	4	50	36	4.36	0.567	13
	النسبة	0	0	4.4	55.6	40.0			
9	التكرار	0	0	5	35	50	4.50	0.604	13
	النسبة	0	0	5.6	38.9	55.6			
10	التكرار	0	8	15	31	36	4.06	0.964	24
	النسبة	0	8.9	16.7	34.4	40.0			
آلية إستقلالية لجنة التدقيق	التكرار	15	25	68	404	388	4.25	0.388	9
	النسبة	2	3	7	45	43			

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول (12) البياني أعلاه بأن اقل نسبة معامل اختلاف كانت للفقرة الرابعة بنسبة مساوية الى 12% التي تنص على تشكيل لجنة التدقيق في الوحدة الإقتصادية التابعة من أعضاء متخصصين في مجالات متنوعة لا سيما المحاسبة والتدقيق يتمتعون بالخبرة والدراية الكافية لضمان اداء اللجنة لمهامها سواءاً المالية او المهام الأخرى ، كما يتضح ان العينة المدروسة اتفقت على كل من الفقرة الثالثة والفقرة الثامنة والفقرة التاسعة بنسبة معامل اختلاف مساوية الى 13% لتحرز المرتبة الثانية إذ

اكدت الفقرة الثالثة على من الاهمية وجود قواعد واضحة ترسم مهام لجنة التدقيق في الوحدة الإقتصادية التابعة ، فيما كانت الفقرة الثامنة تؤكد على من الأهمية إلزام لجنة التدقيق بتقديم تقريرها عن القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية الى الهيئة العامة في الوحدة الإقتصادية التابعة اما الفقرة التاسعة فاكدت على يؤثر سلباً في إستقلالية وحيادية لجنة التدقيق وجود اي مصالح مالية او غير مالية او اي صلة قرابة بين أعضاء لجنة التدقيق والوحدة الإقتصادية التابعة والعاملين فيها على التوالي وهو ما يؤكد ما ذهب إليه الباحث من ضرورة ليس فقط مراعاة المؤهلات المحاسبية للاعضاء المستقلين في مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية التابعة وإنما عدم وجود أي مصالح مالية او صلة قرابة بين الاعضاء المستقلين والوحدة الاقتصادية التابعة ، ولقد إتفقت العينة على الفقرة السابعة بنسبة معامل اختلاف 14% مما يجعلها في المرتبة الثالثة من حيث الاهمية ، فقد نصت على ضرورة تحقيق استقلالية لجنة التدقيق يساعد في إجراء تقييم موضوعي عن كفاءة وفاعلية وظائف ادارة الوحدة الإقتصادية التابعة وهذا يدل على أن رسم وتحديد قواعد واضحة للجنة التدقيق يساهم في تقييم موضوعي للإدارة ومدى كفاءة وفاعلية وظائفها في الوحدة الاقتصادية التابعة ، وبالمرتبة الرابعة حلت الفقرة الاولى والفقرة السادسة بنسبة معامل اختلاف 17% إذ أتفقت العينة في الفقرة الأولى على أن حظر مشاركة اي عضو مجلس إدارة في الوحدة الإقتصادية التابعة بعضوية لجنة التدقيق في الوحدة ذاتها يعد تعزيزاً لإستقلاليتها كما أكدت الفقرة السادسة على ان تراعي لجنة التدقيق إعداد تقرير عن أعمال التدقيق الداخلي وتقديمه الى الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة وعرضه على الهيئة العامة في الوحدة الإقتصادية التابعة ، ولقد كانت نسبة معامل اختلاف للفقرة الخامسة مساوية إلى 22% مما جعلها بالمرتبة الخامسة من حيث الاهمية النسبة إذ من الأهمية ترشيح جميع أعضاء لجنة التدقيق من قبل الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة الوحدة الاقتصادية التابعة والموافقة على تعينهم من قبل الهيئة العامة للوحدة الإقتصادية التابعة ، فيما كانت الفقرة العاشرة بالمرتبة السادسة بنسبة معامل اختلاف مساوية إلى 24% حيث بينت هذه الفقرة إن إنهاء تكليف عضو لجنة التدقيق الذي يقدم خدمات التدقيق او اي خدمات إستشارية او إدارية الى وحدة إقتصادية إخرى تمتلك الوحدة القابضة نصيب فيها يعزز استقلالية اللجنة في الوحدة الإقتصادية التابعة ، بينما اقل أهمية نسبية كانت للفقرة الثانية بنسبة معامل اختلاف مساوية الى 39 % إذ لم تؤيد العينة المدروسة بقوة الحاجة لان يتمتع اعضاء لجنة التدقيق بسلطات وصلاحيات إدارية كافية لانجاز مهامها في الوحدة الإقتصادية التابعة ، ومما سبق خلص الباحث ان العينة تتفق على الفقرة الرابعة اكثر من اتفاقهم على الفقرة الثانية.

3-آلية التدقيق الخارجي

تم إيجاد التكرارات ونسبها والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الإختلاف فضلاً عن الأهمية النسبية ولجميع فقرات الإستبيان لآلية التدقيق الخارجي وضمنت النتائج في الجدول الآتي:

جدول (13)

التكرارات ونسبها والإحصاءات العامة لآلية التدقيق الخارجي

الفقرة	التكرار والنسبة	لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف
1	التكرار	0	0	2	27	61	4.66	0.523	11
	النسبة	0	0	2.2	30.0	67.8			
2	التكرار	0	0	1	35	54	4.59	0.517	11
	النسبة	0	0	1.1	38.9	60.0			
3	التكرار	0	0	1	28	61	4.67	0.497	11
	النسبة	0	0	1.1	31.1	67.8			
4	التكرار	1	6	18	39	26	3.92	0.927	24
	النسبة	1.1	6.7	20.0	43.3	28.9			
5	التكرار	6	20	13	33	18	3.41	1.226	36
	النسبة	6.7	22.2	14.4	36.7	20.0			
6	التكرار	2	3	9	32	44	4.26	0.931	22
	النسبة	2.2	3.3	10.0	35.6	48.9			
7	التكرار	0	0	0	34	56	4.62	0.488	11
	النسبة	0	0	0	37.8	62.2			
8	التكرار	0	0	2	41	47	4.50	0.546	12
	النسبة	0	0	2.2	45.6	52.2			
9	التكرار	0	0	6	41	43	4.41	0.616	14
	النسبة	0	0	6.7	45.6	47.8			
10	التكرار	0	0	2	43	45	4.48	0.545	12
	النسبة	0	0	2.2	47.8	50.0			
11	التكرار	0	1	3	43	43	4.42	0.618	14
	النسبة	0	1.1	3.3	47.8	47.8			
12	التكرار	1	5	13	39	32	4.07	0.909	22
	النسبة	1.1	5.6	14.4	43.3	35.6			
آلية التدقيق الخارجي	التكرار	10	35	70	435	530	4.33	0.378	9
	النسبة	1	3	7	40	49			

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول (13) أعلاه بأن اعلى نسبة معامل اختلاف كانت للفقرات الأولى والثانية والثالثة والسابعة بنسبة مساوية الى 11% مما جعلها بالمرتبة الاولى إذ نتصت الفقرة الاولى على أهمية إدراك المدقق الخارجي لكافة الأساليب ذات الصله بالتلاعب والاحتيال في العمليات التشغيلية والمعالجات المحاسبية ، كما اكدت الفقرة الثانية على إلتزام المدقق الخارجي بالتحقق من التطبيق السليم والملائم للمعايير المحاسبية من قبل الوحدة الاقتصادية لأجل الإبلاغ الدوري عن عملياتها ،اما الفقرة الثالثة فاكدت على ضرورة الاهتمام بكفاءة المدقق الخارجي عند تكليفه بتدقيق اعمال الوحدة الاقتصادية التابعة لضمان الالمام بالتطورات والمستجدات المهنية مما يوضح الصلة الوثيقة بين الاهتمام بكفاءة المدقق الخارجي وأهمية إدراكه لاساليب الاحتيال التي قد تحصل سواءاً من خلال العمليات التشغيلية او الممارسات المحاسبية بحكم سيطرة الوحدة الإقتصادية القابضة على مجلس إدارة الوحدة التابعة للحد منها ، اما الفقرة السابعة اكدت إلتزام المدقق الخارجي الذي يدقق الوحدة الاقتصادية التابعة بتطبيق معايير التدقيق المهنية ومبادىء وأخلاقيات السلوك المهني على التوالي مما يشير على الدور المهم والأساسي لهذه الفقرات مجتمعةً في إداء المدقق الخارجي لمهامه المهنية ومقابلة مسؤولياته إتجاه جميع الاطراف ذات الصلة في الوحدة الاقتصادية التابعة ومدى تأثيرهما في ضبط سلوك الوحدة الاقتصادية القابضة في مجلس إدارة الوحدة التابعة ، ولقد حققت الفقرتين الثامنة والعاشرة المرتبة الثانية بنسبة معامل اختلاف مساوية 12% حيث أكدتا على اهمية توفير الدعم اللازم لقيام المدقق الخارجي الذي يدقق الوحدة

الاقتصادية التابعة باعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق والنصوص القانونية والتعليمات وقواعد وأخلاقيات السلوك المهني ، مراعاة إلمام وخبرة وتخصص المدقق الخارجي الذي يدقق الوحدة الاقتصادية التابعة في تدقيق أنشطة الوحدات الاقتصادية التابعة على التوالي ، فيما حلت الفقرتين التاسعة والحادية عشر بالمرتبة الثالثة بنسبة مئوية بلغت 14% إذ أكدت العينة على إن إخضاع المدقق الخارجي الذي يدقق الوحدة الاقتصادية التابعة لاجراءات فحص النظير دورياً كل ثلاث سنوات من قبل المؤسسات المهنية المسؤولة ، والحاجة الى تقييم تطبيق آليات الحوكمة سنوياً من قبل المدقق الخارجي الذي يدقق الوحدة الاقتصادية التابعة على التوالي يمكن أن يساهم في الحد من سيطرة الوحدة القابضة في مجلس إدارة الوحدة التابعة ، وقد جاءت الفقرة السادسة والثانية عشر بالمرتبة الرابعة بنسبة معامل اختلاف 22% فقد نصت الفقرة السادسة على من اهمية مراعاة عدم وجود اي مصالح مالية او غير مالية او اي صلة قرابة بين مساهمي الوحدة القابضة والمدقق الخارجي الذي يدقق الوحدة الاقتصادية التابعة لحفاظ على مستوى الحياد المطلوب لإداء المدقق مهامه ، نصت الفقرة الثانية عشر على العمل بقاعدة التغيير الالزامي للمدقق الخارجي الذي يدقق الوحدة الاقتصادية التابعة (نقترح كل خمس سنوات) لما لهذه الفقرة من أهمية في الحفاظ على حيادية المدقق الخارجي وضمان عدم نشوء أي نوع من المصلحة المتبادلة بين إستمرار تكليف المدقق الخارجي في تدقيق الوحدة الاقتصادية التابعة وبين المساهمين المسيطرين فيها ، وبالمرتبة الخامسة جاءت الفقرة الرابعة بنسبة معامل اختلاف مساوية 24% وهو تشتت عالي في اجابة العينة المدروسة مما يؤكد على عدم موافر إتفاق كبير بين العينة على الفقرة التي نصت على نقل صلاحية تكليف وانهاء تكليف المدقق الخارجي من قبل الهيئة العامة للوحدة الاقتصادية التابعة يعزز استقلاله الحقيقي ويمنع حالات التواطؤ المحتمل حدوثها والتلاعب المتوقع من خلال ممارسات ادارة الأرباح ، بينما اقل أهمية نسبية كانت للفقرة الخامسة بنسبة معامل اختلاف مساوية الى 36% والتي ذهبت إلى دعم مهنية واستقلالية المدقق الخارجي عند عدم تكليف وإنهاء تكليف المدقق الخارجي الذي يقدم خدمات التدقيق او اي خدمات إستشارية او إدارية الى وحدة إقتصادية إخرى تمتلك الوحدة القابضة نصيب فيها وفي ضوء مراجعة نسب معمل الاختلاف لفقرات هذه الآلية يتضح تفسير هذا المستوى المتدني للفقرة الخامسة بسبب التشتت الكبير في اجابة العينة المدروسة وعدم اتفاقها على هذه الفقرة والتي ترى من غير الضروري إذا ما تحققت الفقرات التي أحرزت المرتبة الأولى والتي كانت الاقل تشتت من حيث كونها الاقل معامل اختلاف والتي تكون كفيلة في ضبط سلوك المساهمين المسيطرين إذ ما قام المدقق الخارجي بالالتزام بها، وقد خلص الباحث إلى ان العينة يتفقون على للفقرات الأولى والثانية والثالثة والسابعة اكثر من اتفاقهم على الفقرة الخامسة .

4-آلية التشريعات والقوانين

تم إيجاد التكرارات ونسبها والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الإختلاف فضلاً عن الأهمية النسبية ولجميع فقرات الإستبيان لآلية التشريعات والقوانين وضمنت النتائج في الجدول الآتي:

جدول (14)

التكرارات ونسبها والإحصاءات العامة لآلية التشريعات والقوانين

الفقرة	التكرار والنسبة	لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف
1	التكرار	0	1	14	28	47	4.34	0.781	18
	النسبة	0	1.1	15.6	31.1	52.2			
2	التكرار	0	7	35	35	13	3.60	0.832	23
	النسبة	0	7.8	38.9	38.9	14.4			
3	التكرار	3	29	19	30	9	3.14	1.087	35
	النسبة	3.3	32.2	21.1	33.3	10.0			
4	التكرار	0	4	6	38	42	4.31	0.788	18
	النسبة	0	4.4	6.7	42.2	46.7			
5	التكرار	1	2	12	33	42	4.26	0.855	20
	النسبة	1.1	2.2	13.3	36.7	46.7			
6	التكرار	0	3	6	31	50	4.42	0.764	17
	النسبة	0	3.3	6.7	34.4	55.6			
آلية التشريعات والقوانين	التكرار	4	46	92	195	203	4.01	0.504	13
	النسبة	1	8	17	36	38			

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول (14) بإن اعلى أهمية نسبية كانت للفقرة السادسة بنسبة معامل اختلاف مساوية الى 17% إذ هناك إتفاق كبير للعينة على ضرورة رفع تعارض في المادة 117 ثامناً من قانون الشركات العراقي لسنة 1997 المعدل سنة 2004 من خلال تعديل الفقرة ت وذلك من خلال وضع شرط عدم عضوية المساهم في لجنة التدقيق في الوحدة الاقتصادية للمساهم الذي يملك أسهم في الوحدة الاقتصادية لا سيما الوحدة التابعة مما يكسب عضو لجنة التدقيق معنى الاستقلال ومستوى الحياد المطلوب للحد من سيطرة الوحدة القابضة ، ولقد حلت الفقرة الأولى والفقرة الرابعة بالمرتبة الثانية بنسبة مئوية لمعامل الاختلاف مساوية 18% حيث ذهبت إلى ضرورة إجراء تعديلات تشريعية على قانون الشركات العراقي لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 تضمن الحد من سيطرة الوحدات الاقتصادية القابضة على مجلس إدارة الوحدة التابعة ، اما الفقرة الرابعة فقد أكدت الحاجة إلى تعديل نص المادة (106) أولاً الفقرة ثالثاً والخاصة بشروط عضوية مجلس الادارة في الوحدات الاقتصادية لا سيما الوحدات التابعة بضرورة ان يضم مجلس الادارة لإعضاء مستقلين من غير حملة الاسهم من ذوي الخبرة والدراية في مجال المحاسبة والتدقيق فضلاً عن امتلاك الخبرة في مجال نشاط الوحدة الاقتصادية التابعة ، كما توضح النتائج ان الفقرة الخامسة جاءت بالمرتبة الثالثة بنسبة معامل اختلاف 20% إذ نصت على نقل صلاحيات مجلس إدارة الى صلاحيات الهيئة العمومية للوحدة الاقتصادية التابعة والواردة في نص المادة 117 ثامناً الفقرة أ والتي تنص على إختيار مدققين ماليين مستقلين من غير العاملين في الوحدة الاقتصادية من قبل مجلس الادارة ، وتشير النتائج إلى إن الفقرة الثانية حلت بالمرتبة الرابعة وثاني اضعف فقرة من حيث الاهمية النسبية بتشتت عالي في اجابات العينة بنسبة معامل اختلاف مساوية إلى 23% وهو تعديل نص المادة 86 من قانون الشركات العراقي لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 وتضمينها نصاً يحدد إجتماع الهيئة العامة للوحدات الاقتصادية التابعة بعدد إجتماعات ملائم وفقاً لرأي

خبراء القانون في هذا المجال (نقترح إجتماع كل ثلاث أشهر للجمعية العامة للوحدة الإقتصادية التابعة) ، بينما اقل أهمية نسبية كانت للفقرة الثالثة بنسبة معامل اختلاف مساوية الى 35 % وهو اعلى تشتت في آلية التشريعات والقوانين مما يدل عدم اتفاق على تعديل نص المادة 100 من قانون الشركات العراقي لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 بحيث تصبح لحملة 1% بدلاً من لحملة 5% من أسهم الوحدة الاقتصادية الاعتراض على قرارات الهيئة العامة لدى مسجل الشركات مما يساهم في الحد من الممارسات التي تعد إنتهاك لحقوق المساهمين غير المسيطرين ومنها إدارة الأرباح ، وتم تفسير هذا المستوى من من نسبة معامل الاختلاف للفقرتين الثانية والثالثة على انهما الاكثر تشتتاً مقارنة بباقي فقرات آلية التشريعات والقوانين إلى الصعوبات التي تواجه الوحدة الاقتصادية التابعة في تسيير أعمالها كونها تحتاج إلى قرارات في توقيت مناسب الامر الذي قد يرافقه صعوبات في حال ارتبطت هذه القرارات بعقد إجتماعات للجمعية العامة للوحدة الإقتصادية التابعة كل ثلاث أشهر ، وكذلك تعديل المادة 100 من قانون الشركات العراقي لسنة 1997 المعدل سنة 2004 سوف يشكل عائقاً امام أداء إدارة الوحدة التابعة لإعمالها كونه يفتح الباب لزيادة عدد الدعوى القضائية المرفوعة على إدارة الوحدة الاقتصادية التابعة من قبل المساهمين ، ومما سبق خلص الباحث إلى ان العينة يتفقون على الفقرة السادسة اكثر من اتفاقهم على الفقرة الثالثة .

ثانياً : قياس جودة الأرباح (المتغير التابع):

1-قياس جودة الأرباح للعينة الاولى

وبعد دراسة بيانات العينة الاولى تبين إن قياس جودة الأرباح يكون من خلال مقياسين لإدارة الأرباح:

1-1- **إدارة الأرباح الحقيقية** : تم قياس إدارة الأرباح الحقيقية وفقاً لثلاث مقاييس فقط بما يتلائم مع طبيعة البيانات المتاحه والتي تمثل مدخلات كل نموذج والمقاييس هي إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المبيعات وإدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الإختيارية وإدارة الارباح الحقيقية الكلية فيما تم إستبعاد مقياس الافراط بالانتاج مقياس بيع الإصول لعدم توفر البيانات الازمه كمدخلات لنموذج القياس في عينة البحث .

1-2- **إدارة الأرباح من خلال المستحقات** : تم قياس المستحقات على أساس المستوى غير الطبيعي للمستحقات والتي تمثل المستحقات الإختيارية وفقاً لنموذج القياس الذي تم تناوله في المبحث الثاني من الفصل الثالث .

والآتي مجموعة الاختبارات التي ينبغي إجرائها للتأكد من إن بيانات الوحدات الاقتصادية يمكن إستعمالها في نماذج إدارة الأرباح التي أعتمد عليها الباحث في دراسته :

أ- إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات العينة الأولى

إن هذا الإختبار مخصص لإختبار فيما إذا كان توزيع بيانات العينتين يطابق أحد التوزيعات النظرية المستمرة (في دراستنا يطابق التوزيع الطبيعي) ، وبعد إدخال الباحث البيانات إلى البرنامج الإحصائي SPSS قام بإجراء إختبار كولمكروف – سميرنوف لحسن المطابقة goodness of fit لمعرفة التوزيع الإحتمالي الذي تتبعة بيانات العينات المدروسة للمتغير التابع وكما موضح في الجدولين (15) و (16):

جدول (15)

ملخص إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الوحدات الاقتصادية التابعة

النموذج / المدة	نموذج إدارة الأرباح الحقيقية				نموذج المستحقات	
	نموذج التلاعب بالمبيعات		نموذج المصروفات الإختيارية			
	K-S (Z)	sig	K-S (Z)	sig	K-S (Z)	Sig
2010	.700	.712	.579	.891	.511	.956
2011	.614	.845	.433	.992	.630	.822
2012	.475	.978	.537	.935	.474	.978
2013	.547	.926	.407	.996	.491	.969
2014	.894	.401	.403	.997	.682	.741

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول (16)

ملخص إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الوحدات الاقتصادية غير التابعة

النموذج / المدة	نموذج إدارة الأرباح الحقيقية				نموذج المستحقات	
	نموذج التلاعب بالمبيعات		نموذج المصروفات الإختيارية			
	K-S (Z)	sig	K-S (Z)	sig	K-S (Z)	sig
2010	1.118	.164	.528	.944	1.052	.218
2011	.550	.922	.464	.982	.449	.988
2012	.436	.991	.422	.994	.662	.773
2013	.525	.945	.583	.886	.369	.999
2014	.754	.621	.694	.722	.716	.685
2015	.608	.853	.816	.519	.604	.859

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

وإعتماداً على نتائج الإختبار التي حصل عليها الباحث بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS تبين إن معنوية **sig** القيمة المحسوبة للإختبار*(*K-S (Z)*)* هي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 المعتمدة من قبل الباحث وهو دليل إن العينتين مسحوبة من مجتمع موزع توزيع طبيعي .

ب-مشكلة التعدد الخطي لبيانات العينة الأولى

يتحقق الباحث من مشكلة التعدد الخطي للتأكد من عدم وجود إرتباط او علاقة بين المتغيرات المستقلة في نماذج التقدير (معادلة الانحدار) المستعملة في تقدير المعلمات كونها تؤثر في دقة التقديرات للمتغيرات الداخلة في التقدير وكانت النتائج فيما إذا كن هناك مشكلة تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة كما مبين في أدناه :

جدول (17)

ملخص إختبار مشكلة التعدد الخطي لبيانات الوحدات الاقتصادية التابعة

النموذج / المدة	نموذج إدارة الأرباح الحقيقية					نموذج المستحقات		
	نموذج التلاعب بالمبيعات			نموذج المصروفات الإختيارية				
	Tolerance			Tolerance		Tolerance		
	1/ATt-1	SR t /TAt-1	*ΔSR t /TAt*-1	1/ATt-1	SRt-1/TAt-1	1/ATt-1	ΔSRt /TAt-1	PPEit/TA t-1
2010	.352	.348	.983	.939	.939	.003	.020	.007
2011	.144	.039	.085	.492	.492	.351	.413	.199
2012	.337	.123	.151	.943	.943	.519	.793	.578
2013	.567	.269	.335	.920	.920	.703	.393	.502
2014	.692	.478	.645	.254	.254	.573	.497	.385

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS*

جدول (18)

ملخص إختبار مشكلة التعدد الخطي لبيانات الوحدات الاقتصادية غير التابعة

النموذج / المدة	نموذج إدارة الأرباح الحقيقية					نموذج المستحقات		
	نموذج التلاعب بالمبيعات			نموذج المصروفات الإختيارية				
	Tolerance			Tolerance		Tolerance		
	1/ATt-1	SR t /TAt-1	*ΔSR t /TAt*-1	1/ATt-1	SRt-1/TAt-1	1/ATt-1	ΔSRt /TAt-1	PPEit/TA t-1
2010	.067	.034	.151	.067	.067	.067	.561	.080
2011	.788	.344	.400	.793	.793	.580	.589	.383
2012	.919	.079	.081	.943	.943	.991	.867	.873
2013	.923	.654	.640	.986	.986	.478	.602	.467
2014	.964	.465	.458	.967	.967	.497	.911	.465
2015	.916	.920	.995	.924	.924	.630	.592	.424

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من خلال الجدولين (17) و(18) عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في جميع النماذج المستخدمة في عملية التقدير للوحدات الاقتصادية التابعة والوحدات الاقتصادية غير التابعة وهذا ما تشير له قيمة إختبار Tolerance والتي كانت قيمتها ولجميع السنوات ولجميع النماذج اقل او تساوي الواحد الصحيح .

وفيما يلي قياس جودة الأرباح من خلال مقاييس إدارة الأرباح المشار إليها آنفاً وفقاً للخطوات اللازمة ونماذج القياس المناسبة .

1-قياس إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات

إن قياس إدارة الأرباح الحقيقية على أساس التلاعب بالمبيعات كممثل لجودة الأرباح يكون من خلال قياس المستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ، ويتم قياس إداة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات كمقياس لجودة الأرباح وفقاً للخطوات الآتية :

الخطوة الأولى :تقدير المعلمات الإحصائية لكل سنة ولجميع الوحدات الإقتصادية التابعة وغير تابعة لكل عينة بشكل منفصل وفقاً للنموذج (1) وكما مبين في الجدولين (19) و (20) على التوالي :

جدول (19)

المعلمات المقدرة لنموذج إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات للوحدات الإقتصادية التابعة

المعلمات / المدة	Constant â	1/ATt-1 (X1) ß1	SR t /TAt-1 (X2) ß2	Δ SR t /TAt-1 (X3) ß3
2010	.159	-12903846837.910	-.443	.036
2011	-1.353	11197615643.741	21.757	-15.975
2012	-.659	-31802122437.305	12.198	-3.366
2013	-.672	-106677579916.112	15.251	-5.033
2014	-.610	-3877411348.863	11.915	-4.133

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول (20)

المعلمات المقدرة لنموذج إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات للوحدات الاقتصادية غير التابعة

المعلمات / المدة	Constant â	1/ATt-1 (X1) ß1	SR t /TAt-1 (X2) ß2	Δ SR t /TAt-1 (X3) ß3
2010	-.850	-55962762363.507	16.256	-18.652
2011	-.310	84126271597.574	-1.128	8.095
2012	.727	-52467419253.299	-5.221	5.477
2013	.442	-304790568564.931	.320	6.114
2014	.096	-32070507655.833	-.119	5.167
2015	-.095	116284058527.472	-2.731	-6.958

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الخطوة الثانية : المعلمات المقدرة ($\hat{a}_0 - \beta_1 - \beta_2 - \beta_3$) من الخطوة السابقة من النموذج (1) يتم إستخدامها لتقدير التدفقات النقدية الطبيعية من العمليات التشغيلية ($Normal - CFO_{i,t}$) ولكل وحدة إقتصادية التابعة وغير التابعة ولكل سنة وفقاً للنموذج (2) وكما مبين في الجدولين (21) و (22) :

جدول (21)

قياس المستوى الطبيعي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للوحدات الإقتصادية التابعة (دينار)

المدة / الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014
مصرف المنصور	4834067281	56080340730	44250235720	118330807522	-68504470327
مصرف الأئتمان	36427798168	130111498867	101307931656	9056329469	53295413853
المصرف الأهلي	-1162068458	56726701134	145426031285	147906891596	91451812620
المصرف التجاري	12704566357	69986123195	1983959736	-2834626644	25549929364
مصرف دار السلام	41796090750	-67265004047	-75564621109	-2943895954	-72899933261

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول (22)

قياس المستوى الطبيعي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للوحدات الإقتصادية غير التابعة (دينار)

المدة / الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مصرف الموصل	-31881016086	24819233880	33811215363	123833130643	-227721595744	91802061185
مصرف بغداد	-79958463066	-156019944935	295832533642	431268390387	84527246032	-298111381146
مصرف الاستثمار	-9011517198	1241725682	63597293909	10380572003	60132765938	82411571807
مصرف بابل	7905833375	29607109219	51187062503	-126129411511	-21323477544	1782876094
مصرف الخليج	72703182170	26837105918	67304426507	431268390387	1777923860	-21798561973
مصرف إيلاف	112253503735	77245511260	63597293909	-135381361820	-5065630538	98104593389
مصرف المتحد	-62194394428	-51978532946	84278437323	-96453898909	-93868590257	-45555925045

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الخطوة الثالثة : لكل وحدة إقتصادية لكل سنة يتم قياس المستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ($Ab\text{-}Normal - CFO_{i,t}$) والتي يتم حسابها من خلال إجمالي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية الفعلية ناقصاً المستوى الطبيعي للتدفقات النقدية الطبيعية من العمليات التشغيلية ($Normal - CFO_{i,t}$) المقدرة في الخطوة 2 وفقاً للنموذج (3) وكما مبين في الجدولين (23) و (24):

جدول (23)

قياس المستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والإحصاءات الوصفية للوحدات الإقتصادية التابعة (دينار)

المدة / الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014
مصرف المنصور	-10100153958	-4961338961	-47646512778	1534976379	123948391106
مصرف الأئتمان	-2244066632	11915006133	32526639344	29429617531	2482447147
المصرف الأهلي	2950831458	2569038866	2233708715	-1725635659	-12491876858
المصرف التجاري	6907093055	-3845096192	26494967364	-2095689628	6243147655
مصرف دار السلام	5854134812	2355829178	-13601341108	-30730081673	-111547051931
الوسط الحسابي للقيم المطلقة	5611255983	5129261866	24500633862	13103200174	51342582939
الانحراف المعياري للقيم المطلقة	3174279904	3936060071	17455202512	15505619301	60882737212
اعلى قيمة مطلقة	10100153958	11915006133	47646512778	30730081673	123948391106
اقل قيمة مطلقة	2244066632	2355829178	2233708715	1534976379	2482447147
معامل الإختلاف	56.57%	76.74%	71.24%	118.33%	118.58%
الترتيب بحسب المستوى الاقل لجودة الأرباح على أساس اعلى معامل الإختلاف	5	3	4	2	1

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال تتبع النتائج الواردة في الجدول (23) اعلاه يتضح ما يلي :

1- **سنة 2014** : من خلال نتائج التحليل يتضح إن سنة 2014 هي الأعلى نسبة معامل اختلاف إذ بلغت 118.58% بوسط حسابي للقيم المطلقة 51342582939 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 60882737212 دينار مما يشير إنها الاقل جودة أرباح بفعل ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات ، كما تشير النتائج في سنة 2014 إن مصرف المنصور

كان الاقل جودة أرباح باعلى قيمة مطلقة للمستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية 123948391106 دينار فيما جاء مصرف الائتمان باقل قيمة مطلقة للمستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية غير الطبيعية عن التلاعب بالمبيعات بلغت 2482447147 دينار مما يدل على انه الأعلى جودة أرباح في سنة 2014 .

2- **سنة 2013** : يشير معامل الإختلاف الذي نسبته 118.33% أن سنة 2013 جاءت بالمرتبة الثانية من حيث تدني مستوى جودة الأرباح بوسط حسابي للقيم المطلقة 13103200174 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 15505619301 دينار ، وكان مصرف دار السلام هو الأقل جودة باعلى قيمة مطلقة 30730081673 دينار فيما جاء مصرف المنصور باقل قيمة مطلقة 1534976379 دينار مما يدل على انه افضل جودة ارباح في سنة 2013.

3- **سنة 2011 :** من خلال ملاحظة نسبة معامل الإختلاف 76.74% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 5129261866 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 3936060071 دينار يستدل الباحث إن سنة 2011 جاءت بالمرتبة الثالثة من حيث مستوى جودة الأرباح ، ولقد كان مصرف الائتمان هو الاقل جودة أرباح في هذه السنة باعلى قيمة مطلقة 11915006133 دينار فيما كان مصرف دار السلام هو الافضل باقل قيمة مطلقة 2355829178 دينار.

4- **سنة 2012 :** جاءت سنة 2012 بالمرتبة الرابعة من حيث مستوى جودة الأرباح بنسبة معامل اختلاف للقيم المطلقة 71.24% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 24500633862 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 17455202512 دينار ، فيما جاء المصرف الاهلي بكونه الافضل في سنة 2012 من حيث جودة الأرباح باقل قيمة مطلقة 2233708715 دينار فيما كان مصرف المنصور الاقل جودة باعلى قيمة مطلقة 47646512778 دينار .

5- **سنة 2010 :** تدل نسبة معامل الإختلاف الاقل والبالغه 56.57% بوسط حسابي للقيم المطلقة 5611255983 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 3174279904 دينار أن سنة 2010 هي الأعلى جودة أرباح من بين السنوات التي شملتها الدراسة بفعل التأثير الاقل للمارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المبيعات ، وقد جاء مصرف المنصور بكونه الاقل جودة في هذه السنة باعلى قيمة مطلقة 10100153958 دينار فيما كان مصرف الائتمان هو الافضل مستوى جودة أرباح في سنة 2010 باقل قيمة مطلقة 2244066632 دينار

ويبين الجدول (24) المستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للوحدات الإقتصادية غير التابعة

جدول (24)

المستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية والإحصاءات الوصفية للوحدات الاقتصادية غير التابعة (دينار)

المدة / الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مصرف الموصل	-14539952814	15329170595	50923395136	-7859980070	-5526098335	-49149072127
مصرف بغداد	174096188066	41585051935	84214193358	-17558565387	-15613087032	-5528728854
مصرف الاستثمار	4190033198	5127618318	-60579573909	23153576997	-2550874938	-23698683807
مصرف بابل	9835282421	-22169987036	19193655930	-30871833929	-5622130924	-30243652371
مصرف الخليج	-54765183012	-6091172290	-3927541750	-17558565387	-5404120095	-98588971132
مصرف إيلاف	2296270916	5063044553	-60579573909	34049328621	4712121188	60666505562
مصرف المتحد	-21736192572	-21369919054	10328122677	-6007254091	22034176465	128246780909
الوسط الحسابي للقيم المطلقة	40208443286	16676566254	41392293810	19579872069	8780372711	56588913537
الانحراف المعياري للقيم المطلقة	61637529022	13258682793	30337628746	10641022281	7184131663	43500603920
اعلى قيمة مطلقة	174096188066	41585051935	84214193358	34049328621	22034176465	128246780909
اقل قيمة مطلقة	2296270916	5063044553	3927541750	6007254091	2550874938	5528728854
معامل الإختلاف	153.29%	79.50%	73.29%	54.35%	81.82%	76.87%
الترتيب بحسب المستوى الاقل لجودة الأرباح على أساس اعلى معامل اختلاف	1	3	5	6	2	4

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول (24) الآتي :

1- **سنة 2010** : أن سنة 2010 جاءت بالمرتبة الاولى من حيث تدني مستوى جودة الأرباح بأعلى نسبة معامل اختلاف للقيم المطلقة 153.29% بوسط حسابي للقيم المطلقة 40208443286 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة61637529022 دينار ، وان مصرف بغداد كان الاضعف جودة أرباح فيها باعلى قيمة مطلقة 174096188066 دينار فيما جاء مصرف ايلاف الاسلامي باقل قيمة مطلقة 2296270916 دينار مما يؤشر على انه افضل جودة أرباح في سنة 2010 من بين المصارف التي شملتها الدراسة .

2- **سنة 2014** : أن سنة 2014 جاءت بالمرتبة الثانية من حيث تدني مستوى جودة الأرباح بأعلى نسبة معامل اختلاف للقيم المطلقة 81.82% بوسط حسابي للقيم المطلقة 8780372711 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 7184131663 دينار ، كما تشير نتائج التحليل ان مصرف المتحد الأعلى قيمة مطلقة 22034176465 دينار مما يعني هو الاقل جودة أرباح في سنة 2014 فيما كان مصرف الاستثمار العراقي هو الاقل قيمة مطلقة 2550874938 دينار وبالتالي يعد الافضل جودة أرباح .

3- **سنة 2011** : أن سنة 2011 جاءت بالمرتبة الثالثة من حيث تدني مستوى جودة الأرباح بأعلى نسبة معامل اختلاف للقيم المطلقة 79.5% بوسط حسابي للقيم المطلقة 16676566254 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 13258682793 دينار ، فيما جاء مصرف بغداد بكونه الاقل جودة أرباح في سنة 2011 باعلى قيمة مطلقة 41585051935 دينار فيما جاء مصرف ايلاف الاسلامي باقل قيمة مطلقة 5063044553 دينار .

4- **سنة 2015** : أن سنة 2015 جاءت بالمرتبة الرابعة من حيث تدني مستوى جودة الأرباح بأعلى نسبة معامل اختلاف للقيم المطلقة 76.87% بوسط حسابي للقيم المطلقة 56588913537 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 43500603920 دينار ، وتبين النتائج ان مصرف المتحد الاقل جودة أرباح باعلى قيمة مطلقة 128246780909 دينار فيما كان مصرف بغداد الاقل قيمة مطلقة 5528728854 دينار مما يعني هو الافضل في سنة 2015 .

5- **سنة 2012** : أن سنة 2012 جاءت بالمرتبة الخامسة من حيث تدني مستوى جودة الأرباح بأعلى نسبة معامل اختلاف للقيم المطلقة 73.29% بوسط حسابي للقيم المطلقة 41392293810 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 30337628746 دينار ، فقد جاء مصرف بغداد في سنة 2012 بكونه الاقل جودة أرباح باعلى قيمة مطلقة 84214193358 دينار فيما جاء مصرف الخليج باقل قيمة مطلقة 3927541750 دينار مما يدل على اعلى جودة أرباح.

6- **سنة 2013** : أن سنة 2013 جاءت بالمرتبة السادسة من حيث تدني مستوى جودة الأرباح بأعلى نسبة معامل اختلاف للقيم المطلقة 54.35% بوسط حسابي للقيم المطلقة 19579872069 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 10641022281 دينار ، كما تشير النتائج ان مصرف ايلاف الاسلامي كان الأعلى قيمة مطلقة 34049328621 دينار وبالتالي هو الاقل جودة أرباح فيما كان مصرف المتحد هو الاقل قيمة مطلقة 6007254091 دينار مما يعني هو الافضل جودة أرباح في سنة 2013 .

2-قياس إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الإختيارية :

إن قياس إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الإختيارية كممثل لجودة الأرباح يكون من خلال قياس المستوى غير الطبيعي المصروفات الإختيارية ، ويتم قياس ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية الناتجة عن التلاعب بالمصروفات الإختيارية من خلال الخطوات الآتية :

الخطوة الأولى: يتم تقدير المعلمات اللازمة لتقدير المستوى الطبيعي لمصروفات الإختيارية لكل سنة لجميع الوحدات الإقتصادية التابعة وللوحدات الاقتصادية غير التابعة بشكل منفصل على التوالي وفقاً للنموذج (4) وكما مبين في الجدولين (25) و (26) على التوالي :

جدول (25)

المعلمات المقدرة لنموذج إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الإختيارية للوحدات الإقتصادية التابعة

المعلمات / المدة	Constant â	1/ATt-1(X1) ß1	SRt-1 /TAt-1 (X2)ß2
2010	-.003	438100486.968	.444
2011	.019	2845566149.287	-.024
2012	.017	4731652315.418	-.163
2013	-.003	6459332384.890	.092
2014	-.034	-4771663221.133	1.065

جدول (26)

المعلمات المقدرة لنموذج إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الإختيارية للوحدات الإقتصادية غير التابعة

المعلمات / المدة	Constant â	1/ATt-1 (X1) ß1	SRt-1 /TAt-1 (X2)ß2
2010	.011	-85473044.965	.110
2011	.020	936637199.461	-.047
2012	.027	-2086717970.153	-.029
2013	.009	-941688738.417	.130
2014	.016	645537231.073	-.028
2015	.014	-1437889789.483	.060

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الخطوة الثانية : قياس المستوى الطبيعي للمصروفات الإختيارية ($Normal\ -DISEX_{it}$) بإستخدام المعلمات المقدرة ($\beta_2 - \beta_1 - \hat{a}_0$) لكل سنة ولكل وحدة إقتصادية تابعة ولكل وحدة إقتصادية غير التابعة بشكل منفصل على التوالي وفقاً للنموذج (5) وكما مبين في الجدولين (27) و (28) على التوالي :

جدول (27)

قياس المستوى الطبيعي للمصروفات الإختيارية للوحدات الإقتصادية التابعة (دينار)

الوحدة / المدة	2010	2011	2012	2013	2014
مصرف المنصور	5099445951	5867166575	6282436054	7234677468	9003941104
مصرف الأئتمان	10297591993	13651315780	5941881714	7905898163	7615496392
المصرف الأهلي	3028437941	4713464811	5782021772	8112014657	11748559188
المصرف التجاري	6960451326	6313121337	6700459514	7148567191	6174688217
مصرف دار السلام	13830247391	11119415764	12798616528	8214811105	8397448898

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول (28)

قياس المستوى الطبيعي للمصروفات الإختيارية للوحدات الإقتصادية غير التابعة (دينار)

الوحدة / المدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مصرف الموصل	3587954119	3845949459	4321054076	6756912604	7959581616	4111589232
مصرف بغداد	13192681768	18247867867	19935644533	18899998718	26517448591	28709966601
مصرف الاستثمار	3557857030	4863804611	6076058360	6171930044	7571965335	9962735829
مصرف بابل	3193926454	4282214537	4720739365	4086657233	5232963752	4138520566
مصرف الخليج	5106232316	5408790081	6665652223	10381150140	10699350229	14876870629
مصرف إيلاف	2213447107	3967265200	6535652637	4932392065	5149886133	4177276599
مصرف المتحد	7684197061	8764653866	13694096106	17501840021	10701877379	9754418988

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الخطوة الثالثة : قياس المستوى غير الطبيعية للمصروفات الإختيارية ($Ab\ -Normal\ -DISEXi,_t$) من خلال الفرق بين المصروفات الإختيارية الفعلية والمستوى الطبيعي للمصروفات الإختيارية لكل سنة ولكل وحدة إقتصادية وفقاً للنموذج (6) وكما مبين في الجدولين (29) و (30) على التوالي :

جدول (29)

قياس المستوى غير الطبيعي للمصروفات الإختيارية والإحصاءات الوصفية للوحدات الإقتصادية التابعة (دينار)

المدة / الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014
مصرف المنصور	-2785896974	-2830250901	-2760588662	-2953844335	-2451530491
مصرف الأئتمان	-3622112619	-6211117780	1157943286	-1039354163	-1118410392
المصرف الأهلي	609422059	1014204189	1145430228	-566717584	-99085600.31
المصرف التجاري	3263393733	-526167238	-412278705	1392480057	-69235921
مصرف دار السلام	2608662472	10229462364	2057727891	3417753261	3004502149
الوسط الحسابي للقيم المطلقة	2577897571	4162240494	1506793754	1874029880	1348552911
الانحراف المعياري للقيم المطلقة	1170405499	4059385327	911835173	1243655937	1342526864
اعلى قيمة مطلقة	3622112619	10229462364	2760588662	3417753261	3004502149
اقل قيمة مطلقة	609422059	526167238	412278705	566717584	69235921
معامل الإختلاف	45.40%	97.53%	60.51%	66.36%	99.55%
الترتيب بحسب المستوى الاقل لجودة الأرباح على أساس اعلى معامل إختلاف	5	2	4	3	1

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ونبين من خلال الجدول (29) الآتي :

1- **سنة 2014** : جاءت سنة 2014 بالمرتبة الاولى من حيث ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الإختيارية باعلى نسبة معامل اختلاف 99.55% وبموسط حسابي للقيم المطلقة 1348552911 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 1342526864 دينار ، وتدل اعلى قيمة مطلقة البالغة 3004502149 دينار ان مصرف دار السلام هو الاقل جودة أرباح فيما تدل اقل قيمة مطلقة البالغة 69235921 دينار ان المصرف التجاري العراقي هو الافضل جودة أرباح خلال سنة 2014 .

2- **سنة 2011** : جاءت سنة 2011 بالمرتبة الثانية من حيث ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الإختيارية باعلى نسبة معامل اختلاف 97.53% وبموسط حسابي للقيم المطلقة 4162240494 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 4059385327 دينار كما تشير سنة 2011 ان مصرف دار السلام كان الاقل جودة أرباح باعلى قيمة مطلقة 10229462364 دينار فيما كان مصرف التجاري العراقي هو الاقل قيمة مطلقة 526167238 دينار مما يشير الى انه افضل جودة أرباح .

3- **سنة 2013** : جاءت سنة 2013 بالمرتبة الثالثة من حيث ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الإختيارية باعلى نسبة معامل اختلاف 66.36% وبموسط حسابي للقيم المطلقة 1874029880 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 1243655937 دينار ، كما تشير النتائج الى ان في سنة 2013 كان افضل مستوى جودة أرباح في المصرف الاهلي

العراقي باقل قيمة مطلقة 566717584 دينار فيما كان مصرف دار السلام هو الاقل جودة كونه الأعلى قيمة مطلقة 3417753261 دينار .

4- **سنة 2012** : جاءت سنة 2012 بالمرتبة الرابعة من حيث ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الإختيارية باعلى نسبة معامل اختلاف 60.51% وبموسط حسابي للقيم المطلقة 1506793754 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 911835173 دينار ، كما تشير اعلى قيمة مطلقة 2760588662 دينار ان مصرف المنصور الاقل جودة أرباح فيما تدل اقل قيمة مطلقة 412278705 دينار ان مصرف التجاري العراقي هو الافضل جودة أرباح في سنة 2012 .

5- **سنة 2010** : جاءت سنة 2010 بالمرتبة الخامسة من حيث ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الإختيارية باعلى نسبة معامل اختلاف 45.40% وبموسط حسابي للقيم المطلقة 2577897571 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 1170405499 دينار ، كما تشير النتائج ان مصرف الائتمان العراقي كان الاقل جودة أرباح باعلى قيمة مطلقة 3622112619 دينار فيما كان المصرف الاهلي العراقي الاقل قيمة مطلقة 609422059 دينار مما يعني هو الافضل جودة أرباح في سنة 2010 .

كما يوضح جدول (30) المستوى غير الطبيعي للمصروفات الإختيارية للوحدات غير التابعة التي تم قياسها وفقاً للخطوة الثالثة :

جدول (30)

قياس المستوى غير الطبيعي للمصروفات الإختيارية والإحصاءات الوصفية للوحدات الإقتصادية غير التابعة (دينار)

المدة / الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مصرف الموصل	-237034519	3642808	114832853	-1325429984	-3224408461	-57050818
مصرف بغداد	1280793232	-1912446867	-1418595533	3224433282	-1576801591	-3712373601
مصرف الاستثمار	1757312970	1279652389	1304633640	1219042956	306983665	-2044561829
مصرف بابل	-891210969	-1693708038	-1656848828	-366943136	-172899687	-93011492
مصرف الخليج	1979938357	2513660208	2996490564	1354486217	2753436176	-1098241655
مصرف إيلاف	-54237300	-475781480	-2226449277	-575321554	458563890	-269346784
مصرف المتحد	-4396662061	-2038734866	-795713106	-3038377021	1303397857	5991010440
الوسط الحسابي للقيم المطلقة	1513884201	1416803808	1501937686	1586290593	1399498761	1895085231
الانحراف المعياري للقيم المطلقة	1460013686	895692260	935529314	1122317946	1210207046	2236265825
اعلى قيمة مطلقة	4396662061	2513660208	2996490564	3224433282	3224408461	5991010440
اقل قيمة مطلقة	54237300	3642808	114832853	366943136	172899687	57050818
معامل الإختلاف	96.44%	63.21%	62.28%	70.75%	86.47%	118.00%
الترتيب بحسب المستوى الاقل لجودة الأرباح على أساس اعلى معامل الإختلاف	2	5	6	4	3	1

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي يبين الجدول (30) الآتي :

1- **سنة 2015** : يدل معامل الإختلاف 118% ان سنة 2015 كانت الاقل جودة أرباح خلال مدة البحث بوسط حسابي للقيم المطلقة1895085231 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 2236265825 دينار ، كما تشير النتائج ان اعلى قيمة مطلقة 5991010440 دينار كانت من نصيب مصرف المتحد مما يعني انه الاقل جودة أرباح فيما كان مصرف الموصل هو الافضل في سنة 2015 كونه الاقل قيمة مطلقة 57050818 دينار .

2- **سنة 2010** : جاءت سنة 2010 بالمرتبة الثانية من حيث مستوى الضعيف لجودة الأرباح بنسبة معامل اختلاف 96.44% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 1513884201 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 1460013686 دينار ، كما تشير النتائج ان مصرف ايلاف الاسلامي كان الافضل في سنة 2010 باقل قيمة مطلقة 54237300 دينار فيما جاء مصرف المتحد بكونه الاضعف جودة أرباح باعلى قيمة مطلقة 4396662061 دينار .

3- **سنة 2014** : جاءت سنة 2014 ثالثاً بمعامل اختلاف نسبته 86.47% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 1399498761 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 1210207046 دينار ، فيما كان مصرف الموصل هو صاحب الأعلى قيمة مطلقة 3224408461 دينار مما يعني انه الاقل جودة أرباح في سنة 2014 فيما كان مصرف بابل هو الاقل قيمة مطلقة172899687 دينار مما يعني انه الافضل جودة أرباح .

4- **سنة 2013** : يشير معامل الإختلاف الذي نسبته بلغت 70.75% ان سنة 2013 جاءت بالمرتبة الرابعة من حيث ترتيب مستوى جودة الأرباح بوسط حسابي للقيم المطلقة 1586290593 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 1122317946 دينار ، كما تشير اعلى قيمة مطلقة 3224433282 دينار ان مصرف الاقل جودة أرباح هو مصرف بغداد فيما كان مصرف بابل هو الافضل جودة أرباح في سنة 2013 وهذا ما تدل عليه اقل قيمة مطلقة 366943136 دينار .

5- **سنة 2011** : جاءت سنة 2011 بالمرتبة الخامسة من حيث مستوى ترتيب جودة الأرباح بنسبة معامل اختلاف 63.21% بوسط حسابي للقيم المطلقة 1416803808 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 895692260 دينار ،كما تشير اعلى قيمة مطلقة 2513660208 دينار ان مصرف الخليج كان الاضعف جودة أرباح فيما يكون مصرف الموصل الافضل باقل قيمة مطلقة 3642808 دينار .

6- **سنة 2012** : تدل نسبة معامل الإختلاف 62.28% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 1501937686 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 935529314 دينار ان سنة 2012 الافضل جودة أرباح باقل ممارسة لادراة الأرباح من خلال المصروفات الإختيارية ، وكان

مصرف الموصل الافضل باقل قيمة مطلقة 114832853 دينار فيما جاء مصرف الخليج بكونه الاضعف جودة أرباح باعلى قيمة مطلقة 2996490564 دينار .

3-قياس إدارة الأرباح الحقيقية الكلية :

على أساس المقاييس التي تم اعتمادها في البحث الحالي وهي إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات وإدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الإختيارية تم قياس إدراة الأرباح الحقيقية الكلية للوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات غير التابعة على التوالي ، ونشير الى أن المستوى غير الطبيعي للمصروفات الإختيارية يضرب في (-1) وذلك للوصول الى نتائج صحيحة فالاشارة السالبة للمستوى غير الطبيعي للمصروفات الإختيارية يدّل على إتباع إدارة الأرباح الحقيقية من اجل زيادة الارباح وبالتالي عدم تخفيض (زيادة) التدفقات النقدية إذ تشير الى إن المصروفات الإختيارية الفعلية اقل من التقديرية والعكس صحيح ويأتي تعديل المستوى غير الطبيعي للمصروفات الإختيارية من اجل الوصول الى نتائج صحيحة بشكل يتوافق مع هدف ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات والتي تكون فيها الاشارة الموجبة للمستوى غير الطبيعي للتدفقات النقدية من ممارسات التلاعب بالمبيعات دليل على زيادة الارباح وبالتالي زيادة التدفقات النقدية والعكس صحيح وبالتالي وفقاً لهذا التعديل يمكن الوصول إلى قياس إدارة الأرباح الحقيقية الكلية وكما مبين في الجدولين (31) و(32) :

جدول (31)

قياس المستوى غير الطبيعي لإدارة الأرباح الحقيقية الكلية والإحصاءات الوصفية للوحدات الإقتصادية التابعة (دينار)

المدة / الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014
مصرف المنصور	-7314256984	-2131088060	-44885924116	4488820714	126399921597
مصرف الأئتمان	1378045987	18126123913	31368696058	30468971694	3600857539
المصرف الأهلي	2341409399	1554834677	1088278487	-1158918075	-12392791258
المصرف التجاري	3643699322	-3318928954	26907246069	-3488169685	6312383576
مصرف دار السلام	3245472340	-7873633186	-15659068999	-34147834934	-114551554080
الوسط الحسابي للقيم المطلقة	3584576806	6600921758	23981842746	14750543020	52651501610
الانحراف المعياري للقيم المطلقة	2260710342	6904056126	16533965433	16126067407	62137929740
اعلى قيمة مطلقة	7314256984	18126123913	44885924116	34147834934	126399921597
اقل قيمة مطلقة	1378045987	1554834677	1088278487	1158918075	3600857539
معامل الإختلاف	63.07%	104.59%	68.94%	109.33%	118.02%
الترتيب بحسب المستوى الاقل لجودة الأرباح على أساس اعلى معامل إختلاف	5	3	4	2	1

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ومن خلال الجدول (31) اعلاه يتبين الآتي :

1- **سنة 2014** : جاءت سنة 2014 بالمرتبة الاولى من حيث ضعف جودة الأرباح بسبب ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية الكلية بنسبة معامل اختلاف 118.02% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 52651501610 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 62137929740 دينار ، فيما

جاء مصرف المنصور باعلى قيمة مطلقة 126399921597 دينار مما يعني انه الاقل جودة أرباح في سنة 2014 اما مصرف الائتمان فكان الافضل جودة باقل قيمة مطلقة 3600857539 دينار .

2- **سنة 2013** : تدل نسبة معامل الإختلاف 109.33% ان سنة 2013 جاءت ثانياً من حيث مستوى جودة الأرباح وبوسط حسابي للقيم المطلقة 14750543020 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 16126067407 دينار ، وتشير 34147834934 دينار وهي اعلى قيمة مطلقة ان مصرف دار السلام هو الاقل جودة أرباح في 2013 فيما كان المصرف الاهلي هو الافضل كونه الاقل قيمة مطلقة 1158918075 دينار .

3- **سنة 2011** : ان نسبة معامل الإختلاف 104.59% تدل ان سنة 2011 جاءت ثالثاً من حيث مستوى الممارسات الكلية لإدارة الأرباح الحقيقية بوسط حسابي للقيم المطلقة 6600921758 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 6904056126 دينار ، كما تشير النتائج ان اعلى قيمة مطلقة 18126123913 دينار كانت من نصيب مصرف الائتمان مما يعني انه الاقل جودة أرباح في سنة 2011 فيما كانت 1554834677 دينار هي اقل قيمة مطلقة مما يدل على ان المصرف الاهلي هو الافضل جودة أرباح .

4- **سنة 2012** : يشير معامل الإختلاف الذي نسبته بلغت 68.94% ان سنة 2012 جاءت بالمرتبة الرابعة من حيث ترتيب مستوى جودة الأرباح بوسط حسابي للقيم المطلقة 23981842746 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 16533965433 دينار ، كما تشير اعلى قيمة مطلقة 44885924116 دينار ان المصرف الاقل جودة أرباح هو مصرف المنصور فيما كان مصرف الاهلي هو الافضل جودة أرباح في سنة 2012 وهذا ما تدل عليه اقل قيمة مطلقة 1088278487 دينار .

5- **سنة 2010**: تدل نسبة معامل الإختلاف 63.07% ان سنة 2010 كانت الافضل من حيث مستوى جودة الأرباح وبوسط حسابي للقيم المطلقة 3584576806 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 2260710342 دينار ، وتشير 7314256984 دينار وهي اعلى قيمة مطلقة ان مصرف المنصور هو الاقل جودة أرباح في 2010 فيما كان مصرف الائتمان هو الافضل كونه الاقل قيمة مطلقة 1378045987 دينار.

كما يوضح جدول (32) المستوى غير الطبيعي لإدارة الأرباح الحقيقية الكلية للوحدات الإقتصادية غير التابعة التي تم قياسها :

جدول (32)

قياس المستوى غير الطبيعي لإدارة الأرباح الحقيقية الكلية والإحصاءات الوصفية للوحدات الإقتصادية غير التابعة (دينار)

المدة / الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مصرف الموصل	14302918295	15332813403	51038227989	-9185410054	-2301689874	-49092021309
مصرف بغداد	172815394834	39672605068	82795597825	-14334132105	-14036285441	-1816355253
مصرف الاستثمار	2432720228	6407270707	-59274940269	24372619953	-2857858603	-21654121978
مصرف بابل	10726493390	-23863695074	17536807102	-31238777065	-5449231237	-30150640879
مصرف الخليج	56745121369	-3577512082	-931051186	-16204079170	-8157556271	-97490729477
مصرف إيلاف	2350508216	4587263073	-62806023186	33474007067	4253557298	60935852346
مصرف المتحد	17339530511	-23408653920	9532409571	-9045631112	20730778608	122255770469
الوسط الحسابي للقيم المطلقة	39530383835	16692830475	40559293875	19693522361	8255279619	54770784530
الانحراف المعياري للقيم المطلقة	61614857834	13233746943	31096639373	10081219414	6801136262	42732715470
اعلى قيمة مطلقة	172815394834	39672605068	82795597825	33474007067	20730778608	122255770469
اقل قيمة مطلقة	2350508216	3577512082	931051186	9045631112	2301689874	1816355253
معامل الإختلاف	155.87%	79.28%	76.67%	51.19%	82.39%	78.02%
الترتيب بحسب المستوى الاقل لجودة الأرباح على أساس اعلى معامل الإختلاف	1	3	5	6	2	4

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من خلال الجدول (32) الآتي :

1- **سنة 2010** :تدل نسبة معامل الإختلاف 155.87%ان سنة 2010 جاءت اولاً من حيث مستوى إدارة الأرباح الحقيقية الكلية في الوحدات غير التابعة بوسط حسابي للقيم المطلقة 39530383835 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 61614857834 دينار ، وتشير اعلى قيمة مطلقة 172815394834 دينار لمصرف بغداد انه الاقل جودة أرباح فيما اقل قيمة مطلقة 2350508216 دينار تدل على ان مصرف ايلاف هو الافضل جودة أرباح في سنة 2010.

2- **سنة 2014** : تشير نسبة معامل الإختلاف 82.39% ان سنة 2014 جاءت بالمرتبة الثانية من حيث مستوى ضعف جودة الأرباح في الوحدات غير التابعة لإدارة الأرباح الحقيقية الكلية بوسط حسابي للقيم المطلقة 8255279619 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 6801136262 دينار ، كما تدل اعلى قيمة مطلقة 20730778608 دينار ان المصرف المتحد الاقل جودة أرباح كما تشير اقل قيمة مطلقة 2301689874 دينار ان مصرف الموصل هو الافضل في سنة 2014 .

3- **سنة 2011** : تشير نسبة معامل الإختلاف 79.28% ان سنة 2011 جاءت بالمرتبة الثالثة من حيث مستوى ضعف جودة الأرباح في الوحدات غير التابعة لإدارة الأرباح الحقيقية الكلية بوسط حسابي للقيم المطلقة 16692830475 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 13233746943 دينار ، كما تدل 39672605068 دينار هي اعلى قيمة مطلقة ان مصرف

بغداد هو الاقل جودة أرباح فيما يعد مصرف الخليج الافضل كونه الاقل قيمة مطلقة 3577512082 دينار .

4- **سنة 2015** : تدل نسبة معامل الإختلاف 78.02%ان سنة 2015 جاءت رابعاً من حيث مستوى إدارة الأرباح الحقيقية الكلية في الوحدات غير التابعة بوسط حسابي للقيم المطلقة 54770784530 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 42732715470 دينار ، وتشير اعلى قيمة مطلقة 122255770469 دينار لمصرف المتحد انه الاقل جودة أرباح فيما اقل قيمة مطلقة 1816355253 دينار تدل على ان مصرف بغداد هو الافضل جودة أرباح في سنة 2015.

5- **سنة 2012** : تشير نسبة معامل الإختلاف 76.67% ان سنة 2012 جاءت بالمرتبة الخامسة من حيث مستوى ضعف جودة الأرباح خلال مدة البحث في الوحدات غير التابعة لإدارة الأرباح الحقيقية الكلية بوسط حسابي للقيم المطلقة 40559293875 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 31096639373 دينار ، كما تدل 82795597825 دينار هي اعلى قيمة مطلقة ان مصرف بغداد هو الاقل جودة أرباح فيما يعد مصرف الخليج الافضل كونه الاقل قيمة مطلقة 931051186 دينار .

6- **سنة 2013** : تعد سنة 2013 هي الافضل من حيث جودة الأرباح كونها الاقل ممارسة لإدارة الأرباح الحقيقية الكلية في الوحدات غير التابعة بنسبة معامل اختلاف 51.19% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 19693522361 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 10081219414 دينار ، كما تشير اعلى قيمة مطلقة 33474007067 دينار ان مصرف ايلاف الاسلامي هو الاقل جودة أرباح في سنة 2013 كما تدل اقل قيمة مطلقة 9045631112 دينار ان المصرف المتحد هو الافضل جودة أرباح .

4-إدارة الأرباح على أساس المستحقات :

يعتمد نموذج قياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات كممثل لجودة الأرباح على ثلاث خطوات لتحديد المستوى غير الطبيعي للمستحقات والذي يمثل مقياس لإدارة الأرباح ويمكن قياس إدارة الأرباح من خلال المستحقات من خلال إستخدام نموذج المقطع العرضي لحساب المستحقات الإختيارية (غير الطبيعية) لجميع الوحدات الإقتصادية ولكل سنة وفقاً للخطوات الآتيه:

الخطـــوه الأولـــى : تقـدير المعلمـات لكـل سـنة ولجميـع الوحـدات الإقتصـادية التابعـة والوحـدات الإقتصـادية غيـر التابعـة بشـكل منفصـل ويكـون تقـدير المعلمـات وفقـاً للنمـوذج (11) وكمـا مبـين في الجدولين(33) و (34)على التوالي:

جدول (33)

المعلمات المقدرة لنموذج إدارة الأرباح على أساس المستحقات للوحدات الإقتصادية التابعة

المعلمات / المدة	Constant â	1/ATt-1 (X1) 1ß	/ΔSR t-1 /TAt-1 (X2) ß2	PPEit / TA t-1 ß3
2010	-.012	-18874559602.942	3.364	4.868
2011	.130	-105609253998.979	-3.206	12.097
2012	.076	-97384458656.109	14.669	5.054
2013	.262	-49458090719.531	3.797	-20.624
2014	-.338	11879850492.646	-27.244	15.481

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول (34)

المعلمات المقدرة لنموذج إدارة الأرباح على أساس المستحقات للوحدات الإقتصادية غير التابعة

المعلمات / المدة	Constant â	1/ATt-1 (X1) 1ß	/ΔSR t-1 /TAt-1 (X2) ß2	PPEit / TA t-1 ß3
2010	.371	46773617655.546	-1.657	-8.251
2011	.397	-84507179572.442	-5.475	.503
2012	-.332	27582775511.840	1.000	1.388
2013	-.406	356806440939.328	-7.793	-1.545
2014	-.031	31042562346.108	-4.525	-.127
2015	.295	-168349942862.519	4.656	.750

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الخطوة الثانية :نستخدم المعلمات المقدرة في الخطوة الأولى لتقدير المستحقات الطبيعية لكل وحدة إقتصادية التابعة غير التابعة ولكل سنة وفقاً للنموذج (13) والموضحة في الجدولين (35) (36) على التوالي :

جدول (35)

قياس المستوى الطبيعي للمستحقات للوحدات الإقتصادية التابعة (دينار)

المدة / الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014
مصرف المنصور	-5415183347	-24141117598	10520813703	-89821789189	56215033302
مصرف الأئتمان	-30358463278	-72893024505	-120265115399	26420399428	-27971403632
المصرف الأهلي	1825563673	-61003099995	-128784134104	-124176690615	-62600886824
المصرف التجاري	-14402922528	-52929586685	-19163389164	9054329184	-22675796651
مصرف دار السلام	-38910407197	238176223	115431849952	466473730	204890829135

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول (36)

قياس المستوى الطبيعي للمستحقات للوحدات الإقتصادية غير التابعة (دينار)

المدة / الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مصرف الموصل	52314389069	-20912077242	-43493763328	-100796092576	230218022735	-80595240611
مصرف بغداد	94510096186	232710798358	-195908178228	-429987541098	7381939989	428928242018
مصرف الاستثمار	38397413575	6450261253	-54651416764	11722606972	-30496217945	-78630176530
مصرف بابل	-53245915383	-10165919143	-22002243748	122091965825	28053989458	-6115875753
مصرف الخليج	-17181776886	-5906954362	-27939481833	-112462360498	27744336342	32250845658
مصرف إيلاف	-95757996178	-52080244608	-54122064094	154692681799	17652988843	-76572553584
مصرف المتحد	79026804458	60935586936	-98045549260	152120442325	113348605453	39878249948

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الخطوة الثالثة : قياس المستحقات غير الطبيعية لكل سنة لكل وحدة الإقتصادية يكون من خلال الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات الطبيعية وفقاً للنموذج (14) والمبينه نتائجها في الجدولين (37) (38) على التوالي :

جدول (37)

قياس المستوى غير الطبيعي للمستحقات والإحصاءات الوصفية للوحدات الإقتصادية التابعة (دينار)

المدة / الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014
مصرف المنصور	4811379493	-17241458443	710468087	-50854306	19858902673
مصرف الأئتمان	6062424102	-50070328495	1972799399	-50712107428	-11028997368
المصرف الأهلي	-1402111673	6341714995	-506236896	-3310842810	-1809661171
المصرف التجاري	-3319970263	-6635837836	-98429971	6535201087	2053531890
مصرف دار السلام	-7815281291	74209610572	-3841351118	53089393984	-6528191312
الوسط الحسابي للقيم المطلقة	4682233364	30899790068	1425857094	22739679923	8255856883
الانحراف المعياري للقيم المطلقة	2467415326	30090025539	1520962095	26732047704	7505466051
اعلى قيمة مطلقة	7815281291	74209610572	3841351118	53089393984	19858902673
اقل قيمة مطلقة	1402111673	6341714995	98429971	50854306	1809661171
معامل الإختلاف	52.70%	97.38%	106.67%	117.56%	90.91%
الترتيب بحسب المستوى الاقل لجودة الأرباح على أساس اعلى معامل الإختلاف	5	3	2	1	4

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تبين نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (37) الآتي :

1- **سنة 2013 :** جاءت سنة 2013 بالمرتبة الاولى من حيث مستوى ممارسات إدارة الأرباح على أساس المستحقات وتدني مستوى جودة الأرباح بنسبة معامل اختلاف 117.56% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 22739679923 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 26732047704 دينار ، كما تشير اعلى قيمة مطلقة 53089393984 دينار ان مصرف دار السلام هو الاقل جودة أرباح في سنة 2013 فيما تدل ادنى قيمة مطلقة 50854306 دينار ان مصرف

المنصور هو الاقل ممارسة لإدارة الأرباح على أساس المستحقات في سنة 2013 وبالتالي هو الافضل جودة أرباح .

2- **سنة 2012** : تدل نسبة معامل الإختلاف 106.67% ان سنة 2012 في المرتبة الثانية من حيث مستوى جودة الأرباح بوسط حسابي للقيم المطلقة 1425857094 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 1520962095 دينار ، كما تشير ادنى قيمة مطلقة 98429971 دينار ان المصرف التجاري العراقي هو الافضل من حيث جودة الأرباح في سنة 2012 فيما تشير اعلى قيمة مطلقة 3841351118 دينار ان مصرف دار السلام هو الاقل جودة أرباح .

3- **سنة 2011 :** تدل نسبة معامل الإختلاف 97.38% ان سنة 2011 جاءت ثالثاً من حيث الترتيب لجودة الأرباح على أساس المستحقات بوسط حسابي للقيم المطلقة 30899790068 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 30090025539 دينار ، كما تشير ادنى قيمة مطلقة 6341714995 دينار ان المصرف الاهلي العراقي هو الافضل من حيث جودة الأرباح في سنة 2012 فيما تشير اعلى قيمة مطلقة 74209610572 دينار ان مصرف دار السلام هو الاقل جودة أرباح .

4- **سنة 2014 :** جاءت سنة 2014 بالمرتبة الرابعة من حيث مستوى ممارسات إدارة الأرباح على أساس المستحقات وتدني مستوى جودة الأرباح بنسبة معامل اختلاف 90.91% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 8255856883 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 7505466051 دينار كما تشير اعلى قيمة مطلقة 19858902673 دينار ان مصرف المنصور هو الاقل جودة أرباح في سنة 2014 فيما تدل ادنى قيمة مطلقة 1809661171 دينار ان المصرف الاهلي هو الاقل ممارسة لإدارة الأرباح على أساس المستحقات في سنة 2014 وبالتالي هو الافضل جودة أرباح.

5- **سنة 2010:** تشير نسبة معامل الإختلاف 52.70% بوسط حسابي للقيم المطلقة 4682233364 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 2467415326 دينار ان سنة 2010 كانت الاقل ممارسة لإدارة الأرباح على أساس المستحقات خلال المدة التي شملها البحث للوحدات الإقتصادية التابعة وبالتالي هي الافضل من حيث جودة الأرباح ، كما تشير ادنى قيمة مطلقة 1402111673 دينار ان المصرف الاهلي العراقي هو الافضل من حيث جودة الأرباح في سنة 2010 فيما تشير اعلى قيمة مطلقة 781528129 دينار ان مصرف دار السلام هو الاقل جودة أرباح

كما يوضح الجدول(38) المستوى غير الطبيعي للمستحقات للوحدات الإقتصادية غير التابعة التي تم قياسها وفقاً للخطوة الثالثة

جدول (38)

قياس المستوى غير الطبيعي للمستحقات والإحصاءات الوصفية للوحدات الإقتصادية غير التابعة (دينار)

المدة / الوحدة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مصرف الموصل	6377025310	-6397584728	-20778362671	32008243508	5426493500	39869015504
مصرف بغداد	-170630837186	-90457068358	-152805212772	62339609098	-40255449989	-85997562018
مصرف الاستثمار	-21645126575	-587425253	65317752764	-13294559972	12617643945	41730555530
مصرف بابل	39191492285	8852424494	-42804046357	40526082716	4882365852	39905656347
مصرف الخليج	5603773550	-1960949945	1335647482	-39270944115	19673710571	106044168856
مصرف إيلاف	-4220053573	-5266224449	40858905189	-42256591600	-10162052067	-77615421496
مصرف المتحد	45162074542	61716851064	61269121260	-4998675325	-14133095454	-97619035380
الوسط الحسابي للقيم المطلقة	41832911860	25034075470	55024149785	33527815191	15307258768	69825916447
الانحراف المعياري للقيم المطلقة	59159262626	35953058288	48496234401	19208833993	12130346935	28834022036
اعلى قيمة مطلقة	170630837186	90457068358	152805212772	62339609098	40255449989	106044168856
اقل قيمة مطلقة	4220053573	587425253	1335647482	4998675325	4882365852	39869015504
معامل الإختلاف	141.42%	143.62%	88.14%	57.29%	79.25%	41.29%
الترتيب بحسب المستوى الاقل لجودة الأرباح على أساس معامل الإختلاف الأعلى	2	1	3	5	4	6

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ويتضح من خلال نتائج الجدول (38) الآتي :

1- **سنة 2011 :** جاءت سنة 2011 بالمرتبة الاولى من حيث ضعف مستوى جودة الأرباح بسبب ممارسة إدارة الأرباح على أساس المستحقات في الوحدات غير التابعة وبنسبة معامل اختلاف 143.62% بوسط حسابي للقيم المطلقة 25034075470 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 35953058288 دينار ، كما تشير 90457068358 دينار وهي اعلى قيمة مطلقة ان مصرف بغداد هو الاقل جودة أرباح بسبب الممارسة العالية لإدارة الأرباح على أساس المستحقات فيما تشير ادنى قيمة مطلقة 587425253 دينار ان مصرف الاستثمار العراقي هو الافضل من حيث جودة الأرباح .

2- **سنة 2010 :** جاءت سنة 2010 ثانياً من حيث السنوات الاقل جودة أرباح للوحدات الإقتصادية غير التابعة بنسبة معامل اختلاف 141.42% بوسط حسابي للقيم المطلقة 41832911860 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 59159262626 دينار ، كما تشير ادنى قيمة مطلقة 4220053573 دينار ان مصرف ايلاف الاسلامي هو الافضل من حيث مستوى جودة أرباح فيما تدل اعلى قيمة مطلقة 170630837186 دينار ان مصرف بغداد هو الاقل جودة أرباح .

3- **سنة 2012 :** تشير نسبة معامل الإختلاف 88.14% ان سنة 2012 احرزت المرتبة الثالثة من حيث جودة الأرباح بوسط حسابي للقيم المطلقة 55024149785 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 48496234401 دينار ، كما تدل اعلى قيمة مطلقة 152805212772 دينار

ان مصرف بغداد كان الاقل جودة أرباح فيما تشير اقل قيمة مطلقة 1335647482 دينار ان مصرف الخليج التجاري هو الافضل من حيث مستوى جودة الأرباح .

4- **سنة 2014 :** يتضح من خلال نسبة معامل الإختلاف 79.25% ان سنة 2014 احرزت المرتبة الرابعة من حيث مستوى جودة الأرباح بوسط حسابي للقيم المطلقة 15307258768 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 12130346935 دينار ، كما تشير 40255449989 دينار وهي اعلى قيمة مطلقة ان مصرف بغداد هو الاقل جودة أرباح فيما تشير اقل قيمة مطلقة 4882365852 دينار ان مصرف بابل هو الافضل من حيث مستوى جودة الأرباح .

5- **سنة 2013 :** من خلال متابعة النتائج نلاحظ ان سنة 2013 جاءت بالمرتبة الخامسة من حيث ضعف مستوى جودة الأرباح بنسبة معامل اختلاف 57.29% بوسط حسابي للقيم المطلقة 33527815191 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 19208833993 دينار ، ، كما تشير 62339609098 دينار وهي اعلى قيمة مطلقة ان مصرف بغداد هو الاقل جودة أرباح فيما تشير اقل قيمة مطلقة 4998675325 دينار ان مصرف المتحد هو الافضل من حيث مستوى جودة الأرباح .

6- **سنة 2015 :** جاءت سنة 2015 سادساً والافضل من بين السنوات الافضل جودة أرباح للوحدات الإقتصادية غير التابعة بنسبة معامل اختلاف 41.29% بوسط حسابي للقيم المطلقة 69825916447 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 28834022036 دينار ، كما تشير ادنى قيمة مطلقة 39869015504 دينار ان مصرف المنصور هو الافضل من حيث مستوى جودة أرباح فيما تدل اعلى قيمة مطلقة 106044168856دينار ان مصرف الخليج التجاري هو الاقل جودة أرباح .

ويلخص الجدولان (38) (39) في أدناه وبأسلوب مقارن جودة الأرباح من خلال مقاييس إدارة الأرباح المستعملة في البحث لتحديد الممارسة الاكثر تأثيراً في جودة الأرباح على أساس نسبة معامل الإختلاف:

جدول (39)

مقارنة مقاييس جودة الأرباح للوحدات الإقتصادية التابعة (نسبة مئوية)

مقياس جودة الأرباح / المدة	إدارة الأرباح الحقيقية			المستحقات	الاكثر تأثيراً في جودة الأرباح
	التلاعب بالمبيعات	المصروفات الإختيارية	الكلية		
2010	56.57%	45.40%	63.07%	52.70%	إدارة الأرباح الحقيقية الكلية
2011	76.74%	97.53%	104.59%	97.38%	إدارة الأرباح الحقيقية الكلية
2012	71.24%	60.51%	68.94%	106.67%	المستحقات
2013	118.33%	66.36%	109.33%	117.56%	المستحقات
2014	118.58%	99.55%	118.02%	90.91%	إدارة الأرباح الحقيقية الكلية

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (23) (29) (31) (37)

يتضح للباحث من خلال الجدول (39) أعلاه الاتي :

1- ان السنوات (2010- 2012-2013-2014) كانت إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات هي الاكثر تأثيراً في جودة الأرباح فهي الأعلى من تلك القائمة على المصروفات الإختيارية فيما كانت الاخيرة الأعلى في سنة 2011 من إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات.

2- كانت إدارة الأرباح الحقيقية الكلية هي صاحبة التأثير الاكبر في جودة الأرباح في الوحدات التابعة في السنوات (2010-2011-2014) فما كانت المستحقات هي الممارسة الاكبر تأثيراً في مستوى جودة الأرباح في السنوات (2012-2013) في الوحدات الإقتصادية التابعة .

جدول (40)

مقارنة مقاييس جودة الأرباح للوحدات الإقتصادية غير التابعة (نسبة مئوية)

مقياس جودة الأرباح / المدة	إدارة الأرباح الحقيقية			المستحقات	الاكثر تأثيراً في جودة الأرباح
	التلاعب بالمبيعات	المصروفات الإختيارية	الكلية		
2010	153.29%	96.44%	155.87	141.42%	إدارة الأرباح الحقيقية الكلية
2011	79.50%	63.21%	79.28	143.62%	المستحقات
2012	73.29%	62.28%	76.67	88.14%	المستحقات
2013	54.35%	70.75%	51.19	57.29%	المستحقات
2014	81.82%	86.47%	82.39	79.25%	إدارة الأرباح الحقيقية الكلية
2015	76.87%	118.00%	78.02	41.29%	إدارة الأرباح الحقيقية الكلية

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على الجداول (24) (30) (32) (38)

يتضح للباحث من خلال الجدول (40) أعلاه الاتي :

1- تأثرت جودة الأرباح في السنوات (2010-2011-2012) بإدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات بشكل اكبر من تلك القائمة على المصروفات الإختيارية في حين كانت ممارسات التلاعب بالمصروفات الاختيارية ذات تأثير أكبر في مستوى جودة الأرباح في السنوات المتبقية (2013-2014-2015) .

2- كانت إدارة الأرباح الحقيقية الكلية هي الاكبر تأثيراً في السنوات (2010-2014-2015) في جودة الأرباح من المستحقات ، فيما كانت إدارة المستحقات هي الاكثر تأثيراً في جودة الأرباح في باقي السنوات (2011-2012-2013).

2-قياس جودة الأرباح للعينة الثانية

تم إيجاد التكرارات ونسبها والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الإختلاف فضلاً عن الأهمية النسبية ولجميع فقرات الإستبيان لمتغير جودة الأرباح وضمنت النتائج في الجدول الآتي:

جدول (41)

التكرارات ونسبها والإحصاءات العامة لجودة الأرباح

الفقرة	التكرار والنسبة	لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الإختلاف
1	التكرار	0	1	11	46	32	4.21	0.695	17
	النسبة	0	1.1	12.2	51.1	35.6			
2	التكرار	0	2	9	47	32	4.21	0.711	17
	النسبة	0	2.2	10.0	52.2	35.6			
3	التكرار	0	2	7	47	34	4.26	0.696	16
	النسبة	0	2.2	7.8	52.2	37.8			
4	التكرار	0	4	11	49	26	4.08	0.768	19
	النسبة	0	4.4	12.2	54.4	28.9			
5	التكرار	0	3	17	43	27	4.04	0.792	20
	النسبة	0	3.3	18.9	47.8	30.0			
6	التكرار	0	1	8	56	25	4.17	0.623	15
	النسبة	0	1.1	8.9	62.2	27.8			
7	التكرار	1	1	10	48	30	4.17	0.753	18
	النسبة	1.1	1.1	11.1	53.3	33.3			
8	التكرار	0	1	5	48	36	4.32	0.633	15
	النسبة	0	1.1	5.6	53.3	40.0			
9	التكرار	0	2	15	49	24	4.06	0.725	18
	النسبة	0	2.2	16.7	54.4	26.7			
جودة الأرباح	التكرار	1	17	93	433	266	4.17	0.503	12
	النسبة	0	2	12	53	33			

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول (20) أعلاه بأن اعلى أهمية نسبية كانت للفقرة السادسة والفقرة الثامنة بنسبة معامل اختلاف مساوية الى 15% ففي الفقرة السادسة نصت على إمكانية أن يعزز الحد من ممارسات إدارة الأرباح من قدرة النظام المحاسبي على قياس الأداء التشغيلي والكيفية التي يتم فيها تطبيق النظام المحاسبي إذ إتفقت العينة في الفقرة الثامنة وإلى حد كبير على أهمية الإبلاغ عن الأرباح ذات المحتوى المعلوماتي الجيد لتسهم بشكل كبير في تخفيض عدم تماثل المعلومات وبالتالي مستوى الخطأ في عملية إتخاذ القرار مما يعبر عن جودتها وينعكس على تحقيق إبلاغ عادل ومنصف ، وهذا يفسر سبب أن الفقرة الثالثة حلت بالمرتبة الثانية من حيث بنسبة مئوية لمعامل اختلاف مساوية 16% إذ يساهم الحد من ممارسات إدارة الأرباح في تقديم إبلاغ عادل ومنصف عن الأرباح الحقيقية في نهاية مدة الابلاغ وتوقع الأرباح المستقبلية مما يعبر عن جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة ، كما تشير نتائج متغير جودة الأرباح إن الفقرة الاولى والثانية حلت بالمرتبة الثالثة من حيث مستوى الاهمية بنسبة بنسبة معامل اختلاف بلغت 17% واللتان أكدتا على أهمية أن يسهم الحد من ممارسات إدارة الأرباح في إمكانية الاعتماد على رقم الأرباح كمقياس موجز عن اداء الوحدة الاقتصادية ، ويعزز الحد من ممارسات إدارة

الأرباح من التنبؤ بالأرباح المستقبلية مما يعبر عن جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة على التوالي ، كما تبين النتائج ان الفقرة السابعة والفقرة التاسعة جاءت بالمرتبة الرابعة بمعامل اختلاف 18% حيث نصت الفقرة السابعة على يسهم الحد من ممارسات إدارة الأرباح في تصوير ملائم للأداء التشغيلي الحالي ومؤشر للأداء التشغيلي المستقبلي ومقياساً لقيمة الوحدة مما يعبر عن جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة ، اما الفقرة التاسعة فقد نصت على يساعد الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الابلاغ عن أرباح ذات محتوى معلوماتي جيد عن الأداء التشغيلي للعديد من الجوانب غير المنظورة في الوحدات الإقتصادية التابعة ، فيما جاءت الفقرة الرابعة بالمرتبة الخامسة بنسبة 19% حيث ذهبت إلى إن الحد من ممارسات إدارة الأرباح يساعد في أن تتصف الأرباح بالثبات والإستدامة وإفتقارها للتباين مما يعزز من إستمرارية تدفق الأرباح الحالية في المدد المستقبلية وقدرتها على تصوير الأداء التشغيلي الحالي في المستقبل مما يعبر عن جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة ، بينما اقل نسبة معامل اختلاف كانت للفقرة الخامسة بنسبة مساوية الى 20 % والتي تنص يعزز الحد من ممارسات إدارة الأرباح إرتباط الأرباح التأريخية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية مما يعبر عن جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة ، ومما سبق خلص الباحث الى ان العينة يتفقون على الفقرتين السادسة والثامنة اكثر من اتفاقهم على الفقرة الخامسة بالرغم من إن جميع فقرات متغير جودة الأرباح كانت متقاربة من حيث نسبة معامل الاختلاف والتشتت فيها متقارب .

ويتضح من خلال مما ورد في أعلاه ووفقاً لنتائج العينة الأولى فإن كلاً من الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة تمارس إدارة الأرباح للتأثير في الأرباح التي يتم الابلاغ عنها بالشكل الذي ينعكس على جودتها مما يدفعنا للتساؤل فيما إذا كان هناك تباين في مستوى جودة الأرباح بين الوحدات التابعة مقارنةً بالوحدات غير التابعة والذي يمكن أن يعزى الى تأثير عامل السيطرة بحكم تركز الملكية المحقق للسيطرة كآلية لحوكمة الشركات في الوحدات التابعة مقارنة بالوحدات الإقتصادية غير التابعة التي لا تقع تحت تأثير هذا العامل والذي يعد أحد العوامل المحفزة لممارسة الوحدات الاقتصادية التابعة لإدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح من خلال المستحقات والذي يسبب إنتهاك حقوق المساهمين غير المسيطرين فيها نتيجة تمتع المساهمين المسيطرين (الوحدة الإقتصادية القابضة) بقوة السلطة والسيطرة على مجلس إدارة الوحدات الإقتصادية التابعة بحكم ما تمتلكه غالبية الأسهم المصدرة للوحدة التابعة والذي يتيح لها الإنفراد بالقرارات داخل مجلس الإدارة وبالتالي ممارسة تركز الملكية التأثير السلبي بدلاً من الايجابي في جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة مقارنة بالوحدات الإقتصادية غير التابعة ، كذلك وفي ضوء نتائج دراسة العينة الثانية تم التحقق من دور باقي آليات الحوكمة التي تناولها البحث في ضبط سلوك المساهمين المسيطرين في الوحدة الاقتصادية التابعة ومدى تأثيرها في الحد من الممارسات غير المقبولة التي لها تأثير في جودة الأرباح.

المبحث الثاني

إختبار الفرضيات وتحليل النتائج

تم في هذا المبحث إختبار الفرضيات ذات الصلة بتأثير آليات لحوكمة في جودة الأرباح في ظل تجميع الاعمال ، وتمت عملية الإختبار بجزئين مستقلين ، تناول الجزء الاول إختبار يتعلق بتركز الملكية كآلية للحوكمة من خلال التحقق فيما إذا كان وجود تباين وفروقات ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح يمكن أن تعزى الى الفرق بين تركز الملكية المحقق للسيطرة في الوحدات الإقتصادية التابعة عن تركز الملكية غير المحقق للسيطرة في الوحدات الإقتصادية غير التابعة وفقاً للعينة الاولى ، فيما تناول الجزء الثاني إختبار فرضيات الإرتباط وفرضيات التأثير ذات الصلة بآليات الحوكمة الإخرى التي تناولها البحث وهي (آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) – آلية إستقلالية لجنة التدقيق – آلية التدقيق الخارجي – آلية التشريعات والقوانين) والمتغير التابع جودة الأرباح بالاعتماد على نتائج العينة الثانية .

4- 2-1-إختبار الفروقات في جودة الأرباح بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات غير التابعة بسبب إختلاف تركز الملكية كآلية للحوكمة

سوف يتم في هذا الجزء إختبار الفرضية ذات الصلة بتركز الملكية كآلية للحوكمة والفروقات التي قد تنشأ في جودة الأرباح والتي تم قياسها وفقاً للعينة الاولى ، وفيما يأتي مقارنة للإحصاءات الوصفية لادراة الأرباح الحقيقية والمستحقات ككل للوحدات الإقتصادية عينة البحث :

جدول (42)

جدول المعلومات الوصفية للوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة

المجموعات		المعلومات الإحصائية للمجموعات				معامل الإختلاف
		N	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الخطأ المعياري	
إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات	الوحدات التابعة	25	19937386965	31951271404	6390254281	%160.26
	الوحدات غير التابعة	42	30537743611	36104236879	5571004698	%118.23
إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الأختيارية	الوحدات التابعة	25	2293902922	2183461854	436692371	%95.19
	الوحدات غير التابعة	42	1552250047	1309960487	202131291	%84.39
إدارة الأرباح الحقيقية الكلية	الوحدات التابعة	25	20313877188	32646778145	6529355629	%160.71
	الوحدات غير التابعة	42	29917015783	35776771362	5520475672	%119.59
إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المستحقات	الوحدات التابعة	25	13600683467	20345500439	4069100088	%149.59
	الوحدات غير التابعة	42	40092016044	39789264601	6139616820	%99.24

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من خلال نتائج الجدول (42) أعلاه ما يأتي :

1- تدني مستوى جودة الأرباح من خلال التلاعب بالمبيعات في الوحدات الإقتصادية التابعة بنسبة معامل إختلاف 160.26% ووسط حسابي للقيم المطلقة 19937386965 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 31951271404 دينار مقارنة بمستوى جودة الأرباح في الوحدات

الإقتصادية غير التابعة بنسبة معامل إختلاف 118.23% ووسط حسابي للقيم المطلقة 30537743611 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 36104236879 دينار.

2- تدني مستوى جودة الأرباح وفقاً لنموذج إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الإختيارية في الوحدات الإقتصادية التابعة مقارنةً بالوحدات الإقتصادية غير التابعة وهذا ما تدل عليه نسبة معامل الإختلاف للوحدات الإقتصادية التابعة 95.19% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 2293902922 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 2183461854 دينار وهي اعلى من نسبة معامل الإختلاف للوحدات الإقتصادية غير التابعة 84.39% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 1552250047 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 1309960487 دينار.

3- ان مستوى جودة الأرباح الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية الكلية هو الاقل في الوحدات الإقتصادية التابعة عن الوحدات الإقتصادية غير التابعة ، إذ جاءت نسبة معامل الإختلاف في الوحدات التابعة 160.71% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 20313877188 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 32646778145 دينار مقارنة بنسبة معامل الإختلاف في الوحدات غير التابعة 119.59% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 29917015783 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 35776771362 دينار .

4- يتبين من خلال نسبة معامل الإختلاف في الوحدات الإقتصادية التابعة 149.59% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 13600683467 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 20345500439 دينار ان مستوى جودة الأرباح منخفضه بسبب ممارسة إدارة الأرباح من خلال المستحقات بشكل اكبر من الوحدات الإقتصادية غير التابعة والتي نسبة معامل الإختلاف فيها 99.24% وبوسط حسابي للقيم المطلقة 40092016044 دينار وانحراف معياري للقيم المطلقة 39789264601 دينار.

والفرضية الرئيسة المراد إختبارها هي فرضية العدم الآتية :

لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح بسبب إختلاف تركز الملكية بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة عند مستوى معنوية 5% .

وتقسم هذه الفرضية الى الفرضيات الفرعية الآتية :

1-الفرضية الفرعية الاولى :

H_0: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة تعود الى تركز الملكية المحققة للسيطرة عند مستوى معنوية 5% .

H_1 : توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة تعود الى تركز الملكية المحققة للسيطرة عند مستوى معنوية 5% .

2-**الفرضية الفرعية الثانية :**

H_0: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الاختيارية بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة تعود الى تركز الملكية المحققة للسيطرة عند مستوى معنوية 5% .

H_1 : توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الاختيارية بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة تعود الى تركز الملكية المحققة للسيطرة عند مستوى معنوية 5% .

3- **الفرضية الفرعية الثالثة**

H_0: لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية الكلية بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة تعود الى تركز الملكية المحققة للسيطرة عند مستوى معنوية 5% .

H_1 : توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية الكلية بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة تعود تأثير تركز الملكية المحققة للسيطرة عند مستوى معنوية 5% .

4-**الفرضية الفرعية الرابعة :**

H_0:لاتوجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح على اساس المستحقات بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة تعود الى تركز الملكية المحققة للسيطرة عند مستوى معنوية 5% .

H_1 : توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح على اساس المستحقات بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة تعود الى تركز الملكية المحققة للسيطرة عند مستوى معنوية 5% .

جدول (43)

جدول إختبار t للمقارنة بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة

	t-test for Equality of Means						
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
						Lower	Upper
إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات	-1.212	65	.230	-10600356650	8747444876	-28070210410	6869497118
إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الأختيارية	1.741	65	.086	741652876	425901181	-108930518	1592236269
إدارة الأرباح الحقيقية الكلية	-1.097	65	.277	-9603138594	8753794553	-27085673540	7879396350
إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المستحقات	-3.091	65	.003	-26491332580	8571718826	-43610237180	-9372427971

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ومن خلال متابعة نتائج الجدول (43) في أعلاه يتضح ما يأتي :

1- قيمة إختبار t بلغت 1.212- وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية تحت مستوى 5% كون قيمة .sig لها اكبر من 5% هذا يعني قبول فرضية العدم مما يدل عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التلاعب بالمبيعات بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة تعود الى تركز الملكية المحققة للسيطرة .

2- قيمة إختبار t بلغت1.741 وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية تحت مستوى 5% كون قيمة .sig لها اكبر من 5% هذا يعني قبول فرضية العدم مما يدل عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية من خلال المصروفات الاختيارية بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة تعود الى تركز الملكية المحققة للسيطرة.

3- قيمة إختبار t بلغت 1.097- وهي قيمة ليست ذات دلالة إحصائية تحت مستوى 5% كون قيمة .sig لها اكبر من 5% هذا يعني قبول فرضية العدم مما يدل عدم وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية الكلية بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة تعود الى تركز الملكية المحققة للسيطرة.

4- قيمة إختبار t بلغت 3.091- وهي قيمة ذات دلالة إحصائية تحت مستوى 5% كون قيمة .sig لها اقل من 5% هذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يدل وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الأرباح ناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح على اساس المستحقات بين الوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة تعود الى تركز الملكية المحققة للسيطرة.

ويرى الباحث بأن سبب عدم وجود فروق معنوية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية سواءاً من خلال التلاعب بالمبيعات او المصروفات الاختيارية او الكلية مقارنة بإدارة المستحقات بين الوحدات الإقتصادية التابعة مقارنة بالوحدات الإقتصادية غير التابعة يمكن أن يعزى الى أهمية النقد كمصدر مهم لإتخاذ القرارات فكلا من الوحدات التابعة وغير التابعة تركز على الحصول على موارد وسيولة نقدية من أجل المضي في قراراتها التي تسعى من خلالها الى تحقيق مصالح المسيطر وهو المساهمون المسيطرون في الوحدات الإقتصادية التابعة والإدارة في الوحدات الإقتصادية غير التابعة ، فالهدف من وراء إدارة الأرباح الحقيقية في الوحدات التابعة الحصول على السيولة والتدفقات النقدية وهو يندرج تحت صراع الوكالة الثاني بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين فيما يندرج ذات الهدف في الوحدات الإقتصادية غير التابعة تحت الصراع الكلاسيكي للوكالة بين المساهمين والإدارة باعتبار الإدارة هي الطرف المسيطر فيها.

وما سبق نود الاشارة الى أن تركز الملكية المحققة للسيطرة في الوحدات الإقتصادية التابعة كآلية للحوكمة لم تساهم في الحد السلوك الانتهازي بقدر ما ساهمت بنقله من الإدارة الى المساهم المسيطر هو مؤشر على التحول من صراع الوكالة بين الإدارة والمساهمين (الصراع الكلاسيكي للوكالة) الى الصراع الثاني للوكالة بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين نتيجة فقدان السيطرة لصالح من يملك اغلبية الاسهم المصدرة .

أما ما يتعلق بوجود فروقات المعنوية لإدارة المستحقات بين الوحدات التابعة والوحدات غير التابعة فيعود الى قيمة إختبار t التي بلغت 3.091- بقيمة معنوية 003. وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% مما يعني إن ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات في الوحدات الإقتصادية غير التابعة اكبر من الممارسات في الوحدات الإقتصادية التابعة ويعود السبب في ذلك الى سعي الإدارة لتحقيق اهدافها ذات الصلة بالاستمرار والبقاء وتحقيق وتعظيم منافعها الشخصية التي ترتبط بالاستمرار في الموقع الوظيفي وزيادة المكافأت والتعويضات والذي يرتبط الى حدٍ كبير برضا حملة الاسهم وهذا الرضا يتحقق من خلال تحسين صورة اداء الوحدة الإقتصادية والذي يمكن ان يتم من خلال تحسن صور الأرباح التي يتم الابلاغ عنها باستعمال ممارسات إدارة الأرباح من خلال المستحقات مستفيدةً من المرونة التي تسمح بها المعايير والقواعد المحاسبية مقارنة بقدرة الإدارة في الوحدات التابعة والتي تتحكم بالمستحقات بشكل اقل نتيجة فقدان السيطرة لصالح من يملك اغلبية الاسهم المصدرة .

ويود الباحث ان يشير إلى انه كان حذراً في تفسير النتائج أعلاه بسبب محددات البحث واهمها الحجم المحدود جداً للعينة للوحدات الإقتصادية التابعة والوحدات الإقتصادية غير التابعة مما يشكل نقطة هامه في تفسير نتائج البحث الحالي ولا سيما في ضوء نتائج المؤشرات الوصفية وتحديداً معامل الإختلاف والذي يبين ان الوحدات الإقتصادية التابعة هي الاقل جودة ارباح مقارنة بالوحدات غير التابعة ، فقد تتغير نتائج البحث وبالتالي تفسيرها إذ ما تغير حجم العينة ، لذا يحتاج الموضوع المزيد من البحث في حال توفر حجم أكثر تناسباً للدراسة العملية من الوحدات الإقتصادية .

4-2-2-إختبار تأثير آليات الحوكمة (آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) – آلية إستقلالية لجنة التدقيق – آلية التدقيق الخارجي – آلية التشريعات والقوانين) في جودة الأرباح وفقاً لنتائج العينة الثانية

1-إختبار معاملات الإرتباطات

سيتم دراسة وإختبار الإرتباطات ومعنويتها بين متغيرات الاستبيان قيد البحث.

أ- **الإرتباط بين وآليات الحوكمة وجودة الأرباح**

لإيجاد الإرتباطات بين آليات الحوكمة وجودة الأرباح ، استخدام البرنامج الإحصائي SPSS إذ يمكن إختبار معنوية الإرتباط بين الحوكمة وجودة الأرباح فضلاً عن إختبار معنوية الإرتباط بين آليات الحوكمة وجودة الأرباح ، ويمكن صياغة الفرضية العدم والفرضية البديلة بالآتي:

1- الفرضية الاولى :

H0: عدم وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) وجودة الأرباح تحت مستوى دلالة 5%.

H1: وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) وجودة الأرباح تحت مستوى دلالة 5%.

2- الفرضية الثانية

H0: عدم وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين آلية إستقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح تحت مستوى دلالة 5%.

H1: وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين آلية إستقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح تحت مستوى دلالة 5%.

3- الفرضية الثالثة

H0: عدم وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين آلية التدقيق الخارجي وجودة الأرباح تحت مستوى دلالة 5%.

H1: وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين آلية التدقيق الخارجي وجودة الأرباح تحت مستوى دلالة 5%.

4- الفرضية الرابعة

H0: عدم وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين آلية التشريعات والقوانين وجودة الأرباح تحت مستوى دلالة 5%.

H1: وجود علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين آلية التشريعات والقوانين وجودة الأرباح تحت مستوى دلالة 5%.

والجدول ادناه يتضمن تلك القيم ومعنويتها

جدول (44)

معاملات الإرتباط بين آليات الحوكمة وجودة الأرباح

الإرتباطات					
		آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية)	آلية إستقلالية لجنة التدقيق	آلية التدقيق الخارجي	آلية التشريعات والقوانين
جودة الأرباح	Pearson Correlation	.631**	.595**	.596**	.631**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000
	N	90	90	90	90
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).					

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ان نتائج الإرتباطات في الجدول أعلاه تشير الى رفض فرضيات العدم وقبول الفرضيات البديلة إذ تشير النتائج إلى :

1- وجود علاقة إرتباط طردية ذات دلالة إحصائية تحت مستوى 5% بين آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) وجودة الأرباح إذ بلغت قيمة الإرتباط بينهما 0.631.

2- وجود علاقة إرتباط طردية ذات دلالة إحصائية تحت مستوى 5% بين آلية إستقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح إذ بلغت قيمة الإرتباط بينهما 0.595.

3- وجود علاقة إرتباط طردية ذات دلالة إحصائية تحت مستوى 5% بين آلية التدقيق الخارجي وجودة الأرباح إذ بلغت قيمة الإرتباط بينهما 0.596.

4- وجود علاقة إرتباط طردية ذات دلالة إحصائية تحت مستوى 5% بين آلية التشريعات والقوانين وجودة الأرباح إذ بلغت قيمة الإرتباط بينهما 0.631.

من خلال الإرتباطات في الجدول أعلاه تم رسم شكل بياني لمعاملات الإرتباط بين آليات الحوكمة مع جودة الأرباح وكما في الاتي:

شكل رقم (6)

رسم بياني لمعاملات الإرتباط بين آليات الحوكمة وجودة الأرباح

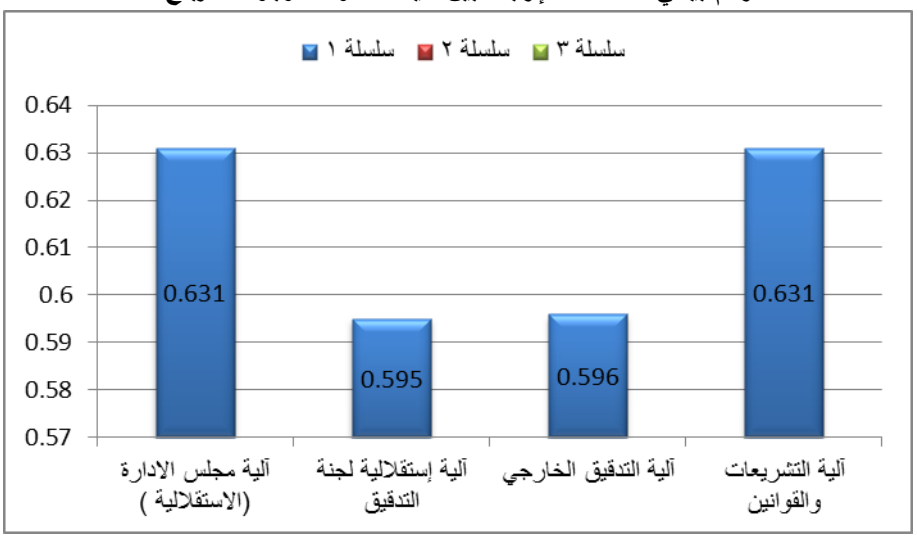

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

إذ يتضح من خلال الشكل (21) ان اعلى إرتباط مع جودة الأرباح كان لآلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) وآلية التشريعات والقوانين وبمستوى متساوي بنسبة 0.631 ، بينما جاء ثانيا آلية التدقيق الخارجي بنسبة 0.596 وأخيرا جاء آلية إستقلالية لجنة التدقيق بنسبة 0.595 مع ملاحظة ان الإرتباطات كانت متقاربة فيما بينها.

ب-إختبار فرضيات التأثير

سيتم هنا بحث التأثير ومعنويته بين متغيرات الاستبيان.

1- الفرضية الاولى : إختبار تأثير آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) في جودة الأرباح

سيتم إختبار الفرضية الأولى المتعلقة بتأثير آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) في جودة الأرباح إذ ان الفرضية الاولى المراد إختبارها هي:

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) في جودة الأرباح

H1: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) في جودة الأرباح

ان نتائج تحليل التأثير التي تم استخرجها من خلال البرنامج SPSS لخصت في الجدول الآتي:

جدول (45)

نتائج تحليل تأثير آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) في جودة الأرباح

معامل التحديد R2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	قيمة المعنوية Sig.	معنوية قيمة t	قيمة دربن-واتسون	القرار بوجود مشكلة الإرتباط الذاتي
%40	%39	0.63	7.628	0.000	معنوي تحت مستوى دلالة %5	1.8	لا توجد مشكلة

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ما نلاحظه من الجدول أعلاه هو ان قيمة معامل التحديد بلغت 0.40 اما قيمة معامل التحديد المصحح فقد بلغت 0.39 مما يدل على ان نموذج تأثير آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) في جودة الأرباح قد فسرت ما مقداره 40% من الانحرافات الكلية والمتبقي يعود الى متغيرات اخرى غير مضمنة في هذا النموذج.

ولغرض إختبار فرضية العدم ينبغي إختبار معلمة التأثير إذ بينت نتائج البرنامج الإحصائي الموضحة في الجدول أعلاه ان قيمة معلمة تأثير آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) بلغت 0.63 وقيمة إختبار t لها بلغت 7.628 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية تحت مستوى 5% كون قيمة .sig لها مساوية الى الصفر وهي اقل من مستوى الدلالة عند المقارنة بينهما، هذا يعني ان الباحث يرفض فرضية العدم ويقبل الفرضية البديلة مما يدل ان آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) له تأثير ذو دلالة معنوية في جودة الأرباح .

والشكل البياني الآتي يوضح رسم انتشار قيم آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) مقابل قيم جودة الأرباح مع رسم خط الانحدار لهما لتكون الصورة أوضح حول طبيعة العلاقة بينهما إذ يتضح جلياً العلاقة السببية الطردية بينهما :

شكل (7)

انتشار قيم آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) مقابل جودة الأرباح

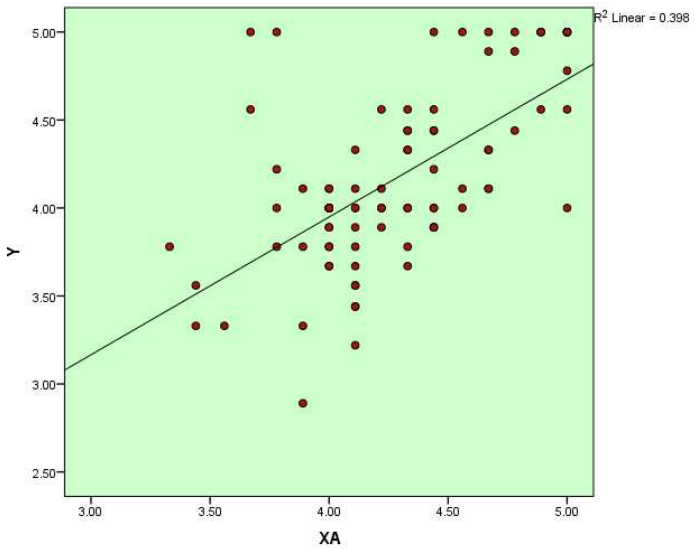

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

2-الفرضية الثانية : إختبار تأثير آلية إستقلالية لجنة التدقيق في جودة الأرباح

سيتم إختبار الفرضية الثانية المتعلقة بتأثير آلية إستقلالية لجنة التدقيق في جودة الأرباح إذ ان الفرضية الثانية المراد إختبارها هي:

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية إستقلالية لجنة التدقيق في جودة الأرباح

H1: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية إستقلالية لجنة التدقيق في جودة الأرباح

ان نتائج تحليل التأثير التي تم استخرجها من خلال البرنامج SPSS لخصت في الجدول الآتي:

جدول (46)

نتائج تحليل تأثير آلية إستقلالية لجنة التدقيق في جودة الأرباح

معامل التحديد R2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	قيمة المعنوية Sig.	معنوية قيمة t	قيمة دربن-واتسون	القرار بوجود مشكلة الإرتباط الذاتي
%35	%35	0.60	6.949	0.000	معنوي تحت مستوى دلالة %5	1.7	لا توجد مشكلة

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ما نلاحظه من الجدول أعلاه هو ان قيمة معامل التحديد بلغت 0.35 اما قيمة معامل التحديد المصحح فقد بلغت 0.35 مما يدل على ان نموذج تأثير آلية إستقلالية لجنة التدقيق في جودة الأرباح قد فسر ما مقداره 35% من الانحرافات الكلية والمتبقي يعود الى متغيرات اخرى غير مضمنة في هذا النموذج.

ولغرض إختبار فرضية العدم ينبغي إختبار معلمة التأثير إذ بينت نتائج البرنامج الإحصائي الموضحة في الجدول أعلاه ان قيمة معلمة تأثير آلية إستقلالية لجنة التدقيق بلغت 0.60 وقيمة إختبار t لها بلغت 6.949 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية تحت مستوى 5% كون قيمة .sig لها مساوية الى

الصفر وهي اقل من مستوى الدلالة عند المقارنة بينهما، هذا يعني ان الباحث يرفض فرضية العدم ويقبل الفرضية البديلة مما يدل ان آلية إستقلالية لجنة التدقيق له تأثير ذو دلالة معنوية في جودة الأرباح .

والشكل البياني الآتي يوضح رسم انتشار قيم آلية إستقلالية لجنة التدقيق مقابل قيم جودة الأرباح مع رسم خط الانحدار لهما لتكون الصورة أوضح حول طبيعة العلاقة بينهما إذ يتضح جلياً العلاقة السببية الطردية بينهما

شكل (8)

انتشار قيم آلية إستقلالية لجنة التدقيق مقابل جودة الأرباح

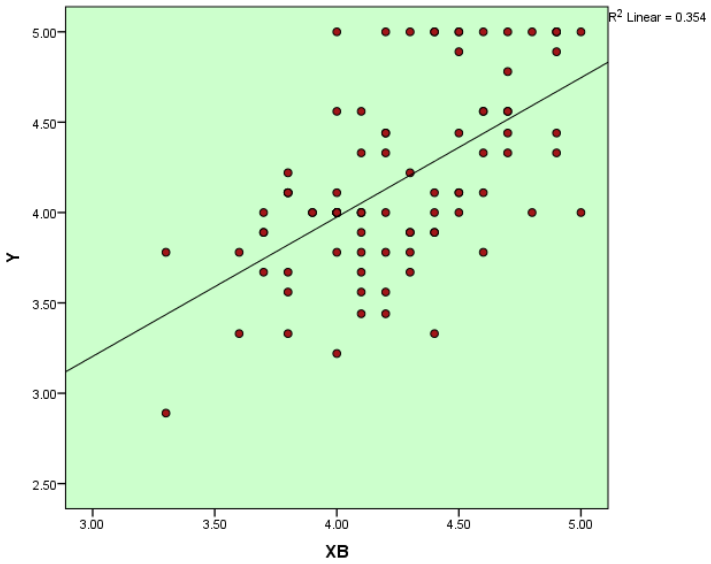

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

3-الفرضية الثالثة : إختبار تأثير آلية التدقيق الخارجي في جودة الأرباح

سيتم إختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بتأثير آلية التدقيق الخارجي في جودة الأرباح إذ ان الفرضية الفرعية المراد إختبارها هي:

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية التدقيق الخارجي في جودة الأرباح

H1 : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية التدقيق الخارجي في جودة الأرباح

ان نتائج تحليل التأثير التي تم استخرجها من خلال البرنامج SPSS لخصت في الجدول الآتي:

جدول (47)

نتائج تحليل تأثير آلية التدقيق الخارجي في جودة الأرباح

معامل التحديد R2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	قيمة المعنوية Sig.	معنوية قيمة t	قيمة دربن-واتسون	القرار بوجود مشكلة الإرتباط الذاتي
%36	%35	0.60	6.954	0.000	معنوي تحت مستوى دلالة %5	1.7	لا توجد مشكلة

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ما نلاحظه من الجدول أعلاه هو ان قيمة معامل التحديد بلغت 0.36 اما قيمة معامل التحديد المصحح فقد بلغت 0.35 مما يدل على ان نموذج تأثير آلية التدقيق الخارجي في جودة الأرباح قد فسر ما مقداره 36% من الانحرافات الكلية والمتبقي يعود الى متغيرات اخرى غير مضمنة في هذا النموذج.

ولغرض إختبار فرضية العدم ينبغي إختبار معلمة التأثير إذ بينت نتائج البرنامج الإحصائي الموضحة في الجدول أعلاه ان قيمة معلمة تأثير آلية التدقيق الخارجي بلغت 0.60 وقيمة إختبار t لها بلغت 6.954 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية تحت مستوى 5% كون قيمة .sig لها مساوية الى الصفر وهي اقل من مستوى الدلالة عند المقارنة بينهما، هذا يعني ان الباحث يرفض فرضية العدم ويقبل الفرضية البديلة مما يدل ان آلية التدقيق الخارجي له تأثير ذو دلالة معنوية في جودة الأرباح .

والشكل البياني الآتي يوضح رسم انتشار قيم آلية التدقيق الخارجي مقابل قيم جودة الأرباح مع رسم خط الانحدار لهما لتكون الصورة أوضح حول طبيعة العلاقة بينهما إذ يتضح جليا العلاقة السببية الطردية بينهما:

شكل (9)

انتشار قيم آلية التدقيق الخارجي مقابل جودة الأرباح

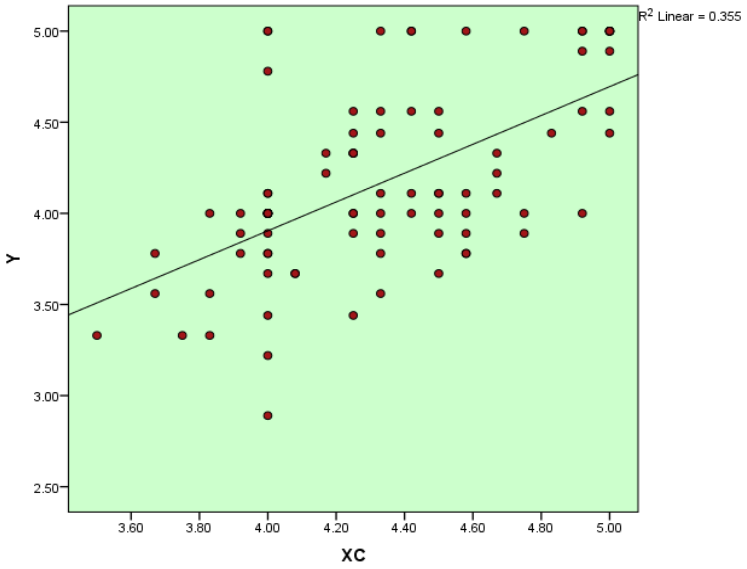

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

4-الفرضية الرابعة : إختبار تأثير آلية التشريعات والقوانين في جودة الأرباح

سيتم إختبار الفرضية الرابعة المتعلقة بتأثير آلية التشريعات والقوانين في جودة الأرباح إذ ان الفرضية الرابعة المراد إختبارها هي:

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية التشريعات والقوانين في جودة الأرباح

H1 : يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآلية التشريعات والقوانين في جودة الأرباح

ان نتائج تحليل التأثير التي تم استخرجها من خلال البرنامج SPSS لخصت في الجدول الآتي:

جدول (48)

نتائج تحليل تأثير لآلية التشريعات والقوانين في جودة الأرباح

معامل التحديد R2	معامل التحديد المصحح	قيمة معلمة الانحدار	قيمة t المحسوبة	قيمة المعنوية Sig.	معنوية قيمة t	قيمة درين-واتسون	القرار بوجود مشكلة الإرتباط الذاتي
%40	%39	0.63	7.623	0.000	معنوي تحت مستوى دلالة %5	1.7	لا توجد مشكلة

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

ما نلاحظه من الجدول أعلاه هو ان قيمة معامل التحديد بلغت 0.40 اما قيمة معامل التحديد المصحح فقد بلغت 0.39 مما يدل على ان نموذج تأثير آلية التشريعات والقوانين في جودة الأرباح قد فسرت ما مقداره 40% من الانحرافات الكلية والمتبقي يعود الى متغيرات اخرى غير مضمنة في هذا النموذج.

ولغرض إختبار فرضية العدم ينبغي إختبار معلمة التأثير إذ بينت نتائج البرنامج الإحصائي الموضحة في الجدول أعلاه ان قيمة معلمة تأثير آلية التشريعات والقوانين بلغت 0.63 وقيمة إختبار t لها بلغت 7.623 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية تحت مستوى 5% كون قيمة .sig لها مساوية الى الصفر وهي اقل من مستوى الدلالة عند المقارنة بينهما، هذا يعني ان الباحث يرفض فرضية العدم ويقبل الفرضية البديلة مما يدل ان آلية التشريعات والقوانين له تأثير ذو دلالة معنوية في جودة الأرباح .

والشكل البياني الآتي يوضح رسم انتشار قيم آلية التشريعات والقوانين مقابل قيم جودة الأرباح مع رسم خط الانحدار لهما لتكون الصورة أوضح حول طبيعة العلاقة بينهما إذ يتضح جليا العلاقة السببية الطردية بينهما:

شكل (10)

انتشار قيم آلية التشريعات والقوانين مقابل جودة الأرباح

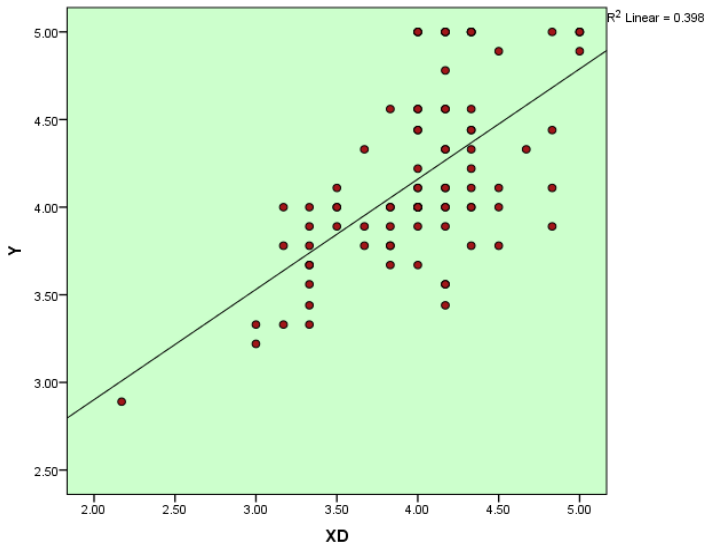

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel

وقد لخص الباحث الجدول الآتي للإحصاءات المستخرجة سابقا لمعرفة ترتيب اهمية كل آلية من آليات الحوكمة من ناحية قوة تأثيره في جودة الأرباح من خلال الاعتماد على قيمة إختبار t:

جدول (49)

ملخص أهمية تأثير آليات الحوكمة في جودة الأرباح

البيان	قيمة معلمة الانحدار (التأثير)	قيمة إختبار t	ترتيب الاهمية
آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية)	0.63	7.628	1
آلية إستقلالية لجنة التدقيق	0.60	6.949	4
آلية التدقيق الخارجي	0.60	6.954	3
آلية التشريعات والقوانين	0.63	7.623	2

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

من الجدول أعلاه والنتائج السابقة يتضح ان جميع الآليات لها تأثير ذو دلالة معنوية تحت مستوى 5% في جودة الأرباح ، وان آلية مجلس الإدارة (الاستقلالية) كانت صاحبة اكبر تأثير في جودة الأرباح بقيمة تأثير مقدارها 0.63 وقيمة إختبار t مساوية الى 7.628 ، وتأتي ثانيا آلية التشريعات والقوانين بقيمة تأثير مقدارها 0.63 وقيمة إختبار t مساوية الى 7.623 وثالثا جاءت آلية التدقيق الخارجي بقيمة تأثير مقدارها 0.60 وقيمة إختبار t مساوية الى 6.954 وأخيرا جاءت آلية إستقلالية لجنة التدقيق بقيمة تأثير مقدارها 0.60 وقيمة إختبار t مساوية الى 6.949.

الفصل الخامس

الإستنتاجات

و

التوصيات

المبحث الاول

الإستنتاجات

في ضوء الدراسة النظرية والعملية توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات تمثلت بالآتي :

5-1-1- إستنتاجات الجانب النظري :

الإستنتاجات النظرية المستندة إلى الإطار النظري للبحث تتمثل بالآتي :

1- لممارسات تجميع الأعمال بعداً إستراتيجياً لتحقيق أهداف الوحدات الإقتصادية ذات الصله بالنمو والتوسع نظراً لما تواجهه هذه الوحدات من ظروف وتغيرات متسارعة في بيئة الأعمال قد تحد من قدرتها على البقاء والإستمرار وتهدد وجودها الاقتصادي ككيان هذا من جانب ، من جانب اخر تسعى الوحدات الإقتصادية من خلال الذهاب نحو تجميع الأعمال لاكتساب قيمة أكبر من بقائها منفردة مما ينعكس على ثروة المساهمين بالزيادة.

2- هناك العديد من النظريات المفسرة لتجميع الأعمال إلا أن نظرية الوكالة لتفسير عمليات تجميع الأعمال هي النظرية الأكثر أتساقاً مع مشكلة البحث الحالية فإستحواذ الوحدات الإقتصادية القابضة على غالبية اسهم الوحدة او الوحدات الاقتصادية التابعة يمنحها حق السيطرة والتي تتطلع إدارتها لزيادة منافعهم والذي يعد حافزاً على إستمرار الصراع على الثروة في الوحدات التابعة على حساب المساهمين غير المسيطرين فضلاً عن أصحاب المصلحة ألآخرين .

3- للتغيرات والتطورات في بيئة الاعمال إنعكاس على النظم المحاسبية ، لذا لابد للمحاسبة أن تتمتع بالمرونه الكافيه للإستجابة المناسبة لمثل هذه التغيرات والتطورات في بيئة الاعمال أنطلاقاً من كون المحاسبة علم إجتماعي يؤثر ويتأثر بالمجتمع فقد كان لعمليات تجميع الأعمال تأثير في المحاسبة ونظام الإبلاغ المالي والتي تتمثل بحاجة العديد من الأطراف ذات المصلحة إلى معلومات مناسبة عن هذه عمليات للإفادة منها في عمليات إتخاذ القرار ، فيما تجسدت إستجابة المحاسبة بما أصدرته المنظمات المهنية والأكاديمية من معايير وأرشادات وممارسات محاسبية سعت ولمدة من الزمن ولا زالت من خلالها لتنظيم هذه العمليات محاسبياً.

4- عند صياغة آليات الحوكمة لابد من التركيز على حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين من الإنتهاكات التي قد يتعرضون لها من قبل العديد من الأطراف ذات المصلحة ولا سيما المساهمين المسيطرين فينبغي الإنصاف في معاملة المساهمين غير المسيطرين إلى جانب المسيطرين .

5- يتجسد صراع المصالح بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين بعمليات الإستحواذ في إطار صفقات تجميع الأعمال والتي ينتج عنها الوحدة القابضة التي بحكم إستحواذها على غالبية الأسهم تجعل من سيطرتها نافذة على الوحدة الإقتصادية التابعة مما يساهم في تحفيز الوحدة الإقتصادية القابضة معززاً بضعف نظام الحوكمة وآلياتها لتحقيق مصالحها الشخصية مستفيدةً من منافع السيطرة والتي تسمح لها في الدخول في صفقات او

إختيار ممارسات محاسبية للتأثير في مستويات الأرباح والدخول في ممارسات إدارة الأرباح مما يسبب تدني في جودة الأرباح التي يتم الإبلاغ عنها في القوائم المالية للوحدة التابعة بما يتوافق مع أهدافها الضيقة والتي من شأنها إخفاء التعدي على حقوق المساهمين غير المسيطرين والذين يفتقرون الى مستويات حماية رادعة للسلوكيات الانتهازية المساهمين المسيطرين بسبب ضعف الجوانب التنظيمية والقانونية في تطبيق نظام الحوكمة ، لذا ينبغي عند صياغة إطار للحوكمة وآلياتها إشراك المؤسسات المهنية والتنظيمية والحكومية والتشريعية وأسواق رأس المال بما يضمن حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين من الانتهاكات التي يتعرضون لها ومنحهم تمثيل فاعل في مجلس الإدارة بما يسهم في جذب وتشجيع صغار المستثمرين لإستثمار أموالهم في العراق.

6- لسياسة توزيع الأرباح في الوحدات التابعة إتجاه مختلف ، فسيطرة الوحدة الإقتصادية القابضة على مجلس إدارة الوحدة الإقتصادية التابعة بحكم تمتعها بتركز الملكية المسيطر سوف يدفع الوحدة الإقتصادية القابضة لإتباع سياسة توزيعات منخفضة من أجل الحفاظ بسيولة نقدية لاسيما فائض التدفق النقدي والذي يعطيها المرونة العالية ويزيد من سلطتها للدخول في برامج او إتباع سياسات يكون لها تأثير في جودة الأرباح في القوائم المالية الوحدات التابعة لتجني الوحدة الإقتصادية القابضة منافعها على حساب المساهمين غير المسيطرين.

7- يعزز إستحواذ الوحدة الإقتصادية القابضة على غالبية أسهم الوحدة الاقتصادية التابعة من تركز الملكية المسيطر في مجلس إدارة الوحدة التابعة لصالح الوحدة الاقتصادية القابضة ولربما هذا التركز يساهم في تحفيز الوحدة القابضة لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المساهمين غير المسيطرين وبالتالي تؤثر عمليات الإستحواذ بشكل إيجابي في تعزيز تركز الملكية مما يساعد على تولد صراع الوكالة الثاني والذي يعد حافزاً للدخول في ممارسات إدارة الأرباح مما ينعكس سلباً على جودة الأرباح في القوائم المالية للوحدة التابعة .

8- هناك دور للتدقيق الخارجي في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين والحد من السلوك الإنتهازي للمساهمين المسيطرين ومنع إنتهاكاتهم بحق المساهمين غير المسيطرين ، فإستحواذ الوحدة القابضة على أسهم تممكنها من السيطرة على مجلس إدارة التابعة لن يكون له تأثير على التدقيق الخارجي وبالتالي سوف ينعكس بالإيجاب على جودة الأرباح في القوائم المالية للوحدة التابعة مما يحقق حماية أفضل لحقوق المساهمين غير المسيطرين .

5-1-2- إستنتاجات الجانب العملي

الإستنتاجات التي تتعلق بالجانب التطبيقي للبحث تتمثل بالآتي :

1- ممارسة الوحدات الاقتصادية التابعة في العراق لإدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح من خلال المستحقات يقود إلى ضعف مستوى جودة الأرباح مما يؤشر على وجود إنتهاك وتعدي على حقوق المساهمين غير المسيطرين.

2- لا توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في إدارة الأرباح الحقيقية في حين توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية في إدارة المستحقات نتيجة اختلاف نسبة تركز الملكية كآلية للحوكمة بين الوحدات الاقتصادية التابعة والوحدات غير التابعة .

3- أن لآليات الحوكمة (مجلس الإدارة (الاستقلالية) – إستقلالية لجنة التدقيق – التدقيق الخارجي – التشريعات والقوانين) إرتباطاً وتأثيراً إيجابياً في جودة الأرباح في الوحدات الاقتصادية التابعة وحماية حقوق المساهمين غير المسيطرين .

4- منع قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 في بعض نصوصه البناء الجيد لنظام الحوكمة ، إذ أن ضعف ملائمة وإتساق قانون الشركات في العراق مع متطلبات صياغة إطار ملائم لنظام آليات الحوكمة في العراق يعد مدخلاً لتصاعد صراع الوكالة بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين ، وهذه النصوص هي :

أ- نص المادة (106) أولاً الفقرة ثالثاً من قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 والخاصة بشروط عضوية مجلس الإدارة في الوحدات الاقتصادية لا سيما الوحدات التابعة بضرورة ان يضم مجلس الإدارة عضو لا تقل ملكيته عن 2000 سهم مما يفقد عضو مجلس الإدارة المستقل صفة الحياد والاستقلال ويعزز من جميع اشكال صراع الوكالة ولا سيما صراع الوكالة الثاني .

ب-إشترطت المادة 117 ثامناً الفقرة أ من قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 الفقرة ج ان لا تتجاوز نسبة مساهمة العضو في لجنة التدقيق في رأس مال الوحدة الاقتصادية 10% من أسهمها مما يفقد العضو خاصية الاستقلال كونه فاقد للحياد المطلوب وبالتالي يعزز من جميع اشكال صراع الوكالة ولا سيما صراع الوكالة الثاني .

5- يمكن أن يعزى انتهاك ومصادرة حقوق المساهمين غير المسيطرين من خلال ممارسات إدارة الأرباح إلى نقاط الضعف التي تضمنها دليل حوكمة الشركات في العراق ومنها :

أ- إفتقار مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية التابعة لأعضاء مستقلين بشكل تام .

ب-إفتقار أعضاء لجنة التدقيق إلى الإستقلالية التامة في الوحدات الاقتصادية التابعة .

ت-وجود اي مصالح مالية او غير مالية او اي صلة قرابة بين أعضاء لجنة التدقيق والوحدة الإقتصادية التابعة والعاملين فيها يؤثر سلباً في إستقلالية وحيادية لجنة التدقيق .

6- عدم تضمين برنامج التدقيق الخارجي محوراً خاصاً بتقييم تطبيق نظام الحوكمة على نحو جيد لتحديد مواطن الضعف والقوة لمعالجتها وتعزيزها على التوالي وكذلك غياب العمل بقاعدة التدوير الإلزامي للمدقق الخارجي وعدم خضوعه لإجراءات فحص النظير يساعد في إتساع صراعات الوكالة ولا سيما الصراع بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين ويؤثر سلباً في جودة الأرباح وحماية حقوق المساهمين غير المسيطرين .

المبحث الثاني

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث يوصي بالآتي :

1- ضرورة قيام المؤسسات المهنية والاكاديمية بصياغة معايير محاسبية تسهم بمساعدة الوحدات الاقتصادية ولا سيما الوحدات التابعة بالابلاغ عن الأرباح ذات المحتوى المعلوماتي الغني والجيد وبالشكل الذي يسهم في تخفيض مستوى الخطأ في عملية إتخاذ القرار من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتقديم إبلاغ عادل ومنصف عن الأرباح الحقيقية في مدة الابلاغ وتوقع إستمرارية الأرباح المستقبلية مما يعبر عن جودتها في الوحدات الإقتصادية التابعة مما يساعد في الحد من صراع الوكالة بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين.

2- إجراء تعديلات على قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 بشكل يضمن صياغة وبناء نظام رصين لحوكمة الشركات يسهم في الحد من صراعات الوكالة لا سيما الصراع بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين وهذه التعديلات تشمل :

أ- تعديل نص المادة (106) أولاً الفقرة ثالثاً من قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 والخاصة بشروط عضوية مجلس الإدارة في الوحدات الاقتصادية لا سيما الوحدات التابعة بضرورة ان يضم مجلس الإدارة أعضاء مستقلين من غير حملة الاسهم من ذوي الخبرة والدراية في مجال المحاسبة والتدقيق فضلاً عن نشاط الوحدة الاقتصادية التابعة .

ب-نقل صلاحيات مجلس الإدارة الى الهيئة العمومية والواردة في نص المادة 117 ثامناً الفقرة أ من قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 والتي تنص على إختيار مدققين ماليين مستقلين من غير العاملين في الوحدة الاقتصادية .

ت-رفع تعارض المادة 117 ثامناً من خلال تعديل الفقرة ت من قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 وذلك بوضع شرط عدم العضوية في لجنة التدقيق في الوحدة الاقتصادية للمساهم الذي يملك أسهم في الوحدة الاقتصادية لا سيما الوحدة التابعة مما يكسب العضو صفة الاستقلال ومستوى الحياد المطلوب للحد من سيطرة الوحدة القابضة في مجلس إدارة الوحدة التابعة .

3- ضرورة حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تقود الى تحسين مستوى جودة الأرباح وبالتالي الحد من صراع الوكالة بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين من خلال تحسين دليل حوكمة الشركات في العراق من خلال الآتي :

أ- تضمين مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية التابعة أعضاء يتمتعون بالاستقلال والحياد التام.

ب–تشكيل لجنة التدقيق من أعضاء يتمتعون بالإستقلال التام في الوحدات الاقتصادية التابعة .

ت–ضمان استقلالية وحيادية لجنة التدقيق من خلال عدم وجود اي مصالح مالية او غير مالية او اي صلة قرابة بين أعضاء لجنة التدقيق والوحدة الإقتصادية التابعة والعاملين فيها .

4- عند تكليف مراقب الحسابات بتدقيق اعمال الوحدة الاقتصادية التابعة ينبغي أن يأخذ في الحسبان قضية الحد من أشكال صراع الوكالة لا سيما بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين من خلال الآتي :

أ- خضوع المدقق الخارجي دورياً لإجراءات فحص النظير من قبل الهيئات المهنية والتنظيمية في العراق والذي يساهم بالتطبيق الفعال لمعايير التدقيق المتعارف عليها وقواعد السلوك المهني في كل عملية تدقيق مما يساعد في الحد من إدارة الأرباح في الوحدات التابعة .

ب–إلزام الهيئات المهنية والتنظيمية في العراق للوحدات الإقتصادية التابعة بالعمل بقاعدة التدوير الإلزامي للمدقق الخارجي كإجراء ضروري لمنع نشوء أي نوع من المصالح بين الوحدة الاقتصادية التابعة والمدقق الخارجي تؤدي إلى التأثير في جودة الأرباح.

ت–عند التخطيط لعملية التدقيق ينبغي وضع برنامج لتقييم تطبيق نظام الحوكمة وتحديد نقاط الضعف والقوة ورفع التوصيات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة بما يساهم بتحسين مستوى جودة الأرباح وحماية حقوق المساهمين غير المسيطرين .

5- إن مجال البحث في هذا الموضوع واسع ومتعدد الابعاد لذا ليس من المتوقع أن يتم تغطية جوانب الموضوع من خلال دراسة واحدة في ضوء مجموعة المحددات التي واجهت البحث الحالي وأيضاً يعد مجال البحث في هذا الموضوع محدود إلى حدٍ ما في العراق ، لذا على المؤسسات الاكاديمية والبحثية والمهتمين في مجال البحث في هذا الموضوع بضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات لإغناء مساحة التخصص بنتائج يمكن عدها مفيدة لبناء نظام فاعل للحوكمة يحد من صراعات الوكالة ويعزز جودة الأرباح ، وفي ضوء ما إطلع عليه الباحث من بحوث ودراسات وما توصل إليه من نتائج يقترح مجموعة من المشاكل المحاسبية التي يمكن دراستها من خلال العناوين المقترحة الآتية :

أ- تأثير الصراع بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين في سياسة توزيع الأرباح وإنعكاسه في جودة الأرباح .

ب–تأثير التدقيق الخارجي في عمليات تجميع الاعمال في ضوء المقاييس المحاسبية للاداء .

ت- قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في ظل تجميع الأعمال بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية التابعة في العراق .

ث–دور التأزر التشغيلي لعمليات تجميع الاعمال في تحقيق الميزة التنافسية (تخفيض التكاليف وتحسين الجودة – تخفيض الوقت) للوحدات الإقتصادية التابعة .

ج- عمليات تجميع الأعمال ودورها في الحد من التعثر والعسر المالي وعمليات التصفية بالتطبيق على الوحدات الاقتصادية التابعة في العراق .

ح- مدخل الاحداث ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات لتعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية من خلال الحد من صراعات الوكالة.

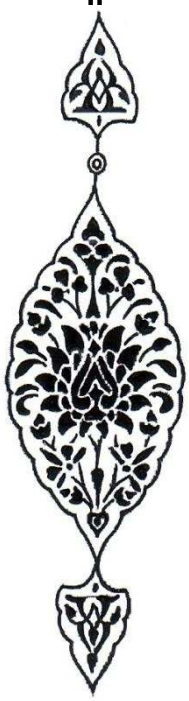

المصادر والمراجع

1-2- المصادر والمراجع العربية

أولاً:الوثائق والتقارير الرسمية

1- سوق العراق للأوراق المالية ، **التقارير المالية السنوية للوحدات الاقتصادية التابعة عينة الدراسة للمدة 2010 -2014** ، بغداد ، (www.isx-qi.net) .

2- سوق العراق للأوراق المالية ، **التقارير المالية السنوية للوحدات الاقتصادية غير التابعة عينة الدراسة للمدة 2010-2015** ، بغداد ، (www.isx-qi.net) .

3- قانون الشركات (21) لسنة لسنة 1997 المعدل سنة 2004 .

4- دليل الحوكمة المؤسسية للمصارف (2018) ، البنك المركزي العراقي

ثانياً:الكتب العربية

1- جعارات ، خالد جمال ، (2008) ، "**معايير التقارير المالية الدولية IFRS & IAS 2007** " ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ، دار إثراء للنشر والتوزيع .

2- الجنابي ، عامر محمد سلمان ، المشهداني ، بشرى نجم عبدالله ، والتميمي ، عباس حميد يحيى ، (2014) ، "**المحاسبة المالية المتقدمة : مفاهيم نظرية وتطبيقات عملية**" الطبعة الثانية ، العراق ، بغداد ، الوزيرية ، مكتب الجزيرة للطباعة والنشر.

3- الجواهري ، إسماعيل بن حماد ، (1990) "**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**" ، تحقيق عطار ، أحمد عبد الغفور ، الطبعة الرابعة ، المجلد الاول ، لبنان ، بيروت ، دار العلم للملايين .

4- دحدوح ، حسين .، وحماده ، رشا ،(2006) "**المحاسبة المتقدمة**" ، سوريا ، دمشق ، منشورات جامعة دمشق .

5- شرويدر ، ريتشارد ، وكلارك ، مارتل ، وكاثي ، جاك ، (2010) ، "**نظرية محاسبية**" تعريب كاجيجي ، خالد علي احمد ، وفال ، ابراهيم ولد محمد ، الطبعة الاولى ، السعودية ، الرياض ، دار المريخ للنشر .

6- الصحن ، عبدالفتاح ، وشحاته، احمد بسيوني ، (بدون سنه) ، " **المحاسبة في شركات الاشخاص والاموال**" ، لبنان ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر .

7- العامري ، محمد علي إبراهيم ، (2010) ، "**الإدارة المالية المتقدمة**" ، الطبعة الأولى، الأردن ، إثراء للنشر والتوزيع .

8- عمر ، احمد مختار ، (2008) "**معجم اللغة العربية المعاصرة**" ، الطبعة الاولى ، المجلد الاول ، القاهرة ، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة .

9- القاضي ، حسين ، (2003) ، "**القوائم المالية الموحدة**" الطبعة الاولى ، سوريا ، دمشق ، دار الرضا للنشر .

10- لارسن ، جو ، وموسش ، ن ، (2009) ، "**المحاسبة المتقدمة الجزء الاول** " تعريب وترجمة ابو المكارم ، وصفي عبدالفتاح ، وسعيد ، كمال الدين ، الطبعة الثانية ، السعودية ، الرياض ، دار المريخ للنشر .

ثالثاً:الدوريات والبحوث

1- التميمي ، عباس حميد يحيى ، ووجر ، إستقلال جمعه ، (2013) ، " **دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الارباح**" ، مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد 36 ، العدد 95 .

2- الدباس ، معتصم محمد، (2016) ، " **أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها**" ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد 20 ، العدد 2

3- عبدالقادر ، بريش ، وعيسى ، بدروني ،(2016) ، " **سياسة توزيع الأرباح كآلية لحوكمة الشركات** " ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة محمد بوضياف–المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،الجزائر،العدد 2 .

4- عمران ، فاتن عبدالمنعم احمد (2012) "**مدى الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات في تعزيز حماية حقوق المساهمين الأقلية : بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية المقيدة في البورصة المصرية**" ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،كلية التجارة وإدارة الاعمال ، جامعة حلوان ، العدد 4 .

5- محمد ، جاسم محمد ، (2017) ، "**اثر مكونات ادارة الارباح وفقاً لنموذج Kothari et al 2005 على قيمة الشركة : تحليل حالة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة من 2009 ولغاية 2013**" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، المجلد 14 ، العدد 1 .

6- المشهداني ، بشرى نجم عبدالله ، الفتلاوي ، ليلى ناجي مجيد (2012) "**المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها**" ، مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد 35 ، العدد 93 .

7- المعموري ، علي محمد ثجيل ، (2006) ، "**إعتماد طريقة جمع المصالح ضرورة لتطوير الجانب المنطقي لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم 3 (إندماج الاعمال)**" ، مجلة دراسات مالية ومحاسبية ، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة بغداد ، المجلد 1 ، العدد 4 .

8- الموسوي ، علي فوزي ،(2011) ، " **حماية الأقلية من القرارات التعسفية في قانون الشركات العراقي** " ، مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ، المجلد 26 ، العدد 1 .

9- ناصر ، عادل عباس، وبدير، أبو الخير ، (2020) " **أثر إدارة الأرباح على أداء الشركات خلال عمليات الاندماج والاستحواذ فى ظل الظروف السياسية فى مصر: دراسة تطبيقية** "، "المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، العدد الثانى– الجزء الثانى .

10- نور ، عبدالناصر إبراهيم ، العوواودة، حنان ، (2017) " **إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة** " ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، جامعة الزرقاء ، الاردن ، المجلّد 13، العدد 2 .

11- هادي ، علي طلال ، (2017) ، " **الحماية القانونية لاقلية المساهمين من مخاطر الاستحواذ** " ، مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون ، جامعة بغداد ،المجلد 23 ، العدد 2 .

رابعاً: الرسائل العلمية والجامعية

1- الأضم ، ميسم جها حميد (2014) "**اثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح (دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة)**" ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط .

2- أنيس ، حرفوش (2015) "**اثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة الارباح : دراسة قياسية** " ، رسالة ماجستير في علوم التسيير والحوكمة ومالية المؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، الجزائر .

3- بقاس ، خديجة ، (2014) ، "**المعالجة المحاسبية لعمليات التوحيد والاندماج في ظل النظام المحاسبي المالي**" ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي – الجزائر.

4- التميمي ،عباس حميد يحيى ، (2010) ، " **أثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية** " ، إطروحة دكتوراه في المحاسبة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد .

5- السفان ، ميثم بدر بعيوي ، (2016) ، "**تأثير ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية**" ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد .

6- السوداني ، علي موات سعد الصيهود (2012) "**إحياء المنظمات في ظل ممارسات إستراتيجتي الإندماج والإكتساب لتوليد القيمة بمرحلة التدهور التنظيمي – دراسة تحليلية في شركة الهلال الصناعية – العراق**" ، إطروحة دكتوراه ادارة اعمال ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد .

7- الشرقاوي ، احمد عبد العاطي محمد (2019) " **قياس وتفسير العالقة بين مستويات إدارة ألارباح ونوع تقرير مراقب الحسابات في إطار ضبط المخاطر(دراسة تطبيقية)**" ، اطروحة دكتوراه ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، مصر .

8- الشمري ، حسنين راغب طلب ، (2010) ، " **إنموذج مقترح لدور المحاسب الإداري في تنفيذ آليات حوكمة الشركات دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية العراقية المختلطة** " ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد .

9- صالح ، جنان إسماعيل ، (2012) ، " **تقييم أثر الاندماج في بعض مؤشرات الاداء المالي – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الاجنبية** " ، إطروحة دكتوراه ادارة اعمال ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد

10- الصفار ، فراس حسين علي ، (2009)، "**الاندماج المصرفي وانعكاساته على السوق المالية : الولايات المتحدة الامريكية نموذجاً**" ،رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء .

11- عبود ، أنوار هاشم ، (2011) ، " **أثر اندماج الشركات على الربح الخاضع للضريبة:(دراسة تطبيقية لعدد من الشركات الخاصة)**" ، رسالة دبلوم عالي ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .

12- علي ، سلامة ابراهيم ، (2014) ، " **تأثير الإبلاغ المالي عن انخفاض قيمة الموجودات الثابتة على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية** " اطروحة دكتوراه في المحاسبة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد .

13- القعايدة ، فادي فلاح ، (2012) ، "**اثر الاندماج على الربحية : دراسة حالة البنك الاهلي**" ، رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط .

14- المشهداني ، بشرى نجم عبدالله ، (2007) ، " **الإطار المقترح لحوكمة الشركات المساهمة دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**" ، اطروحة دكتوراه في المحاسبة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة بغداد .

15- المعموري ، جاسم عيدان براك ، (2008) ، " **أثر الإندماج في تحسين كفاية الأداء : دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية** " ، رسالة ماجستير ، كلية الادراة والاقتصاد ، جامعة بغداد .

16- مهلهل ، فراق عبدالعال ، (2018) ، "**تكييف المعايير المحاسبية الدولية لمعالجة اندماج الشركات العامة : دراسة تطبيقية في الشركة العامة للصناعات الفولاذية**" ، رسالة لنيل شهادة المحاسب القانوني ومراقب الحسابات ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد .

1-2- Foreign References

First :The Books :

1- Beams, F. A., Anthony, J. H., Bettinghaus, B., & Smith, K. A. (2012). **Advanced accounting**11th ,. Pearson Education Limited .

2- Brealey, R. A., Myers, S. C., Allen, F., & Mohanty, P. (2011). "**Principles of corporate finance**".10th Mc Graw-Hill/Irwin .

3- Christensen , Theodore , E ,. Cottrell , David M ,. & Baker , Richard , E ,. (2014) **Advanced Financial Accounting** , 10th Edition ., Mc Graw-Hill/Irwin .

4- Claessens ,S. and Yurtoglu ,B. (2012)" **Corporate Governance and Development -An Update** " International Finance Corporation(IFC) , Washington .

5- Council, A. C. G, ASX . (2019)."**Corporate Governance Principles and Recommendations**". 4th Edition , Australian Securities Exchange (ASX), Australia

6- Dechow, P. M., & Schrand, C. M. (2004)." Earnings quality". Research Foundation of CFA Institute , Charlottesville VA .

7- Fischer, P. M., Tayler, W. J., & Cheng, R. H. (2006). **Advanced accounting**.9th Cengage South –Western

8- Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2013). "**Business analysis valuation: Using financial statements**", 5th edition, Cengage Learning. South-Western,USA.

9- Hoyle, J. B., Schaefer, T., & Doupnik, T. (2013**). Advanced accounting**. 11th , Mc Graw-Hill/Irwin ..

10- IAS (**International Accounting Standards), Interpretation and Application** (2016), John Wiley & Sons, Inc.

11- IFRS (**International Financial Reporting Standards), Interpretation and Application** (2017), John Wiley & Sons, Inc.

12- Jeter , Debra C,. Chaney , Paul K., (2008) **Advanced Accounting** , 4th Edition., John Wiley & Sons, Inc.

13- Jeter , Debra C,. Chaney , Paul K., (2012) **Advanced Accounting** , 5th Edition., John Wiley & Sons, Inc.

14- Kalavacherla , P.,Vaessen , M ., Munter , P., and Santoro ,J .,(2016) "**IFRS Compared To US GAAP An Overview"** , KPMG LLP.

15- Kieso,D.E.,Weygandt,J.J.,&Warfield,T.D.,(2015)**Intermediate Accounting** ,14th Exd., John Wily & Sons Inc.

16- Mathews, M. R., & Perera, M. H. B. (1991). **"Accounting Theory & development**". *Sydney, Thomas Nelson*.

17- Solomon , J. and Solomon , A .(2004)" **Corporate Governance and Accountability** ", John Wiley & Sons Ltd.

18- Sternberg, E. (2004). "**Corporate Governance–Accountability in the Marketplace**" Second edition, Institute for Economic Affairs, London .

19- Walker, D. (2009). "**A Review Of Corporate Governance In UK Banks And Other Financial Industry Entities**" , Forestry Stewardship Council , London .

20- Whittington, O. R. (2016). **Wiley CPAexcel Exam Review 2016 Study Guide January: Auditing and Attestation**. John Wiley & Sons.

21- UNCTAD , (2004)" TRANSPARENCY " , UNCTAD Series on Issues in International Investment Agreements, New York and Geneva, , Printed in Switzerland.

Second :The Periodicals , Reports , and Websites:

1- Abbott, L. J., Parker, S., & Peters, G. F. (2004). "**Audit committee characteristics and Restatements**". Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol .23 , No .1.

2- Abu-Siam, Y. I. S. A., Laili, N. H. B., & Khairi, K. F. B. (2014). "**Board of directors and earnings management among Jordanian listed companies: Proposing**

conceptual framework". International Journal of Technical Research and Applications, Vol .2, No .3.

3- Affes, H., & Smii, T. (2016)." **The impact of the audit quality on that of the earnings management: Case study in Tunisia**". Journal of Accounting & Marketing, Vol. 5 , No .3.

4- Aguilera , R. V., Filatotchev ,I., Gospel ,H., Jackson .G., (2008)." **An Organizational Approach to Comparative Corporate Governance: Costs, Contingencies, and Complementarities** " , http://journals.informs.org , Vol. 19, No. 3.

5- Al-Ghabban ,T ,S,. Al-Mashehdani ,B ,N,.(2005)"**FASB New Standard For Business Combinations, How and Why** ?" , Journal Of The College Of Administration and Economy , Baghdad University ,Vol .11 , No .39 .

6- Alqudah ,G. (2016)" **The Role of Corporate Governance in Confronting the Financial and Accounting Corruption in the Public Firms** " Research Journal of Finance and Accounting , Vol.7, No.20.

7- Anafiah, V. A., Diyanty, V., & Wardhani, R. (2017). "**The effect of controlling shareholders and corporate governance on audit quality**". Jurnal Akuntansi dan Keuangan Indonesia, Vol .14, No.1.

8- Barrya, T. A., Lepetita, L., Strobelb, F., & Trana, T. H.(2017) ." **Reducing agency conflict between bank stakeholders: the role of minority directors**".Work Paper , http://www.unilim.fr/lape/IMG/pdf/BaLeST-02-06.pdf

9- Bellovary, J. L., Giacomino, D. E., & Akers, M. D. (2005). "**Earnings quality: It's time to measure and report".** The CPA Journal, Vol . 75 , No .11 .

10- Bhattacharya, U., Daouk, H., & Welker, M. (2003**)." The world price of earnings opacity**". The Accounting Review, Vol .78 , No 3 .

11- *Burak , E ., Erdil ,O ., & Altindağ ,E.,(2017*) . " **Effect Of Corporate Governance Principles On Business Performance** " Australian Journal of Business and Management Research , Vol.5 No.07.

12- Cain, M. D., Denis, D. J., & Denis, D. K. (2011). **"Earnouts: A study of financial contracting in acquisition agreements**". Journal of Accounting and Economics, Vol . 51 , No .12 .

13- Castro , M. S. & Brown , C. J.(2011) . " **Corporate governance, expropriation of *minority shareholders' rights, and performance of Latin American enterprises*** " Springer-Verlag , Ann Finance , Vol.7 .

14- Chan, K., Chan, L. K., Jegadeesh, N., & Lakonishok, J. (2006). "**Earnings quality and stock returns**" , The Journal of Business, Vol. 79, No. 3.

15- Cheng, Q., & Warfield, T. D. (2005). "**Equity incentives and earnings management"**. The accounting review, Vol .80, No 2.

16- Chi, L. C. (2009). "**Do Transparency and Disclosure Predict Firm Performance? Evidence From the Taiwan Market"**, Expert Systems with Applications,VoL.38 ,No.8.

17- Chu, C. C., Teng, Y. M., & Lee, H. L. (2016) **"Corporate governance and mergers and acquisitions performance in banks: Evidence under the special regulatory environment in Taiwan"** , Emerging Markets Finance and Trade, Vol .52 , No. 10.

18- Coad , Alex ,. Frankish , Julian ,. Roberts , Richard G,. & Storey , David J ,.(2013) " **Growth paths and survival chances: An application of Gambler's Ruin theory** ", Journal of Business Venturing , Vol .28.

19- Cohen, D. A., & Zarowin, P. (2010)." **Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings**". Journal of accounting and Economics, Vol 50 , No 1.

20- Cohen, J. R., Krishnamoorthy ,G., and Wright ,A. M.,(2008)." **Form versus Substance: The Implications for Auditing Practice and Research of Alternative**

Perspectives on Corporate Governance " , Auditing: A Journal of Practice & Theory American Accounting Association ,Vol. 27, No. 2.

21- Col, B., & Sen, K. (2019**). "The role of corporate governance for acquisitions by the emerging market multinationals: Evidence from India**". Journal of Corporate Finance, Vol .59..

22- Darvishzadeh , S., Sadeghi, ,Z., & Khodamipour, A.,(2013)." **Investigation of the Relationship between Ownership– Control Discrepancy and Dividend Policy in Tehran Stock Exchange** " , International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences , Vol. 3, No.3.

23- Dechow, P. M. (1994). **"Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals**". Journal of accounting and economics, Vol .18, No. 1.

24- Dechow, P. M., Kothari, S. P., & Watts, R. L. (1998). "**The relation between earnings and cash flows**". Journal of accounting and Economics, Vol .25 , No .2.

25- Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). "**Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences"**. Journal of accounting and economics, Vol .50 , No 2.

26- Defond, M. L. (2010). "**Earnings quality research: Advances, challenges and future research**". Journal of Accounting and Economics, Vol .50 , No 2-3 .

27- Demerjian, P. R., Lev, B., Lewis, M. F., & McVay, S. E. (2012)." **Managerial ability and earnings quality".** The Accounting Review, Vol. 88 ,No.2 .

28- Denis ,D. K., (2001)." **Twenty-five years of corporate governance research and counting " ,** Review of Financial Economics, Vol. 10**.**

29- Dimitropoulos, P. E., & Asteriou, D. (2010). "**The effect of board composition on the informativeness and quality of annual earnings: Empirical evidence from Greece"**. Research in International Business and Finance, Vol .24 , No.2.

30- Dobbs , Matthew,. & Hamilto, R.T. (2007)" **Small Business Growth: Recent Evidence And New Directions "**, International Journal of Entrepreneurial Behaviour & Research ,Vol. 13, No. 5.

31- Donaldson ,T., and Preston . L. E., (1995)." **The Stakeholder Theory of the Corporation: Concepts, Evidence, and Implications**" , The Academy of Management Review, Vol. 20, No. 1.

32- Ferrer, R. C., Banderlipe ,M. R. S., (2012)." ***The influence of corporate board characteristics on firm performance of publicly listed property companies in the* philippines " ,** Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol. 16, No. 4.

33- Francis, J., Olsson, P., & Schipper, K. (2008)." **Earnings quality**" , Library of Foundations and Trends® in Accounting, Vol. 1, No .4 .

34- Gluzova, T. (2015). "**Consolidation Exemptions under IFRS**". Procedia Economics and Finance, Vol . 25.

35- Gong, G., Li, L. Y., & Xie, H. (2009). "**The association between management earnings forecast errors and accruals"**. The Accounting Review ,Vol. 84, No 2.

36- Grave, K., Vardiabasis, D., & Yavas, B. (2012). "**The global financial crisis and M&A**". International Journal of Business and Management, Vol.7 , No.11.

37- Gruca, T. S., Nath, D., & Mehra, A. (1997). **"Exploiting synergy for competitive advantage**". Long Range Planning, Vol . 30 , No .4 .

38- Guizani ,M., & Kouki , M., (2012)." **Ownership-Control Discrepancy and Dividend Policy: Evidence from Tunisia** ", International Business Research Vol. 5, No. 1.

39- Gunny, K. A. (2005). "**What are the consequences of real earnings management**?". Workpaperhttp://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.463.841&rep=rep1&type=pdf .

40- Gyamerah ,S . & Agyei , A .(2016). " **OECD Principles of Corporate Governance: Compliance among Ghanaian Listed Companies** " , International Journal of Advanced Multidisciplinary Research , Vol.3, No.11.
41- Hamid, M. A., Ting, I. W. K., & Kweh, Q. L. (2016). "**The relationship between corporate governance and expropriation of minority *shareholders'* interests**". Procedia Economics and Finance , 7th International Economics & Business Management Conference, 5th & 6th October 2015, Vol . 35.
42- Harford, J. (2005),. **"What drives merger waves?".** Journal of financial economics , Vol . 77 ,No . 3.
43- Haw, I. M., Hu, B., Hwang, L. S., & Wu, W. (2004). "**Ultimate ownership, income management, and legal and extra-legal institutions**". Journal of accounting research, Vol. 42, No .2.
44- Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). "**A review of the earnings management literature and its implications for standard setting**". Accounting horizons, Vol .13,No.4.
45- Helalat, M. A. (2016). "**Protection of Shareholders Minority in Joint Stock Company Pursuant to Jordan Companies Law**". Journal of Politics and Law; Vol. 9, No. 10.
46- Hung, M. (2000)." **Accounting standards and value relevance of financial statements: An international analysis**". Journal of accounting and economics, Vol. 30, No .3.
47- Iatridis, G., & Kadorinis, G. (2009). "**Earnings management and firm financial motives: A financial investigation of UK listed firms**". International Review of Financial Analysis, Vol .18, No.4 .
48- Jallow , Momodou Sailou ,. Masazing ,Massirah ,. Basit ,Abdul ,.(2012)" **" The Effects OF Mergers and Acquisitions on The Financial Performance**: Case Study Of UK Companies " International Journal of Accounting & Business Management ,Vol. 5 , No.1 .
49- Jensen , H. M. (2010) . " **Value Maximization, Stakeholder Theory,and the Corporate Objective Function** " , Journal of Applied Corporate Finance , Vol. 22 , No. 1.
50- Joash, G. O., & Njangiru, M. J. (2015)." **The effect of mergers and acquisitions on financial performance of banks (a survey of commercial banks in Kenya**". International Journal of Innovative Research and Development, Vol .4 No. 8.
51- Johnson, L. T., & Petrone, K. R. (1998). "**Commentary: is goodwill an asset**?". Accounting horizons, Vol . 12 , No . 3.
52- Kang , S. Y., (2014)." **Controlling Family Shareholders in Developing Countries: Anchoring Relational Exchange**, " , Journal Of Business Law , Vol. 16, No.3.
53- Khan , M . W .,(2017)." **Corporate Governance and its Effect on Earnings Quality in Retail Industry of the United Kingdom** ", Asian Journal of Applied Sciences , Vol. 05,Issue 05 .
54- Khan, M. W. (2017)" **Corporate Governance and its Effect on Earnings Quality in Retail Industry of the United Kingdom**", Asian Journal of Applied Sciences, Vol .5 , No. 5.
55- *Kirschenheiter, M., & Melumad, N. (2007). "Earnings' Quality and Smoothing". Work* paper, https://pdfs.semanticscholar.org/71eb/7322d59bee32d20ec789cd809575eedea9d7.pdf
56- Lee, S. J., Park, S. O., & Jung, W. O. (2018)." **Earnings management by controlling shareholders who plan for stock gifts: Korean evidence**". Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics, Vol .25 No .3.
57- Leuz, C., Nanda, D., & Wysocki, P. D. (2003)." **Earnings management and investor**

protection: an international comparison". Journal of financial economics, Vol. 69 , No .3 .

58- Lin , Jerry . W. & Hwang, Mark . I. (2010)." **Audit Quality, Corporate Governance and Earnings Management: A Meta-Analysisija**" . International Journal of Auditing , Vol. 14 .

59- Lo, K. (2008). "**Earnings management and earnings quality**". Journal of Accounting and Economics, Vol. 45, No .2.

60- Machado , Hilka Pelizza Four ,. (2016)" **Growth of small businesses: a literature review and perspectives of studies**", Brazil National Council for Scientific and Technological Development , Vol. 23, No. 2.

61- Marinovic, I. (2013). "**Internal control system, earnings quality, and the dynamics of financial reporting**". The RAND Journal of Economics, Vol .44, No 1.

62- Mikhail, M. B., Walther, B. R., & Willis, R. H. (2003). "**Reactions to dividend changes conditional on earnings quality"**. Journal of Accounting, Auditing & Finance, Vol. 18 , No. 1 .

63- Mustafa , A. S., Barwari , A. S., & Mohammed , N. H., (2018)." **Minority *Shareholders' Rights and Audit Quality: Empirical Evidence from Turkey*** ", Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, Vol. 4, No. 4.

64- Noodezh , H. R., Amiri , A., & Moghimi , S., (2015)." **Investigation of the Relationship between Shareholders Conflict over Dividend Policy and Accounting Conservatism in Tehran Stock Exchange** " , International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences , Vol. 5, No.3 .

65- OECD (2015), "**G20/OECD Principles of Corporate Governance, OECD**", Publishing, Paris. http://dx.doi.org/10.1787/9789264236882-en.

66- Ogoti , Oguku Joel,. & Gekara ,Geoffrey Mouni ,.(2017) **" The Effects OF Mergers and Acquisitions on The Financial Performance OF Petroleum Firms In Kenya "**, International Journal Of Social Sciences and Information Technology, Vol.3 ,No .7

67- Panda ,B., Leepsa ,N.M., (2017)." **Agency theory: Review of Theory and Evidence on Problems and Perspectives** ", Indian Journal of Corporate Governance, Vol. 10 , No.1.

68- Patel , S. A., Balic .A., Liliane , B. (2002). " **Measuring Transparency And Disclosure At Firm-Level In Emerging Markets** ", Emerging Markets Review , Vol.3.

69- Penman, S. H., & Zhang, X. J. (2002). "**Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns**". The accounting review, Vol. 77 , No 2.

70- Prugsamatz, N. C. (2010). "**Corporate governance effects on firm value and stock market performance: an empirical study of the stock exchange of Thailand-100-index listed companies**" . AU-GSB e-Journal, Vol .3 , No 2.

71- Ratnadi , N. M. D., Sutrisno, T ., Achsin , M. , Mulawarman , A. D., (2013)." **The *Effect of Shareholders' Conflic*t over Dividend Policy on Accounting Conservatism: Evidence from Public Firms in Indonesia** " , Research Journal of Finance and Accounting , Vol.4, No.6.

72- Ravichandran, D. (2009), **"Effect of financial crisis over mergers and acquisitions in GCC countries**", Work paper , Available at SSRN 1360249.

73- Reddy, K. S., Nangia, V. K., & Agrawal, R. (2014). "**The 2007–2008 global financial crisis, and cross-border mergers and acquisitions: A 26-nation exploratory study".** Global Journal of Emerging Market Economies, Vol.6 , No.3 .

74- Reskinom, (2015), " **The Effect of Corporate Governance on Earnings Quality with Surplus Free Cash Flow as Moderating Variable** " , Research Journal of Finance and Accounting , Vol.6, No.4 .

75- Roychowdhury, S. (2006)."**Earnings management through real activities**

manipulation". Journal of accounting and economics, Vol. 42, No .3.
76- Rustemaj , J . (2012). "**The New Legal Regime On Minority Shareholder Protection In Albania**" , European Journal Of Business And Economics , Vol.6 .
77- Shin, H., & Kim, S. I. (2018)" The Effect of Corporate Governance on Earnings Quality and Market Reaction to Low Quality Earnings: Korean Evidence" , Sustainability, Vol .11 , No. 1.
78- Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1997). "**A Survey Of Corporate Governance**". The Journal of Finance, Vol. 52 ,No .2 .
79- Smallman ,C.,(2004)." **Exploring theoretical paradigms in corporate governance** " , A Journal Of Business Governance and Ethics, Vol. 1, No. 1.
80- Smirnova , Yelena , V ., (2014) " **Motives for Mergers and Acquisitions in the Banking Sector of Kazakhstan "** , Economics Questions, Issues and Problems, ISBN 978-80-89691-07-4 **.**
81- Smith, R. (2003)." **Audit committees combined code guidance**", Financial Reporting Council.,London.http://www.riskavert.com/wp-content/uploads/2011/10/Smith-Report.pdf.
82- Soliman, M., & Ragab, A. A. (2013). "**Board of Director's Attributes and Earning Management: Evidence from Egypt**". In Proceedings of 6th International Business and Social Sciences Research Conference , 3 – 4 January, 2013, Dubai, UAE .
83- Surifah ,S., ,(2015)."**The Effect Of The Type Of Controlling Shareholders and Corporate Governance On Real and Accruals Earning Management** ",. Indonesian Capital Market Review, Vol.13 , No.1.
84- Tore ,I., (2017)." **Rethinking Agency Theory In Companies With Concentrated Ownership** " , Nternational Journal OF Business AND Management Studies, Vol. 9, No. 1.
85- Truong ,T., Heaney ,R., (2007)." **Largest shareholder and dividend policy around the world** " , The Quarterly Review of Economics and Finance, Vol.47.
86- Villalonga, B., Amit ,R., Trujillo ,M. A., and Guzman ,Al.,(2015)," **Governance of Family Firms** " , The Annual Review of Financial Economics, Vol. 7.
87- Vinten, G., & Lee, C. (1993). "**Audit committees and corporate control**". Managerial Auditing Journal, Vol .8, No 3.
88- Waddock, S. A., Bodwell, C., & Graves, S. B. (2002). "**Responsibility: The new business imperative**". Academy of Management Perspectives, Vol .16, No 2.
89- Wilson, M., & Shailer, G. (2007)." **Accounting manipulations and political costs: Tooth & Co Ltd, 1910–1965**". Accounting and Business Research, Vol. 37, No.4.
90- Wiseman, R. M., Cuevas-Rodríguez ,G ., and Gomez-Mejia, L. R., (2012)." **Towards a Social Theory of Agency** ", Journal of Management Studies , Vol.49, No .1.
91- Yusoff ,W. F. W., and Alhaji ,I. A.,(2012)." **Insight of Corporate Governance Theories "** , Journal of Business & Management , Vol. 1, No. 1.

Third :The Dissertations & Thesis:

1- Alkahtani, A.(2015) "**The influence of corporate governance on protecting minority shareholders' rights in the Saudi stock market: a comparative study**" Doctoral Dissertation In Low, University of Westminster.
2- Al-Shattarat,B.(2017)." **Real earnings management activities, meeting earnings benchmarks and future performance: UK evidence**" , Doctoral dissertation ,Plymouth Business School , University of Plymouth.
3- An, Y. (2009). **"The effect of corporate governance on earnings quality: Evidence from Korea's corporate governance reform**" A Thesis of Doctor of Philosophy In Accounting School of Economics, Finance and Marketing , College of Business , RMIT University .

4- Anna ,Adoma ,.(2015)" **Assessing The Effects OF Mergers and Acquisitions on The Performance OF A Company : A Case Study OF Guinness Ghana Breweries Limited** " Department Of Accounting and Financial , College of Art and Social Sciences , Kwame Nkrumah University of Science and Technology,

5- Baniya, Dinesh,. Shah, Manjeela (2016)" **A Study On The Factors Affecting Merger And Acquisition Decision In Nepalese Banking Sector** ", University of Agder, Faculty of Business and Law, Department of Economics and Business Administration.

6- Cinganotto, M. (2015). "**Mergers and acquisitions: an analysis on Italian companies acquired in 2011** , University Of Ca 'Foscari Venezia.

7- Farima, N. (2018). **"IFRS 3 (R) Required Disclosures on Goodwill and Intangible Assets: An Empirical Analysis on The Level Of Compliance Of Italian Listed Companies On Required Disclosures**"., Corse Di Laurea In Business Administration , University Of Padova .

8- Haqi , N. M. (2017). **"Does Corporate Governance Influence Merger and Acquisition Performance?**". Accounting, Auditing, and Control Accounting and Finance , Erasmus School of Economics , Erasmus University Rotterdam .

9- Hermanns, S. (2006). "**Financial information and earnings quality: A literature review"**. Thesis In Department of Business Administration & Center for Research in Finance and Management , University of Namur .

10- Kanthapanit , C.,(2013)." **The Analysis of Corporate Governance Practices and Their Impact on Minority Shareholder Rights in the Thai Banking Sector** " , A thesis of Doctor of Law Philosophy, The Faculty of Business and Laws,, Victoria University .Australia .

11- Katah ,B., (2009)." **The Impact On Conflict Between Controlling And Minority Shareholders :The Case Of Kakuzi Limited** " , Thesis of Masters of Business Administration (MBA), School Of Business; University of Nairobi.

12- Khan, I. A. (2014). "**Adaptation and convergence in corporate governance to international norms in Pakistan**", Doctoral dissertation In Law, University of Glasgow .

13- Nguyen, T. Q. V. (2013). "**Impact of Mergers and Acquisitions announcement on shareholder value: An empirical evidence of short-term performance from Singapore market".** , The University of Nottingham **.**

14- Nnadi ,M.A., (2010)." **The Effect of Mergers & Acquisitions on the Dividend Policy of Banks** " , A thesis Of Philosophy Doctor In Accounting , Lanchester Library, Coventry University.

15- Nouwen, T. (2011). "**M&A waves and its evolution throughout history**". Tilburg University.

16- Otman, K. A. M. (2014). "**Corporate governance and firm performance in listed companies in the United Arab Emirates**" , Doctoral dissertation In Accounting, College of Business Victoria University of Melbourne Australia .

17- Ribeiro , Humberto Nuno Rito., (2009**)"New Business Combinations Accounting Rules And The Mergers And Acquisition Activity**", De Montfort University , Leicester Business School .

18- Sobhan, M. (2014). "**Corporate Governance Reform In A Developing Country: The Case Of Bangladesh**". Doctoral dissertation In Accounting ,The University of Edinburgh Business School, Australia.

19- Sokhiaw, K. (2016)." **The effects of controlling shareholders and information asymmetry on earnings quality of Thai listed companies**" , Doctoral dissertation, Faculty of Business Administration , Business Administration , Rajamangala University of Technology Thanyaburi.

20- Tan , J. (2013)." **Real earning Management: The impact of audit quality and PCAOB Evidence from NASDAQ and NYSE listed *firms***", Thesis of Accounting , Erasmus School of Business , Erasmus University, Rotterdam .

21- Yousef, I. (2016**)." Mergers and Acquisitions: Implications for Acquirers' Shareholder Wealth and Risk**" , Doctoral dissertation, Coventry University.

22- Zhang ,H. (2012)." **Corporate Governance, Firm Performance, and Information Leakage: an Empirical Analysis of the Chinese Stock Market** " A Thesis Of Philosophy Doctor In Accounting , School of Management , University of Plymouth.

23- Hoorn, F., & Hoorn, N. (2011). **" Mergers & acquisitions, firm performance and corporate governance": the impact of a firm's board structure on M&A and firm performance**" , Master's thesis, University of Twente.

الملاحق

ملحق (1)

جامعة بغداد
كلية الادارة والاقتصاد
قسم المحاسبة
السيد الأستاذ الدكتور / الدكتورة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أحيط سيادتكم علماً أن الباحث / **ميثم بدر بعيوي** / قد انتهى من إعداد الجانب النظري وقائمة الاستبيان في صورتها النهائية لإطروحة الدكتوراه الموسومة **(تأثير آليات الحوكمة في ظل تجميع الاعمال في جودة الأرباح بالتطبيق على عينة من الوحدات الاقتصادية في العراق)** ، ونظراً لخبرة سيادتكم أرجو استقطاع جزءً من وقتكم الكريم لابداء رأيكم بالفقرات في القائمة المرفقة .

شاكرين لكم سلفاً حسن تعاونكم .....

الطالب
ميثم بدر بعيوي
طالب دكتوراه
قسم المحاسبة

إشراف
الأستاذ الدكتورة
بشرى نجم عبدالله المشهداني

2020م

المعلومات الشخصية :

الاسم الثلاثي (اختياري) :

الشهادة (اجباري):

ماجستير		دكتوراه		محاسب قانوني			

سنوات الخبرة (اجباري):

أقل من 5 سنوات		أقل من 5- 10 سنوات		أقل من 11 -15 سنة		أقل من 16 -20 سنة	

اللقب العلمي (اجباري):

مكان العمل (اختياري):

الجوال (اختياري) :

1-مشكلة البحث :

تتضح مشكلة البحث في تأثير آليات الحوكمة في ظل عمليات تجميع الأعمال في جودة الأرباح ، فعلى الرغم من كون حوكمة الشركات تعد حلاً لتخفيف صراع الوكالة الكلاسيكي والذي يدور عادة بين المساهمين وبين الادارة إلا إنها السبب الرئيس الذي يعزز من الشكل الثاني لصراع الوكالة والذي يدور بين المساهمين المسيطرين والمساهمين غير المسيطرين والذي يتجسد بعمليات تجميع الأعمال من خلال ما تمتلكه الوحدات الاقتصادية القابضة من نفوذ وسيطرة على الوحدات الاقتصادية التابعة بحكم نسبة الملكية والذي يعد عاملاً حاسماً للتأثير في حوكمة الشركات في الوحدات الاقتصادية التابعة بالشكل الذي يمكِّن الوحدة الاقتصادية القابضة من خلال إدارة الوحدة التابعة للدخول في ممارسات ادارة الأرباح التي شأنها تحقيق مصالح المساهمين المسيطرين (الوحدة الاقتصادية القابضة) على حساب حقوق المساهمين غير المسيطرين فضلا عن الاطراف ذات المصالح الآخرين الأمر الذي ينعكس على جودة الأرباح وبالتالي حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين .

ومما ورد في اعلاه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :

أ- هل تمارس الوحدات الاقتصادية التابعة في ظل تجميع الاعمال إدارة الأرباح ؟

ب-هل يؤشر تدني جودة الأرباح على إنتهاك حقوق المساهمين غير المسيطرين ؟

ت-هل هناك دور لآليات حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين غير المسيطرين ؟

2-فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية رئيسة مفادها :

هناك علاقة ذات دلالة معنوية لآليات الحوكمة في جودة الأرباح في ظل تجميع الأعمال

وتقسم الفرضية الرئيسة الى الفرضيات الفرعية الآتية :

1-الفرضية الفرعية الاولى: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين وجود أعضاء مستقلين في مجلس الادارة وجودة الأرباح.

ولإختبار الفرضية الفرعية الاولى تعتمد الفرضية الأتي :

H_0 :لا يوجد تأثير معنوي ذا دلالة إحصائية للأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في جودة الأرباح .

H_1: يوجد تأثير معنوي ذا دلالة إحصائية للأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في جودة الأرباح

2-الفرضية الفرعية الثانية : هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين استقلالية لجنة التدقيق وجودة الأرباح .

ولإختبار الفرضية الفرعية الثانية تعتمد الفرضية الأتي :

H_0 : لا يوجد تأثير معنوي ذا دلالة إحصائية للإستقلالية لجنة التدقيق في جودة الأرباح .

H_1: يوجد تأثير معنوي ذا دلالة إحصائية للإستقلالية لجنة التدقيق في جودة الأرباح .

3-الفرضية الفرعية الثالثة : هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين التدقيق الخارجي وجودة الأرباح .

ولإختبار الفرضية الفرعية الثالثة تعتمد الفرضية الأتي :

H_0 : لا يوجد تأثير معنوي ذا دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي في جودة الأرباح .

H_1: يوجد تأثير معنوي ذا دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي في جودة الأرباح .

4-الفرضية الفرعية الرابعة : هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين التشريعات والقوانين وجودة الأرباح .

ولإختبار الفرضية الفرعية الثالثة تعتمد الفرضية الأتي :

H_0 : لا يوجد تأثير معنوي ذا دلالة إحصائية للتشريعات والقوانين في جودة الأرباح .

H_1: يوجد تأثير معنوي ذا دلالة إحصائية للتشريعات والقوانين في جودة الأرباح .

ملاحظة :

أستاذنا الفاضل / إستاذتنا الفاضلة نود ان نحيطكم علماً ان الباحث أتم قياس تركز الملكية كآلية لحوكمة الشركات من خلال نماذج إحصائية ، فيما لجأ الباحث الى هذا الاسلوب في القياس من خلال قائمة إستبيان نظراً لعدم تطبيق الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية لباقي آليات الحوكمة بشكل سليم مما تعذر على الباحث قياسها وفقاً لأساليب كمية .

اولاً: المتغير المستقل : آليات الحوكمة

1- آلية مجلس الادارة (الاستقلالية)

الى اي مدى ترى إن القيام بالاجراءات الاتية عند تشكيل مجلس الادارة الوحدة الاقتصادية التابعة في ظل تجميع الاعمال يسهم في دعم استقلالية المجلس كآلية لحوكمة الشركات مما يحد من سيطرة المساهم المسيطر (الوحدة الاقتصادية القابضة)

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	تشكيل مجلس الادارة للوحدة الإقتصادية التابعة وفقاً لقواعد ومعايير محددة تضمن دور فاعل لاعضاء مجلس الادارة المستقلين .					
2	وجود أعضاء مستقلون في مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية التابعة يساهم بفاعلية الدور الرقابي لمجلس ادارة الوحدة الإقتصادية التابعة .					
3	ضرورة تعيين الاعضاء المستقلين من قبل الهيئة العامة للوحدة الإقتصادية التابعة وبنسبة تصويت مشروطة تزيد عن نسبة ملكية المساهم المسيطر(الوحدة الاقتصادية القابضة)					
4	الحاجة لتمتع الاعضاء المستقلين في مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية التابعة بخبرات علمية وعملية في المجالات المحاسبية وغير المحاسبية					
5	إشتراك اعضاء مجلس الادارة المستقلين للوحدة الإقتصادية التابعة في برامج تدريبية وتطويرية يسهم في تنمية قدراتهم لاتخاذ القرارات وإستكشاف المشاكل وكيفية مواجهتها					
6	توافر وتمتع الاعضاء المستقلين بسلطات وصلاحيات إدارية كافية في مجلس الادارة الوحدة الإقتصادية التابعة					
7	إستبعاد العضو المستقل في مجلس الإدارة الوحدة الاقتصادية التابعة ممن يملك علاقة او صلة قرابة مع أحد المساهمين في الوحدة الاقتصادية القابضة او يملك الى جانب مساهمين أخرين في الوحدة الاقتصادية التابعة ولا سيما المساهم المسيطر (الوحدة القابضة) اسهم او اي مصالح في وحدة الاقتصادية إخرى يعزز من استقلالية مجلس ادارة الوحدة الاقتصادية التابعة .					

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
8	الحاجة الى أن يتولى الأعضاء المستقلون في مجلس الادارة تاوحدة الاقتصادية التابعة إعداد تقريراً سنوياً عن مدى مساهمة مجلس الادارة في تحقيق اهداف الوحدة والاستخدام الافضل للموارد والحد من صراعات الوكالة.					
9	الفصل بين الوظائف التنفيذية والاشرافية لمجلس الادارة للوحدة الإقتصادية التابعة					

2-آلية إستقلالية لجنة التدقيق

الى اي مدى ترى إن اعتماد الاجراءات الاتية تسهم في دعم استقلالية لجنة التدقيق في الوحدة الاقتصادية التابعة في ظل تجميع الاعمال كآلية لحوكمة الشركات مما يحد من سيطرة المساهم المسيطر (الوحدة الاقتصادية القابضة)

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	يعد حظر مشاركة اي عضو مجلس إدارة في الوحدة الإقتصادية التابعة بعضوية لجنة التدقيق في الوحدة ذاتها تعزيزاً لإستقلاليتها .					
2	هناك حاجة لان يتمتع اعضاء لجنة التدقيق بسلطات وصلاحيات إدارية كافية لانجاز مهامها في الوحدة الإقتصادية التابعة .					
3	من الاهمية وجود قواعد واضحة ترسم مهام لجنة التدقيق في الوحدة الإقتصادية التابعة					
4	تشكيل لجنة التدقيق في الوحدة الإقتصادية التابعة من أعضاء متخصصين في مجالات متنوعة لا سيما المحاسبة والتدقيق يتمتعون بالخبرة والدراية الكافية لضمان اداء اللجنة لمهامها سواءاً المالية او المهام الأخرى					
5	من الأهمية ترشيح جميع أعضاء لجنة التدقيق من قبل الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة الوحدة الاقتصادية التابعة والموافقة على تعينهم من قبل الهيئة العامة للوحدة الإقتصادية التابعة					
6	قيام لجنة التدقيق بإعداد تقرير عن أعمال التدقيق الداخلي وتقديمه الى الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة وعرضه على الهيئة العامة في الوحدة الإقتصادية التابعة					

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
7	تحقيق استقلالية لجنة التدقيق يساعد في إجراء تقييم موضوعي عن كفاءة وفاعلية وظائف ادارة الوحدة الإقتصادية التابعة					
8	من الأهمية إلزام لجنة التدقيق بتقديم تقريرها عن القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية الى الهيئة العامة في الوحدة الإقتصادية التابعة					
9	يؤثر سلباً في إستقلالية وحيادية لجنة التدقيق وجود اي مصالح مالية او غير مالية او اي صلة قرابة بين أعضاء لجنة التدقيق والوحدة الإقتصادية التابعة والعاملين فيها					
10	إنهاء تكليف عضو لجنة التدقيق الذي يقدم خدمات التدقيق او اي خدمات إستشارية او إدارية الى وحدة إقتصادية إخرى تمتلك الوحدة القابضة نصيب فيها يعزز استقلالية اللجنة في الوحدة الإقتصادية التابعة					

3-آلية التدقيق الخارجي

الى اي مدى ترى إن إتباع الاجراءات الاتية يعزز من دور التدقيق الخارجي في الوحدات الاقتصادية التابعة كآلية لحوكمة الشركات مما يحد من سيطرة المساهم المسيطر (الوحدة الاقتصادية القابضة)

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	من الأهمية إدراك المدقق الخارجي لكافة الأساليب ذات الصله بالتلاعب والاحتيال في العمليات التشغيلية والمعالجات المحاسبية					
2	إلتزام المدقق الخارجي بالتحقق من التطبيق السليم والملائم للمعايير المحاسبية من قبل الوحدة الاقتصادية لأجل الإبلاغ الدوري عن عملياتها					
3	ضرورة الاهتمام بكفاءة المدقق الخارجي عند تكليفه بتدقيق اعمال الوحدة الاقتصادية التابعة لضمان الالمام بالتطورات والمستجدات المهنية .					

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
4	صلاحية تكليف وانهاء تكليف المدقق الخارجي من قبل الهيئة العامة للوحدة الاقتصادية التابعة يعزز استقلاله الحقيقي ويمنع حالات التواطؤ المحتمل حدوثها والتلاعب المتوقع من خلال ممارسات ادارة الأرباح					
5	يدعم مهنية واستقلالية المدقق الخارجي عند عدم تكليف وإنهاء تكليف المدقق الخارجي الذي يقدم خدمات التدقيق او اي خدمات إستشارية او إدارية الى وحدة إقتصادية إخرى تمتلك الوحدة القابضة نصيب فيها					
6	من الاهمية مراعاة عدم وجود اي مصالح مالية او غير مالية او اي صلة قرابة بين مساهمي الوحدة القابضة والمدقق الخارجي الذي يدقق الوحدة الاقتصادية التابعة					
7	إلتزام المدقق الخارجي الذي يدقق الوحدة الاقتصادية التابعة بتطبيق معايير التدقيق المهنية ومبادىء وأخلاقيات السلوك المهني					
8	من الاهمية توفير الدعم اللازم لقيام المدقق الخارجي الذي يدقق الوحدة الاقتصادية التابعة باعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق والنصوص القانونية والتعليمات وقواعد وأخلاقيات السلوك المهني					
9	الحاجة الى تقييم تطبيق آليات الحوكمة سنوياً من قبل المدقق الخارجي الذي يدقق الوحدة الاقتصادية التابعة					
10	مراعاة إلمام وخبرة وتخصص المدقق الخارجي الذي يدقق الوحدة الاقتصادية التابعة في تدقيق أنشطة الوحدات الاقتصادية التابعة					
11	إخضاع المدقق الخارجي الذي يدقق الوحدة الاقتصادية التابعة لاجراءات فحص النظير دورياً كل ثلاث سنوات من قبل المؤسسات المهنية المسؤولة .					
12	العمل بقاعدة التغيير الالزامي للمدقق الخارجي الذي يدقق الوحدة الاقتصادية التابعة (نقترح كل خمس سنوات)					

4-آلية القوانين والتشريعات

إلى اي مدى ترى برأيك إن التعديلات الآتية على قانون الشركات العراقي رقم 1997 المعدل سنة 2004 يسهم في الحد من سيطرة الوحدة الاقتصادية القابضة

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	**ضرورة إجراء تعديلات تشريعية على قانون الشركات العراقي لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 تضمن الحد من سيطرة الوحدات الاقتصادية القابضة على مجلس إدارة الوحدة التابعة .**					
2	**تعديل نص المادة 86 من قانون الشركات العراقي لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 وتضمينها نصاً يحدد إجتماع الهيئة العامة للوحدات الاقتصادية التابعة بعدد إجتماعات ملائم وفقاً لرأي خبراء القانون في هذا المجال (نقترح إجتماع كل ثلاث أشهر للجمعية العامة للوحدة الإقتصادية التابعة)**					
3	**تعديل نص المادة 100 من قانون الشركات العراقي لسنة 1997 المعدل لسنة 2004 بحيث تصبح لحملة 1% بدلاً من لحملة 5% من أسهم الوحدة الاقتصادية الاعتراض على قرارات الهيئة العامة لدى مسجل الشركات مما يساهم في الحد من الممارسات التي تعد إنتهاك لحقوق المساهمين غير المسيطرين ومنها إدارة الارباح.**					
4	**تعديل نص المادة (106) أولاً الفقرة ثالثاً والخاصة بشروط عضوية مجلس الادارة في الوحدات الاقتصادية لا سيما الوحدات التابعة بضرورة ان يضم مجلس الادارة لإعضاء مستقلين من غير حملة الاسهم من ذوي الخبرة والدراية في مجال المحاسبة والتدقيق فضلاً عن نشاط الوحدة الاقتصادية التابعة .**					
5	**نقل صلاحيات مجلس إدارة الى صلاحيات الهيئة العمومية للوحدة الاقتصادية التابعة والواردة في نص المادة 117 ثامناً الفقرة أ والتي تنص على إختيار مدققين ماليين مستقلين من غير العاملين في الوحدة الاقتصادية من قبل مجلس الادارة.**					
6	**رفع تعارض في المادة 117 ثامناً من خلال تعديل الفقرة ت وذلك من خلال وضع شرط عدم العضوية في لجنة التدقيق في الوحدة الاقتصادية للفرد الذي يملك أسهم في الوحدة الاقتصادية لا سيما الوحدة التابعة مما يكسب العضو معنى الاستقلال ومستوى الحياد**					

	المطلوب للحد من سيطرة الوحدة القابضة .					

ثانياً : المتغير التابع : جودة الأرباح

إلى أي مدى ترى برأيك يمكن تحقيق جودة الارباح عند تنفيذ الفقرات الآتية في الوحدات الإقتصادية التابعة :

ت	الفقرات	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً
1	يسهم الحد من ممارسات إدارة الأرباح في إمكانية الاعتماد على رقم الأرباح كمقياس موجز عن اداء الوحدة الاقتصادية مما يعبر عن جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة					
2	يعزز الحد من ممارسات إدارة الأرباح من التنبؤ بالأرباح المستقبلية مما يعبر عن جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة					
3	يساهم الحد من ممارسات إدارة الأرباح في تقديم إبلاغ عادل ومنصف عن الأرباح الحقيقية في مدة الابلاغ وتوقع الأرباح المستقبلية مما يعبر عن جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة					
4	الحد من ممارسات إدارة الأرباح يساعد في أن تتصف الأرباح بالثبات والإستدامة وإفتقارها للتباين مما يعزز من إستمرارية تدفق الأرباح الحالية في المدد المستقبلية وقدرتها على تصوير الأداء التشغيلي الحالي في المستقبل مما يعبر عن جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة .					
5	يعزز الحد من ممارسات إدارة الأرباح إرتباط الأرباح التأريخية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية مما يعبر عن جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة					
6	يعزز الحد من ممارسات إدارة الأرباح من قدرة النظام المحاسبي على قياس الأداء التشغيلي والكيفية التي يتم فيها تطبيق النظام المحاسبي مما يعبر عن جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة					
7	يسهم الحد من ممارسات إدارة الأرباح في تصوير ملائم للأداء التشغيلي الحالي ومؤشر للأداء التشغيلي المستقبلي ومقياساً لقيمة الوحدة مما يعبر عن جودة الأرباح في الوحدات الإقتصادية التابعة					
8	يعزز الحد من ممارسات إدارة الأرباح من تقديم أرباح ذات محتوى معلوماتي ملائم لنموذج القرار مما يعبر عن جودة الارباح					
9	يساعد الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الابلاغ عن أرباح غنية بالمعلومات عن الأداء المالي للعديد من الجوانب غير المنظورة في الوحدات الإقتصادية التابعة					

ملاحظات عامة :

الملحق (2)

بيانات الوحدات الاقتصادية عينة البحث

جدول (1)

بيانات المصرف الاهلي (دينار)

البيان / المدة	المبيعات	التدفقات النقدية	اجمالي اصول المدة السابقة	المصروفات الاختيارية	الارباح قبل البنود الاستثنائية والعلميات غير المستمرة	الاصول غير المتداولة
2009	6469586000					
2010	7321202000	1788763000	94052910000	3637860000	2212215000	3895629000
2011	12815505000	59295740000	107558290000	5727669000	4634355000	3987626000
2012	28961173000	147659740000	184664516000	6927452000	18369369000	5739433000
2013	32829703666	146181255937	337248548000	7545297073	18693722512	8619401203
2014	37334948347	78959935762	542453293966	11649473588	14549387767	14960878634

جدول (2)

بيانات المصرف التجاري العراقي (دينار)

البيان / المدة	المبيعات	التدفقات النقدية	اجمالي اصول المدة السابقة	المصروفات الاختيارية	الارباح قبل البنود الاستثنائية والعلميات غير المستمرة	الاصول غير المتداولة
2009	16078369341					
2010	15932084490	19611659412	205481716220	10223845059	1888766621	1526195544
2011	13564278567	66141027003	202627642905	5786954099	6575602482	1549713809
2012	17001453961	28478927100	245869682650	6288180809	9217107965	1803531412
2013	20968095727	-4930316272	291632986090	8541047248	10659213999	1597981053
2014	18892390616	31793077019	334843250328	6105452296	11170812258	1425674144

جدول (3)

بيانات مصرف الأئتمان العراقي (دينار)

البيان / المدة	المبيعات	التدفقات النقدية	اجمالي اصول المدة السابقة	المصروفات الاختيارية	الارباح قبل البنود الاستثنائية والعلميات غير المستمرة	الاصول غير المتداولة
2009	24665258989					
2010	20748213426	34183731536	363961161693	6675479374	9887692360	1244981828
2011	38894848000	142026505000	594931934359	7440198000	19063152000	1120376000
2012	34035907000	133834571000	444122919000	7099825000	15542255000	2897073000
2013	30881699000	38485947000	561579222000	6866544000	14194239000	2874260000
2014	26483059000	55777861000	602995583000	6497086000	16777460000	2850249000

جدول (4)

بيانات مصرف المنصور (دينار)

البيان / المدة	المبيعات	التدفقات النقدية	اجمالي اصول المدة السابقة	المصروفات الاختيارية	الارباح قبل البنود الاستثنائية والعلميات غير المستمرة	الاصول غير المتداولة
2009	11453015024					
2010	10591688690	-5266086677	141264402242	2313548977	4662282823	3708309546
2011	18843308255	51119001769	172410576546	3036915674	9736425728	7068649564
2012	21717127759	-3396277058	271896646125	3521847392	14627558848	8920670548
2013	38126380272	119865783901	407543556833	4280833133	29993140406	10155452005
2014	33299957259	55443920779	789087960708	6552410613	20630015196	11598465536

جدول (5)

بيانات مصرف دار السلام

البيان / المدة	المبيعات	التدفقات النقدية	اجمالي اصول المدة السابقة	المصروفات الاختيارية	الارباح قبل البنود الاستثنائية والعلميات غير المستمرة	الاصول غير المتداولة
2009	32919916774					
2010	22119511075	47650225562	408098714461	16438909863	924537074	4353718519
2011	33754200144	-64909174869	463406204247	21348878128	9538611926	6853388181
2012	41736326561	-89165962217	798170519793	14856344419	22424536617	6938175048
2013	35285744462	-33673977627	694754441268	11632564366	19881890087	5217622136
2014	28667348363	-184446985192	717947227433	11401951047	13915652631	16495417492

جدول (6)

بيانات مصرف المتحد

البيان / المدة	المبيعات	التدفقات النقدية	اجمالي اصول المدة السابقة	المصروفات الاختيارية	الارباح قبل البنود الاستثنائية والعلميات غير المستمرة	الاصول غير المتداولة
2009	26658835000					
2010	54127179000	-83930587000	439745296000	3287535000	40258292000	10347506000
2011	66430403000	-73348452000	518599704000	6725919000	49303986000	13755140000
2012	92968124000	94606560000	655825769000	12898383000	57830132000	47239272000
2013	72196365000	-102461153000	706408071000	14463463000	44660614000	51623715000
2014	47300615124	-71834413792	754864898000	12005275236	27381096207	54696167278
2015	44820720573	82690855864	596733704984	15745429428	24950070432	58317518493

جدول (7)

بيانات مصرف الاستثمار العراقي

البيان / المدة	المبيعات	التدفقات النقدية	اجمالي اصول المدة السابقة	المصروفات الاختيارية	الارباح قبل البنود الاستثنائية والعلميات غير المستمرة	الاصول غير المتداولة
2009	13965380000					
2010	21163064000	-4821484000	191558025000	5315170000	11930803000	8182968000
2011	23642722000	6369344000	246091571000	6143457000	12232180000	13588896000
2012	28531748000	3017720000	327719084000	7380692000	13684056000	15619249000
2013	50111266000	33534149000	378276838000	7390973000	31962196000	15103077000
2014	59657473000	57581891000	520596472000	7878949000	39703317000	17351992000
2015	40860451000	58712888000	558655517000	7918174000	21813267000	16580431000

جدول (8)

بيانات مصرف الخليج التجاري

البيان / المدة	المبيعات	التدفقات النقدية	اجمالي اصول المدة السابقة	المصروفات الاختيارية	الارباح قبل البنود الاستثنائية والعلميات غير المستمرة	الاصول غير المتداولة
2009	21332315833					
2010	20605952632	17937999158	258650056326	7086170673	6359995822	19527105716
2011	27823428596	20745933628	272031632749	7922450289	12878029321	20117987896
2012	57691863081	63376884757	354046282299	9662142787	36773050406	23164750644
2013	87494815267	208716171653	424766297564	11735636357	56982867040	41785940609
2014	81400977625	-3626196235	781479239060	13452786405	43791850678	52338463962
2015	64702770831	-120387533105	816478697199	13778628974	17907481409	49981898240

جدول (9)

بيانات مصرف الموصل

البيان / المدة	المبيعات	التدفقات النقدية	اجمالي اصول المدة السابقة	المصروفات الاختيارية	الارباح قبل البنود الاستثنائية والعلميات غير المستمرة	الاصول غير المتداولة
2009	12863741519					
2010	17253267119	-46420968900	205310508845	3350919600	12270445479	7678582408
2011	19810751360	40148404475	186010790693	3849592267	12838742505	7457345218
2012	26475244022	84734610499	258603105014	4435886929	20462484500	5846685420
2013	59284457544	115973150573	472979957739	5431482620	47185301505	6401598509
2014	11257458174	-233247694079	560875574786	4735173155	2396822156	5980857809
2015	7197606144	42652989058	348145109350	4054538414	1926763951	5272754727

جدول (10)

بيانات مصرف ايلاف الاسلامي

البيان / المدة	المبيعات	التدفقات النقدية	اجمالي اصول المدة السابقة	المصروفات الاختيارية	الارباح قبل البنود الاستثنائية والعلميات غير المستمرة	الاصول غير المتداولة
2009	14438273541					
2010	19268742569	114549774651	64610005639	2159209807	14571724900	19209530814
2011	30158134596	82308555813	196812945071	3491483720	24962086756	27657290495
2012	18832326892	26250027787	351739130000	4309203360	12986868882	33428212722
2013	18076058930	-101332033199	380653145265	4357070511	11104057000	34603351709
2014	17896395067	-353509350	313154909488	5608450023	7137427426	35391734562
2015	11547740392	158771098951	324384477435	3907929815	4583123871	34191072803

جدول (11)

بيانات مصرف بابل

البيان / المدة	المبيعات	التدفقات النقدية	اجمالي اصول المدة السابقة	المصروفات الاختيارية	الارباح قبل البنود الاستثنائية والعلميات غير المستمرة	الاصول غير المتداولة
2009	12960567781					
2010	14452670085	17741115796	168521549399	2302715485	3686692698	19399904781
2011	17921690950	7437122183	201242641577	2588506499	6123627534	26721314034
2012	17657443628	70380718433	271377273068	3063890537	5574428328	29377869395
2013	23687298350	-157001245440	303653144370	3719714097	5616803101	41709152525
2014	20133770887	-26945608468	328166929674	5060064065	5990746842	70040234947
2015	23216983575	-28460776277	312027435860	4045509074	5329004317	74440713674

جدول (12)

بيانات مصرف بغداد

البيان / المدة	المبيعات	التدفقات النقدية	اجمالي اصول المدة السابقة	المصروفات الاختيارية	الارباح قبل البنود الاستثنائية والعلميات غير المستمرة	الاصول غير المتداولة
2009	40491087000					
2010	40638756000	94137725000	802194113000	14473475000	18016984000	30254860000
2011	55512261000	-114434893000	961062610000	16335421000	27818837000	34013045000
2012	62583020000	380046727000	875267336000	18517049000	31333336000	43247149000
2013	84520056000	413709825000	1300654984000	22124432000	46061893000	56810833000
2014	76046364000	68914159000	1764904558000	24940647000	36040649000	57417617000
2015	79462590000	-303640110000	1827505325000	24997593000	39290570000	56344221000

The Impact Of Governance Mechanisms Under Of Business Combination On The Earning Quality : For A Sample Of Economic Entities in Iraq

Abstract

The research problem is the extent of the impact of governance mechanisms Under Business Combination on the Earning Quality, As the research aims to test this effect on economic Entities in the Iraqi business environment , The Research Relied On A Set Of Tools To Collect Data For Conducting The Applied Study, Which Was The Financial Statements Of The Subsidiary Economic Entities Of The Period (2010-2014), The Financial Statements Of The Non Subsidiary economic Entities With The Period (2010-2015) And Other Relevant Information Attached That It Listed In The Market Iraq Securities Also Was Used To Collect Data On The Questionnaire Tool.

The study was applied using a set of models to measure the Earning Quality, the research was based on two measures: real Earning management and accruals management .

The research Reached A Set Of Important Conclusions, Including The Low Level Of Earning Quality In Subsidiary Economic Entities More Than non- Subsidiary Economic Entities Due To The Effect Of Ownership Attained To Controlling In The Subsidiary Economic Entities, Under Of His Findings And Conclusions Recommended That Fundamental Changes Should Be Made To The Iraqi Companies Law Of 1997 Amended In 2004 and Amended In 2019 To Ensure Application Of The Governance In Economic Entities , Especially The Subsidiary Economic Entities In Iraq. Perhaps the most important of these recommendations :

1- Making amendments to the Iraqi Companies Law No. 21 of 1997 amending the year 2004 and Amended In 2019 in a way that ensures the formulation and construction of a solid corporate governance system that contributes to reducing agency conflicts, especially the conflict between controlling shareholders and non-controlling shareholders, and these amendments include:

- Amending the text of Article (106) first, Paragraph Three of the Iraqi Companies Law No. 21 of 1997 Amended for the year 2004 and Amended In 2019 regarding the conditions for membership of the Board of Directors in economic Entities , especially the subsidiary Entities , with the necessity for the Board of Directors to include independent members other than shareholders with

experience and expertise The field of accounting and auditing, as well as the activity of the subordinate economic Entitiy.

- Addressing the conflict with Article 117 VIII by amending paragraph T of the Iraqi Companies Act No. 21 of 1997, amended for 2004, and Amended In 2019 by placing the requirement of non-membership in the audit committee of the shareholder's economic Entitiy, which owns shares in the economic Entitiy, particularly the subsidiary Entity, which gives the member the status of independence and the level of neutrality required to limit the control of the holding Entity in the board of directors of the subsidiary Entity.

2- The need to protect the rights of non-controlling shareholders by reducing Earning management practices that lead to improving the Earning quality and thereby reducing the agency's conflict between controlling shareholders and non-controlling shareholders by improving the corporate governance manual in Iraq by:

- The board of directors of the subsidiary economic Entitiy includes members who are fully independent and impartial.
- The formation of an audit committee of members who enjoy full independence in the economic Entities of the affiliates.

University of Baghdad
College of Administration & Economics
Department of Accounting

The Impact Of Governance Mechanisms Under Of Business Combination On The Earning Quality : For A sample Of Economic Entities in Iraq

A Thesis Submitted To The Council Of The College Of Administration & Economics University Of Baghdad In Partial Fulfillment Of The Requirements For The PHD Degree In Accounting

By
Maytham Badr Baiewe Alsfan

Supervised by

Prof .Dr
Bushra Najem Abdullah Almashhadany

1442 A.H. **Baghdad** **2020 A.D.**